

٥٤٤٢٩٩٧

التطور الاقتصادي

في أوروبا والوطن العربي

الدكتور محمد عبد العزيز عجمية

الأستاذ بجامعة الإسكندرية
وعيدلية التجارة بجامعة بيروت العربية

١٩٨٠

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر
بيروت من.ب. ٧٤٩

الاسم: محمود عبدالعزیز بن سید محمد

مراجعة ام القرى

تتم اتمينا د اسلامي

..... ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

التطور الاقتصادي

في أوروبا والوطن العربي

التطور الاقتصادي

في أوروبا والوطن العربي

الدكتور محمد عبد الغفران عجمية

الأستاذ بجامعة الاسكندرية
وعصيدة كلية التجارة بجامعة بيروت العربية

١٩٨٠

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر
بيروت ص.ب. ٧٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يهدف هذا المؤلف الى عرض وتحليل التطور الاقتصادي في دول العالم . ولا نعني بذلك أننا سوف نناقش التطور الاقتصادي لكل بلد على حدة ، ولكننا سوف نتعرض بصفة عامة الى تاريخ العالم من الوجهة الاقتصادية مستعينين ببعض الأمثلة البارزة من الدول التي سبقت في ميدان التقدم .

والهدف من دراسة (التاريخ) الاقتصادي هو معرفة أهم المشاكل الاقتصادية التي اعترضت سير الأمم على مر العصور ، وكيف تم التغلب على هذه المشاكل . وما هي أهم الأحداث التي أسهمت في تقدم ونهضة الدول المختلفة ؟ وتهدف أيضا الى بيان الى أي مدى يمكن ان تؤثر البيئة الموجودة (الاجتماعية والسياسية) في تشكيل وسير الحوادث . والى أي مدى ان تتأثر هذه البيئة أيضا بالاحداث الاقتصادية . أي أن هذه الدراسة هي في الواقع محصول وفير من التجارب التي عاشت فيها ومرت من خلالها تجاربها المختلفة . وان دراسة وتمحيص هذه التجارب يفيد كثيرا المجتمعات التي تريد أن تنمو وتتقدم . فهي تتعلم من خبرة غيرها وتتفادى الأخطاء التي وقع فيها الغير وتستفيد من الدروس والعبر . ومما لا شك فيه فان التاريخ يعيد نفسه .

وقد قسم هذا المؤلف الى قسمين رئيسين • الكتاب الأول ويشمل التطور الاقتصادي في أوروبا • وقد اقتصرت الفترة التي ندرسها على تاريخ هذه الدول منذ الثورة الصناعية - التي بدأت في إنجلترا في عام ١٧٥٠ - حتى الستينات من القرن العشرين • وتعتبر الثورة الصناعية بحق بداية لتقدم عظيم لا في أوروبا وحدها ولكن في العالم أجمع ، وقد شمل هذا التقدم كل ضروب النشاط الاقتصادي : الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والتجارة والنقود والائتمان • وقد أدت هذه الآثار الى حدوث زيادة هائلة في الثروة وارتفاع في مستويات المعيشة لم يشهدها العالم من قبل وكذلك تحول كبير في البيئة السياسية والاجتماعية •

والتقدم الذي شهده العالم في الأونة الأخيرة لم يكن خاليا من الأزمات والمشاكل ، بل أن التقدم يقتضي وضع الوسائل وتبني السياسات للتغلب على ما يصادفه من عقبات • لذلك أفردنا بعض الجهد لعرض ومناقشة وتحليل تلك الامور •

أما الكتاب الثاني فهو يدرس التطور الاقتصادي في البلاد العربية • ولما كان نطاق هذه الدراسة يحتاج الى أكثر من مؤلف واحد فلقد رأينا الاكتفاء لعرض التطورات في المجال الزراعي (سوريا ولبنان) وبعض التطورات في المجال الصناعي (مصر) وبعض التطورات النقدية للعديد من الدول العربية • آملين أن تتمكن في المستقبل من اصدار مؤلف مستقل عن التطور الاقتصادي في الدول العربية •

ونحن نعتقد أن هذه المذكرات والتي أعدت لطلاب مرحلة

البكالوريوس والتي أدخلنا عليها العديد من التعديلات في الأعوام
الأخيرة ما زالت في حاجة الى اضافات وشرح وتحليل بصفة مستمرة
نظرا للتطورات التي تتوارد على اقتصاديات الدول المختلفة والله
سبحانه وتعالى ينفعنا بعلمه ويهبنا القدرة على استكمال بعض أوجه
القصور في طبعات قادمة •

المؤلف

بيروت في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٠

الكتاب الأول

التطور الاقتصادي في أوروبا

الباب الاول

اقتصاديات أوروبا

في الفترة السابقة للثورة الفرنسية

تمهيد :

تعتبر أوروبا مهد الحضارة الغربية ، ففيها نشأت العلوم والفنون وتطورت الزراعة وقامت الثورة الصناعية فأحدثت تغييرات جذرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ثم قامت بمد نهضتها لتشمل أجزاء من العالم الجديد .

وفي مستهل هذا الباب يتعين الإشارة إلى أن العديد من المؤرخين والاقتصاديين والجغرافيين تكلموا عن أوربتين . فنجدهم في بعض الحالات يضعون بريطانيا في جانب والدول الأوروبية الأخرى في جانب آخر على اعتبار اختلاف ظروف بريطانيا عنها وعلى أساس كونها على رأس مجموعة الكومنولث . كذلك نجدهم يضعون روسيا في ناحية والدول الأوروبية الأخرى في ناحية أخرى على اعتبار امتداد روسيا عبر قارة آسيا . كذلك نراهم يفرقون بين دول غرب أوروبا ودول شرقها على أساس أن المجموعة الأولى أكثر تقدما وأبعد تطورا من المجموعة الثانية .

ولا شك أن الحضارة الغربية نشأت وترعرعت في دول غرب أوروبا ومن مظاهرها انتشار المصانع والمراكز الحضرية وقيام الزراعة العلمية وارتفاع الكفاية الاقتصادية ، ولقد امتدت هذه الحضارة الغربية ابتداء من القرن السادس عشر لتشمل دول العالم الجديد .

وبالرجوع إلى الباب الاوضاع الاقتصادية في أوروبا في الفترة السابقة على

الثورة الصناعية في إنجلترا أو الثورة الفرنسية في فرنسا . ومعالجة هذا الموضوع
تقتضى دراسة الامور الآتية :

أولاً - الزراعة في عهد الإقطاع .

ثانياً - التحول من الإقطاع إلى الزراعة الرأسمالية .

ثالثاً - الصناعة في الفترة السابقة لثورة الصناعة .

رابعاً - بزوغ الرأسمالية .

الفصل الاول

الزراعة في عهد الاقطاع

اولا - مرض سريع للزراعة في عهد الاقطاع

كانت الزراعة تحتل المركز الرئيسي في اقتصاديات أوروبا حتى منتصف القرن التاسع عشر - فكان معظم السكان يعملون فيها وكان معظم الدخل القوي يستمد منها . وكانت الزراعة تتركز فيما يسمى بالضئعة Manor التي كانت بمثابة مصدر الثروة في أوروبا . وكانت الضئعة عبارة عن مجموعة من الافراد يعيشون في قرية واحدة ويتعاونون في الزراعة وتحكمهم قوانين وعادات خاصة ويشتركون في دفع الضرائب لكل من مالك الضئعة والكنيسة كما كانوا ينتجون كافة حاجاتهم من مأكّل ومشرب ، أى كان اقتصادهم يقوم على الاستكفاء الذاتي .

وكانت أراضى الضئعة تقسم إلى قطع كبيرة تبلغ مساحة كل واحدة منها حوالى العشرة أفدنة ثم تقسم كل قطعة إلى عدد من القطع الصغيرة (كل شريط أو شريحة يبلغ حوالى النندان) وكان المزارع يقوم بزراعة عدة أشرطة متفرقة فى القطاعات المتعددة ، فلا يختص المزارع بقطعة محددة من الارض بل يعطى شرائح متفرقة متباعدة عن بعضها . ويعمل هذا الشكل من الزراعة بأن زيادة المساحة المزروعة من الضئعة نتيجة لاستصلاح الاراضى كان العدل يقتضى توزيعها على المزارعين وبذلك يتساوى المزارعون من ناحية أنواع الارض . ويقول البعض أن مبعث هذا النظام ناجم عن أن المساحات المزروعة فى مبدأ الامر كانت محدودة ولما زادت تلك الاراضى أصبح من الضروري توزيعها على المزارعين . ويقول البعض الآخر أن هذا الشكل من الملكية قد يكون نتيجة إلى

عامل الوراثة وأثره في تغيير الملكية . ومهما كان السبب فان هذا اللون من الزراعة تطلب تعاوناً بين المزارعين في عمليات الحرث والبذر والحصاد .

وبالرغم من العدالة في التوزيع - إذ يحصل المزارعون على قطع من الأرض متساوية من ناحيتي الموقع والخصوبة - وكذلك بالرغم من خلقها بيئة تعاونية تستدعى ضرورة التآزر والتعاون، كانت طريقة التوزيع تلك يوجه لها العديد من المآخذ أهمها إضطراب المزارع إلى الانتقال من شريحة إلى أخرى . فكان على المزارع أن يسير عدة أميال حاملاً أدواته ومهبطاً حيوانه حتى يجد طريقه إلى الشرائح الأخرى . ولا شك أنه ترتب على ذلك ضياع للجهد والوقت . كذلك من المآخذ التي وجهت إلى هذا النظام هي ترك مساحات واسعة من الأراضي دون زراعة إذ يتعين استخدامها كمزارع للانتقال للوصول إلى الشرائح الأخرى . ولقد أدى هذا اللون من الزراعة إلى قيام مشاحنات مستمرة بين المزارعين وعلى الأخص أن تقرير الحدود أصبح من الأمور المعقدة . في ظل هذا النظام تعذر على المزارعين إدخال محاصيل جديدة إذ أن الأمر يقتضى موافقة جميع المزارع في المنطقة وإلا اختلت الدورة الزراعية . وعلى ذلك فان تقدم الزراعة أصبح أمراً مستحيلاً في ظل هذه الزراعة المفتوحة .

وكان هناك ثلاث طرق تتبع في الزراعة هي :

(أ) نظام الحقل الواحد :

تزرع جميع المحاصيل في الحقل الواحد ، ويستمر المزارع في تكرار هذه العملية حتى تقل خصوبة الأرض وبالتالي تقل الغلة وتخضع الزراعة لقانون تناقص الغلة . حينذاك يصبح المزارع مضطراً إلى الهجرة إلى حقل آخر .

(ب) نظام الحقلين :

في ظل هذا النظام تقسم الأرض إلى قسمين يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة ، وفي العام التالي يـمكـس الأمر وبذلك تتجدد خصوبة الأرض ولا يصبح المزارع مضطراً إلى الانتقال إلى مناطق جديدة حيث تتجدد خصوبة التربة باستمرار .

(ج) نظام الثلاث حقول :

أصبح هذا النظام الأكثر انتشاراً لأنه يعمل على الاحتفاظ بخصوبة الأرض وفي نفس الوقت لا يترك إلا ثلث الأرض بدون زراعة بينما في الطريقة السابقة كان على المزارع أن يترك نصف الأرض بوراً دون زراعة ويمكن أن يوضح هذا النظام من التقسيم التالي :

الحقل (الأول) الحقل (الثاني) الحقل (الثالث)

العام الزراعي الأول	قمح	شعير أو شيلم	يترك بوراً
العام الزراعي الثاني	شعير أو شيلم	يترك بوراً	قمح
العام الزراعي الثالث	يترك بوراً	قمح	شعير أو شيلم

في ظل هذا النوع من الزراعة تستغل معظم الأرض وفي نفس الوقت تتبع دورة زراعية على الاحتفاظ بخصوبة الأرض .

ولقد اتبع المـصـلاح الأوربي نظاماً معيناً للحفاظ على خصوبة التربة يمكن تلخيصه في البنود الرئيسية الآتية :

أ - ترك جزء من الأرض دون زراعة (نظام الثلاث حقول) .

ب - استعمال السماد الطبيعي .

ج - تنفيذ نظام الدورة الزراعية .

وكانت أنجح تلك الوسائل في المحافظة على خصوبة الارض هي استخدام الاسمدة الطبيعية . ولكن نظراً لان الكميات التي في متناول المزارعين حينذاك كانت محدودة نظراً لعدم وجود نباتات جذرية شتوية وبالنبعية صعوبة الاحتفاظ بالحيوانات إلا بعدد محدود منها . وعلى ذلك فان هذا العدد المحدود من الحيوانات ادى بالتبعية إلى تحديد عرض الأسمدة الطبيعية واجبر المزارعون على اتباع وسائل أخرى للمحافظة على خصوبة التربة . ولعل أكثر الطرق انتشاراً حينذاك كانت ترك جزء من الارض دون زراعة وتنفيذ نظام دورة زراعية خاصة .

حتى باستخدام أنجح الطرق حينذاك (نظام الثلاث حقول المقترن بدورة زراعية معينة) فانه تبين للمزارع أسراف هذه الطريقة وعلى الاخص عندما بدأ سكان أوروبا في الزيادة ابتداء من القرن السادس عشر فزادت الحاجة إلى منتجات الزراعة عموماً ومواد الغذاء خصوصاً وساعد على حل تلك المشكلة في القرن الثامن عشر إدخال زراعة النباتات الجذرية الشتوية (١) . فاكشاف هذه النباتات وعلى رأسها نبات البنجر كان له أكبر الأثر على الاقتصاد الاوربي لانه فغنى على نظام ترك جزء من الارض دون زراعة كما أن بعض أجزاء النباتات

(١) تتطلب زراعة النباتات الجذرية - كالبنجر وغيرها - عمل حفر في الأرض ووضع بداخلها البذور ويهوى المزارع عمل تلك الحفر على خط منظم مما يمكنه من الاعتناء بالأرض أثناء العناية الزراعية فيبقى الأعشاب الضارة كما تعرض التربة لأشعة الشمس والهواء فتزدها خصوبتها . ويذهب البعض إلى تقرير أنه باكتشاف النباتات الجذرية تحففت ثورة في الفن والتطبيق الزراعي مما أدى إلى إحداث تغييرات هامة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي الزراعي - راجع :

Arthur Birnle, An Economic History of Europe, 1760 - 1789
P . 14.

الجدرية استخدم في غذاء الحيوان مما أدى إلى زيادة الثروة الحيوانية وهذا أدى إلى زيادة الاسمدة الطبيعية فزادت إنتاجية الارض .

وفي هذه الفترة وعلى الاخص في انجلترا واسكتلنده تقدمت الزراعة وانتشرت طرق (الزراعة في الحفرة) وطريقة (الحرث العميق) وانتشرت المورة الزراعية الرباعية : ١ - القمح ، ٢ - البنجر أو الفلت ، ٣ - الشعير أو الشليم ، ٤ - البرسيم (١) وهي الزراعة المستمرة على أن تتبادل الحبوب مع الحشائش المزروعة أو النباتات الجدرية .

ولقد ترتب على ذلك أن أصبح المزارع يتقادر على تزويد حيواناته بمراغ غنية عن طريق زراعته للبرسيم Clover ولقد ترتب على زيادة عدد الحيوانات أن زاد غرض الاسمدة الطبيعية فزادت معدلات إنتاجية الارض وعلى الاخص من الحبوب . وحينئذ تبين للمزارع أن في مقدوره أن يخصص مساحه اوسع من أرضه لزراعة اعلاف لحيواناته . وعلى ذلك فان الزراعة الجديده حققت زيادة في انتاج الحبوب - رغما عن النقص في المساحات المخصصة لها - وزيادة كبيرة في انتاج اللحوم .

كانت توجد - إلى جوار الضيعة - مساحة من الارض يخصصها السيد لنفسه عرفت باسم الدومين . ويقوم الفلاحون ، العبيد والاحرار ، بزراعة الدومين طبقاً للائتمانات التي تفرض عليهم ، إذ كان على كل منهم أن يخصص قدراً معيناً من الساعات أسبوعياً للعمل في تلك الاراضى .

(١) بينما كانت الزراعة في هدهما وتطورهما الكبير في انجلترا نجهدها مازالت متخلفة في كل من فرنسا وألمانيا فيعمر الاستاذ Laverigne مؤرخ الزراعة في فرنسا أن الزراعة فيها في عام ١٨٥٠ كانت متأخرة سبعين عاماً عنها في انجلترا . المرجع السابق ص ١٦ .

ثانيا - التحول من الإقطاع الى الرأسمالية :

كان الإقطاع يسود الزراعة في معظم ، إن لم يكن ، كل دول أوروبا في القرون الوسطى . وكانت أهم سمات الزراعة في تلك الحقبة سيادة العبودية والسخرة في القوة العاملة وانتشار الزراعة الجماعية المفتوحة ، كما كان الإنتاج للاستهلاك وليس للتبادل .

وكان العبد الاكبر من العمل في المزرعة ملقى على عائق العبيد Sarfs الذين كانوا يتمتعون بالقليل من الحقوق في حين كان عليهم العديد من الواجبات والالتزامات . وكان على رب المزرعة أن يزودهم بالارض والدواب والحيوان وحمى الكفاف من الغذاء في فترات ندرته ، كما كان عليه أن يحميهم من الاعداء الخارجين . في مقابل ذلك كان على هؤلاء العمال أن يعملوا ثلاثة أو أربعة أيام أسبوعيا على أرض السيد أو الشريف دون مقابل أو كان عليهم أن يقدموا له قدراً من انتاجهم . كذلك كان عليهم أن يطيعوا السيد أو الشريف طاعة عمياء . وكان العمال مرتبطين بالارض بمعنى أنهم في حال انتقال ملكية الارض - سواء نتيجة لوفاة أو الاستيلاء - فإنهم كانوا يعملون لصالح المالك الجديد ، بل الاكثر من ذلك أنه كان يتعين عليهم الحصول على أجازة السيد أو الشريف لتزويج بناتهم او ارسال ابنائهم لتعليم مهنة او اكتساب حرفة . وكان الحصول على هذه الاجازة مرتبطاً بدفع مبالغ باهظة . كما كان يفرض عليهم غرامات في حالة زواجهم من خارج الضيعة أو في حالة التماقم بإحدى الاماهد أو حتى في حالة زواله الإبن عمل أبيه في حالة مرضه .

وكانت الارض الزراعية في تلك الحقبة من الزمن تقسم إلى حقولين أو ثلاثة حقول كبير يبلغ مساحة كل حقل حوالى الالف أيكر (فدان) . وكان أحد

الحقول يزرع غلة شتوية (كالقمح مثلاً) . و يزرع الآخر غلة ريفية (كالشعير مثلاً) و يترك الثالث بوراً على أن تتبادل الحقول هذه الغلات في السنوات التالية على التتابع على حـد ماسبق ورأيناه إذ أن ذلك كان يساعد على الاحتفاظ بخصوبة التربة . وكان كل حقل من الحقول الثلاثة يقسم إلى شرائح Strips يتراوح مساحة كل منها بين نصف الفدان والفدان . وكان كل مزارع من العبيد يحصل على عشرة شرائح منفصلة من كل حقل . أما السيد أو الشريف أو اللورد The Lord of the Manor فكان يخصص بمساحة تقل قليلاً عن نصف الاراضى لإستعماله الخاص . هذه المساحة قد تكون في صورة شرائح منفصلة أو قد تكون وحدة واحدة . وكان يقوم بالعمل على مزرعة الشريف العمال العبيد كجزء من التزاماتهم نحوه — على ما سبق واسلفنا — وبعض العمال الآخرين (كأبناء العبيد الذين لا يوجد لهم اعمال كافية على مزارع ابائهم أو هربوا من خدمة اسيادهم واستقروا على مشارف الضيعة) .

وكان العمل الزراعى يتحقق فى كل الشرائح والحقول على نهج واحد بالرغم من تعدد الملاك والعمال فكانت عمليات الحرث جماعية اذ كانت تحتاج إلى عدد كبير من الدواب لا يتقوى المزارع الواحد على توفيرها، كذلك فإن الجميع كانوا يزرعون نفس الحاصلات . وبعد جمع المحاصيل . كانت الدواب والماشية سواء المملوكة للاسياد أو للمزارعين — ترعى الحقول مختلطة.

وأخيراً فإن من الصفات الاساسية للزراعة فى تلك الفترة أن الضيعة أو القرية كانت تتمتع بالإستقلال السياسى والاجتماعى، ونظراً لعزلتها فإنها كذلك كانت تمارس الإستقلال الاقتصادى . ترتب على ذلك أن كل إنتاجها كان يستهلك محلياً ولم يكن هناك أسواق أو تبادل . نتيجة لذلك فإن ثروة الاسياد واللوردات

لم تكن تقاس بالنقود ولكن بمدى ما يملكون من أرض وما عليها من عمال ودواب . وكانت غاية هذه الطبقة الحصول على أقصى قدر من المتعة متمثلاً في وفرة ما لديها من طيبات المعيشة ووجود جيش من الخدم تحت أمرتها يلبى أوامرها ويسهر على راحتها وخدمة ضيوفها .

لقد ساد هذا اللون من الزراعة معظم مناطق أوروبا (عدا أجزاء من إيطاليا وجنوب غربي فرنسا) وذلك حتى القرن السادس عشر ، ثم حدثت تطورات منذ ذلك التاريخ في العديد من دول أوروبا أدت إلى التحول تدريجياً إلى الزراعة الفردية .

ثالثاً - العوامل التي أدت إلى اضطلال الفئمة :

كانت الفئمة وحدة اقتصادية مستقلة ، تنتج ما يكفي حاجة سكانها لأنها كثيراً ما وجدت نفسها في عزلة تامة عن المناطق الأخرى نتيجة للاضطرابات والثورات والحروب من ناحية ولرداءة وصعوبة وسائل المواصلات من ناحية أخرى . إلا أن سياسة العزلة الاقتصادية وسياسة الاكتفاء الذاتي بامتثال بالفشل في أواخر العصور الوسطى نتيجة للأسباب الرئيسية الآتية .

أ - ظهور النقود واستخدامها كأداة الاستبدال وبذلك قضى على نظام المقايضة بصعوباته ومشاكله . ونتيجة لاستعمال النقود فإن المزارع تمكن من بيع قدر من حاصلاته وهذا أدى تدريجياً إلى وجود محاصيل نقدية Cash crops تنتج أساساً للتجار فيها وبيعها في السوق وليس للاستهلاك المباشر . وكذلك تمكن المزارع من إجراء بعض التغييرات على التزاماته قبل الشريف أو السيد وأصبح في استطاعته دفع مبالغ من المال إليه بدلاً من التزاماته العينية وخدماته وهذا أدى إلى تدمير العلاقة بينهما من علاقة سيد ومسود إلى علاقة تشبه إلى حد ما العلاقة بين المالك والمستأجر .

ب - بدأت الصناعة تزدهر في القرنين الثاني والثالث عشر مما أدى إلى زيادة ملحوظة في سكان الحضر وإلى نشأة كثير من المدن . ونظراً لازدهار الأعمال الاقتصادية في المدن فإنها جذبت عدداً من سكان الريف إليها . كذلك أفضت نشأة المدن واستمرار الهجرة إليها إلى قيام أسواق واسعة لتصريف المنتجات الزراعية بالإضافة إلى ذلك فإن أصحاب الملكيات الزراعية الواسعة وجدوا أن الإقامة في المسكن أكثر ملاءمة لهم ففضلوا الزواج إلى المدينة وقاموا بتأجير ملكياتهم مقابل حصولهم على إيجارات نقدية ودفع ضرائب نقدية كذلك .

ج - حلت الدولة القومية التي يحكمها ملك محل الولايات والديولت التي يحكمها لوردات وأسياد وأشراف . وبذلك أصبح المزارع ملوماً بالتزامات وخدمات قبل الملوك والحكام بدلاً من التزاماته قبل الأسياد والأشراف .

ولقد حدث التغير بآدى ذى بدء في إنجلترا ، فبينما كانت القوى الاجتماعية تعمل منذ فترة طويلة نحو الزراعة الفردية فإن ملاك الأراضي هناك تأثروا بالنشاط التجاري ورغبوا في استغلال ملكياتهم بطريقة تتحقق لهم أقصى ربح ممكن . ولقد ساعد على ذلك صدور قانون الاسيجة الاول - كما سئى مفهومه فيما بعد - في القرن السادس عشر وما ترتب على ذلك من كبر الملكيات الزراعية . ولما كان إنتاج الصوف أكثر أرباحية من زراعة القمح فإن الملاك وجهاوا المستأجرين إلى تربية الاغنام فترتب على ذلك تغيير كامل في الهيكل والبنيان الاقتصادي للقرية وقلة العناية بالارض وزيادة الهجرة إلى المدينة .

وسنعالج في البند التالى العوامل التي أحدثت هذا التحول ، وصورة الزراعة بعد تحولها في الدول الأوروبية الرئيسية .

وابعاً - التحول نحو الزراعة الفردية :

١ - التحول في بريطانيا :

إن التحول من النظام الإقطاعي في الزراعة البريطانية إلى النظام للفردى الرأسمالى لم يتحقق في عام معين . ذلك لأن التحول احتاج إلى مرحلة طويلة من الوقت ابتدأت في القرن الثالث عشر وانتهت في القرن التاسع عشر . فبينما كان الإقطاع ما يزال مسيطراً على النظام السياسى ، فإن النظام الرأسمالى كان يشق طريقه بوسائل متعددة منها استخدام النقود وقيام التبادل والتجارة واتساعها وتزايد الصناعة وانتشار استخدام المزارعين للنقود في دفع التزاماتهم .

فلقد بدأ عمال الزراعة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر يدفعون ما عليهم من التزامات إلى الملاك والاشراف تقدماً . وبالتطور المستمر في التبادل والتجارة زادت أهمية الدور الذى تلعبه النقود ، وتدرجياً تحول العبيد إلى مستأجرين الأرض مقابل إيجارات نقدية (١) .

وعلى الرغم من تنازل العبودية والإقطاع في الريف فإن الزراعة ظلت - لفترة من الوقت - تزاوّل على نفس النمط التى كانت تزاوّل بمقتضاه في ظل الإقطاع . فظل كل مزارع يباشر الزراعة في عدد متفرق من الشرائح ، وكان المزارعون في القرية الواحدة يتبعون دورة صناعية واحدة ويستخدمون نفس الأساليب في الزراعة . وعلى ذلك ظلت الزراعة - لفترة من الزمن - دون تطوير وتجديد .

(١) سجل هذا التحول انتشار مرض الطاعون في الفترة ١٣٤٨ - ١٣٤٩ والذي أفنى ما يتراوح بين ثلث ونصف سكان بريطانيا . أدى هذا الوضع إلى أحداث ثورية كبيرة في الأيدي العاملة مما أدى إلى نجاح العمال المبيد لثوراتهم نحو التحرير والحرية .

إن الإصلاح الزراعى لا يمكن أن يتحقق فى ظل هذا اللون من الزراعة .
وبلوغ الإصلاح يقتضى تحقيق أمرين على جانب كبير من الأهمية ، أولهما تجميع
الشرايح فى وحدة زراعية واحدة أى القضاء على التفتت والتشتت وثانيهما إنهاء
الزراعة المفتوحة . ولقد تحقق قدر ملبوس من عمليتى تجميع الشرايح وإنهاء
الزراعة المفتوحة نتيجة لتعاون المزارعين وبمحض اتفاقهم . فقام الزراع بتبادل
الشرايح كما قاموا بحفر الخنادق وزراعة الأخشاب حول حقولهم . كما أن بعض
الأراضى المشاعة تم تقسيمها بين من كان لهم الحق فى الاستفادة منها .

إلا أن تحقيق ذلك كان يتمشى مرافقة طبقة الأشراف والوردات . وهنا
يتعين الإشارة إلى أن معظم عمليات التقسيم والتبادل وإقامة الحواجز كانت تتم
عن طريق الطبقة المسيطرة دون النظر إلى رغبات ومصالح صغار المزارعين . ففى
الفترة ١٤٠٠ - ١٧٠٠ زاد الطلب - بصورة غير طبيعية - على الصوف مما أدى
إلى ارتفاع أثمانه وهذا أدى بدوره إلى دفع طبقة كبار الملاك إلى تحويل مساحات
واسعة من أراضيهم والأراضى المشاعة من الزراعة إلى رعى الأغنام فأقاموا
الحواجز حول الأراضى المشاعة مما أدى إلى الأضرار بطبقة صغار الزراع الذين
كانوا يستفيدون من تلك الأراضى فى جمع الأخشاب ورعى الأغنام . كذلك
ترتب على هذا الإجراء وجود فائض من القوى العاملة كان عليها أن تدبر أمورهما
بطريق آخر غير الزراعة . كذلك حدث فى تلك الآونة أن انخفضت قيمة التقود
- لأسباب سنذكرها فيما بعد - مما أدى إلى قيام كبار الملاك برفع إيجارات
الأراضى أو إقامة المزيد من الحواجز لإنتاج مزيد من الصوف ، ترتب على تلك
الأمور أضراراً شديدة بالمزارعين والعمال مما دفعهم إلى الثورة ضد نظام إقامة
الحواجز ولكن دون جدوى نظراً لما كانت تتمتع به طبقة الملاك من قوة
وسطوة . واستمرت حركة إقامة الأسيجة خلال الفترة الأخيرة من القرن السابع

عشر وأوائل القرن الثامن عشر تجرى باعتدال ، إلا أن الثورة الصناعية أحدثت زيادة واضحة في بناء الاسيجة حول المزارع ، وبلغت تلك الحركة حينها الاقصى في الفترة من ١٧٦٠ إلى ١٨٢٠ . حينذاك بلغت مساحة الاراضى المحاطة بالاسيجة $\frac{1}{4}$ ٦ مليون فدان أى حوالى خمس الاراضى فى انجلترا . وبوجه عام فإن حركة إقامة الاسيجة لقيت تشجيعاً وتأيداً من البرلمان منذ عام ١٧٠٠ .

وأصبحت الزراعة فى بريطانيا منذ الثورة الصناعية تتصف بالامور الآتية :

أ - إتجاهها الواضح نحو المزارع الكبيرة التى تستخدم الادوات والآلات والطرق العلمية . وقد ساهمت الثورة الصناعية بإنتاجها وأساليبها لاجداث هذا الاتجاه .

ب - بينما كان الهدف من إقامة الاسيجة فى المراحل الاولى تحويل الارض الزراعية إلى مناطق رعى ، أصبح الهدف فى المراحل التالية مختلفاً تماماً . فقد ترتب على نمو صناعة المنسوجات القطنية وتفوقها على صناعة المنسوجات الصوفية أن تباغت الحاجة إلى الصوف . كذلك كان من نتائج سوء أوضاع العمال فى مراحل الثورة الصناعية أن زاد طلبهم على القمح فى حين نقص على اللحوم . نتيجة لهذين الامرين لم يعد هناك حاجة للتوسع فى إنتاج اللحوم والصوف ، بل ترتب على زيادة الطلب على القمح أن تحوالت بعض أراضى المراعى إلى زراعة القمح منذ ١٧٦٠ .

ج - استطاع كبار الملاك - بوسائل مختلفة - التخلص من صغار المزارعين والمستأجرين وبذلك مالت الملكيات إلى الكبر . فلقد وضع كبار الملاك عوائق شتى أمام صغار المزارعين والمستأجرين منها فرضهم لغرامات وأتاوات تفوق طاقتهم . حتى أنه فى حالة إذا ما نجح المزارع فى إثبات حقه فى الانتفاع من

الأرض المشاعة فإنه لم يكن قادراً على دفع حصته من نفقات إقامة الحواجر حولها مما أدى به إلى بيعها كلها أجزء منه . كذلك فإن صغار المزارعين أصبحوا بغير قادرين على متابعة منافسة كبار الزراع .

لكل هذه الأسباب تحولت الزراعة البريطانية منذ حوالي ١٨٧٦ من زراعة صغيرة إلى زراعة حديثة واسعة تستغل مزارع رأسمالية يعمل عليها عمال زراعيين .

٢ - التحول في فرنسا

نضت الثورة الفرنسية (١٧٨٩ - ١٧٩٣) على النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في الزراعة . وجعلت الملكية الزراعية الصغيرة اساس نظام التملك . حقيقة أن الملكية الصغيرة كانت قائمة في فرنسا قبل الثورة - نتيجة لنظام الموارث فيها - إلا أن الضرائب والأتاوات العديدة التي فرضتها الطبقة الحاكمة وفئات الأسياد كانت عائقاً كبيراً نحو سيادة الديمقراطية، ذلك لأن طبقة الحكام ورجال الكنيسة كانت معفاة من تلك الضرائب .

وكان على المزارع أن يدفع إلى طبقة الإشراف قيمة إيجار عام في حالة حصوله على أرض بالميراث ، كما كان عليه أن يدفع أتاوات فادحة في حالة بيعه لأرضه . هذا بالإضافة إلى التزامه بتسليم عشر إنتاجه عينا إلى فئة الإشراف . كذلك كان على المزارعين أن يدفعوا أتاوات مقابل طحن غلالهم وصناعة خبزهم وعصر نبيذهم وجملة القول أن الملاك المزارعين كانوا يقدمون إلى اللوردات نصف إنتاجهم أما المستأجرين فبالإضافة إلى هذا كانوا يدفعون الإيجارات . ثم جاء كولبير - في القرن السابع عشر - وأضاف عبثاً جديداً على الفلاحين وهو إلزامهم بالعمل دون مقابل - في تعبيد وإصلاح الطرق العامة .

ولم يكن الوضع في فرنسا يتطلب التحول السريع إلى الزراعة الفردية

الرأسمالية . فلم يكن هناك صناعة كبيرة ونامية للمنسوجات الصوفية كما كان الوضع في بريطانيا ، كما كانت طبقة الاشراف متمتعة بحقوق وإمتيازات عادت عليها بدخول كبيرة ولذلك لم تتحمس لإقامة الاسيجة . وكذلك لم يكن هناك دافع نحو تحويل الاراضى الزراعية إلى مزارع .

وكانت طبقة الاشراف تلجأ إلى طريقة المشاركة في الزراعة Matayer حيث كان المالك يقدم الارض ورأس المال وكان العامل يقوم بالعمل . أما الانتاج فكان يقسم مناصفة بين المالك والمزارع وذلك بعد إستبعاد النفقات ، ونظر أن نصيب المزارع كان ضئيلا لذلك نجده ياجأ إلى الاستدانة من المالك مما أدى إلى خضوعه لاوامره . لقد ساد هذا النظام في وسط وجنوب فرنسا في القرن الثامن عشر ، أما المناطق الشمالية - وهى أكثر ثراء - فكان المزارعون يستأجرون الاراضى لفترة ثلاث أو ست أو تسع سنوات في مقابل إيجارات نقدية بالإضافة إلى بعض الإلتزامات العينية الأخرى .

وبقيام الثورة الفرنسية ألغى نظام العبودية وحرر العبيد كما ألغت حقوق الصيد التى تتمتع بها طبقة اللوردات . كذلك ألغيت الضرائب والاناوات التى كانت تفرضها الكنيسة وطبقة اللوردات . وترتب على ذلك سيادة الملكية الصغيرة في الزراعة وذلك حتى وقتنا الحاضر . هذا على الرغم من أن الطبقة المتوسطة bourgeoisie أستطاعت أن تقتنى معظم الاراضى المصادرة .

٣ - التحول في ألمانيا

ظلت الزراعة في ألمانيا حتى عام ١٨٠٠ يسودها النظام الإقطاعى . فكان المزارع يختص بعدة شرائح منفصلة وكان له الحق في الافادة من الاراضى المشاعة والاراضى المهملة ، كما كان المزارعون يزرعون نفس الحاصلات ، وكذلك كانت الزراعة استكفائية . وكان أصحاب الملكيات الكبيرة يتمتعون بسلطات واسعة من

فرض إيجارات نقدية أو عينية باعظة إلى قدرتهم على نقل المزارعين من حقل إلى آخر بل كذلك قدرتهم في طردهم كليه .

وكان تطور الزراعة مختلفاً من منطقة إلى أخرى، إلا أن الاختلاف الواضح كان بين المناطق إلى غرب نهر الألب والمناطق إلى شرقه ، فكان النظام أكثر ديمقراطية في المناطق الغربية عنه في المناطق الشرقية ، ونتيجة للثورة الفرنسية واستيلاء نابليون على المناطق الغربية فإن الاقطاع الزراعي تلاشى وانتشرت الملكيات المتوسطة والعظيمة ، ومع ذلك فإن الأعباء المالية التي فرضت على المزارعين كانت فادحة . أما في المناطق شرقي نهر الألب فإن المزارع كانت كبيرة وكان حجم بعضها يفوق عشرة آلاف فدان . وكان الملاك يزرعون جزءاً من تلك الأراضي لحسابهم الخاص . أما الجزء الآخر فكان يزرعه صغار الفلاحين قسراً لصالح الاقطاعيين Junkers . وكان هؤلاء الاقطاعيون يتمتعون بسلطات واسعة ترتب عليها كبر حجم ملكياتهم وتحول عدد كبير من المزارعين إلى عمال زراعيين . استمر هذا الوضع في الزراعة حتى صدور قانون في عام ١٨٩١ يحدد من سلطات وتحكم أصحاب الملكيات الكبيرة .

٤ - التحول في روسيا

بمراجعة حركة التحول في الزراعة يتضح تماماً أن تحرير الزراعة من القيود والالتزامات تحقق أولاً في الغرب في كل من بريطانيا وفرنسا ثم في غرب ألمانيا ثم في بروسيا ثم تحقق أخيراً في روسيا فلقد منحت روسيا المزارعين حرية جزئية ولكن سلبتهم في نفس الوقت القدر الضئيل من الأمان الذي كانوا يتمتعون به . فلقد منح الفلاحون في عهد الكسندر الثاني (١٨٦١) الأراضي التي كانوا يورعونها وعلى ذلك أصبحوا يستغلون نصف الأراضي (النصف الآخر ذهب إلى طبقة الأشراف) والتي أصبحت غير كافية وبذلك أصبح إرثاً عليهم استئجار أراض من كبار الملاك

وقامت الدولة بتعويض كبار الملاك عن تلك الاراضى وعلى أن يقوم صغار المزارعين بدفع أثمانها على ٤٩ قسطاً سنوياً ولما أضحت الالتزامات المالية على المزارعين فادحة فإن وضع المزارعين لم يطرأ عليه إلا قدرأ ضئيلاً من التحسن.

وكان المزارعون مرتبطين بقراهم وضياهم Mir وكان على أعضاء المير مسئولية جماعية في دفع الانساطر إلى الدولة كذلك كانت الاراضى موزعة على المزارعين في صورة شرائح متباعدة كما كان عليهم زراعة نفس المحاصيل وعلى حين كان مسجوحا باستئجار الارض فإنه كان محظوراً شرائها أو بيعها أو رهنها ولم يتحقق التحرير إلا عام ١٩٠٦ في عهد ستولبين Stolypin عندما أصبح من حق الفلاحين ترك قراهم وإقامة مزارع مستقلة . وكان هدف ستولبين من وراء ذلك تدعيم الزراعة الرأسمالية الناجحة والتي تستخدم الطرق العلمية والوسائل الحديثة حتى يخلق طبقة ناجحة من المزارعين تساهم في تعزيد وتوطيد أواصر الحكم . وترتب على توفر حرية شراء الأرض وبيعها بعد ذلك وجود طبقة من المزارعين الاثرياء قامت بشراء أراضى صغار المزارعين مما أدى إلى وجود أعداد ضخمة من الفلاحين دون أرض وبذلك تحولوا للإشتغال كعمال بالزراعة أو الصناعة .

الفصل الثاني

الصناعة في الفترة السابقة للثورة الصناعية

أولاً - الصناعة والتقاليد الطائفية :

كان اقتصاد الضيقة ، كما سبق ورأينا ، يميل الى تحقيق الاكتفاء الذاتي . فكان الفلاح بمساعدة أسرته يقوم ببناء منزله وصناعة أدواته التي يستغلها في الزراعة ولسج الاقشة التي تحتاجها العائلة . أما الحرف الصناعية التي تحتاج الى مهارة خاصة والتي تحتاج الى رؤوس أموال ليست في متناول المزارعين فكان يقوم بها صناع في العادة يقيمون في المدن .

وكان صاحب الحرفة يقيم في المدينة خارج سلطنة الضيقة ويعمل هو وعائلته وبعض المساعدين في إنتاج السلعة . وبالإضافة الى ملكيته محل العمل فهو يمتلك رأس المال بما في ذلك الأدوات التي تستخدم في العملية الصناعية والمواد الخام المختلفة . وكان صاحب الحرفة يقوم ببيع منتجاته الى المستهلكين مباشرة . فكانه جمع بين إنتاج السلعة وتسويقها حرفتي الصناعة والتجارة .

ولقد ظهرت النقابات الطائفية في أغلب دول أوروبا في القرن الثاني عشر وكانت تتألف من المشتغلين بحرفة معينة سواء كانوا من العمال المأجورين أو المشتغلين لحسابهم الخاص . ولقد نشأت تلك النقابات نتيجة لرغبة أصحاب الحرف الواحدة في الاتحاد والدفاع عن مصالحهم ورغبة الهيئات الحاكمة في قيام تلك الاتحادات حتى تصبح عملية الضرائب سهلة ويسيرة (١) .

(١) يمكن تعريف النقابات الطائفية بأنها اتحاد بين أصحاب المهنة الواحدة في المدينة هذا الاتحاد لما جاء نتيجة لرغبة الافراد أو لتجميع الهيئة الحاكمة ، وكانت الغاية ترمي الى خدمة أعضائها بكافة الوسائل كما كانت تعمل على حماية المستهلكين ،

وكان للنقابة أغراض مدينة أهمها جميعاً حماية مصالح أصحاب الحرف المنتمين إليها . ولقد تحقق ذلك عن طريق الوسائل الآتية :

أولاً - المحافظة على مستويات أسعار السلع وذلك بتحديد أسعار مجزئية لا يجوز لأى عضو البيع دونها لأن ذلك كثيراً ما يؤدى إلى سياسة تخفيض الأثمان بين المنتجين والدخول فى منافسة ضارة لكل من المنتجين والمستهلكين ؛ ولا يجب أن يفهم من ذلك أن النقابات كانت تفرض أسعاراً مرتفعة بل كانت تتمسك بفرض سعر عادل للمستهلك ليس فيه مغالاة ولا يضمن إلا الربح المعقول للمنتج .

ثانياً - تحديد عدد العمال والعمال تحت النمرين لدى كل عضو - هذا التحديد لاشك يؤثر على حجم الإنتاج وبالتالي يمنع تخفيض الثمن . فالنقابات الطائفية كانت ترى أن أية زيادة فى عرض السلعة ستؤدى إلى انخفاض فى أثمانها ولذلك كان من الضرورى فى رأيها تحديد الإنتاج . ذلك لأن الاقتصاد كان فى حالة سكون وإن الطلب على السلع كان غير قابل للزيادة حيث أن عدد السكان كان شبه ثابت فآية زيادة فى الإنتاج لا يقابلها زيادة فى الاستهلاك مما دعاهم إلى ضرورة تحديد عدد المشتغلين فى الصناعة حتى لا يزيد الإنتاج وبالتبعية تنخفض الأثمان .

ثالثاً - منعت النقابات عناصر كثيرة من السكان - على الأخص سكان الريف - من مزاوله المهنة ، وكانت حجبتهم فى ذلك أن سكان المدن والمشتغلين بالصناعة أقدر من غيرهم وعلى الأخص من سكان الريف ، وأنهم إن سمحوا لسكان الريف بمزاولة الحرف الصناعية فإن مستوى الإنتاج لابد وأن يتدور . إلا أن تحديد عدد المشتغلين فى المهنة كان فى الحقيقة بفرض الاحتفاظ بمستويات عالية للأجور ومنع المنافسة بين العمال .

رابعاً - قامت النقابة بوضع قيود وشروط لعضويتها . فلم يكن يسمح لاي شخص بالانضمام إلى النقابة إلا إذا توفرت الشروط الآتية :

(أ) أن يمضى العامل فترة تمرين يختلف طولها من حرفة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ففي بعض الجهات حددت هذه الفترة بخمس سنوات وفي جهات أخرى حددت بسبع سنوات . وفي جهات ثالثة حددت بأثنى عشر عاماً . إلا أن فترة السبع سنوات كانت هى السائدة في معظم الحرف وفي أغلب المناطق بالإضافة إلى ذلك كانت بعض النقابات تفرض على طالبي الالتحاق بالنقابة أن يعضوا فترة تتراوح بين سنة وستين في السفر بين المدن القرية لاكتساب خبرات إضافية تعمل على رفع مستوى الصناعة وتجعلها متمشية مع أحدث التطورات .

وفي العادة كان العمال يبدأون فترات التمرين من سن مبكرة بين الثامنة والعاشرة حيث يلتحقون بخدمة صاحب الحرفة بموجب عقد ينص فيه كتابة على موافقة ولي الامر على الالتحاق بالصبي بالعمل ويتعهد فيه رب العمل بتدريبه وإيوائه وفي مقابل ذلك يتعهد الطفل بخدمة صاحب الحرفة بإخلاص وإطاعة وأوامر التمسك بالاخلاق الكريمة .

(ب) لا يصبح العامل — حتى بعد قضاءه فترة التمرين على أكل وجه — صاحب حرفة إلا إذا توافر لديه رأس المال اللازم . ولذلك كثيراً ما يعمل الصبية بعد قضاء فترة التمرين كعمال حتى يدخرون الاموال المطلوبة لبدء حرفتهم لحسابهم الخاص .

(ج) وحتى بعد قضاء التمرين وبعد فترة تدبير الاموال اللازمة لا يستطيع العامل أن يصبح صاحب حرفة إلا إذا تزوج وذلك لان صاحب الحرفة يستخدم عددا من الصبية ويلتزم بإيوائهم وتقديم الطعام لهم ورعاية شئونهم

الخاصة فإن لم يكن متزوجاً فيصعب عليه توفير تلك الالتزامات .

(د) بعد أن قوى مركز النقابات الطائفية نجدها تتشدد في شروط العضوية
فبالإضافة إلى الشروط السابقة فرضت النقابة على أعضائها رسوما مرتفعة .

(هـ) كذلك طالبت النقابة الذين يرغبون في الانضمام إليها بضرورة تقديم
انتاجهم على أن يكون حادياً لقدرة من الابتكار لإثبات أحقيتهم في عضوية النقابة .
نتيجة لهذه القيود (الزمنية والمالية والاجتماعية والفنية) كثيراً ما أغلقت النقابات
الطائفية باب القبول أمام العمال الممتازين طالما أنهم ليسوا من أبناء أصحاب الحرف،
كما قفل الباب أمام العمال لفقرهم وعدم توفر رسوم الاشتراك لديهم .

خامساً - الإشراف على الإنتاج لضمان جودته، فكانت النقابة تقوم بحملات
تفتيشية على أصحاب الحرف للتأكد من جودة السلع المنتجة ومعرفة درجة مطابقتها
للمواصفات المطلوبة وتطبيق العقوبات في حالة الإخلال بتلك الشروط والمواصفات
المطلوبة . وكانت النقابات تطلب اتباع تعليمات معينة للاطمئنان إلى جودة الإنتاج،
منها أنها تمنع العمل ليلاً خوفاً من تدهور مستوى الإنتاج من ناحية وزيادته عن
الحاجة من ناحية أخرى فيؤدي هذا إلى انخفاض الثمن، كذلك كانت بعض
النقابات تحتم على صاحب الحرفة العمل في دكانه أمام الجمهور وبذلك يتمكن
الجمهور من مراقبة العمال وفي نفس الوقت يصعب عليهم الغش . كذلك كانت
بعض النقابات تحرم على العمال الاشتغال بحرفة أخرى . وأخيراً كانت النقابات
تمنع أصحاب الحرف من الإعلان أو السطايه عن سلامتهم بأية وسيلة من
الوسائل .

من هذا يتضح أن النقابات الطائفية كانت ترفع مطالب أعضائها من نواحي
تقييد العضوية وتحديد الإنتاج ونقص أسعار مجزية إلا أنها كذلك لم تهمل

مصالح المستهلكين ويستدل على ذلك من قاعدة تقرير السعر العادل وقواعد التأكد من جودة السلعة ومن القواعد التي كان يتعين على المنتجين اتباعها وألا تعرضوا للمقوبات .

اضمحلال النقابات الطائفية

رأينا أن النقابات الطائفية قامت بخدمات جليلة وبدور هام لتحقيق تقدم النقابات وتقوية مراكز اعضائها . الا أن الصناعة كانت يدوية وكان انتاجها محدوداً وكانت النقابات دائماً تعمل على تحديد الإنتاج خشية أن تنهار الأثمان فتسوء حالة الأعضاء. وأبتداء من منتصف القرن التاسع عشر اضمحلت النقابات الطائفية نتيجة لعدة عوامل أهمها :

أ - عملت النقابات على الأبقاء على مستوى الصناعة التقليدي الذي كان سائداً . فوضعت العقبات والصعوبات أمام دخول العمال الفنيين وتحديد الانتاج بكافة الوسائل ومقاومة كل تجديد والوقوف في وجه الابتكار والاختراع، كل هذا أدى إلى عدم تقدم الصناعة وإلى اتصافها بالجمود والركود .

ب - كانت النقابة تقوم بتوزيع حاجة السوق من السلع بين أعضائها بالتساوي فلم تكن تفرق بين المنتج الناجح والمنتج الفاشل بل كانت تهدف إلى تحقيق هذا اللون من العدالة . ولاشك أن هذه الطريقة أدت إلى الوقوف في وجه العمال الطموحين وأدت إلى قتل روح التجديد والابتكار لديهم . فلم يعد هناك ما يدفع المنتج المبتكر نحو تحسين وتهذيب العملية الانتاجية طالما أنه يحظور عليه زيادة انتاجه .

ج - حددت النقابة مقدار الآلات وعدد العمال الذين يمكن لأي صاحب حرفة استخدامها . فكانت النقابة تهدف إلى تحديد الانتاج عن طريق تحديد أدواته

وهذا بدوره أدى إلى الوقوف في وجه المنتجين المجددين والطموحين وقضى على كل توسع صناعى .

د - إن وضع النقابة لشروط قاسية أمام العمال للائتماق بها أدى إلى قصرها على أبناء أصحاب الحرف وبذلك حرمت من الدم الجديد الذى يحاول أن يغزو سوق الإنتاج وأن يدخل عليه التجديد والتحسين .

هـ - وأخيرا حالت النقابات الطائفة دون دخول الممولين مما أدى إلى بقاء أدوات الإنتاج على حالها وبما أدى إلى شكوى أصحاب الحرف من ندرة رؤوس الأموال .

ثانيا أسباب التحول من النظام البدنى الى النظام الرأسمالى

رأينا أن الزراعة كانت الأساس الاقتصادى فى المجتمع الأوروبى فى العصور الوسطى وأن الصناعة كانت محدودة وبسيطة وتتصف بالجمود وعدم التطور . وأن المجتمع كان يعيش فى ظل اقتصاديات الاكتفاء الذاتى إلا أن عدة عوامل ظهرت وبمرور الوقت أصبح لها أكبر الأثر فى تغيير النظام الاقتصادى وفى القضاء على الجمود وفى العمل على تحويل المجتمع من الحالة البدائية تدريجيا إلى النظام الرأسمالى .

و كانت أهم العوامل التى قضت على الإقطاع والرجعية والجمود الاقتصادى فى أوربا هى :

١ - القضاء على طبقة الأشراف والاسياد وظهور الدولة القومية

أصبحت مقاليد الحكم فى أوربا فى أيدي عدد قليل من الحكام نتيجة الثورة على الإقطاع والاستغلال . فخرجت دول أوربا من عزلتها نتيجة لقضائها على التفكك الذى سادها أثناء حكم الأسياد والأشراف والوردات فقد أستطاع الملوك أن

يجمعوا السلطات تدريجياً تحت أيديهم ويقضون على التفكك ممثلاً في الولايات والولايات وحكامها .

وطالما أن مقاليد الحكم أصبحت مركزة في سلطنة واحدة بعد أن كانت في أيدي المئات ، فإن حاجات الحاكم نمت نمواً كبيراً ، فأصبح في حاجة إلى أموال كثيرة لتأمين حدوده من الغارات والغزوات الخارجية وأقمع أى اضطراب أو ثورة داخلية يقوم بها الأشراف أو أنصارهم وفوق هذا وذلك فهو في حاجة إلى أموال لتنفيذ العديد من المشروعات كإقامة القصور الفخمة والاحتفاظ بحاشية كبيرة .

إذ ذلك كانت سياسة الحكومة في كثير من دول أوروبا في الفترة بين ١٥٠٠-١٨٧٩ تميل نحو التدخل في كافة الميادين الاقتصادية لتوفير الأموال الضخمة المطلوبة لتمويل تلك الحاجات . ولقد أطلق الاقتصاديون اسم السياسة التجارية أو السياسة المركنتلية على السياسة الاقتصادية خلال الفترة .

لحاجة الدول إلى أموال للإنفاق على أوجه الدفاع والأمن والمشروعات التي تعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لمقابلة حاجات الملوك المتزايدة اقتضت تدخلاً وإشرافاً في النواحي الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة ونقل وهكذا .

٢- ازدياد عدد السكان :

بدأ سكان أوروبا يتزايدون زيادة كبيرة منذ القرن السادس عشر . وترجع تلك الزيادة إلى الانخفاض الذي تحقق في معدلات الوفيات . كذلك رأينا أن سكان المدن كانوا يتزايدون بنسب كبيرة . ولما كانت الخدمات الصحية والرعاية الطبية في المدن عادة تفوق نظيرتها في الريف فإن معدلات الوفيات عموماً هبطت مما أدى إلى حدوث زيادة طبيعية سكانية . كل هذا أدى إلى احتياج سكان المدن إلى كميات كبيرة من المواد الغذائية . وهذا بدوره أدى إلى إرتفاع أثمانها مما عمل

تدريجياً على التحول من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية التجارية فلم يعد المزارع ينتج لنفسه ولأسرته وللضيعة التي يقيم فيها بل كان عليه أن يبيع أسواق المدن بما تحتاج اليه من حبوب وبقول وخضروات، فواكه ولحوم وألبان . ولقد ساعد على نمو الزراعة الرأسمالية استعمال النقود المعدنية بعد أن كان المجتمع يستعمل النقود السلعية . فاستعمال الذهب والفضة كأداة للتبادل بعد أن كانت المقايضة هي الأساس - أدى إلى سهولة التبادل واتساع التجارة، وزاد من عرض الذهب والفضة في تلك الفترة اكتشاف الأمريكتين والتوسع في استخراج المعادن النفيسة من مناجمها .

٧ . انتشار افكار سياسية وهئية جديدة :

أدى انتشار مجموعة من الافكار السياسية ومن التعاليم الدينية في أوروبا إلى تغير نظرة المجتمع نحو الانتاج والعمل والتجارة وكان من نتائج ذلك :

- ١ - أدت الإراء الجديدة إلى إعادة توزيع الاراضى والثروات وهذا أدى إلى التخلص من نظام الاقطاع وإلى تحقيق العدالة في توزيع الملكية (١) . ففي إنجلترا وفرنسا أعطيت الاراضى الجديدة إلى ملاك طموحين عملوا على استغلالها أحسن استغلال . وبذلك زاد الدخل القومى وارتفعت مستويات المعيشة الحقيقية .
- ب - أدت سياسة الاضطهاد الدينى فى بعض دول أوروبا إلى هجرة العناصر

(١) ابتداء من القرن الثامن عشر حدثت محاولات هجرية كبرى إلى أوروبا نحو تغيير ملكية الأرض وهى :

- أ - محاصرة وبيع أراضى التاج والكثيرة في فرنسا .
- ب - بيع أرضى البصر والمائة المالكة في روسيا من طريق البنوك فأحدث تغييراً كبيراً في ملكية الاراضى .
- ج - حلول المزارع المحتاجر مكان الملاك في هولندا .

المضطدة الى دول أخرى ، ففي عام ١٢٩٢ طرد المسلمون واليهود من أسبانيا ، كما هرب الهيجونوت من فرنسا الى هولندا وانجلترا واضطهدت الكاثوليكية العناصر الأخرى . أدى انتقال المهاجرين وبعضهم من الفيين والأثرياء وذوى العقليات العلمية الى حدوث نشاط اقتصادى كبير فى البلاد المهاجر اليها . ولقد أفادت كل من إنجلترا وهولندا افادة كبيرة من الهجرة اليها وعلى الأخص من هجرة الهيجونوت مما دعاها الى جذب المهاجرين اليها بكافة الوسائل .

٣ - التطور الكبير فى النظم النقدية فبعد أن كان أصحاب الودائع يدفعون فوائد للسيارة مقابل احتفاظهم بأموالهم نجدهم يحملون على فوائد منهم مما شجع على الإدخار . كذلك نجد أن الأفكار الدينية أباحت الحصول على فوائد باعتبار أنها مشاركة فى الربح وليست ربا كما كان يدعى أنصار المذهب الكاثوليكي .

ولقد تطورت هذه الفكرة تدريجياً وأصبح الإقراض على درجة بالغة من الأهمية فى النمو الاقتصادى ، وأصبح المفهوم سمر الفائدة الجديد تأثيراً كبيراً على تطور النظام الرأسمالى الحديث الذى أساسه إباحة الإقراض والإئتمان مما أدى الى زيادة كبيرة فى دورته الكبرى ولم يعد هناك صعوبات بصدد الحصول على الأموال اللازمة للإستثمار والإنتاج .

د - كانت الأديان والآراء المنفق عليها فى العصور الوسطى تحتقر العمل ولا تجد منه الا العمل الزراعى فالعمل - فى مختلف الاعمال خارج الزراعة - لم يكن منتجا فى رأيهم بل كان يقوم بأعمال عقيمة ، لذلك أعرض الناس عن الصناعة والتجارة . الا أنه حدث تغير كبير فى الأفكار الدينية فأصبحت تنادى بأهمية العمل بل أن البعض نادى بتفوق العمل على الذهاب الى الكنيسة وبذلك قضى على فكره احتقار العمل كالم يعد للعمل الزراعى أفضلية على الاعمال الأخرى .

٥ - انتشرت آراء اقتصادية جديدة أيدها الساسة ورجال الدين منها الدعوة إلى عدم الإسراف وعدم الإنغماس في اللهو وضرورة التقشف والاقتصاد والبساطة في الملبس والسكن وكذا المراقبة على العمل . كل هذه التطورات مكنت المجتمع من تجميع الثروات وتوفير عوامل الإنتاج في أقصر فترة ممكنة وهذا في النهاية أدى إلى قيام مجتمع رأسمالي .

٤ - الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية :

كانت أوروبا في العصور الوسطى محاصرة من جميع الجهات ، ففي الشمال توجد المناطق الثلجية وفي الجنوب توجد الدول الإسلامية والصحراء الكبرى وفي الغرب يوجد المحيط الأطلسي وفي الشرق تقع القارة الآسيوية حيث يقطن الغزاة . وكان الإقتصاد الأوربي يقوم على الإكتفاء الذاتي كما سبق ورأينا . إلا أن بعض السلع الضرورية كالتوابل والقطن والحريز وغيرها كان يتعين الحصول عليها من المصادر الخارجية . وكانت تلك السلع تستورد من الشرق وعلى الأخص من جزائر الهند الشرقية . وتنقل أما براً عن طريق الصين ثم الفرس ثم آسيا ومنها إلى أوروبا أو بحراً عن طريق المحيط الهندي ثم البحر الأحمر ثم عن طريق القوافل إلى نهر النيل ومن هناك إلى البحر الأبيض .

وكان العرب يتحكمون في التجارة في جزائرها الشرقى ، أما الجزء الغربى منها فكان تحت سيطرة التجار الإيطاليين . وهذا أدى إلى تحقيق كل من العرب والإيطاليين لأرباح وفيرة . ولما شعرت دول أوروبا الأخرى بشدة سيطرة وتحكم التجار الإيطاليين بدأت تبحث عن وسائل تحد من تلك السيطرة فكان أن شجعت كل من أسبانيا والبرتغال الاكتشافات البحرية فبلغت السفن البرتغالية رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٨٢ ، ثم تمكن فاسكو دى جاما من الوصول إلى الشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ مستعيناً بمشردين من العرب وبخزائن

عربية وبذلك تحولت التجارة من حوض البحر الأبيض إلى المحيط الأطلسي ومن إيطاليا إلى جنوب وغرب أوروبا وبذلك قلت أهمية مدن مثل جنوا والبندقية وزادت أهمية مدن أمستردام ولندن في غرب أوروبا . وابتداء من عام ١٤٩٢ استطاع كريستوف كولومبس خلال رحلات ثلاث على بواخر أسبانية أن يكشف جزر ومناطق مختلفة من أمريكا الجنوبية .

وأعقب ذلك فتح أمريكا الجنوبية والوسطى على أيدي الأسبان والبرتغال ، وأمريكا الشمالية على أيدي الإنجليز والهولنديين والفرنسيين ثم كان أن افتتحت مناطق مختلفة من الشرق الأقصى وأفريقيا بحثاً عن التوابل والكنوز وكذلك عن الرقيق . وقصة تلك الفتوحات معروفة وهي لاشك قصة نهب وسلب واغتصاب واسترقاق وقضاء على شعوب وقبائل بأسرها .

ترتب على هذا الاستعمار الأوروبي الأول نتائج اقتصادية بالغة الأهمية انعكست على الأحوال في أوروبا الغربية فجلت تطور حياتها الاقتصادية ومهدت لازدهار الرأسمالية في عدد كبير منها . وكانت أهم هذه النتائج هي :

- ١ - اتساع نطاق الأسواق والمبادلات إلى حد لم يعرف من قبل .
- ب - تدفق المعادن النفيسة إلى أوروبا الغربية فزدادت في المبدأ إلى البرتغال وأسبانيا ، ثم في المرحلة التالية إلى باقي دول أوروبا . ترتب على تدفق تلك المعادن ارتفاع كبير في مستويات الأسعار والذي كان له آثار كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها انخفاض قيمة الفرائض الاقطاعية المحددة عن طريق العرف والتقاليد ، وكذلك انخفاض الأجور الحقيقية لطبقة العمال . وأخيراً تضخم أرباح التجار وأرباب الأعمال .

٣ - تجميع ثروات طائلة في أوروبا الغربية وفي نفس الوقت توفر المنتجات

المستوردة من العالم الخارجى سواء أ جاءت من الشرق ، كالتوابل والشاى ، أو من الغرب ، كالكاكاو والدخان والبطاطا .

د - توسع كبير فى عدد فروع الإنتاج سواء فى الصناعة ، كبناء السفن واستغلال مناجم الفحم والحديد ، أو فى الزراعة حيث اتجهت إلى إنتاج سلع ارتفع ثمنها كالاتجاه فى الزراعة الإنجليزية إلى إنتاج الصوف .

ثالثا - بزوغ الرأسمالية :

خالف النظام الإقطاعى نظاما جديداً استقر على تسميته بالنظام الرأسمالى . ولقد ظهر هذا النظام ثم ازدهر فى أوربا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييراً جذرياً خلال فترة قصيرة على خلاف الأنظمة الاجتماعية السابقة التى استمرت لهترات طويلة .

لقد كانت أوربا الغربية - كما سبق وأوضحنا - تعيش حتى القرن الثالث عشر فى ظل نظام عرف بالإقطاع . وابتداء من القرن الرابع عشر ظهرت تغيرات على النظام الاجتماعى والاقتصادى ظهرت فى صورة ازدهار المدن وتخلصها من الالتزامات الإقطاعية والتشجار المبادلات فى الداخل ومع العالم الخارجى على أساس النقود المعدنية (الذهب والفضة) واضمحلال سلطات سادة الإقطاع من الناحية السياسية . ثم بدأت تظهر الدولة القومية التى يرأسها ملك يتمتع بالسلطة العليا الفعلية كذلك ظهرت المخترعات والاكتشافات وأسهمت فى رفع المستويات المادية والمعنوية ، ومن أمثلة ذلك الطباعة واستغلال الطاقة المائية والبوصلة واكتشاف الدنيا الجديدة وزيادة إنتاجية الزراعة نتيجة لاستخدام الآلات العلمية .

وكان هناك فترة ثلاثة قرون بمثابة فترة انتقالية بين الإقطاع والرأسمالية . ظهر خلال تلك الفترة طبقة اجتماعية جديدة سرعان ما انتزعت مكاناً مهماً وكاد

بجعلها بمثابة الطبقة الحاكمة في عدد من دول أوروبا . كانت هذه الطبقة مؤلفة من كبار التجار وأرباب الأعمال ورجال المال التي استطاعت أن تجمع ثروة طائلة تمكنت بواسطتها من السيطرة على إدارة المدن ثم على إدارة الدولة . وكان مصدر ثروة هذه الفئة في المرحلة الأولى الأرباح التي جنتها من التجارة مع العالم الخارجي والتي كانت أشبه إلى عمليات النهب والخطف والقرصنة ، ثم جاءت في المرحلة الثانية من التجارة الداخلية مع أصحاب الحرف وأهل الريف والتي كان يسودها التحكم والاحتكار . كذلك كان قدر من دخل تلك الفئات مستهداً من قروضهم الربوية إلى الملوك والأمراء .

وأضحت أهمية هذه الطبقة على جانب كبير من الخطورة إذ أصبح لها شأن كبير في تقرير سياسة الدولة لدرجة أن البعض يطلق على أولى مراحل الرأسمالية بالرأسمالية التجارية أو المالية نسبة إلى هؤلاء التجار ورجال المال .

إلا أن البعض لا يتفق مع هذا الرأي الذي يربط بين أهمية رجال المال والتجار وبزوغ الرأسمالية على أساس أنه لم يحدث تغيير جذري في طابع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال هذه الفترة ويضيفون إلى ذلك أن التجار ورجال المال ما هم إلا وسطاء وأنهم سرعان ما اندمجوا مع سادة الاقطاع وأصحاب الملكيات الكبيرة ليحافظوا على ثرواتهم ويعززوا من أوضاعهم . لذلك من المشاهد أن هذه الطبقة اندمجت مع الأسياد والأشراف سواء من حيث مصالحهم الاقتصادية (الاشتراك معهم في مشروعات تجارية ومالية) أو من حيث الحكم السياسي (احتلال بعض الوظائف الهامة) أو من حيث نمط المعيشة (شراء القصور والضياع والألقاب) .

لذلك ينعقد الإجماع على أن النظام الرأسمالي في مراحله الأولى وضحت معالمه بانتشار ما سمي بالصناعات المنزلية، ويتصف نظام الصناعات المنزلية - وهو يختلف

عن النظام الحرفي الذي سبق وناقشناه - بالخصائص التالية :

١ - يهد صاحب العمل - وهو من التجار أو أصحاب الحرف - إلى عدد من العمال بموارد أولية لمصنعتها لحسابه طبقا لمواصفات معينة ثم يقوم بتصريف الإنتاج (عكس النظام الحرفي حيث كانت النقابات الطائفية تتولى بنفسها تسويق الإنتاج) .

٢ - كانت المواد الأولية تسلم إما عهدة إلى الصناع أو على سبيل البيع على أن يخصم ثمنها بعد ذلك من الثمن المتفق عليه للسلعة تامة الصنع .

٣ - ترجع صفة « المنزلية » إلى أن الصناع كانوا يعملون عادة في منازلهم .

٤ - كانت أدوات الإنتاج ملكا للصانع وليس لصاحب العمل .

ولقد انتشر هذا النظام بصفة خاصة بين صناع يعملون خارج المدينة تجنباً لقيود النظام الحرفي وللمعارضة للتنظيمات الحرفية الخريصة على امتيازاتها . لذلك انتشر هذا النظام في الصناعات الجديدة التي لم تكن بطبيعتها خاضعة للحرف كصناعات الورق والزجاج والصناعات المدنية .

ومن مزايا هذا النظام أنه أدى إلى التخفيف من القيود الحرفية ، كذلك في ظله تحققت مرونة في الجهاز الانتاجي . كما أن الباب أصبح مفتوحاً أمام دخول أصحاب الأموال والعمال على حد سواء .

ومن الناحية الأخرى فإن هناك العديد من المآخذ منها تشغيل النساء والأطفال ومنها كذلك بعد المصانع وتشغيلها مما يؤدي إلى زيادة نفقات الانتاج وانتشار التبذير والإهمال وعدم انتظام دورة الانتاج وصعوبة تطبيق نظام دقيق للإشراف والمراجعة . كذلك من عيوبه أن أرباب الأعمال سعوا إلى ربط العمال بهم عن طريق إقراضهم وبذلك أصبحوا تحت رحمتهم .

وتعتبر الصناعات المنزلية أول مظهر للنظام الرأسمالى لأنها استطاعت أن تظهر بوضوح ولأول مرة الفرق بين فئتين على أساس إقتصادى :

أ - فئة أصحاب العمل المتحملين لمخاطر الإنتاج المالكين لجزء من أدوات وأموال الإنتاج .

ب - فئة الصناع أو العمال المعتمدين على قوة سواعدهم .

جنباً إلى جنب مع إنتشار الصناعة المنزلية ظهر فى القرن السابع عشر والثامن عشر فى عدد من فروع الصناعة (الملابس والمنسوجات) مصانع تتميز بأن عمليات الإنتاج تتم فى مكان واحد يجمع العمال المتخصصين فى إنتاج سلعة معينة وتحت إشراف مباشر من صاحب العمل أو مندوب عنه . ويظهر فى المصنع اليدوى بوضوح التمييز بين رأس المال - والذى يمثله صاحب العمل المتمتع بسلطة مصدرها تملك وسائل الإنتاج - وبين عمال مجردين تماماً من هذه الوسائل وماجورين .

ويختلف الوضع فى المصانع اليدوية عن النقابات الحرفية . فمن الواضح أن صاحب المشروع الحرفى شريك فى العمل لا يعتمد سلطاته قبل الآخرين إلا نتيجة لخبرته الطويلة . أما فى المصنع اليدوى فإن سلطة صاحب العمل مستمدة كلية من تملكه لرأس المال . فكان سيطرة رأس المال على الإنتاج والعمل تحل فى المصنع اليدوى لأول مرة وبصورة مطلقة مدوسة محل سيطرة اللسان .

ويمتاز المصنع اليدوى على الصناعات المنزلية من الناحيتين التاليتين :

أ - يصبح من السهل واليسير الإشراف والرقابة على العمل حيث يجتمع العمال فى مكان واحد .

ب - يسهل هذا التجميع تطبيق قواعد تقسيم العمل على نطاق واسع مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وإنخفاض النفقات .

إلا أن المصانع اليدوية - حيث كان أساسها الفنى هو نفس الأساس القديم - لم تصل فى انتشارها إلى درجة تحمل فيها محل الصناعة المنزلية أو النقابات الحرفية، الأمر الذى جعل من تلك المرحلة خليطاً إنتقالياً تواجدت فيه الأنظمة الثلاثة - الصناعية الحرفية والمنزلية واليدوية . وعلى ذلك فإن هذه الصناعات كانت مرحلة فى الطريق نحو ازدهار الرأسمالية .

رابعا - الدولة والحياة الاقتصادية :

١ - السياسة المركنتلية :

بعد أن حتمت معظم الدول الأوروبية الوحدة السياسية فإنها بدأت تعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية فبدأت الدول تصدر قوانين وتشريعات لتنظيم النواحي المالية وشئون التجارة والنواحي العمالية ، من أجور وساعات عمل وشئون الجمارك وهكذا . إلا أن الدول لم تتدخل فى الشئون الاقتصادية بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع إلا ابتداء من القرن السادس عشر . فالدولة التى تفرض الضرائب وتشارك الأفراد فى دخولهم فى استطاعتها فرض الحماية وتشجيع قيام صناعات معينة ومنع تصدير سلع خاصة ، أى أنها تستطيع أن تتدخل فى الشئون الاقتصادية . والنتيجة وراء ذلك هى أن الدولة كانت تسعى وتحاول أن تزيد من قوتها السياسية ولن يتأتى ذلك إلا إذا تدخلت فى الشئون الاقتصادية واتبعت سياسة من شأنها زيادة وتنويع الانتاج وتنظيم شئون تجارتها وعلاقاتها بالدول الأخرى .

هذه السياسة أطلق عليها تعبير السياسة التجارية أو السياسية المركنتلية وهى للنظام الاقتصادى الذى ساد إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وكذلك روسيا

وأجزاء من إيطاليا وروسيا ، في ظل حكم بيتر الأكبر وكاترين الكبيرة ، وذلك في الفترة من القرن السادس عشر حتى الثامن عشر . وعلى ذلك يقعد بالنظام المركنتلي تدخل الحكومة في كل جوانب النظام الإقتصادي . ففي المجال الداخلي قصد به التنظيمات التي تصنفها الدولة في كل من الصناعة والتجارة ، وفي المجال الخارجي قصد به القواعد والتنظيمات التي تضعها الدولة لتنظيم علاقاتها التجارية مع مستعمراتها .

فقدرة دول أوربا في الميدان السياسي كانت تتطلب قوة في الحقل الاقتصادي ، فإذا تركت الدولة الإقتصاد حراً يبالغه الافراد ويسببونه بطرقهم الخاصة فإن المصالح الشخصية كثيراً ما تتضارب مع بعضها البعض وتتعارض مع المصلحة العامة ، لذلك يتعين على الدولة أن تمنع ذلك وأن ترسم السياسة الاقتصادية الملائمة . كذلك فالحكومة - في عرف المدرسة التجارية - أقدر على التعرف على الاسواق الخارجية وعلى تسويق المنتجات الأجنبية في السوق المحلية ، لأنها هي التي تقوم بمقدد الاتفاقات والمعاهدات التجارية والاقتصادية .

وبما ساعد على إنتشار السياسة التجارية ، قوة ساطبان ونفوذ فئة التجار وأرباب الاعمال في بعض الاعمال ، وعلى الأخص في إنجلترا فالت سياسة الدولة إلى تحقيق رغبات هذه الفئة بما أدى لإطلاق أسمها على السياسة نفسها وكانت سياستهم تقوم على عدة أسس :

أولها أنهم كانوا يعتقدون في أهمية دور التجارة وأنها قد لا تختلف كثيراً عن الحرب وذلك لأن ربح أى دولة منها إنما يكون على حساب دولة أخرى وعلى ذلك فإن سياستهم التجارية اتصفت بالانانية المطلقة .

وثانيها أنهم كانوا مؤمنين بالمازاياء العديدة التي تنجم عن تدخل الدولة في

الشئون الاقتصادية فكان من رأيهم أن على الدولة أن تحقق التوافق والانسجام بين أوجه النشاط الاقتصادى وتوجيهها نحو الغاية الصحيحة والى كانت في عرفهم تحقيق الثروة القومية ، وهذه بدورها ما هى إلا وسيلة إلى تحقيق قوة الدولة . ويمكن تفهم سياسات التجار بين من استعراض مفاهيمهم في نواحي الذهب والتبادل والزراعة والصناعة .

(١) المعدن النفيس :

يجب على الدولة - إذا رغبت في زيادة قوتها في الميدان الدولى أن تحصل على أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة ، فمن طريقها تستطيع الحصول على حاجتها من السلع الحربية والمواد الأولية وغيرها . لذلك اهتمت الدولة المركنتلية باستغلال كل من الذهب والفضة من مناجمها فإذا لم تتوافر لديها الكميات الكافية فعليها أن تحصل عليها من الخارج بالقوة أى عن طريق الإستيلاء على المناطق الغنية بها .

(ب) سياسة الميزان التجارى :

يقصد بالميزان التجارى الحساب الذى يبين صادرات الدولة وواردها المنظورة خلال فترة هي في العادة عام . وقد ينتهى الميزان بفائض أو بعجز أو قد يتوازن . فإذا فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات أى إذا زادت الإيرادات على المدفوعات فإن الدولة تحصل على الذهب والفضة من الدول الأجنبية أما إذا حقق الميزان عجزاً فإن الذهب والفضة يتسربان إلى الخارج . ويتعين أن تسعى الدولة نحو تكوين فائض في الميزان التجارى . وعلى حد قول Forbonnais فإن الميزان التجارى هو بحق ميزان القوى . ومن تلك العبارة نستطيع أن نخلص إلى ثلاث خطوات في الجدل الماركنتلى :

أ - أن الميزان التجارى الموافق يضمن الحصول على المعادن النفيسة .

ب - أن تدفق المعادن النفيسة يجعل الدول غنية .

ج - الدولة الغنية لا بد وأن تصبح كذلك قوية .

وخروج المعادن النفيس من الدولة - فى عرف التجاريين - يؤدى إلى إضعاف مركز الدولة فتصبح غير قادرة على تنفيذ المشروعات وإقامة المصانع التى تنتج السلع الاستهلاكية والحربية . ولذلك كانت السياسة المثلث فى عرفهم هى التى تحقق فائضا فى الميزان التجارى .

ولقد ذهب أحد التجاريين - توماس من Thomas Mun - إلى التفرقة بين الميزان التجارى العام والميزان التجارى الخاص ، فالأول قصد به ميزان الدولة التجارى مع العالم الخارجى والثانى قصد به ميزان الدولة مع دولة أخرى . وذكر أنه يتمين على الدولة أن تهتم بالميزان التجارى العام فتتمى معاملاتها مع العالم الخارجى بوجه عام حتى تنتهى بفائض وإن كانت معاملاتها مع بعض الدول قد انتهت بمعجز (١) .

إلا أنه تبين للدولة بعد ذلك أن سياسته التجاريين لم تكن صحيحة لأنها اعتبرت الصادرات والواردات هما مصدرى الإيرادات والمدفوعات الوحيد فى حين أننا لو درسنا تجارة الدول الخارجية لوجدنا مصادر أخرى على جانب كبير من الأهمية للحصول على العملات الأجنبية . فنظرية الميزان التجارى غير كافية للحكم على مركز الدولة الاقتصادى بالنسبة إلى الدول الأخرى . فهناك ما يسمى

(١) كان توماس من يعمل مديراً لشركة الهند الشرقية التى كانت معاملاتها تنتهى لغير صالح إنجلترا من ناحية خروج الذهب ولعل فى كتاباته ما يؤكد لعمامة التجاريين بالتواشى البلية .

بالميزان الحسابي أو المدفوعات الذي يشمل بالإضافة إلى الصادرات والواردات المنظورة. الصادرات وميزان الواردات غير المنظورة ثم النوائد والأرباح ويمكن أن نجمل أهم بنود الصادرات والواردات غير المنظورة في البنود الآتية .

د أ ، أجور النقل البحري والجوى .

د ب ، نفقات التأمين .

د ج ، نفقات السياحة .

د د ، نفقات التعليم والتمثيل الدبلوماسي .

د هـ ، نفقات أخرى مثل الاموال التي تنفقها الجيوش الاجنبية أو ر

المورر كما في حالة رسوم قناة السويس في مصر وهكذا .

هذا بالإضافة إلى تحويلات الفوائد والأرباح وكذا التحويلات الرأسمالية

من استثمارات وقروض .

وبالإضافة إلى ما يوجه إلى سياسة الميزان التجاري - في عرف التجاريين من

نقد - فإن مفهومهم للذهب والثروة عموماً كان كذلك عرضة لنقد عنيف . فكون

الثروة تتألف أساساً وربما كلياً من النقود أو الذهب والفضة فأمر خاطيء وغير

مقبول . فبالفحص والتدقيق في هذا الامر يتضح لنا أن الذهب والفضة يعتبران

من أشكال الثروة الهامة وكانا أكثر أهمية في القرن الثامن عشر لقدردتهما من ناحية

ولأن النقود الورقية لم تكن قد ارتفعت إلى مستواها الحالي ، إلا أن هذا

لا يترتب عليه بحال من الاحوال أن الذهب والفضة هما أساس الثروة وما يترتب

على ذلك من أخطاء في مفاهيم التجاريين .

(ج) السياسة الزراعية :

لم تهمل المدرسة التجارية الزراعة - بالرغم من إهتمامها الشديد بالصناعة

والتجارة - وذلك لأنها مصدراً للمواد الغذائية اللازمة لسكان المدن وعمال الصناعة وكذلك مصدراً للمواد الأولية للصناعة . فكانت السياسة التجارية تحاول بثقي الطرق تخفيض نفقات الإنتاج حتى تتمكن الدول من مقابلة منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الداخلية والخارجية لذلك نجدها تولى الزراعة اهتماماً كبيراً .

كذلك أهتمت الدولة بالزراعة حتى لا تصبح تحت رحمة الدولة الأجنبية في الحصول على حاجتها من المواد الغذائية الضرورية وعلى الأخص في حالة وقوع حرب وتوقف سبل المواصلات .

د - السياسة الصناعية :

اهتمت الدولة بالصناعة اهتماماً كبيراً فأصبحت تنتج العديد من السلع الاستهلاكية للسوق المحلية والخارجية وهي تنتج كذلك المعدات الحربية اللازمة لضمان قوة الدولة في المجال الدولي . فكان الإهتمام بالصناعة يؤدي إلى مساعدة الدول على المحافظة على الذهب بل عن طريقها كان الذهب يتدفق إلى الداخل .

وكانت الدولة تتبع وسائل شتى لتشجيع وتدعيم الصناعة منها :

١ - تشجيع استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة وتحريم تصدير المواد الأولية الموجودة في الدولة إلا بعد تصنيعها .

٢ - تحريم تصدير العدد والآلات الصناعية وكذلك تحريم هجرة العمال المهرة وفي نفس الوقت تشجيع استيراد العدد والآلات وتشجيع هجرة العمال إلى الدولة بكافة الوسائل . كل ذلك حتى تنافس المنتجات الصناعية المحلية على مثيلاتها في الخارج وحتى تضمن عدم منافسة الدول الأخرى لها .

٣ - فرض ضرائب جمركية حامية أو ممانعة على بعض المنتجات الأجنبية .

٤ - تقديم الإعانات للصناعة عن طريق الإعفاء من الضرائب أو تقديم إعانات مالية أو منحها إحتكاراً تاماً على السوق .

٥ - الدعاية للمنتجات الوطنية في الداخل وفي الخارج وذلك بفرض زيادة الاستهلاك . ولقد طالبت الحكومة في إنجلترا أرباب الصناعة بضرورة العناية بجودة المنتجات حتى يسهل تصريفها في الأسواق الأجنبية . فكانت الحكومة تضع مواصفات فنية للسلع تتلاءم وتتمشى مع حاجات الأسواق الأجنبية .

٦ - بلغت سياسة التدخل في شئون الإنتاج الصناعى ذروتها في فرنسا حيث كانت تؤسس المصانع بمساعدة الدولة . انتشرت هذه السياسة في عهد كوليبر وزير لويس الرابع عشر وعرفت باسم الكوليبرية Colbertisme .

٢ - سياسة الطبيعيين :

قامت الثورة الفرنسية وغيرت من الأوضاع في المجالات المختلفة في فرنسا وفي غيرها من الدول وأدت إلى ظهور مبادئ وأفكار سياسية واجتماعية على جانب كبير من الأهمية . فإلى جانب المفكرين السياسيين أمثال فولثير ومنسكيو وروسو ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مجموعة من المفكرين والمصلحين الاقتصاديين أطلق عليها اسم الفيزيقراطية أى الطبيعيين أمثال ميرابوساى Say وكسيناى Quesnay وكان للمدرسة الفيزيقراطية نفوذا عظيماً قبل الثورة . الثورة الفرنسية وإليها تعزى أغلب النتائج الاقتصادية التى أحدثتها الثورة الفرنسية . وعلى ذلك فإن التحول في أوربا في الفترة ١٧١٥ إلى ١٨٧٠ من حكم الفرد المطلق Absolutism إلى الحرية الاقتصادية أفسح الطريق إلى التحول في المجال الاقتصادى من النظام التجارى إلى نظام الحرية الاقتصادية .

وتعتبر المدرسة الطبيعية أقدم مدرسة اقتصادية اتخذت لنفسها فلسفة خاصة

تستند الى مجموعة متكاملة من المبادئ الاقتصادية وعلى أسس علمية .

وآراء المـدرسة مبنيـة على فكرة خضوع الظواهر الاجتماعية لنظام طبيعي غير قابل للتغير ويمكن تطبيقه في كل مكان وفي أى زمان وكانت أهم مبادئهم هي:

أ - أن مصالح الافراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولذلك يتعين على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية .
واذا تدخلت فإنها في العادة تسبب مشاكل وارتباكات وهذا عكس الرأى الذى نادى به المدرسة التجارية .

ويمانع الطبيعيون في تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الا فيما يختص بحماية الافراد وصيانة حقوق الملكية . أى أن وظيفة الدولة يتعين أن تكون قاصرة على شئون الدفاع وعلى توفير الامن والطمأنينة والعدالة والقيام بالمشروعات العامة التى لا يقوى الافراد على القيام بها كالتعليم والصحة العامة وشق الطرق والمصارف والانشاء الطرق وهكذا . فيجب أن يقل تدخل الحكومة في الاعمال الاقتصادية إلى أدنى حد . وجملة القول هو أن سياستهم كانت قائمة على أساس حرية العمل

وسرية التجارة *Laissez Faire Laissez Passer*

ب - أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما سموه بالثمن العادل *Bon Prix* وهو الثمن الذى يحقق للبائعين ربحاً معقولاً من وجهة نظر المستهلك . أما إذا تدخلت الدولة وقامت بإنتاج السلع والخدمات فستتجهك في تحديد الثمن مما يؤدي إلى عدم توفر ركن العدالة من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية .

ج - فسبوا الاعمال الى قسمين رئيسيين : أعمال منتجة وهى التى تحقق ناتجاً صافياً *Produit net* وأعمال عقيمة وهى التى لا تحقق ناتجاً صافياً . واعتبروا الزراعة العمل المنتج الوحيد لأنه يحقق ناتجاً صافياً أما الصناعة والتجارة والمهن

المختلفة فلا تعتبر أعمالاً منتجة لأنها لا تخلق ناتجاً بل تغير من شكل السلعة أو مكانها وهكذا. وعلى ذلك فم يعتبر من الطبقات المنتجة إلا المزارعين والملاك لأنهم يحققون فائداً ملموساً. أما الطبقات الأخرى فإنها لا تضيف جديد وإذ ذلك فهي من الطبقات العقيمة.

د - يجب أن توحيد جميع الضرائب في ضريبة واحدة معدلة تفرضها الدولة على الأراضي الزراعية لأنها مصدر الثروة الوحيد الذي يفل فائداً. أما إذا فرضت على جميع الأعمال فإن الأراضي هي التي ستتحملها في النهاية بطريق غير مباشر.

ولم تنتقل سياسة بريطانيا من الماركنتلية إلى الحرية إلا عندما قام Peel في عام ١٨٢٦ بتوقيع معاهدة لندن مع فرنسا والتي بموجبها تحررت التجارة بين البلدين من تلك القيود التي فرضها سياسة التجاريين. هذا وإن كانت حروب إنجلترا مع فرنسا قد استدعت العودة إلى بعض القيود. ولم يصدر في إنجلترا قانوناً يضمن الحريات الاقتصادية إلا أن عدة أمور - إلغاء السخرة، تقرير الحق في إقامة الأسبجة حول المزارع، إلغاء نظام النقابات الطائفية وإلغاء الامتيازات لبعض الطبقات - جاءت عميقة لتقرير الحريات الاقتصادية. أما في دول القارة فإن تقرير الحريات الاقتصادية لم يتحقق إلا بصدور قوانين لتحقيق تلك الغاية ففي فرنسا نجد أن ثورة ١٧٨٩ جعلت مبدأ الحرية أحد المبادئ الهامة في دستورهما واتخذت بعد ذلك مباشرة الخطوات اللازمة لتطبيقه في المجال الاقتصادي. فبمقتضى ديكريتهو المجلس الوطني عام ١٧٩٠ تحققت حرية التجارة الداخلية مما أدى إلى أن فرنسا لأول مرة أصبحت وحدة اقتصادية إلى جانب كونها وحدة سياسية. كذلك نجد فرنسا تلغى معظم القيود الكمية والرسوم الجمركية على تجارتها الخارجية. إلا أن حروبها مع النمسا وبروسيا في عام ١٧٩٢ وكذلك حروبها مع إنجلترا غيرت من الوضع واستدعت فرض بعض القيود

ويمكن أن نعدد الحريات الاقتصادية التي تحمقت فيما يلي :

١ - وقف التدخل الحكومى :

فإذا أمن الفرد من القيود التي تفرضها النقابات ومن القواعد والنظم التي تضعها الحكومات فإنه يصبح بقادر على سلوك السبيل الذي يتفق ومصلحة الخاصة وفي نفس الوقت لا يتعارض مع مصالح الآخرين المشتركين في النشاط الاقتصادى . وعلى ذلك يطالب أنصار تلك المدرسة بأنه يتعين أن يبلغ التدخل الحكومى في الشؤون الاقتصادية حده الأدنى .

٢ - تقرير حرية التجارة :

يقصد بتقرير حرية التجارة أمران . أولهما إلغاء القوانين والتعليقات التي تحول دون قيام الأفراد بمزاولة التجارة التي يرونها بما يقتضى إلغاء الرخص والإميازات والمزايا ، وثانيهما توفير البيئة الصالحة بما يقتضى إلغاء الإحتكارات سواء أكانت حكومية أو أهلية وعلى أن يستثنى من ذلك البراءات والاختراعات الجديدة والتي عن طريقها ترقى الصناعة وتتطور .

٣ - حرية التصرف في الممتلكات الفردية :

وبشمل الحق في بيع ورهن وتمليك الثروات ، ومن الجوانب الهامة التي يشملها هذا الحق حماية ممتلكات الفرد وعدم مصادرتها عن طريق الدولة إلا في حالات المصلحة العامة وبعد التعويض الكافى الذى تقره المحاكم .

٤ - حرية التعاقد :

ويقصد به حرية الفرد في التعاقد مع الغير وتقرير البنود التي يشملها العقد بحرية مطلقة وبتقرير هذا الحق ألغيت القيود التي كانت تعتبر أمراً واقماً في النظام الملاكى المستبد ، كما ألغيت القيود المتعلقة بالائتمان التي تفرضها النقابات الطائفية

ولقد أفاد أرباب الأعمال في مطلع الثورة الصناعية من تقرير هذا الحق في عقودهم مع العمال . ذلك لأن شروط العقد جاءت نتيجة للقدرة على المساومة . ولما كان أرباب الأعمال يتمتعون بقدرة أكبر فإن العقود كانت مقررة لمصالحهم .

٥ - حرية البقاء أو مغادرة مكان معين :

كان النظام الطائفي ومجالس المدن ، في الأزمنة السابقة ، يفرض قيوداً على انتقال العمال . فكانت تلك الهيئات تفرض قيوداً على انتقال العمال المهرة خشية أن تتأثر الصناعة . وكان العمال المهرة الأجانب يرجون إلى السجون إذا أقدموا على ترك أعمالهم كذلك فإن تلك الهيئات كثيراً ما عاقبت بعض المخترعين بطردهم من مكان معين وعلى سبيل المثال اسرق أن إحدى النقابات منعت جامزوات James walt من الإقامة في مدينة جلاسجو .

ويمكن أن نلخص الوضع في أن الحرية الاقتصادية وما تتضمنه كانت أمراً لازماً لتحقيق التقدم الاقتصادي في أوروبا . ولقد تحققت هذه الحرية الاقتصادية - والتي ألغت القيود المتعددة التي فرضتها الماديات والأنظمة النقابية والحبس - خلال فترة طويلة نسبياً في أوروبا . في حين أن تقريرها في الولايات المتحدة الأمريكية جاء نتيجة لثورة ١٧٧٦ . واستمرت الحرية الاقتصادية تمارس سواء - بطريق سليم أو غير سليم - حتى تغيرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٣٣ عندما أعلنت سياسة العهد الجديد New Deal والتي وضعت برنامجاً اقتصادياً عاماً تطلب التدخل في الشؤون الاقتصادية .

الفصل الثالث

الثورة الصناعية

١ تقديم

يقصد بالثورة الصناعية Industrial Revolution التطورات الكبيرة التي طرأت على الصناعة في إنجلترا عند منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى تغيير شامل في تركيب الصناعة وعملت على تحقيق زيادة هائلة في الانتاج فظهر المخترعات العديدة في فروع الصناعة المختلفة وعلى الأخص في صناعات الغزل والنسيج وتعددين الفحم وتوليد القوى المحركة وصناعة الحديد والتي ترتب عليها زيادة مذهلة في كل من الانتاج ومعدل تكوين رؤوس الأموال .

لقد كان هناك بعض التقدم في الصناعة الأوروبية قبل الثورة الصناعية إلا أنه كان قدما ومريدا من ناحية ، وكان يلاقي بالعقبات والصعوبات وعدم القبول العام من الناحية الأخرى . فلقد كانت كل من الحكومة والأفراد يحاولون دون تحقيق التطور والتقدم في الصناعة وذلك خشية أن يزدى ذلك إلى إحداث البطالة وما يستتبع ذلك من نقص في دخول الأفراد . فكثيرا ما منع الحكام استخدام الآلات في الصناعة وكثيرا ما أعدم المخترعون حق لا تؤدى إختراعاتهم إلى جلب المصروف والمشاكل إلى المجتمع . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن إقتصاد أوروبا كان ساكنا فعدد السكان لا يتزايد بسرعة كما أن الطلب على السلع لم يكن متزايدا ولذلك فزيادة الانتاج نتيجة اكتشاف المخترعات لا بد أن يؤدي ، في رأيهم ، إلى توفير بعض العمال فتنتشر مشاكل البطالة والفقر .

هذا الوضع تغير كلية نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية أثناء القرن الثامن عشر حيث بدأت معدلات نمو السكان تميل نحو الزيادة . كذلك اتسع نطاق التبادل ، في الداخل والخارج . وهذا أدى إلى ضرورة زيادة الإنتاج . لذلك رحبت الحكومات والهيئات المختلفة بالمخترعات الحديثة وشجعتها بمختلف الوسائل وهذا هياً البيئة نحو تغير شامل في الصناعة .

٢ - أسباب الثورة الصناعية :

لم تقم الثورة الصناعية في دول أوروبا المختلفة في وقت واحد وذلك نتيجة لإختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية فيها . بحيث توفرت مقومات النهضة الصناعية وحيث كانت الأوضاع السياسية مواتية قامت الثورة الصناعية . ولذلك تحققت الثورة الصناعية في إنجلترا قبل غيرها ولم تتحقق في ألمانيا إلا بعد أن انضمت ولاياتها وبدد أن أصبحت قوة سياسية . كذلك تأخرت النهضة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أُنحد الشمال مسع الجنوب وقامت حكومة مركزية قوية وحدت القوانين وهيأت البيئة لتطور اقتصادي شامل وفي روسيا تأخرت الثورة الصناعية حتى أوائل القرن الحالى حيث تمكنت الدولة من ربط أجزائها المترامية ببعضها وحتى قامت السياسات الملائمة كاشتراك الدولة فى حل مشاكل تمويل الصناعة أو تقديمها المساعدات والتسهيلات لبعض الصناعات أو سيطرة الدولة أخيراً على جميع وسائل الإنتاج . وتستطيع أن نقرر أن الثورة الصناعية شملت شمال غرب أوروبا قبل غيرها وتحققت فى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا فى أوقات مختلفة وفى ظل ظروف متباينة .

ويمكن أن نجعل الأسباب الاساسية لقيام الثورة الصناعية فى أوروبا فيما يلى :

أولا - العامل السكاني :

بدأ سكان أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في الريادة نتيجة لانخفاض معدل الوفيات. فحتى لو بقيت معدلات المواليد على وضعها فإن معدل الزيادة الصافية لابد وأن يزيد. أدى هذا الوضع إلى أن بعض العلماء وعلى رأسهم المصلح الاجتماعي الإقتصادي مالتس - أبدوا تشاؤهم من تزايد السكان بنسب مرتفعة وما يترتب على ذلك من الآثار الاجتماعية والاقتصادية .

إلا أن الثورة الصناعية كانت كفيلة بتحقيق زيادة هائلة في الإنتاج في الميادين المختلفة فإذا توفرت الأيدي العاملة وفي نفس الوقت تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال والانتقال من عمل إلى آخر فلا شك أن ذلك يساعد على نهضة وتقدم الصناعة كما حدث في دولة مثل إنجلترا . أما بعض دول أوروبا الأخرى فبالرغم من زيادة السكان فيها وما يترتب على ذلك من زيادة في عرض العمل ، إلا أن القوانين - التي وضعت لحماية مصالح الاقطاعيين - حالت دون وفرة الأيدي العاملة الرخيصة في الصناعة ، حدث ذلك في روسيا وأدى هذا الوضع إلى تخلف الصناعة فيها (١) .

(١) يمكن القول أن روسيا بمقارنتها بمعظم دول أوروبا الأخرى قد تخلفت في الميدان الصناعي في القرن الماضي بالرغم من توافر المواد الأولية الزراعية والمدنية ويرجع ذلك إلى عاملين أولهما أن معظم الصناعة في ظل الاحتكار حال دون أحداث التطورات الفنية فالأرباح الكبيرة التي يحصل عليها المحتكر لا تدفعه أو تدفعه على إدخال التطورات الفنية لأن ذلك المادة أن يؤدي إلى زيادة في ربحه أما العامل الآخر فهو انخفاض إنتاجية عنصر العمل نتيجة لجهل العمال وعدم درايتهم بالنواحي الفنية من ناحية ، وإلى عدم توفر الحائز على العمل من الناحية الأخرى وهذا يرجع إلى القوانين التي كانت قائمة حينذاك ، فلما منح العمال حريات أكبر تغيرت صورة الصناعة وزادت إنتاجيتهم . راجع للوثائق التطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ٧

وعموماً يمكن القول أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل وبذلك
تتحد المشروعات - القائمة والجديدة - حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة .
كذلك فإن عدد السكان يمثل زيادة في الطلب على السلع والخدمات ، أى
يعمل على اتساع نطاق السوق وبذلك تنمو الصناعة ولا يعوقها صعوبة التخلص
من فائض الإنتاج .

أانيا - اتساع تجارة أوروبا الخارجية والداخلية :

لقد اتسعت تجارة أوروبا الخارجية حتى شملت العالم الجديد والعالم القديم
نتيجة لاكتشاف العالم الجديد عام ١٤٩٢ واكتشاف الطريق البحري للشرق غير
رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ . أدى هذان الحدثان إلى نمو الصناعة في القرنين
الثامن عشر والتاسع عشر حيث أنها تمكنت من الوصول بمنتجاتها إلى أسواق
الدول المختلفة .

ويتعين على الصناعة الحديثة حتى تخفض من تكاليفها أن تتبع مبادئ تقسيم
العمل . إلا أن هذا يتوقف على مدى اتساع السوق . فكلما كانت السوق بقادرة
على امتصاص قدر كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر وأمكن
تطبيق مبادئ تقسيم العمل والافادة من وفورات الإنتاج الكبير الداخلية
والخارجية . ولاشك أن سهولة الاتصال بين أوروبا من ناحية ودول العالم الجديد
والقديم من الناحية الأخرى أدى إلى إمكان تقسيم العمل وتحقيق تخفيض كبير في
تكاليف الإنتاج . وما ساعد على جعل السوق أكثر اتساعاً هو أن الطلب كان
كبيراً على السلع بسيطة الصنع - كالمنسوجات الصوفية والقطنية - فأمكن جعل
الإنتاج نمطياً وأمكن إحلال الآلات تدريجياً في العمليات الإنتاجية وبذلك ساعد
اتساع السوق على التصنيع والتوسع في الإنتاج .

وأدت ضخامة التكاليف وانتظامها إلى تخفيض كبير في فئات أجور الشحن

البحرى ، كذلك فان اعتماد أوروبا فى الحصول على الحديد من حاجياتها سواء من المواد الغذائية أو الأولية ، على دول العالم الجديد والقديم ، ساهم مساهمة ملحوظة فى تخفيض أجور الشحن حيث أن النقل أصبح فى الإتجاهين .

ومرة أخرى فان انخفاض أسعار السلع الصناعية - نتيجة الإنتاج الكبير والإنتاج النمطى ونتيجة لانخفاض أجور الشحن - أدى إلى توسع كبير فى الطلب على السلع الصناعية ربما بنسبة تفوق لنسبة الانخفاض فى الثمن حيث أن الطلب على تلك السلع كبير المرونة .

كذلك فان زيادة الدخول التى نجمت عن التوسع فى الإنتاج فى دول العالم كافة ، الصناعية والزراعية ، أدت إلى توسع فى الطلب حيث أن الطلب على منتجات الصناعة يتمتع بمرونة دخلية كبيرة .

وكلمة نجحت الدولة فى ربط أجزائها المختلفة بوسائل مواصلات إقتصادية ساعد ذلك على سرعة التصنيع ، فتقدم وسائل المواصلات المائية والبرية فى كل من إنجلترا وفرنسا عمل على ربط أجزاء الدولة ببعضها وأدى إلى سرعة التصنيع . وتشير جميع الحقائق إلى أن المفكرين والمخترعين منذ أواخر القرن الثامن عشر بدأوا يهتمون إهتماماً بالغاً بمعالجة مشكلة النقل (١) . فظهرت الآلات الجديدة التى أحدثت انقلاباً عظيماً فى وسائل المواصلات وعلى الأخص فى السكك الحديدية والسفن التجارية ، ولقد أهتمت دول أوروبا بإهتمام بالغاً بوسائل النقل المائى الداخلى . فقامت بربط أغلب

(١) افتتح أول خط حديد بخارى فى إنجلترا عام ١٨٢٦ وفى عام ١٨٥٠ بلغ طول الخطوط الحديدية بها ٦٦٠٠ ميلاً أما فى فرنسا فاهل لم تدخلها سكك الحديدية حتى عام ١٨٣٠ . كذلك افتتحت الولايات المتحدة أول خط حديدى فى عام ١٨٣٠ وفى عام ١٨٥٠ بلغ طول الخطوط الحديدية ٩٠٠ ميلاً ثم ٣٠٠٠٠ ميلاً عام ١٨٦٠ .

الانهار الهامة بعضها ببعض ونظمت الملاحة بإنشاء عدد وافر من السفن التجارية والبخارية والمخازن والموانئ وهكذا، وبذلك اتسع نطاق السوق الداخلي والدولي.

ثالثاً - رأس المال :

كان من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة أوروبا - داخلياً وخارجياً - أن زادت أرباح أصحاب المصانع وشركات النقل والتجار والوسطاء وبذلك تجمع لدى أوروبا مبالغ كبيرة وأموال طائلة كافية لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من أموال .

وتوفر رأس المال ضروري لتمويل المخترعات والابحاث والاستمرار في إنتاج عدد وأدوات الإنتاج . فقد كبير منه يوجه إلى إنتاج السلع الانتاجية وهي تلك المجموعة من السلع التي تستخدم في إنتاج سلع استهلاكية. لذلك يتعين على المجتمع الناهض أن يخصص مبالغ وفيرة حتى يتمكن من دفع مراحل الصناعة وتحقيق أكبر فائدة منها . وقد كان من الضروري أن تحقق الصناعة والتجارة أرباحاً وفيرة حتى تراكم رؤوس الاموال وتستخدم في ضروب الانتاج ولتحقق ذلك فان البعض يرى أن تتمتع معدلات الاجور بالاستقرار وأن لا تزيد عن حد معين والانعذر تكوين القدر الكافي من الاموال المطلوبة لتمويل التقدم والتطور في الانتاج . الا أن انخفاض الاجور أو استقرارها لم يعد أمراً هاماً حيث أن زيادة انتاجية العمال مكنت الصناعة من التوسع والبيع بأسعار معقولة وفي نفس الوقت تمكنت من الحصول على أرباح وفيرة ، ولذلك فان الكفاية الانتاجية والعمل على رفعها أوضحت من الموضوعات الجديدة بالدراسة في الصناعة .

لقد كانت ندرة رؤوس الاموال لدى معظم دول أوروبا العائق الاساسي أمام قيام الصناعة . فعلى سبيل المثال نذكر أنه في روسيا في عهد بيتر الاكبر

(١٦٨٠ - ١٧٢٥) لم تكن رؤوس الاموال اللازمة لاقامة المشروعات الصناعية المختلفة متوفرة فلجأت الدول إلى وسائل مختلفة سنراها فيما بعد .

رابعا : سياسة الحرية وعدم التدخل :

اقد تغيرت سياسة الدولة منذ القرن السابع عشر والثامن عشر فبدأت تحد من سلطة النقابات الطائفية التي كانت تتمتع بنفوذ كبير وتحد من احتكاراتها وتدخلها المباشر في الإنتاج والتجارة . فتمتع الفرد بالحرية الاقتصادية - حرية العمل وحرية التجارة - كان امتدادا لمبدأ الفردية التي دافعت عنه بعض دول أوروبا .

لذلك نجد الحكومات تتبع سياسات الحرية وترك الباب مفتوحا للأفراد لدخول مبادئ الإنتاج المختلفة وتخفيض من الضرائب المفروضة على رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة وتحمي حقوق الاختراع وتبني وسائل أخرى لتدعيم أو كان سياسة الحرية الاقتصادية . (١)

٣ - أساليب الصناعات في إنجلترا منها في دول أوروبا :

كانت إنجلترا أسبق دول أوروبا جميعا في ميدان الصناعة . هذا على الرغم من أنها كانت تعاني من قلة المكان وانخفاض تجارتها الخارجية ، وفي نفس الوقت كانت فرنسا تمتاز عليها في هاتين الناحيتين . فحق أواخر القرن الثامن عشر كان

(١) ليس معنى ذلك أن الأفكار الاشتراكية ولدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية لم يكن له أهمية . فالحقيقة أن الأفكار الاشتراكية وتدخل الدولة كان له أنصار و مؤيدون فمثلا في إنجلترا مهد الحرية الاقتصادية - نجد روبرت أوين يدعو إلى مبدأ تدخل الدولة لرعاية مصالح الطبقة العاملة وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبح للمبادئ الاشتراكية أهمية في السياسة البريطانية وعلى الأخص في مبادئ العمل فاعترفت بالحقوق المترتبة له لعمال وكذلك اعتمدت الدولة بحركة التعاون ومعارضة الاحتكار - واجمع التطور الاقتصادي في العالم لذلك دور رجال الدين سميد طبعه ١٩٦٠ ، ص ٢٢٠ .

سكان إنجلترا أقل من عشرة ملايين لسمة بينما كان سكان فرنسا يبلغون ثلاثة أضعاف هذا الرقم . كذلك كانت تجارة فرنسا الخارجية تفوق تجارة إنجلترا كما كان لديها العديد من المخترعات . ووفرة عدد السكان لها أهميتها في توفير عنصر العمل الرخيص وهذا أمر له أهميته في إتساع السوق وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية .

ولعل ندرة السكان - وبالتالي ندرة عنصر العمل - كانت من الأسباب الرئيسية لنفوق إنجلترا الصناعي ، فزيادة الطلب على المنتجات البريطانية نتيجة لمرونة الطلب على تلك المنتجات ، لم تتمكن الصناعة من مقابله دون استحداث وسائل تعمل على مساعدة العمال في زيادة الإنتاج وهذا أمر لم تواجهه الصناعة الفرنسية حيث كان في إمكانها الحصول على مزيد من العمال بنفس مستويات الأجور . أما في إنجلترا فندرة السكان دعت إلى ضرورة تدبير وسائل واستحداث مخترعات تعمل على زيادة الإنتاج .

وحقيقة الوضع أن فرنسا وإنجلترا كانتا أكبر منافسين في تجارة العالم وسيطر التنافس بينهما على الوضع الاقتصادي طوال القرن الثامن عشر . ومن المؤكد أن فرنسا كانت تسبق إنجلترا في كل من الصناعة والتجارة عام ١٧٥٠ ولكن بمرور الوقت تخلفت فرنسا عن إنجلترا وذلك لطول حدودها وكثرة معامراتها العسكرية ولتنظيمها السياسية والاتوقراطية وسميها نحو إخضاع الصناعة لإشراف حكومي شديد . كذلك لم تكن معامراتها التجارية تحظى بالتأييد الحكومي الذي كانت تحظى بريطانيا به .

كما تدهورت الصناعة الفرنسية نتيجة الضرائب الباهظة والقيود المجحنة كما أفقدتها الحرب مستعمراتها في الهند وأمريكا . ومع ذلك ظلت الصناعة الفرنسية متفوقة على الصناعة البريطانية من نواحي المهارة واستخدام الآلات التي تعتمد على

القوى المائية ومن ناحية أخرى فإن التجارة الفرنسية تدهورت تدهوراً كبيراً في حين تقدمت التجارة البريطانية تقدماً كبيراً . وكانت التجارة - وليست الصناعة هي مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الثامن عشر . فالتوسع الاقتصادي السريع في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر اعتمد على التنمية التجارية أكثر من اعتماده على التقدم الفنى في الإنتاج . والحقيقة أن التقدم الصناعى جاء استجابة للفرص التجارية التى نمت نمواً كبيراً إلا أنها سرعان ما يززت وتفاوتت على التنمية التجارية ، ولقد استجابت الصناعة لهذه الفرص الآخذة في الاتساع بسرعة مذهلة .

ويمكن أن نلخص الاسباب الرئيسية لاسبقية الصناعة في إنجلترا عنها في دول أوروبا الأخرى فيما يلى :

أ - العامل السكانى ، أى قلة الأيدي العاملة المطلوبة في التوسع الصناعى وهذا الأمر سبق مناقشته .

ب - وفرة رؤوس الأموال في إنجلترا نظراً لاسبقيتها في ميدان التجارة الخارجية . فنذ اكتشاف كل من طريق رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد انتقل مركز ثقل التجارة في العالم تدريجياً من المقاطعات الإيطالية إلى أسبانيا والبرتغال ثم إلى لندن . وأصبحت لندن لفترة طويلة المركز الرئيسى في العالم للتجارة والتبادل فتوطنت فيها البنوك الكبرى وشركات التأمين والملاحة والشركات الأخرى ذات المسؤولية المحدودة والتي استطاعت أن تجمع وتعبء مواردا مالية ضخمة وكانت تلك الأموال بمثابة عصب الثورة الصناعية . حيث أن التقدم الصناعى في أول مراحله احتاج الى تمويل الاختراعات وتشجيعها والتعرض لمخاطر عدم نجاحها .

وكان لإنشاء بنك إنجلترا في عام ١٦٦٤ عاملاً هاماً في تسهيل الائتمان وجمع

المدخرات وخطوة كبيرة نحو إنشاء نظام مصر في ساهم مساهمة فعالة في عمليات التمويل والتوسع التجارى والصناعى . وجملة القول أن إنجلترا استطاعت أن تجمع أرباحا وفيرة من تجارتها الخارجية وعلى الأخص من مستعمراتها في الشرق والغرب . فنقدت جمعت بريطانيا مبالغ طائلة من أرباح شركات الملاحة ومن تجارة العبيد ومن احتكارها لإنتاج السكر من جزائر الهند الغربية . أتيحت هذه الأموال السائلة الهائلة للاستثمار في ضروب الصناعة المختلفة . وعلى العكس من ذلك لم تكن رؤوس الأموال متوفرة في معظم دول أوروبا الأخرى ، فكانت فرنسا في حالة مالية سيئة نظراً لكثرة مشاكلها الحربية والسياسية وتعدد القيود الاقتصادية . وفي ألمانيا لم يكن الوضع يختلف عنه في فرنسا ، والحروب مع فرنسا أثرت على الوضع المالى وعانت ألمانيا عن عجز ميزانها التجارى وعدم قدرتها على مقابلة ذلك العجز المزمع .

ج - الاستقرار السياسى : تمتعت إنجلترا باستقرار سياسى طويل لم تنعم به دول أوروبا الأخرى فانجلترا كانت بعيدة عن الحروب الأوروبية التى أدت إلى عدم الاستقرار . وكان لانتصار إنجلترا على أسبانيا أن حققت إنتصارات بصدد ضم العديد من المستعمرات التى نص عليها في معاهدة أو ترخت Utrecht في عام ١٧١٣ . ويعتقد البعض أنه لولا الثورة الفرنسية لتقدمت الصناعات في فرنسا عنها في إنجلترا ، إلا أن الثورة والاضطرابات والانقسامات التى وقعت في فرنسا أدت إلى تأخير التقدم الصناعى فيها فاستطاعت إنجلترا أن تفوز بقصب السبق ثم قامت بإصدار قوانين تحرم بمقتضاها تصدير الآلات الجديدة . ولذلك لم تبدأ الصناعة في فرنسا على نطاق كبير إلا عندما رفعت إنجلترا الحظر على تصدير الآلات عام ١٨٢٥ . أما ألمانيا فكانت منقسمة سياسياً ، فحتى عام ١٨٢٣ كانت ألمانيا مؤلفة من ٣٧ ولاية مستقلة ، لكل منها الحرية المطلقة في رسم سياستها

لاقتصادية ، ولم تتقدم الصناعة في ألمانيا إلا بعد تكوين الامبراطورية عام ١٨٧١
وتوحيد البلاد تحت إدارة حكومية مركزية قوية .

د - أدى توفير الحريات السياسية التي تكفل للأفراد التمتع بحقوقهم كاملة
في ميادين العمل والتجارة في إنجلترا إلى ضعف النقابات الطائفية والتي اعتبرت
عائقاً أمام كل تغيير وتجديد وابتكار فلم يكن في إنجلترا إلا عدد محدوداً من
تلك النقابات في أوائل القرن الثامن عشر . وفي فرنسا أصدرت الجمعية الأهلية
عام ١٧٩١ قانوناً يمنح جميع الأفراد حرية كاملة لمزاولة أية مهنة على شرط
الحصول على ترخيص من الحكومة بذلك أما في ألمانيا فظلت النقابات الطائفية
قائمة حتى أصدر اتحاد ألمانيا الشمالية قانوناً في عام ١٨٦٩ خضعت له جميع
الولايات التابعة له والذي يقضى بإلغاء النقابات الطائفية .

كذلك من مظاهر الحرية في إنجلترا اتباع الديانة البروتستانتية وانتشار روح
الحرية والتسامح بصورة أوضح منها في معظم دول أوروبا الأخرى . فكان من
نتائج ذلك أن كانت إنجلترا . وثلاً للأجناس المضطهدة في أوروبا فأتى إليها اليهود
والفلنكيون (سكان بلجيكا) وأقاموا فيها نشاطاً تجارياً واسعاً وصناعات تمتاز
بدرجة عالية من الدقة والخبرة ، كذلك هاجر إليها الهيوجنوتس Huguenots من
فرنسا وأقاموا فيها صناعات هامة تحتاج إلى خبرة ودراية .

هـ - اتساع تجارة إنجلترا الخارجية ، فقد زادت تجارة إنجلترا الخارجية
زيادة كبيرة أثناء القرن الثامن عشر وذلك لان إنجلترا كانت قد حصلت على
مستعمرات عديدة . ففي عام ١٥٧٩ تحالفت إنجلترا مع هولندا البروتستانتية ضد
إسبانيا الكاثوليكية فحصلت هواندا على جزائر الهند الشرقية وحصلت إنجلترا
على عدة مستعمرات على الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية أهمها مستعمرات فرجينيا .
وكذلك استولت إنجلترا على جزيرة جامايكا من إسبانيا عام ١٦٥٥ وأصبحت

ذات أهمية كبرى في التجارة مع جزائر الهند الغربية كذلك حاربت إنجلترا هولندا وأغتصبت منها عام ١٦٦٤ مدينة امستردام (أصبحت مدينة نيويورك) كما حاربت إنجلترا فرنسا في أوائل القرن الثامن عشر فاستولت على جبل طارق ومناطق عديدة من كندا وعلى فلوريدا والأراضي شرق المسيسيبي بالولايات المتحدة . وكذلك ضمت الهند نهائيا إلى إنجلترا عام ١٨٥٨ .

كل هذا أدى إلى اتساع السوق أمام المنتجات البريطانية ، فأصبحت إنجلترا بقادرة على الحصول على المواد الخام والمواد الغذائية من مستعمراتها على أن تقوم بتزويدها بما تحتاج إليه من المنتجات الصناعية المختلفة . أدى هذا إلى تناقص عملية الإنتاج الزراعي تدريجياً في إنجلترا وعلى الأخص بعد أن أصبح معدل التبادل الدولي في صالح الإنتاج الصناعي . هذه المزية - اتساع الأسواق الخارجية - لم تتحقق على هذا النحو لدولة أخرى خلال القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

٤ - مظاهر الثورة الصناعية .

أحداث الثورة الصناعية تغييراً في شكل الصناعة ووسائلها ، وكان من أهم ما أدخلته هو استعمال الآلات محل الأدوات . ووجه الاختلاف بين الاثنين هو أن الآلة تدار عن طريق القوى المحركة المعتمدة من الهواء أو الماء أو البخار بينما تدار الأدوات عن طريق الإنسان والحيوان . ونظراً للعيوب التي ظهرت من استخدام الآلات التي تدار بالهواء أو الماء فإن الإنسان توصل إلى اكتشاف الآلة البخارية وأدخل عليها التحسينات التي أبقت على استعمالها واعتبرت بمثابة المحور الذي دارت حوله الثورة الصناعية في أوروبا . إلا أن استعمال الآلات وانتشارها إحتاج إلى فئة من الفنيين تقوم بإدارتها وصيانتها وإدخال تحسينات عليها . وقد تمكنت إنجلترا من التغلب على هذه الصعوبة بتدريب عدد من

التنين . كذلك من الصعوبات التي واجهت الثورة الصناعية هو أن أوروبا كانت تستعمل الفحم الخشب لصهر الحديد مما أدى إلى تعرض الأخشاب فيها إلى السناء ولم يتخذ الوضع إلا استعمال الفحم الحجري في صهر الحديد . ولقد زادت أهمية كل من الفحم والحديد فزاد الطلب عليها بمسورة كبيرة لذلك يعتبر الكثير من الكتاب أن الصناعة الحديثة لم تقم إلا على الفحم والحديد . فالصناعة في إنجلترا نهضت وتقدمت نتيجة لوفرة المعدنين فيها كما كان قعر فرنسا في الفحم سببا رئيسيا لتخلفها الصناعي ، كذلك لم تقدم الصناعة في ألمانيا إلا لما توفرت مصادر الفحم والحديد فيها وهذا لم يتحقق إلا بعد انتصارها على فرنسا عام ١٨٧١ وحصولها على إقليم اللورين الغني في الحديد .

ولا يجب أن نبالغ في مدى التغيرات التي حدثت في بريطانيا حوالى عام ١٨١٥ حيث لم يحدث أى تغير جوهري في وسائل إنتاج الغالبية العظمى من الصناعات على الرغم من زيادة كمية السلع المنتجة . ولقد كانت الصناعات القطنية من أسبق الصناعات . كذلك ارتفع إنتاج الفحم والحديد بسرعة واتسمت مصانع الحديد ونشطات الصناعات المعدنية ولم تكن معظم الصناعات قد بدأت في استخدام الطاقة البخارية المعدنية وكان القدر الأكبر من الطلب الإجمالى على الآلات البخارية صادراً من المناجم ومعامل الخور ومثروعات المياه .

لقد ظهرت مجموعة من الاختراعات في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في إنجلترا كان يكمل بعضها البعض ، أو كانت الاختراعات اللاحقة تدخل تحسينات وتجديدات على الاختراعات التي سبقتها . ولقد شملت هذه الاختراعات ميادين الصناعة والنقل والخدمات إلا أن معظمها كان في صناعات المنسوجات والتعدين .

وقامت أكبر ثورة على الإطلاق خاصة بعد استخدام قوة البخار بنجاح في

وسائل المواصلات ؛ ولم يؤد إنتشار السكك الحديدية إلى زيادة أهمية صناعة الحديد في النظام الصناعي لحسب بل أنها أدت إلى قلب عمليات الإستثمار والإنتاج وتحقيق الإنصال بين المناطق المتباعدة (١) .

ولعلنا نلاحظ أن صناعة المنسوجات القطنية كانت أكثر الصناعات استفادة من التطوير . ويرجع ذلك إلى حداثة تلك الصناعة . وعدم قيام مصالح خاصة تحول دون ادخال الوسائل الحديدية . . كما أن منتجات تلك الصناعة تمتعت بسوق واسعة مما شجع على ادخال التحسينات التي تعمل زيادة ورخص الإنتاج . وفي نفس الوقت نجد أن صناعة المنسوجات الصوفية لم يحدث بها تغييرا يذكر نظرا لأنها صناعة قديمة تحكمها تقاليد كثيرة وتسيطر عليها طبقة تحاول بكافة الطرق حماية مصالحها وتقاوم كل تغيير خوفا من نتائجه غير المضمونة وتدل البيانات على أن إنتاج المنسوجات في بريطانيا في عام ١٨٢٠ تبلغ عشر اضعاف ما كان عليه في عام ١٧٨٩ ثم ارتفع في عام ١٨٥٠ الى عشرة اضعاف ما كان عليه في عام ١٨٢٠ .

(١) كانت أهمية السكك الحديدية في الولايات المتحدة تفوق أهميتها في معظم دول العالم لأنها كانت الوسيلة الوحيدة للوصول إلى المناطق النائية في الغرب . ففي إنجلترا لم تزد من الصناعة والتجارة في المناطق المرتفعة من ويلز وشمال إنجلترا ووسطها إلا بعد مد الخطوط فيها ، ونشاط الصناعات الهندسية في إنجلترا يرجع إلى تطور ولزدهار السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية لم يستقر المهاجرون إلى الغرب في المناطق الغنية بالمحيط والمنتجات الحيوانية إلا بعد إنشاع النقل السكك الحديدية ، وقد ظهرت هذه الآثار بصفة رئيسية بعد عام ١٨٥٠ نظراً لعدم البدء في تصدير الفحم الأمريكي إلى نطاق واسع إلا بعد ذلك التاريخ . راجع المدخل في التاريخ الاقتصادي - ج كول ٦٩ - ٢٣ .

وكانت أهم مظاهر الثورة الصناعية هي :

أولا : نظام المصانع :

بقيام المخترعات العظيمة في القرن الثامن عشر التي تميزت باستخدام آلات على درجة عالية من القوة والإنتاجية ظهر نظام المصانع . وهذا أدى إلى تغير واضح في مواطن الصناعة ، فبدلاً من أن كانت منتشرة ومبعثرة في مناطق متعددة أصبحت متركزة في مناطق معينة وعلى الأخص في المناطق الجبلية - حيث المنحدرات المائية - أو بالقرب من حقول الفحم ولقد تمكن بعض كبار وأصحاب المصانع وكبار أصحاب الحرف من إقامة الصناعة الجديدة وأصبحوا يؤلفون طبقة الرأسماليين ، أما صغار أصحاب الحرف فأصبحوا يواجهون صعوبات كبيرة واضطروا إلى إغلاق مصانعهم واتجهوا إلى الاشتغال في المصانع كعمال وبذلك تحولت وحدة الإنتاج في أوروبا من الصناعة المنزلية والحرفية إلى المصنع الكبير الذي يعمل فيه مئات العمال . وتشير التقديرات عن عام ١٨٣٠ أن المصانع السائدة كانت صغيرة بمقارنتها بالمصانع الحديثة ومع ذلك فإنها حققت تقدماً مذهلاً . فكان عدد العمال يبلغ ١٧٥ في مصنع القطن في حين كان عددهم ٩٣ في مصنع الحرير ، ٤٥ في مصنع الصوف ، أما في صناعة الحديد فكان عدد العمال يتراوح بين ١٥٠٠ ، ٢٠٠٠ .

أدى الوضع الجديد إلى زيادة نفوذ أصحاب الأموال لأنهم استطاعوا السيطرة على معظم عوامل الإنتاج كما أن تحول الصناعة إلى الصورة الجديدة أدى إلى وجود طبقة جديدة هي طبقة المديونين التي تتولى إدارة المصانع فبنوا المصانع وبكبر حجم المشروعات تعقدت مشكلة الإدارة ، دعا كبار المساهمين إلى أن يعمدوا إلى أصحاب الخبرة من المديرين لتحمل مسئوليات الإدارة . كذلك

فإن كبر رؤوس أموال الشركات المساهمة - كنتيجة من نتائج الثورة الصناعية - وعدم استطاعة فرد واحد أو عدد محدود من الأفراد حيازة معظم أسهم المشروع أدى إلى أهمية طبقة المديرين وزيادة نفوذهم .

ثانيا - تركز السكان في المدن :

سبق أن رأينا أن سكان أوروبا في القرن التاسع عشر كانوا في زيادة مستمرة نتيجة لرعاية الصحية وانتشار الخدمات الصحية التي أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات ، فكانت معدلات الزيادة كبيرة في كل من إنجلترا وبلجيكا بينما كانت قليلة في فرنسا . صاحب هذه الزيادة - نتيجة للثورة الصناعية وانتشار نظام المصانع - زيادة بنسبة كبيرة في سكان المدن فكان سكان المدن في إنجلترا في القرن التاسع عشر يؤثفون ٧٥ في المائة من جملة السكان، وبلغوا في ألمانيا حوالي الثلثين أما في فرنسا فلم يتعد سكان المدن ٥٠ بالمائة من جملة السكان .

ومن أسباب نمو المناطق الصناعية لإنجاء الصناعات إلى التركيز بالقرب من مساقط المياه أو مصادر مواد الوقود - النجم - أو المواد الأولية . لذلك أصبحت مصادر النجم والحديد في أوروبا من أكثر مناطقها إزدحاما بالسكان رغم أن طبيعة تلك المناطق الجبلية ، وأصبحت هذه المناطق مأوى الطبقات العاملة فيها فظهرت التناقبات العمالية ومنها نبعت النظم الاشتراكية كما ظهرت فيها مشاكل الإسكان ونقص الخدمات الاجتماعية ومشاكل المعيشة عموماً .

وفي إنجلترا تركزت الصناعة في مناطق معينة . ففي جنوب مقاطعة لانكشير قامت صناعة المنسوجات القطنية . وفي شرق لانكشير وجنوب غربى يوركشير قامت صناعة المنسوجات الصوفية ، وقامت الصناعات المعدنية حول برمنجهام وإقليم Black Country وقامت صناعة بناء السفن في الموانئ الكبيرة .

كذلك حدث في فرنسا تركيز في الصناعات فقامت صناعة المنسوجات
الحريرية في حوض الرون والصناعات المعدنية في حوض اللوار الأعلى والمنسوجات
الصوفية والقطنية في الأقاليم الشمالية الشرقية وصناعة النبيذ في أحواض الأنهار
الكبرى .

كذلك ظهرت صناعات ضخمة للحديد والصلب والصناعات الكهربائية
والكيماوية في ألمانيا في مناطق الفحم وعلى الأخص في حوض الروهر وإقليم
وستفاليا وسيليزيا العليا وإقليم السار ومنطقة سكسوني .

ثالثا - نمو التجارة الخارجية :

بينما كان نمو التجارة الخارجية بمثابة التسبب والعامل الاقتصادي في قيام الثورة
الصناعية ، فإننا نجد أن العوامل السياسية كان لها أكبر الأثر في تقرير درجة
أهمية تلك الثورة في الدول المختلفة . ولقد تنافست الدول الكبرى في القرنين
السابع عشر والثامن عشر في السيطرة على الأسواق ، وكان في النهاية أن
تفوقت بريطانيا بصورة جليلة . فبفضل قوتها البحرية استطاعت أن تقهر أسبانيا
ثم هولندا ثم فرنسا على التوالى ثم قامت بريطانيا وأسسست مستعمرات هامة في
كل من الهند وأمريكا ، وبذلك أصبحت مهيمنة على أهم الأسواق الدولية .
وفي القرن الثامن عشر أصبحت التجارة احتكارا على الدول الاستعمارية
Trade followed the flag وأصبح يحتكر التجارة مع المستعمرات رعايا
بريطانيا دون غيرهم ، وبالرغم من ثراء فرنسا نتيجة وفرة مواردها الطبيعية
الهائلة وكذلك لكثرة عدد سكانها إلا أنها وجدت صعوبات بصدد تصريف
فائض إنتاجها خارج حدودها . أما عن ألمانيا فكان وضعها أسوأ فإنقسامها
إلى العديد من الولايات لكل مهيمنتها الجركية جعل عملية تقدمها الاقتصادي عن

طريق لاتساع سوقها أمراً متعذراً بل أن عدم وجود حكومة قوية منع ألمانيا وحررها من الاشتراك في النضال مع الدول الاستعمارية الأخرى لتأمين أسواق لها. ولعل هذا ما أدى إلى أن التقدم الاقتصادي في ألمانيا لم يتحقق إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

تبين مما سبق أن نمو التجارة - وعلى الأخص تجارة إنجلترا الخارجية - أدى إلى حصولها على أرباح وفيرة. تلك الأرباح ساهمت مساهمة فعالة في تمويل التقدم الصناعي ومن ناحية أخرى أدت الثورة الصناعية إلى قيام التخصص. فتخصصت إنجلترا وكذلك دول أوروبا الغربية وعلى الأخص فرنسا وإيطاليا وألمانيا في فترات لاحقة في الإنتاج الصناعي وهذا بدوره أدى إلى زيادة هائلة في التبادل الخارجي. ولقد ترتب على تصدير إنجلترا ودول أوروبا الصناعية الأخرى المنتجات الصناعية حصولها على أرباح وفيرة حيث كانت معدلات التبادل الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر في صالح الانتاج الصناعي . وفي عام ١٩١٢ كانت أربعة أخماس صادرات إنجلترا للعالم الخارجي تتألف من سلع مصنوعة وثلاثة أخماس وارداتها تتألف من منتجات زراعية وكذلك كان الحال في ألمانيا لا يختلف عنه كثيراً في إنجلترا . أما فرنسا فنظراً لأهمية الزراعة فيها ونظراً لأنها لم تتأثر بالتطور الصناعي نفس درجة تأثر كل من إنجلترا وألمانيا فإن تجارتها الخارجية لم يحدث بها تغيرات كبيرة .

دابعاً - كبر حجم المشروعات

من المظاهر الأساسية للثورة الصناعية كبر حجم الوحدة الإنتاجية في الصناعة فبعد أن كان المشروع يستخدم عدداً محدوداً من العمال أصبح يعمل فيه عدداً يقدر بالمئات ثم بمرور الوقت أصبح آلاف العمال يعملون في المصنع الواحد.

فالمصانع الجديدة كانت بمثابة وحدات استثمارية كبرى تستخدم عددا وفيرا من
العمال وتقوم بالمساعدة في إنتاج كميات كبيرة من المنتجات . ولقد اختلف الحجم
من صناعة إلى أخرى ففي صناعة المسوحات مثلا كانت المصانع كبيرة إلا أنها صغيرة
إذا ما قورنت بمصانع الحديد والصلب . وكان نمو الصناعة في إنجلترا يميل نحو
التخصص أى نحو كبر حجم المشروع إلا أن هذا لم يمنع قيام التكامل - أى قيام
المشروع بكل أو معظم مراحل الإنتاج الخاصة بسلمة معينة - أو قيام الإحتكارات
في دورة الثمرات القابضة ، الترسن والكارتل .

ولقد تأكدت المشروعات من أن بلوغها حجما معيناً يحقق لها من وفورات
الإنتاج الداخلية والخارجية ما يؤدى إلى إنخفاض متوسط تكلفة الوحدة إلى أدنى
مستوى ممكن . لذلك كان كبر المنشآت الجديدة وإتساع الوحدات بدلا من تعدد
المنشآت من صور نمو الصناعة وتطورها .

وفي ألمانيا كان كبر حجم المشروعات يوضح أهم مظاهر ثورتها الصناعية فقام
التوسع الصناعى فيها نتيجة لإمتصاص المصانع الكبيرة للمصانع الصغيرة أى نتيجة
للاندماج والتكامل الرأسى وإقامة المؤسسات الإحتكارية . ومن أحسن الأمثلة
لكبر حجم المشروعات فى ألمانيا شركة كروب Krupp فى حوض الروهر حيث
كانت تمتلك فى أوائل القرن الحالى ع - دأمن مناجم الحديد وهناجم الفحم ومصانع
الحديد والصلب . أى كانت تتبع سياسة التكامل الرأسى - فتمتلك كل أو معظم
مراحل الإنتاج الخاصة بسلمة الحديد . وبذلك تزيد من سيطرتها وتحكمها
وتقلل من إعتدائها على الآخرين وحتى تقل من درجة سيطره المستهلكين عليها
قامت بإنشاء مصانع لإنتاج السفن ساهمت فى إستهلاك قدر من إنتاجها من
الحديد والصلب .

أما الصناعة في فرنسا فكانت وحداتها تميل نسبياً نحو الصغر لذلك كان عدد العمال فيها محدوداً . وكانت وحدة الصناعة الفرنسية العادية تتمثل في الورشة Workshop وليس في المصنع . وفي عام ١٩٠١ كان يوجد بفرنسا ٦٠٠.٠٠٠ مؤسسة صناعية كان ٨٠ بالمائة منها يستخدم أربعة عمال فأقل . ولعل من الأسباب التي أدت إلى صغر حجم وحدات الصناعة في فرنسا هو ندرة الحجم كما أن الفرنسيين كانوا يفضلون التخصص في صناعات تحتاج إلى مهارة يدوية تفوق احتياجاتها إلى عمل الآلة . ومن هنا جاء تخصص فرنسا في السلع الفنية الكمالية وجاءت شهرة منتجات باريس في الأسواق العالمية وما ترتب على ذلك من اكتساب الأجيال اللاحقة للثمن والذوق الرفيع . وكان الاستثناء الرئيسي لهذا الوضع ظاهراً في صناعة المنسوجات حيث كان حجم الصناعة كبيراً ، وترتب على إنتشار المصانع ذات الحجم الصغير في فرنسا عدة نتائج منها ضمان النجاح في بعض الصناعات وعلى الأخص مجموعة الصناعات الترفيفية التي تحتاج إلى دقة وعناية من العمال . وزيادة العدالة في توزيع الثروة الأهلية حيث كانت أرباح الصناعة توزع على عدد كبير من أربابها كذلك كان من نتائج ميل حجم المصانع إلى الصغر في فرنسا أنها لم تعرض لمساوى النتائج المترتبة على الثورة الصناعية كشاكل الإسكان وازدحام المدن واضمحلال الزراعة وسوء توزيع الثروة .

خامساً - نمو النزعات الاحتكارية في الصناعة :

أدى ميل المصانع الصناعية نحو الكبر إلى قلة المشروعات التي تزاول نفس النشاط وهذا مكنها من الاتفاق على تنسيق سياستها وتحقيق قدير من الاتحاد بينها .

واقـد انتـشرت اتـحادات الـمنتـجين الـتي اتـبعت سـياسات احتـكاريـة فـي كل من
ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وعلى نطاق أقل في إنجلترا. فقامت الشركات
الكبرى بمقد اتفاقات تنص على تنظيم عمليات البيع وتحديد الإنتاج والأسعار
وتوزيع الأسواق بينها .

أدت تلك السياسات في ألمانيا وعلى الأخص في صناعات التعدين والحديد
والصناعات الكهربائية وفي البنوك إلى تضخم بعض المشروعات لدرجة تقرب
من الاحتكار الكامل . كذلك قامت في ألمانيا نقابات إنتاجية عرفت باسم كارتل
Cartel كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة
بتحديد الائتمان وتنظيم الإنتاج وتوزيع الأسواق، في ظل هذه الاتفاقات تظل
شخصية الشركات قائمة كما هي وإن كانت حريتها وسلطانها قيدت بمقتضى نصوص
الاتفاقات فيما بينها .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت النقابات الانتاجية شكل الترسـت
trust حيث اندمجت الشركات المتعاقدة تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات
الإنتاج والتسعير وتوزيع الأسواق في ظل هذا النظام تخفى شخصيات الشركات
الضخمة في الترسـت وبذلك تتلافى المنافسة فيما بينها وتعمل على تحقيق أقصى
قدر مستطاع من الأرباح لذا سارعت حكومة الولايات المتحدة إلى إصدار
قوانين لمحاربة الترسـت والقضاء عليه فأصدرت قانون شرمان في ١٨٩٠
Sherman Antitrust Act وقانون كلايتون في عام ١٩١٤ .

وفي ألمانيا لم تعارض الحكومة اتجاه الرأسماليين نحو التكتل وإقامة نقابات
الإنتاج وذلك لأن الإيفاءات تعمل على استبعاد التبذير والمنافسة في السوق
المحلية وتؤدي إلى إتباع سياسته موحدة فيما يخص بالأسواق الخارجية . كذلك
أدت هذه الاتحادات إلى تثبيت الأسعار وتثبيت حجم العملة ونجحت نجاحا

بأمرها في زيادة البيع في الأسواق الخارجية حيث أصبحت الصناعة بمقدرة على اتباع سياسة الاغراق . هذا بالإضافة إلى أن الصناعة الكبيرة يسهل تأميمها عن الصناعات الصغيرة .

ولقد أثار انتشار الاحتكار في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها قيام رأيين مختلفين ويتلخص الرأي الأول في أن الاحتكار هو نتيجة طبيعية للتغير الفنى الحديث . أما الرأي الآخر فيتلخص في أن الاحتكار هو تطور مصطنع تم بطرق مصطنعة واستقر بسبب عوامل مفتعلة لا بسبب فعل القوى الاقتصادية الطبيعية ولا بسبب طبيعة التغير الفنى .

وتقوم نظرية الحتمية الاحتكار طبقاً للمنطق التالى :

أ - التغير الفنى يكون مصحوباً بزيادة مستمرة فى كثافة رأس المال .

ب - كثافة رأس المال تتناسب مع حجم المشروع تناسباً طردياً .

ج - كبر حجم المشروع يؤدي إلى تمتعه بوفورات الانتاج الكبير ،

د - وفورات الانتاج الكبير تمكن المشروع من التفوق على غيره من المشروعات .

ولذلك فالنتيجة الطبيعية هى انتشار الاحتكار بطريقة تلقائية . إلا أن عدداً

كبيراً من الاقتصاديين لم يوافق على النتيجة الحتمية والى تتحقق بطريقة تلقائية وأجتمعت آراؤهم على أن وجود مشروع كبير يعنى قيام الاحتكار كما أن الأدلة التجريبية فى الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت بأن وفورات الانتاج الكبير يمكن تحقيقها إذ كان حجم المشروعات الصناعية أقل مما هو عليه فعلاً .

ولو صحت آراء المدرسة الأولى لكان معنى ذلك صحة النظرية الماركسية وصحة المبدأ الاشتراكي القائل بضرورة القضاء على الملكية الفردية . ولو صحت

الفكرة الثانية لاصبح من واجب الدولة القضاء على الاحتكار بطريقة التفتيت للشروعات الكبيرة أو الرقابة على الإنتاج والاسعار .

نتائج الثورة الصناعية :

كان للثورة الصناعية العديد من الآثار المباشرة والغير مباشر على التكوين الإقتصادي والإجتماعي والسياسي . وستذكرهم تلك الآثار وعلى خص تلك المتعلقة بالنواحي الاقتصادية .

أولاً - زيادة الثروة القومية .

زادت الثروة الحقيقية في دول أوربا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدولة غنية في مصادرها ومناجمها ومرفقها المختلفة . وبالمجمل أصبحت دول أوربا الصناعية تتمتع بمقدرة إنتاجية عالية فزادت الأرباح وتضاعفت الدخول وأصبحت عملاتها وعلى رأسها الجنيه الإسترليني مضرب الأمثال في القوة والمنازة .

ولم يقتصر الأثر على الممولين وأصحاب رؤوس الأموال بل حققت الدولة زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب المباشرة وغيره ، وأصبحت ميزانية الدولة ذات أهمية كبيرة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية .

ونظراً لما حققته بعض دول أوربا من أرباح وفيرة وعلى الأخص إنجلترا فانها وظفت قدراً كبيراً من الأموال في الخارج وعلى الأخص في المستعمرات والدول التي لها بها روابط سياسية وهذا بدوره أدى إلى حصول الدول الأوروبية على أرباح كبيرة استخدمتها مرة ثانية في الإنتاج والاستثمارات في الداخل والخارج وفي زيادة نفوذها في الخارج عن طريق ضم مستعمرات إليها .

- ثانياً تركيز السكان في المدن

زاد عدد سكان معظم دول أوربا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن

التاسع عشر كما أن نسبة كبيرة من السكان تركزت في المدن فلقد زاد سكان إنجلترا وألمانيا وبلجيكا في الفترة من ١٨٠١ إلى ١٩٠١ على التوالي من ١٠٠٥ مليون إلى ٣٧ مليون ومن ٢٠ مليون إلى ٥٦ مليون ومن ٣ ونصف مليون (١٨٣١) إلى ٦٠٥ مليون. كذلك نجد أن سكان المدن في نهاية القرن التاسع عشر كانوا يؤلفون ثلاثة أرباع السكان في إنجلترا وثلثي السكان في ألمانيا. ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى فرنسا إذ لم يزد سكانها كثيراً في تلك الفترة في حين كان عددهم ٣٧ ونصف مليون في أوائل القرن التاسع عشر نجده لم يزد عن ٢٩ مليون في أوائل القرن العشرين ، كما أن سكان المدن كانوا في نهاية القرن التاسع عشر حوالى نصف السكان.

وترجع الزيادة في عدد سكان المدن إلى ميل الصناعات نحو التركيز في المناطق التي تتوفر فيها مقومات الإنتاج من قوى محركة ومواد أولية وسوق وكان الفحم والحديد بمثابة مغناطيس جذب إليه العديد من الصناعات مما أدى إلى أن مناطق إنتاج الفحم والحديد أصبحت بمثابة مراكز للتصنيع فازدحمت بالمدن الصناعية

ويعتبر نمو المراكز الصناعية أحد المظاهر الواضحة للتاريخ الاجتماعي الحديث ففي تلك المراكز تركزت الثروات وفيها تقيم طبقة البروليتاريا إلى جانب وجود اتحادات العمال القوية وما ترتب على ذلك من وضع أسس الوعي الاشتراكي .

ثالثاً - ارتفاع مستويات المعيشة .

حقيقة أن الثورة الصناعية زادت من أهمية الآلات ومن نفوذ أرباب الأعمال وأدت إلى أن العامل أصبح في حالات عديدة تحت رحمة أصحاب المسابح إلا أنها في نفس الوقت جمعت عدداً كبيراً من العمال في مكان واحد أو في صناعة واحدة وبذلك مهدت السبيل نحو جمع الشمل وتوحيد الصف وزيادة الاتحاد بين العمال لذلك

أصبح العمال قادرين على الحصول على أجور أعلى وعلى شروط للعمل أحسن وعلى خدمات صحية واجتماعية واقتصادية ما كانوا يحصلون عليها لو كانوا متفرقين ويعملون في وحدات صغيرة ومبعثرة لذلك ارتفعت الأجور ونقصت ساعات العمل وزادت فرص العمل في الترقى والاشتراك في الربح ومن العوامل التي أدت إلى زيادة ملحوظة في مستويات المعيشة الحقيقية زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي وإغراق الأسواق بها . نجم عن هذا انخفاض الائتمان وبالتالي زيادة القدرة الشرائية الحقيقية للنقد إلا أن هذا لم يتحقق إلا بعد انقضاء فترة من الوقت ، بل نجد أن الثورة الصناعية في مراحلها الأولى ترتب عليها نتائج عكسية وأصبح من المألوف أن يعطى المنكرون في أوائل القرن التاسع عشر صورة سوداء للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها طبقة العمال في إنجلترا . وكان من الكتب التي صدرت في هذه الفترة وتمثل الحالة أصدق تمثيل كتاب ، ظروف الطبقات العاملة في إنجلترا عام ١٨٤٤ ، لفريدريك إنجلز وكتاب د. الماسل في المدينة ، لمستر ومسر هامولد التي جمعت العديد من القرائن والادلة المتعلقة بظروف الحياة في تلك الفترة . ويرجع السبب في انخفاض مستويات الأجور في أوروبا وعلى الأخص في بريطانيا خلال تلك الفترة إلى أن أرباب الصناعة وشركات التعدين كانت تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ولذلك كانت تحارب أية زيادة في نفقات الإنتاج . وكان من رأيهم أن ارتفاع الأجور من شأنه أن يحول موارد الثروة عن طريق التوسع الصناعي إلى مجال الانفاق غير الإنتاجي على السلع الاستهلاكية .

وعندما اكتملت قوى الانقلاب الصناعي في بريطانيا كان للعمال الفنيين نصيب من الثروة المتزايدة التي حققها الانقلاب . وجنبا إلى جنب مع ارتفاع مستويات

الاجور وزيادة فرص العمل فى الاعمال الفنية كان عمال الغزل اليدوى فريسة
للفقر والبؤس.

أما فى الولايات المتحدة فقد ظلت الاجور مرتفعة فى المناطق الصناعية نديجة
لنقص العمال غير الفنيين والفنيين على حد سواء بالنسبة إلى الزيادة الكبيرة فى
الطلب عليهم لذلك كان أرباب الاعمال مضطرين إلى اغراء العمال على البقاء فى
العمل برفع اجورهم . ولقد ظهر ذلك على السياسة التجارية التي اتجهت نحو
زيادة الحماية الجركية للصناعات المختلفة وذلك لحمايتها من المنافسة الاجنبية .

رابعا - زيادة نفوذ طبقة رجال الاعمال وعظم الدور الذى يلعبه رأس المال .
أدت الثورة الصناعية - كما سبق ورأينا - إلى فتح الآفاق أمام أصحاب رؤوس
الاموال والممولين فاستثمروا وأقرضوا وحققوا أرباحا وفيرة وتمكن أصحاب
رؤوس الاموال - وهم الذين يقومون بالإقراض - من السيطرة على سياسة الدول
المالية وعلى المشروعات الصناعية وغيرها وذلك لان جميع الاعمال الاقتصادية
الكبيرة كانت تقوم على أساس الاقتراض . فسياسة رجال المال من سهولة أو
صعوبة الاقتراض وسياسة رجال الاعمال من رفع أو خفض الاسعار الجارية
الخ ، كان لها جميعاً أكبر الاثر على الاوضاع الاقتصادية العامة . وما من دولة فى
الوقت الحالى إلا ونجدها مدينة لسوق المال بملايين الجنيهات ، وما من مشروع
كبير يمكن تحقيقه إلا إذا صادف قبولا من تلك التئمة . لذلك ازداد نفوذ
أرباب الاعمال وأصحاب رؤوس الاموال فى النواحي الاقتصادية والسياسية.

خامساً - شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الاعمال .

أدى نمو المصانع إلى تجمع عدد كبير من العمال فى مكان واحد أو حرفة
واحدة فبدأوا يناقشون أوضاعهم ويدافعون عن مصالحهم لذلك نجدهم يطالبون
بزيادة أجورهم وتحسين شروط العمل ، ومن الناحية الاخرى فإن أصحاب الاعمال

كانوا يحاولون الضغط على العمال حتى تزيد أرباحهم فتمنوا استثماراتهم . لذلك رأى العمال ضرورة التكتل في النقابة وتكوين اتحادات ونقابات تدافع عن مصالحهم والتحدث باسمهم . وكانت أهم خصائص الحركة العمالية هي :

أ - الإقلال من المساومة الفردية - بين العمال وأرباب الاعمال - وإحلال المساومة الجماعية محلها . بمعنى أن سمعت النقابات نحو الحصول على اعتراف بقانون عقد العمل الجماعي .

ب - تكوين أرصدة من اشتراكات الاعضاء يمكن استعمالها لمساعدة العمال في ظروف معينة كما في حالات الشيخوخة والإضراب والفصل والوفاة . الخ
ج - استخدمت الاتحادات مستشارين فنيين في النواحي القانونية والفنية بصفه مستمرة وبذلك أصبحت النقابات على درجه عاليه من الدقه .

د - السعى إلى رفع الاجور وتحسين أحوال العمال والحصول على شروط ملائمه للعمل .

وتستطيع نقابات العمال إقناع الدوله بإصدار التشريعات التي تحدّد ساعات العمل والتشريعات التي تمنع استخدام الصبيه والنساء في بعض الاعمال وكثيراً ما نجحت نقابات العمال في إقناع الدوله بإصدار قوانين تحدّد فيها الهجرة إلى الدوله وتنظم فيها شروط اشتغال المهاجرين ، كل هذا في النهاية يؤدي إلى تحديد عرض العمل فارتفع في مستويات الاجور .

كذلك من وسائل رفع الاجور أن يطالب العمال أرباب الاعمال بتحقيق مطلبهم وإلا أعلنوا الإضراب . فإذا تمكن العمال من إجبار أصحاب الاعمال على دفع أجور أعلى فإن طلب الصنّاعه على العمال قديقل وذلك لان رفع الاجور كثيراً ما يؤدي إلى رفع الائتمان وهذا يؤدي إلى نقص طلب الصنّاعه على العمال

وكثيراً ما يؤدي إلى إحداث بطالة . وفي هذه الحالة يتعين على النقابة أن تتبع الوسائل المختلفة لمواجهة مشكلة البطالة .

وكثيراً ما تقوم النقابة بالسعى لدى السلطات والهيئات الحكومية لحماية الصناعة أو إعانتها أو رعايتها بأية صورة أو تقوم بشر دعاية طيبة عنها وبذلك يزداد الطلب على منتجاتها فتشط الصناعة وتصبح بإدارة على مقابلة مطالب العمال . هذه الفكرة الحديثة التي آمنت بها بعض نقابات العمال ومؤداها أن ارتفاع الأجور لا يتحقق إلا إذا تقدمت الصناعة ، أمر لم يؤمن به العمال في الماضي .

سادساً — نمو التجارة الخارجية

يعتبر نمو التجارة الخارجية سبباً وفي نفس الوقت نتيجة للتصنيع . فالدول التي تختار جانب التصنيع يتعين عليها أن تحصل على حاجاتها من المواد الغذائية الأولية من العالم الخارجي مما يترتب عليه زيادة في تجارتها الخارجية . فلقد كانت بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر الدولة الصناعية الأولى في العالم . وكانت تصدر المنتجات الصناعية مقابل استيرادها للسواد الأولية والغذائية . وكانت عملية التبادل في صالح إنجلترا حتى بعد أن انخفضت أثمان المنتجات الصناعية أثناء القرن التاسع عشر ، بمعنى أن معدلات التبادل الدولية كانت دائماً في صالح الدول الصناعية ولو أن درجة إفادة الدول الصناعية كانت تقتصر تدريجياً نتيجة لانخفاض أثمان منتجاتها من ناحية وارتفاع أثمان المواد الغذائية نتيجة لزيادة عدد السكان من ناحية أخرى .

وفي عام ١٩١٣ كانت أربعة أخماس صادرات بريطانيا تتألف من منتجات صناعية في حين كانت ثلاثة أرباع وارداتها تتألف من منتجات زراعية . وبلغت واردات ألمانيا من المنتجات الزراعية في ذلك العام ١٣٠ مليون جنيه استرليني

بالرغم من سياستها الزراعية الحماية في حين كانت صادراتها من المنتجات الصناعية
تؤلف ٧٠ بالمئة من جملة صادراتها .

وعلى العكس من ذلك كان الوضع في كل من فرنسا وبلجيكا إذ أن كليهما
يكنقن تقريباً ذاتيا في الإنتاج الغذائى مما يؤدى إلى نقص حجم تجارتهما الخارجية
بل يؤدى كذلك إلى نقص صادراتهما من المنتجات الصناعية .

الصناعة الفرنسية وتطورها حتى ١٨٧٠ :

بعد هزيمة نابليون في موقتى ليبزج (١٨١٢) وواترلو (١٨١٥) فإن حكاه
فرنسا أخذوا على عاتقهم مهمة إعادة تنظيم الصناعة الفرنسية فى ظل حماية مرتفعة.
ولقد تبين للصناعة الفرنسية أن الامور تغيرت وأن التقدم والتطور أصبح يقاس
بكيفية الإنتاج وليس بنوع الإنتاج ومع ذلك ظلت الصناعة الفرنسية متخلفة عن
الصناعة البريطانية . ويعزو البعض تخلف الصناعة الفرنسية إلى عاملين رئيسيين
أو لها ارتفاع أسعار الحديد الناجم عن ارتفاع أسعار الفحم وثانيها أنه ترتب
على ارتفاع الاجور عدم وجود دوافع نحو التصنيع .

أما فيما يتعلق بصناعة المعادن فإنه يوجد بفرنسا عدة مصانع للحديد منذ
الفترة السابقة للثورة الفرنسية . وكانت أكبر تلك المصانع فى عام ١٨٣٦ مملوكة
لاسرة Schneider التي كانت تضم العداة لمجموعة مصانع كروب (فى أسن فى
خوض الرومر) ولذلك نجدها تعمل على تكبيرها وتطويرها . ولا بد من أن
نذكر أن مساعدة الفذين البريطانيين منذ ١٨٢٥ كان لها أكبر الأثر لتدعيم وتجديد
هذه الصناعة . ومن العوامل الهامة فى تطور هذه الصناعة إدخال إستعمال الفحم
الحجرى مكان الفحم النباتى ولم يتحقق ذلك إلا بعد أن ضعفت سطوة الملاك
الزراعيين وبعد حفر القنوات وبناء الطرق وتشبيد السكك الحديدية وعلى ذلك

أصبح لنفعم إقليم السار أهمية كبيرة ابتداء من العقد الخامس من القرن التاسع عشر لذلك زاد إنتاج الحديد الخام في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٥٠ بمعدل أربع مرات وأصبحت صناعة الحديد الفرنسية في عام ١٨٥٠ تأتي في المرتبة بعد صناعة الحديد البريطانية وإن كان الزارق بينها كبيراً وكانت صناعة المنسوجات القطنية على رأس القائمة وظلت محتفظة بمستويات إنتاجها الفاخرة . ولقد ساعد على نجاح المنسوجات الفرنسية اتساع السوق الداخلية وارتفاع مستويات الإنتاج . فعلى حين اعتمدت فرنسا على الخبرة الفنية البريطانية في تطوير صناعة الحديد نجد أن إنجلترا تحاول إغراء الفنيين في صناعة المنسوجات في فرنسا للعمل في مصانعها وزادت عجلة التصنيع بخطى واسعة في الفترة المتضيق بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ وذلك نتيجة لاستقرار الحكم ولتوقيع معاهدة كوبن مع إنجلترا ولا انتشار السكك الحديدية . في تلك الفترة زاد عدد آلات البخار بمعدل ٤٠٠ وتطورت صناعة الصلب والحديد بسبب ادخال طرق بسم بالرغم من خام الحديد في منطقة اللورين لم يكن استخدام ممكن بعد ما يحويه من فسفور كذلك استمرت صناعة المنسوجات القطنية والحريرية في تطورها ولقد صادفت تلك الصناعات مشاكل عدة اهمها انقطاع ورود القطن الأمريكي بسبب الحرب الأهلية الأمريكية الا أن الصناعة الفرنسية استخدمت الأقطان الهندية مما ادى إلى استخدام آلات أخرى ومما ادى إلى زيادة في نفقات النقل كذلك من المصاعب إلى واجهت صناعة المنسوجات الحريرية انتشار مرض Prerbine بين ديدان الحرير مما ادى الى نقص الإنتاج .

الصناعة الألمانية وتطورها حتى سنة ١٧٨٠

يرتبط تاريخ التطور الصناعي في ألمانيا بمعاهدة فيينا للسلام وبثور ١٨٤٨ . وكان يتجاذب ألمانيا عوامل تدفعها نحو التصنيع وعوامل أخرى تعيق اقامه

الصناعة . فكانت أهم العوامل الموانية لإقامة الصناعة تتوفر في وفرة الموارد الطبيعية وصلابة عود القوة العاملة نظراً لخبرتها العسكرية وأمثالها للطاعة ، وقدره الألمان واستعدادهم الكبير في العلوم التطبيقية والفنون الكيميائية . أما العوامل الغير موانية فتتمثل في الافتقار إلى الوحدة السياسية وعدم وجود ثروات وخبرة ودراية كافية في شئون التجارة الخارجية ، وندرة رؤوس الأموال وشدة الهجرة إلى العالم الخارجى وعلى الأخص إلى الولايات المتحدة الأمريكية (بلغ عدد المهاجرين الألمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٤٣٥.٠٠٠ في الفترة من ١٨٤٠ إلى ١٨٥٠)

وظلت الصناعة متخلفة في ألمانيا لفترة طويلة حتى أن مصانع كروب الشهيرة بالرغم من أن إلهامها يرجع إلى عام ١٨١٢ فإن عدد عمالها كان لا يزيد عن المائة في عام ١٨٢٦ . وابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت الصناعة تتحرر وتنمو بخطى واسعة في وسنغاليا والرين لاند وجنوب سكسونيا وكذلك في جنوب وشمال سيليزيا وذلك بمساعدة رؤوس الأموال الإنجليزية والبلجيكية . وأقام كروب في عام ١٨٦٣ أول مصنع للصلب والحديد مستخدماً طريقة بسمر . وتطورت تلك الصناعة حتى أصبحت تأتي في المرتبة الثانية بعد صناعة الصلب والحديد البريطانية وكان ذلك في عام ١٨٥٦ . كذلك أحرزت صناعة الآلات في ساكسونيا تقدماً هاملاً . منذ ذلك التاريخ وضح تماماً للعالم تصميم ألمانيا على تحقيق تقدم مذهل في الصناعة .

تطور الصناعة في روسيا حتى ١٨٧٠ :

كان الإنتاج الصناعى في روسيا حتى عام ١٨٦٠ بدائياً وثنائياً بالنسبة إلى الإنتاج الزراعى ولا يقوم بإنتاج إلا الحاجات الضرورية ، وكان معظم السكان يزاولون إلى جانب الزراعة وهى حرفتهم الأساسية ، بعض الصناعات اليدوية .

وكانت الاسرة الواحدة تعمل على تحقيق اكتفاء داخلي حتى لا تعتمد على انتاج الآخرين . ولذلك كان التبادل الداخلى على نطاق ضيق أما التبادل الخارجى فلم يكن معروفاً كلية .

وابتداء من عهد بيتر الاكبر Peter the Great (١٦٨٢ - ١٧٢٥) نمت الصناعة لسياً وتقدمت تقدماً ملموساً نتيجة لسياسته الملائمة . فلقد اتبع وسائل عديدة ساعدت على نمو بعض الصناعات ، منها تشجيعه البحث عن المعادن بوسائل مختلفة ورغبته فى اقامة صناعة تمد السوق ببعض حاجياته وتمدد الجيش بما يحتاج اليه من اسلحة وعتاد وبذلك تزداد قوته العسكرية ويقل اعتماده على المنتجات الاجنبية .

ففى عهده توسعت روسيا فى استغلال مناجم الحديد واستعانت بالفنيين من دول غرب اوربا وارسلت البعث العلمية والفنية الى الدول الأخرى وعملت على اعداد جيش من الفنيين والعمال والصناع .

ولقد واجه بيتر الاكبر صعوبات عدة فى اقامة صناعة قوية فرؤوس الاموال اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية المختلفة لم تكن متوفرة والعمال الفنيين المدربين قلة والبيئة الملائمة للتصنيع غير متوفرة ، كما أن الدولة لم تلجأ الى الاستدانة من الخارج لحل مشكلة ندرة رؤوس الاموال المطلوبة لانها كانت تخشى من التدخل الاجنبى الذى يعقب قدوم رؤوس الاموال . لذلك اتبعت وسائل مختلفة أهمها :

أ - لجأت الدولة الى اقراض بعض الصناعات والاشتراك فى البعض الآخر والقيام بالصناعة الهامة محاولة بذلك علاج مشكلة ندرة رأس المال فاحتكرت الدولة عدة صناعات منها صناعات الملح والدخان والزيت والاسماك ثم قامت بزيادة أسعارها لحقتت أرباحاً طائلة أعيد استخدامها فى أوجه التصنيع الأخرى .

معنى هذا أن رأس المال الحكومي كان عاملا هاما في تنمية الإقتصاد القومي ^(١).

ب - كذلك لجأت الدولة إلى إعادة تقويم الصلة كوسيلة لزيادة كمية النقود وحل مشكلة ندرة رأس المال . فقامت بتخفيض كمية الفضة الموجودة بالعملة مما أدى إلى أن العملة فى نهاية حكم بيتر الأكبر أضحت الزامية تستند قيمتها من ثقة المتعاملين فى الهيئة التى أصدرتها وليس فيما تحويه من المدين النقيس . وهذه الوسيلة لا تختلف فى كثير عن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة التى تتبعها معظم دول العالم فى الوقت الحالى لغرض تنشيط التبادل التجارى .

ج - زيادة الادخار الاجبارى عن طريق فرض ضرائب جديدة وكذلك رفع معدلات الضرائب الموجودة . هذه الوسيلة تتبعها معظم الدول فى الوقت الحالى ، وعلى الاخص تلك التى تتصف بانخفاض الميل إلى الادخار فيها .

أدت الوسائل السابقة إلى التوسع فى إقامة المصانع من ناحية وزيادة الانفاق على الجيش من ناحية أخرى إلا أنها أدت فى نفس الوقت إلى تخفيض المستويات الحقيقية وحرمان الافراد من العديد من السلع والخدمات . فالسلع المحتكرة أضحت مرتفعة الثمن ، ومقدرة النقود الشرائية انخفضت . وزادت معدلات الضرائب فاضحى عبؤها ثقيلا . وجملة القول أن السياسه الجديدة أدت إلى تخفيض فى الدخول الحقيقيه .

ومن الناحية الاخرى شجعت الحكومه الصناعه بوسائلها المختلفه فاعفتها من

(١) نحمد أن رأس المال الحكومي قد أصبح على جانب كبير من الامية فى الوقت الحالى فى الإقتصاد القومى وعلى الاخص فى الدول المتخلفة حتى فى تلك التى ما زالت تملك سبيل الرأسمالية — فهو يساهم فى الانتاج السلم الاسترايجية وفى المؤسسات التى تنشط فيما يعود بالخير العام على الشعب أو الشركات التى لا يمكن لقطاع الخاص أن يقرم بها منفردا لسبب رأس المال أو أن العائد منها لا يمتدحى الا بعد مدة طويلة .

الضرائب في الوقت الذي ترفع من مددائها على الحرف الأخرى ، ومنحتها الإعانات السخية ومنعت منافسة المنتجات الأجنبية لها عن طريق الحماية الجمركية. كما أنها لم تتردد في منح الإمتيازات والسماح للصناعة بصورة من صور الاحتكار . ومن الصعوبات التي واجهت الصناعة في روسيا حتى أوائل القرن الثامن عشر عدم توافر فئة من العمال المدربين الذين يمكن للصناعة أن تعتمد عليهم فلجأت الدولة إلى تعيين عمال المزارع الحكومية في المصانع القريبة من مزارعهم كوسيلة لزيادة عرض العمل ، إلا أن هذه الوسيلة لم تحل مشكلة ندرة العمال حيث أن العمال كثيراً ما تركوا المصانع لذلك اتبعت الحكومة طريقة أخرى تضمن بقاء العمال في المصانع وذلك بتصريحها لأصحاب بعض المصانع في عام ١٧٢١ بحق شراء سكان القرية واستخدامهم في المصانع وبمباراة أخرى سمح لأصحاب المصانع باستخدام حق الرق *Owning Serfs* الذي كان قد ألغى وأوقف العمل به .

ولقد بقي العمال العبيد عماد الصناعة حتى عام ١٨٦٠ إلا أنه كان يوجد قلة من العمال الأحرار في الصناعة البدوية وعلى الأخص في بعض الأعمال الفنية ومع ذلك فإن حرية هؤلاء العمال حددت بالديكتاتور الذي صدر عام ١٧٢٦ ونص على أن كل العمال الأحرار وعائلاتهم يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من المصانع التي يعملون فيها فلا يمكنهم ترك العمل أو الانتقال إلى عمل آخر أو مصنع آخر يعمل في نفس الصناعة . أي أن العمال أو الأحرار أصبحوا ملزمين بالقيام بعمليات معينة .

نتيجة للأسباب السابقة وإلى حروب نابليون التي عملت على بحث وتدعيم سياسات الاكتفاء الذاتي فإن دول أوروبا ومنها روسيا حرمت من الواردات الخارجية وعلى الأخص من انجازاتها فتقدمت الصناعة وزاد عدد المصانع والعمال (كما يتضح من الإحصائية التالية) . ولقد أدت الزيادة في الانتاج بدورها إلى انخفاض في الائتمان فادى ذلك إلى توسع في الطلب على المنتجات .

عدد المصانع والعمال فى الصناعة فى روسيا (١)

(فى بعض السنوات من ١٧٧٠ - ١٨٦٠)

النسبة	عدد المصانع	عدد العمال بالآلاف
١٧٧٠	أكثر من ١٩٠	٦٠
١٨١١	٢٤٢١	١٢٧٠٨
١٨٣٠	٥٤٥٣	٢٥٣٠٩
١٨٤٠	٦٨٦٤	٤٢٥٠٨
١٨٥٠	٩٨٤٣	٥٠١٠٦
١٨٦٠	١٥٢٣٨	٤١٥٠١

وبمقارنة التطور الصناعى فى روسيا بغيرها من دول أوروبا نلاحظ أن درجة التقدم فيها كانت وثيدة وأقل منها فى الدول الأوروبية الأخرى ومن الأدلة على ذلك أن إنتاج الحديد فى روسيا كان مساو لإنتاجه فى إنجلترا عام ١٨٠٠ إلا أنه أصبح أقل منه كثيراً عام ١٨٥٠ (٢).

كذلك أصبحت روسيا عام ١٨٦٠ ثامنة دول أوروبا لإنتاجها للحديد وتغلبت عن عدة دول منها النمسا وبروسيا وهما ليسا من الدول الصناعية .

(١) بعد أن وقع المليون معاهدة مع روسيا — معاهدة تلمست — عام ١٨٠٧ ، أصدر بالاتفاق معها قرارات برلين التى عرفت فيما بعد باسم النظام القارى وقضت بالزام فرنسا وروسيا وغربها من دول أوروبا بقطع كل علاقاتها التجارية مع إنجلترا ، وقد ردت إنجلترا على هذه السياسة بمحاصرة سواحل أوروبا وبتعطيل صلاتها التجارية بكل دول العالم ، أى اتباع سياسة الحصار القارى مما أدى إلى الاهتمام بالصناعة المحلية — راحم تاردينج أوروبا الاقتصادى السابى الإشارة اليه ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) فى تلك الفترة تضاعف إنتاج روسيا بينما زاد إنتاج إنجلترا الى عشرة أضعاف ما كان عليه المرحم السابق من ٦١ .

ويمكن القول أن الاتحاد السوفاتي إذا قارناه بالعديد من الدول الأخرى نجد أنه قد تخلف عنها في الميدان الصناعي بالرغم من توافر المواد الأولية الزراعية والمعدنية وبالرغم من البيئة السياسية الملائمة للتصنيع . ويرجع هذا التخلف في رأينا إلى عاملين أولهما أن تنظيم الصناعة في ظل الإحتكار حال دون إحداث التطورات الفنية ، فالأرباح الكبيرة التي يحصل عليها المحتكر لن تدفعه أو تحثه على ادخال للتطورات الفنية لأن ذلك في العادة لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في ربحه كما أن المحتكر يستطيع أن يمنع دخول الآخرين في الصناعة وبالتالي يحول دون دخول الوسائل الحديثة في الإنتاج ويمنع المنافسة التي كثيراً ما تدفع المنتجين إلى إدخال كل جديد يخففون به نفقات إنتاجهم . أما العامل الآخر فهو انخفاض إنتاجية العمال المستخرين نتيجة لجورهم وعدم درايتهم بالنواحي الفنية من ناحية وإلى عدم توفر الحافز على العمل من الناحية الأخرى . وكان على الصناعة أن تأوى العمال وتطعمهم مع عائلاتهم دون إعتبار لإنتاجيتهم مما أدى إلى ارتفاع الأجور الحقيقية . لذلك اقتضى إصلاح الصناعة في روسيا تغييراً كاملاً لنظام العمل ، ومنح العمال حرية كاملة تخلق فيهم دافعا إلى العمل وحافزاً على زيادة الإنتاج . وفعلنا في أواخر هذه الفترة منح العمال بعض الحرية إلا أنها كانت حرية مقيدة . فالعامل أصبح لا يستطيع الانتقال من مكان إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى إلا دفع أتاوة إلى أرباب الأعمال .

الفصل الرابع

الزراعة الأوروبية وتطورها حتى ١٨٧٠

أولاً - مقدمة :

رأينا في الفصل السابق أن التطور الكبير في الصناعة الذي سمي في التاريخ الاقتصادى بالثورة الصناعية قصد به التغيير الكبير في وسائل الصناعة والتوسع في استخدام الآلات الجديدة في الإنتاج الكبير . كذلك حدث تغير كبير في الزراعة من ناحية وسائلها ونظمها ، وهذا التغير استحق في نظر الكثيرين أن يلقب بالثورة الزراعية إلا أن التغير في الإنتاج الزراعى يختلف كثيراً عما حدث في الصناعة ، حيث أن الصناعة في مفهومها الجديد اختلفت كلية عن الصناعة التقليدية التى كانت سائدة ، أما الزراعة فى قالبها الجديدة فتفهمها يقتضى دراسة الأمور التالية :

أ - نظام ملكية الارض وكيفية توزيعها

ب - القضاء على الارض المشاعة ، والتى كان استعمالها للجميع وتحديد الملكيات بإقامة الاسيجة حولها .

ج - التوسع الرأسى بزيادة كثافة رأس المال فى المشروعات الزراعية المختلفة

د - المساعدات التى قدمتها الحكومة للبيئات الريفية .

وعلى سبيل المثال نذكر أن الإنقلاب الزراعى فى إنجلترا كان مصحوباً بالتغيرات التالية :

أ - زيادة عدد الملكيات الكبيرة ونقص عدد الملكيات الصغيرة .

ب - القضاء على الاراضى المشاعة التى كان يشغلها صغار الملاك والمستأجرين وتحديد الملكيات بإقامة الاسيجة حولها .

ج - تحويل عدد كبير من صغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين .
د - هجرة كثير من المزارعين من الريف إلى المدن أو إلى خارج انجلترا .

ثانيا تطور الزراعة :

تطورت الزراعة فى أوربا تطورا كبيرا منذ القرن التاسع عشر نتيجة لاتباع الاساليب العلمية وتطبيق النظم الجديدة التى تجمعت عن الثورة الصناعة . فالتقدم الذى أحرزته الزراعة منذ القرن التاسع عشر كان فى اتجاهات ثلاثة .

١ - تحسين وسائل الصرف .

٢ - استخدام الاسمدة الكيماوية .

٣ - إختراع الآلات الزراعية .

فتلا لم يكن الفلاح فى الماضى يدرك الاضرار التى تتعرض لها محصولاته نتيجة بقاء المياه فى الارض بعد الري لذلك كان اكتشاف دنستون Smith of Deanston الاسكتلندى فى عام ١٨٢٠ لطريقة بسيطة لصرف المياه الزائدة أهمية كبيرة فى زيادة إنتاجية الارض .

كذلك كان لاكتشاف السباد الزراعى أهمية كبيرة فى تقدم الزراعة ونظوما ولقد توصل جستس فوق ليسج Justin von Liebig فى عام ١٨٠٠ إلى أن مقومات الحياة النباتية تقوم على البوتاس والفوسفور والازوت . وكان من نتائج ذلك أن تفرغ المزارعون للعملية الزراعية ولم تعد هناك ضرورة لاهتمامهم بتربية الماشية التى تدهم بالاسمدة الطبيعية . لذلك تمكن الكيماويون من تركيب

أسمدة تحوى تلك المواد (١). من ناحية أخرى فإن بعض المزارع تخصصت كلية في تربية الماشية وإنتاج اللحوم ومنتجات الإلبان واستطاعت أن تستبسط سلالات على درجة عالية من الكفاءة الانتاجية سواء في إنتاج اللحوم أو منتجات الإلبان ونظرا لأهمية تلك الأسمدة فأننا نجد الكيميائي البريطاني سير وليم كروكس Sir William Crookes ينبه العالم إلى ناحية على جانب كبير من الخطورة إذ أنه تنبأ أن الموجود من مادة النترات في شيلي سيفنى عام ١٩٤٠ وسينذاك تواجه الزراعة أكبر مشكلة وبالجمعية يواجه العالم أزمة في توفير المواد الغذائية .

كذلك فإن اختراع الآلات الزراعية - نتيجة للتطور الصناعى - أثر بصورة واضحة في الزراعة الأوروبية - إلا أنه يجدر التنبيه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سبقت أوروبا في مدى استفادة الزراعة من استعمال العدد والآلات الزراعية الحديثة . فلقد استخدمت الآلات الزراعية في مساعدة العامل الزراعى في إنجاز عمله . وبذلك استطاعت أن توفر العديد من الأيدى العاملة وهذا أدى إلى إمكان زراعة مساحات أوسع . وفي دول أوروبا استطاعت الآلات أن تحل محل العمال الذين هاجروا من الريف إلى المصانع أو إلى خارج أوروبا .

ومن العوامل التى أحدثت تطوراً واضحاً في الزراعة الأوروبية إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر . فلقد أرتفعت أثمان المنتجات الزراعية أرتفاعاً مستمرأ منذ ١٧٦٠ نتيجة لزيادة الطلب من قبل سكان المدن على المنتجات الزراعية وعدم الزيادة في العرض بنفس المعدل إذ أن الدول

١- فكأنوا يحملون على النوصفات في المبدأ من العظام ثم بعد ذلك من مخلفات صناعة الصلب أما أملاح البوتاسيوم فكأنوا يحملون عليها من سترات فوردي ألمانيا وكانو يستوردون النترات من شيلي .

الحديثة اسياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرهما لم تكن قد بدأت إنتاجها بعد .

كذلك من الاسباب التي أدت إلى تقدم الزراعة ونمعتها حرب نابليون مع إنجلترا وما أدته من ضرورة الاهتمام بتحسين الإنتاج الزراعى وزيادته حتى لا تتعرض الدول إلى صعوبات بصدد إشباع حاجياتها من السلع الضرورية . أدى هذا الوضع إلى اهتمام الدولتين - وبعض الدول الأخرى - اهتماماً واضحاً بالإنتاج الزراعى .

وكانت أهم الاسباب التي أدت إلى تقدم الزراعة في فرنسا هي :

١ - رغبة نابليون في الاكتفاء ذاتياً وعدم الاعتماد على مصادر خارجية فقامت فرنسا بتشجيع إنتاج السكر من البنجر وتوسعت في إنتاج الصوف ، وبالمثل في عدد من الفلات الزراعية الأخرى .

ب - وجود شبكة واسعة من الطرق والقنوات النهرية وكذلك أنتشار وسائل النقل البرية وعلى الأخص السكك الحديدية التي كانت عاملاً هاماً ما نغمر أتساع السوق أمام المنتجات الزراعية .

ج - التقدم الصناعى الذى أحرزته فرنسا في القرن التاسع عشر وما تبعه من نمو سكان المدن وما ترتب على ذلك من زيادة في الطلب على المنتجات الزراعية كل هذا أدى إلى تحول الزراعة من الاكتفاء الذاتى إلى الزراعة التجارية الرأسمالية .

د - عقدت فرنسا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر العديد من المعاهدات التجارية التي أشتملت على شرط الدولة الأولى بالرعاية والذي كان من نتائجه تحقيق الحرية التجارية وما يترتب على ذلك من أتساع السوق العالمية أمام المنتجات الفرنسية .

ترتب على هذه الامور زيادة كبيرة في المساحات المزروعة في فرنسا . وإلى زيادة كبيرة في معدلات الإنتاج نتيجة لمباشرة الزراعة الكثيفة في بعض الغلات . فقد زاد الإنتاج في الفترة بين ١٧٩٨ ، ١٨٤٨ (بملايين الهكتولتر) من الغلات الرئيسية كما يلي (١) :

القمح من ٣٤ إلى ٨٩

البطاطس من ٢٠ إلى ١٠٠

النيذ من ١٧ إلى ٤٠

كذلك أحرزت ألمانيا تقدماً هائلاً في الميدان الزراعي . فنتيجة لتقدم طرق الزراعة وأدخال نظام الدورات الزراعية والتوسع في زراعة النباتات الجذرية وأتباع الحكومة لسياسات ملائمة فإن كلا من المساحات المزروعة ومعدلات الإنتاج للوحدة الزراعية حققت زيادة كبيرة وبمقارنة بعض البيانات والإحصاءات الخاصة بالزراعة في كل من ألمانيا وإنجلترا يمكن التعرف على درجة التقدم التي بلغت الزراعة في ألمانيا (٢) فبمقارنة إنتاج كل مائة هكتار في كل من الدولتين نصل إلى النتائج التالية :

في ألمانيا	في إنجلترا
الناتج يكفي لغذاء من ٧٠ - ٧٥ شخصاً	الناتج يكفي لغذاء من ٤٥ - ٥٠ شخصاً
الناتج متوسطه ٢٣ طناً من الحبوب	الناتج متوسطه ١٥ طناً من الحبوب
الناتج ٥٥ طناً من البطاطس	الناتج ١١ طناً من البطاطس
الناتج ٥٠ طن من اللحوم	الناتج ٤ طن من اللحوم

(١) راجع التطور الاقتصادي في العالم المذكور جمال الدين سعيد ص ٧٣ - الهكتولتر يعادل ٢٢ جالون .

(٢) المرجع السابق ص ٧٥ .

٣٣ - الملكية الزراعية .

قبل التعرف على شكل الملكية في دول أوروبا الرئيسية يجب أن نشير إلى أن أثر الانقلاب الزراعى على الملكية في إنجلترا يختلف تماماً عنه فى القارة . فى إنجلترا استطاع السيد أو المالك الكبير أن ينتزع الأرض من المزارعين وأن يستولى على جزء كبير من الأرض المشاعة وبذلك مالت الملكية إلى الكبر أما فى القارة فإن المزارع تخلص من معظم القيود الإقطاعية وتحول من مؤجر إلى مالك .

فى إنجلترا كانت العوامل الاجتماعية خلال فترة طويلة تهدف إلى تحقيق الفردية فى الزراعة والقضاء على الأرض المشاعة التى لاتتفق مع الاتجاه الفردى فلقد أصبح المالك الزراعى يتشبع بالأفكار التجارية التى سادت إنجلترا - وبدأ يدير أرضه بطريقة تحقق له أقصى ربح ممكن . ولذلك نجدهم يغيرون من طرق الزراعة وأساليب الاستغلال التقليدية . وكان من نتائج الاتجاه التجارى فى الزراعة أن أصبح للصوف أهمية كبيرة فافت أهمية القمح مما أدى إلى انتشار تربية الأغنام على حساب زراعة القمح . ولقد نجم عن ذلك نتائج خطيرة تمثلت فى الإضرار على نظام القرية الذى ساد فى العصور الوسطى وأدى إلى هجرة المزارعين إذ أن الأراضى أصبحت تستخدم فى الرعى .

حركة الإسمجة The Enclosure Movement

انسم القرن الثامن عشر بحدوث تغيرات أدت إلى القضاء نهائياً على أنظمة القرية فى العصور الوسطى وعملت على انتشار نظام المزارع الكبيرة والتى تدار بطريقة رأسمالية ويستغلها مستأجرون رأسماليون . فلقد صدر قانون الإسمجة enclosure bill الذى بمقتضاه أقيمت الأسوار حول المزارع وحرم صغار المزارعين من الاستفادة من الأراضى المشاعة . وفى المناطق التى كان يوجد بها مستأجرون لم يجد الملاك أية صعوبة من طردهم من الأرض ، أما إذا كان هناك حقوق للمستغلين فكان من

الضرورى لإنباع الطريق القانونى . وفى غل وجود برلمان يسيطر عليه كبار الملاك كان من السهل إصدار قانون بإقامة الاسيجة طالما طالب أغلبية الملاك بذلك . كذلك تبين لصغار الملاك أن عدم وجود أراضى مشاعة يستخدمونها فى رعى أغنامهم وجمع اخشابهم أدى إلى نقص الاسمدة الطبيعية وهذه أدت بدورها الى نقص فى أنتاج الحبوب .

وعلى ذلك نجد أن حجم الملكيات فى انجلترا مال إلى الكبر منذ منتصف القرن التاسع عشر وذلك نتيجة للعوامل التالية :

(أ) أدت حركة إقامة الاسيجة - كما رأيناها وسنراها بعد قليل - إلى نمو الملكيات الكبيرة . فالقوة المنظمة لعملية إقامة الاسيجة حول الحقول حرمت المزارع الصغير من استغلال الأراضى المشاعة ، كما حرمت من مزاولة الصيد فيها ولما كان المزارع الصغير يعتمد على تلك الأراضى فى رعى أغنامه بما يؤدى إلى زيادة دخله لذلك فضل عدد كبير منهم التروج عن الريف والاشتغال فى ضروب أخرى وبذلك انتقلت الملكيات الصغيرة تدريجياً إلى كبار الملاك فساهمت فى كبر حجم الملكيات الزراعية .

(ب) اتجهت الزراعة ناحية الإنتاج الرأسمالى نظراً لعمو المناطق الصناعية وزيادة طلب سكان المدن وعمال الصناعة على المنتجات الزراعية . فعمو الطلب الخارجى أدى إلى أن المزرعة - شأنها شأن أى مشروع تجارى يعمل للربح - فبدأت تدرس الوضع من الزاوية الاقتصادية وتحاول تخفيض النفقات واختيار المحاصيل والمنتجات الملائمة بغية تحقيق أقصى ربح ممكن . كذلك عمات المزارع على زيادة رؤوس الأموال المستثمرة - مثله فى العدد والأدوات والطرق العلمية محاولة الإستفادة من اقتصاديات الإنتاج الكبير . كل هذا أدى إلى أن المالك الصغير أصبح يواجه مشكلة كبرى حيث أنه لم يقو على منافسة المنتج الكبير ، مما أدى به إلى بيع أرضه أو الهجرة عن الريف .

(ج) عادت الصناعة والتجارة على أصحابها بأرباح وفيرة ولقد اتجهت معظم تلك الأرباح للاستغلال في التوسع الصناعي والتجاري في الداخل والخارج. بمعنى أن تلك الأرباح أصبحت مصادر التمويل الرئيسية وأصبح هذا اللون من التمويل يعرف بالتمويل الذاتي، إلا أن قدرًا من تلك الأرباح اتجهت ناحية الأرض حيث أن الطبقة الرأسمالية الجديدة رغبت في امتلاك الأراضي الزراعية - بالإضافة إلى ما تتمتع به من سلطة في مجال الصناعة والتجارة - لأن ذلك يكسبها مركزًا اجتماعيًا وسياسيًا ممتازًا.

(د) لعل من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نمو الملكيات الزراعية هو أن نظام الوراثة فيها كان يحمل الابن الأكبر الوارث الوحيد وبذلك انتقلت الملكيات من جيل إلى آخر دون أن تتعرض إلى نقص أو تفتيت. وذلك على عكس ما حدث في الدول الأخرى (١).

وعلى عكس الوضع في إنجلترا نجد أن دول القارة مالت إلى تأييد نظام الملكيات الصغيرة. فكان التطور في دول القارة تمامًا في عكس اتجاه التطور في إنجلترا. فبينما نجد أصحاب الملكيات الكبيرة في إنجلترا يتحكمون في صغارهم نجد صغار الملاك في القارة يتمتعون بمزايا عديدة. ولعل ذلك يرجع إلى أن الطبقة الأرستقراطية في معظم دول القارة - وعلى الأخص في فرنسا - لم تكن من طبقة رجال الأعمال فجددهم يتركون ضياعهم وأراضيهم ليستغلها المستأجرون ويختارون

(١) السبب في تمسك إنجلترا بقصر الوراثة في الابن الأكبر هو اعتمادهم أن هذا يساهم على استمرار المجتمع لاحتفاظ الأسر الكبيرة بأموالها وتقاليدها ومكانتها - وكذلك فان بناء الأسر الكبيرة كنموذج في الأخلاق والعادات والتقاليد أمر له أهمية من وجهة نظر البريطانيين. إلا أننا لا نتفق مع هذا الرأي نظرًا لأن قصر الملكية في الابن الأكبر لا يتفق ومبادئ العدالة كذلك فالحفاظة على الأسر الكبيرة حتى تصبح النموذج في الأخلاق والعادات للشعب عامة أمر لا يمكن التأكد منه - ولجميع تاريخ أوروبا الاقتصادي للاستناد حسين كامل سليم ص ١٠٦ ١٠٧

العمل في الشؤون السياسية أو في السلك الدبلوماسي أو في القوات المسلحة وكانوا دائماً على استعداد لبيع أراضيهم، وبمرور الوقت أصبح المستأجرون - وبعضهم وقد تمكن من شراء بعض الاراضى - بمثابة الملاك الحقيقيين وعلى ذلك فإنه قدر في عام ١٧٨٩ أن حوالي خمس الاراض المزروعة في فرنسا كانت مملوكة لمن يزرعونها . حقيقة أن هؤلاء المزارعين لم يكونوا ملاكا يتمتعون بكافة حقوق الملكية إذ كان عليهم دفع بعض الإيجارات وكان عليهم التزامات قبل الطبقة الاقطاعية إلا أنهم تمتعوا بالاستقرار في حيازة الارض وضمنوا انتقالها من يدهم إلى أبنائهم وورثتهم .

في فرنسا نزح العديد من النبلاء عن الريف ، قبل الثورة الفرنسية ، واضطروا نتيجة ارتفاع مستويات الاسعار في المدن وشدة حاجتهم إلى النقود إلى بيع مساحات كبيرة من أراضيهم إلى صغار المزارعين لذلك فإن توزيع ملكية الارض في فرنسا قبل الثورة لم يكن متساوياً بمفارقات كبيرة . إلا أن الملكية المطلقة لم تكن متوفرة تماماً حيث أن الفلاح كان ملتزماً بدفع إيجار اسمي للتبيل وبدفع ضرائب للكنيسة . وبقيام الثورة الفرنسية فإن الفلاحين طالبوا الحكومة بتحقيق الامور التالية :

١ - تحقيق الملكيات التامة وذلك بإلغاء التزامات المزارعين نحو طبقة الاشراف . إذ سبق أن أشرنا أن الفلاح كان ملتزماً بدفع إيجار اسمي لهم ، هذا بالإضافة إلى قيامه بمخدمات عينية كعصر نبيذهم وطحن غلالهم . كما كان من حق النبلاء الصيد في أراضيهم وأتقد نجحت الثورة في إلغاء تلك الالتزامات وحقت للفلاح ملكية تامة .

ب - كذلك طالب الفلاحون حكومة الثورة بتوزيع الاراضى الزراعية المصادرة عليهم . إلا أن الحكومة كانت في أشد الحاجة إلى الاموال فلم تتمكن

من توزيع الارض عليهم بل رأت إستغلال الاراضى الزراعية للحصول على دخل
للمقابلة نفقاتها كما وضعت شروطاً صعبة لبيعها كالمغالاة فى تقرير أثمانها والمطالبة
بالدفع على آجال قصيرة ولذلك بدل أن يحصلوا على تلك الاراضى فإنها بيعت إلى
الطبقة القادرة - الغنية والمتوسطة - وعلى الاخص من المشتغلين بالصناعة والتجارة
والتي استطاعت أن تحقق دخولا وفيرة كاسبق وحدث فى انجلترا . فكأن تلك الطبقة
الجديدة من سكان المدن قد حلت محل طبقة الاسياد والاشراف فى تملك الارض .

ج - طالب الفلاحون الحكومة بالحد من حركة إقامة الاسيجة إلا أن الثورة
لم تستجب لهذا الطالب حيث أنها اعتبرت التدخل فى مثل هذه الامور يعتبر تدخلا
صريحاً فى الحريات . فإذا رغب مالك فى إقامة أسيجة حول أرضه فلا يحق للدولة
أن تتدخل وتمنعه من مواولة حقه . ومن ناحية أخرى رأت الحكومة أن إقامة
الاسيجة تساعد على زيادة الانتاج الزراعى وتحسين الثروة الحيوانية مادعاها إلى
عدم التعرض لها وتأكيدها ومساعدتها المزارعين فى إقامة الاسيجة .

وعلى ذلك شهدت تلك الفترة قاعدة للملكية فى فرنسا إذ ما قورنت بتوزيع
الملكية فى انجلترا . وبينما كان يوجد مليون مالك فى انجلترا كان يوجد بفرنسا
خمسة أو ستة ملايين من الملاك - معظمهم - ربما ٩٧ بالمائة منهم - يملك كل فى
المتوسط أقل من مائة فدان . بل إن عدد الملاك الزراعيين فى فرنسا كان يزيد
على عدد العمال الزراعيين فيها . فبينما كان عدد الملاك حوالى ٥٠٠ مليون كان عدد
العمال حوالى ٢٠ مليون . كل هذا أدى فى النهاية إلى سيادة التنظيم الديمقراطى فى
الزراعة الفرنسية على عكس الطبيعة الارستقراطية التى سادت الزراعة للبريطانية
وتمثلت فى أنتشار الملكيات الكبيرة ووجود الرأسمالين الزراعيين إلى جوار
العمال الزراعيين الغير مالكن للارض .

أما في ألمانيا فأننا نجد أن نظم الملكية في القرن الثامن عشر اختلفت في (الولايات الشرقية) عنها في (الولايات الغربية) قالت الملكيات إلى الكبر في الولايات الشرقية بينما كان الوضع في الولايات الغربية لا يختلف عنه كثيراً في فرنسا. ولما احتل نابليون ألمانيا الغربية فإنه أدخل النظم التي أدخلها في فرنسا وبذلك تحرر الفلاح الألماني من العبودية والإقطاع وأصبح يتمتع بقدر وافر من الحرية.

وكان نهر الالب يقسم ألمانيا إلى قسمين : قسم شرقي وآخر غربي وكان التنظيم الزراعي في الجزء الشرقي لا يختلف كثيراً عن الوضع في إنجلترا حيث انتشرت الملكيات الواسعة والحق كانت تزرع في معظمها عن طريق السخرة. أما غرب ألمانيا فكانت معظم الأراضي في أيدي الفلاحين وكان متوسط الملكية يميل إلى الصغر. وترجع الأسباب الرئيسية في قيام تلك الفروق الصارخة بين القسمين إلى عوامل تاريخية. ففي القسم الشرقي وعلى الأخص في بروسيا كان الألمان يمثلون الحكام وسيطرون على السكان الوطنيين ويعتبرون الجنس الأحسن وكان للملاك ميول تجارية - كما كان الوضع في إنجلترا - إلا أنهم اختلفوا عن الملك في إنجلترا من ناحية أنهم أداروا مزارعهم واستغلوها بأنفسهم مستخدمين عمالاً زراعيين. حقيقة أن العمال الزراعيين كانوا لا يتمتعون بالحرية وكان عليهم التزامات وأعباء وقبود حدثت من حريتهم أما في غرب ألمانيا فإن التنظيم الزراعي كان يسير في نفسه خطوات التنظيم الزراعي في فرنسا. فبينما أضمحل دور طبقة النبلاء والإشراف في البيئات الزراعية تزايد نصيب صغار الملاك من الملكية. وكان الزارعون يستأجرون الأراضي لمدة الحياة ومن بعدهم كان أبناءهم وورثتهم يتمتعون بمعظم حقوق التملك مقابل ما يقومون بدفعه من إيجارات rent كذلك يتعين أن نشير إلى أن التطور الذي تحقق في غرب ألمانيا لم يكن نتيجة

الثورة - كما حدث في فرنسا - وإنما كان نتيجة لوعى السياسيين ، بمض النشآت الأخرى. وعلى العموم فإن ألمانيا خلال القرن التاسع عشر بالرغم من قيام اختلاف ظاهر بين شرقها وغربها فإن ملكية المزارعين فيها للأرض كانت من الأمور الواضحة فلقد كانوا خلال هذه الفترة يمتلكون حولى ثلاثة أرباع المساحات المزروعة وعلى حين انتشرت الملكيات الكبيرة فى الجانب الشرقى فإن المناطق الأخرى انتشرت فيها الملكيات الصغيرة - حيث كان متوسطها ٣٣٥ فداناً وحيث يقوم الملاك برراعتها .

رابعاً - التطور الزراعى فى بريطانيا حتى سنة ١٨٧٠ قوانين القمح :

كانت بريطانيا من الدول المصدرة للحبوب حتى قيام الثورة الصناعية . وكان تصدير الحبوب مقروناً باعانات تقدمها الدولة كما كان استيرادها محظوراً إلا إذا بلغت مستويات الاسعار فى الداخل حداً معيناً . وعرفت القوانين التى تنظم استيراد القمح والشيلم والشوفان والذرة وغيرها من الحبوب باسم **قوانين القمح** Corn Laws . كان الهدف من تلك القوانين المتعددة والمعقدة تحقيق اكتفاء ذاتى فى الحبوب من ناحية وحماية مصالح أصحاب الملكيات الزراعية عن طريق رفع الاسعار الداخلية للحبوب من ناحية أخرى . إلا أن التحول السريع نحو التصنيع فى بريطانيا أدى إلى استيراد بريطانيا إلى مقادير كبيرة من الحبوب منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ولولا قوانين القمح لقتضى تماماً على زراعة الحبوب وتوقف العمل بقوانين القمح أثناء حرب انجلترا مع فرنسا (١٧٩٢ - ١٨١٥) وذلك لشدة حاجتها إلى واردات الحبوب . ومنذ عام ١٨١٥ بدأ الاقتصاد البريطانى يعانى من كساد فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة . فالثورة الصناعية والانقلاب الزراعى اديا الى ظهور مشاكل واسعة فى الأوساط العمالية الفقيرة وشجعت الحرب الطويلة على التوسع فى الانتاج الزراعى والصناعى وعلى

ذلك فقد ترتب على إنتهاء الحرب إنهيار في الحياة الاقتصادية. ففي المجال الزراعى حقق الإنتاج أثناء الحرب زيادة كبيرة لمواجهة حاجة السوق ، كما أن الاسعار مالت إلى الارتفاع لعدم ورود السلع من العالم الخارجى . ثم بدأت الاسعار تنخفض بانتهاء الحرب في حين ظلت الضرائب على حاليها مما أدى إلى انهيار اوضاع المزارعين . لذلك أصدر البرلمان قانوناً جديداً للحبوب، أصبح محظوراً بمقتضى استيراد الحبوب من الخارج إلا إذا بلغ سعر القمح في الداخل حداً معيناً (أستثنى من هذا القانون الحبوب الكندية ومنحت امتيازاً معيناً) وأدخل في عام ١٨٢٨ مبدأ الضرائب المتدرجة Sliding Scale duties ، وبمقتضى هذا النظام تختلف الضريبة باختلاف أسعار الحبوب في الأسواق الخارجية وبذلك يمكن الاحتفاظ بالأسعار في الداخل ثابتة أو شبه ثابتة .

عارض هذه القوانين فئات متعددة من الشعب . فعارضها سكان المدن لأنها أدت إلى ارتفاع أسعار الخبز ، وعارضها عمال المناجم وعمال الصناعة لنفس السبب ، وهاجمها رجال الصناعة - وعل الأخص أصحاب صناعة المنسوجات - إذ أنهم توقعوا زيادة الأجور نتيجة لارتفاع أثمان الخبز. كما أنهم أضافوا إلى ذلك أنه في ظل انخفاض أسعار الخبز يستطيع العمال شراء المزيد من المنسوجات. أى أن ارتفاع أثمان الخبز يؤدي إلى نقص في مبيعات المنسوجات كما أنهم نظروا إلى هذا الموضوع من زاوية إمكانية زيادة صادراتهم من المنسوجات إلى العالم الخارجى في حالة عدم فرض قيود على واردات الحبوب . أما أصحاب الملكيات الكبيرة ، فمن الطبيعى أن يتخذوا موقفاً مغايراً فكانوا يدافعون عن تلك القوانين على أساس أنهم استثمروا مبالغ طائلة في الزراعة أثناء الحرب النابليونية كما أن قدرات كبيرة من تلك الأموال قد اقترضوه بضمان الارض وكان هدف تلك الاستثمارات تحقيق زيادة في الإنتاج لمقابلة الاحتياجات المحلية كما أنهم طالبوا

بضرورة الحفاظ على الاكتفاء الذاتي وذلك لمواجهة الأوضاع في حالة لشوب
حرب أخرى .

إلا أن عدة أمور استجرت وساعدت على ضرورة التعجيل بإلغاء قوانين
القمح . كان من تلك الأمور المجاعة التي حدثت في إيرلندا في الفترة ١٨٤٥ -
١٨٤٨ والتي ترتب عليها وفاة نصف مليون فرد ، وطرد مئات الآلاف من
الزراع نتيجة لعدم تمكنهم من دفع الإيجارات وهجرة الملايين من السكان إلى
بريطانيا والولايات المتحدة (بينما كان عدد سكان إيرلندا يبلغ ٨ ملايين نسمة
في عام ١٨٤١ نجدهم يصبحون ٦ ١/٢ مليون في عام ١٨٥١) . وعلى ذلك نستطيع
تلخيص الأسباب التي عجلت بإلغاء قوانين القمح في بريطانيا فيما يلي :

١ - انتشار المجاعة في إيرلندا .

ب - نقص محاصيل القمح في بريطانيا (محصول ١٨٤٤ - ١٨٤٥) .

ج - تزايد مصالح ونفوذ أصحاب الصناعات .

د - معارضة القوى العاملة .

ترتب على هذه الأمور صدور قانون بإلغاء قوانين القمح في عام ١٨٤٦
على أن يكون ساريا ابتداء من عام ١٨٤٩ ، كما أن الرسوم على المنتجات الصناعية
وعلى الأخشاب خفضت ، كذلك ألغيت الرسوم على اللحوم والفاكهة .

واستمرت فترة الكساد في إنجلترا من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٣٧ ثم تلتها
مرحلة نشاط وازدهار ، كانت بمثابة عصر ذهبي للزراعة استمر حتى عام ١٨٧٠ .
ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها التقدم الهائل الذي تحقّق في وسائل المواصلات
في بريطانيا والذي ساعد على إتساع السوق أمام المنتجات في حين كانت وسائل
المواصلات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا متخلفة واعتبرت

عاقباً كبيراً أمام الزراعة فيها . كذلك فإن الدول الأخرى صادفت عدة مشاكل منها حرب القرم في روسيا ، والحرب الأهلية الأمريكية ثم الحرب الفرنسية الروسية . ترتب على تلك الحروب نقص في صادرات تلك الدول إلى بريطانيا .

وترتب على انتعاش الزراعة في بريطانيا أنها أصبحت بقادرة على إدخال الآساليب العلمية والتي أدت إلى زيادة الاستثمارات في تسميد والصرف وإلى زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية . نجم عن ذلك زيادة في إنتاجية الأرض وزيادة في إنتاجية الفرد وانخفاض في تكاليف الإنتاج .

وكانت الزيادة في الطلب على القطن تفوق الزيادة في الطلب على الصوف . بالرغم من هذا فإن بريطانيا لم تكن بقادرة على توفير حاجة مصانعها إلى الصوف إذ أن المزارعين أولوا لإنتاج اللحوم اهتماماً كبيراً مما أدى إلى عدم زيادة إنتاج الصوف بالقدر المطلوب . ترتب على ذلك أن أصبحت بريطانيا تعتمد على واردات الصوف من أسبانيا والدانمرك وألمانيا ثم بعد ذلك استراليا .

وفيما يتعلق بتوزيع الملكية الزراعية فلم يعتبره تغير يذكر . فكان هناك ثلاث طبقات : أصحاب الملكيات والتي تملك الأرض وتقيم عليها الإصلاحات الدائمة، المستأجرون الذين يقومون بمهمة الإدارة ويقدمون رأس المال العامل ثم طبقة العمال الذين يقومون بالعمل ، وكان ٧٨ ٪ من كل المزارع في إنجلترا وويلز في عام ١٨٥١ يبلغ متوسط حجمها مائة فدان وأكثر . بمعنى أن حجم الملكية كان يميل إلى الكبر .

التطور الزراعي في فرنسا قبل ١٨٧٠

لم يكن للثورة الفرنسية من أثر كبير على الزراعة فلم تعتمد آثارها الجوانب

القانونية للملكية الارض في هذا المضمار حققت الثورة الفرنسية أمرين أساسيين :

أ - صدر في عام ١٧٩١ قانون الحريات الاقتصادية . بمقتضى هذا القانون أصبح كل مالك يتمتع بالحرية في زراعة المحاصيل التي يختارها وفي بيعها وتخزينها والتصرف فيها على الوجه الذي يراه .

ب - أصبحت الاراضى المشاعة تابعة للقرية وليست تابعة للسيد أو الشريف وعلى ذلك أصبح في الإمكان تقسيمها بطرق عادلة ، عدا أراضى الغابات التي خضعت لقواعد مستقلة .

فيما عدا ذلك كان التغير في الزراعة بطيئاً . وكان التغير المعتدل الذي تحقق يعزى إلى مستلزمات ومتطلبات العمليات الحربية . كما أنه تأثر بشكل ملموس بالتطورات التي أدخلت على وسائل المواصلات .

أما عن الجانب العسكرى فانه كان له أكبر الأثر على تغيير الزراعة . فلقد أدت شدة حاجة نابليون إلى سلعة الصوف إلى التوسع في إنتاجه ، فقامت فرنسا باستيراد أغنام المرينو وتوسعت في تربية الأغنام . كذلك شجع نابليون إنتاج الدخان وبعض المحاصيل الأخرى . إلا أن اهتمامه الأكبر إتجه ناحية إدخال زراعة البنجر والاعتماد عليها في إنتاج سلعة السكر . وكانت أهمية هذا الأمر ترجع إلى تحكم بريطانيا في إنتاج السكر من جزائر الهند الغربية من ناحية ، وإلى أهمية بقايا نبات البنجر في غذاء الماشية . وظل إهتمام فرنسا بإنتاج السكر حتى الوقت الحاضر . فبينما تشير الأرقام إلى أن إنتاجها منه بلغ ٥٠٠٠٠ طناً في الفترة السابقة لعام ١٨٥٠ نجد إنتاجها يبلغ المليون طن في ثلاثينات القرن الحالى .

كذلك كان لإصلاح الطرق وحفر القنوات في عهد نابليون أثراً كبيراً في
إتساع الأسواق وانتعاش الزراعة .

ولقد أفاد المزارعون في فرنسا في معركة الحصار التي بدأت عندما تجددت
الحرب بينها وبين بريطانيا في عام ١٨٠٣ واستمرت حتى نهاية حكم نابليون .
ترتب على تلك السياسة مقاطعة فرنسا للسلع البريطانية فأصدرت حظراً
باستيراد جميع السلع من العالم الخارجى خشية أن تقوم بريطانيا بهرب سلعها
إلى الأسواق الفرنسية عن طريق دولة أخرى ولما سيطر نابليون على معظم دول
أوربا فإنه أجبرها على عدم استيراد السلع البريطانية . عرفت تلك السياسة
باسم النظام القارى Continental System وكان لها أثراً على تنمية الزراعة
الفرنسية .

ولم تتأثر الزراعة الفرنسية بالكساد الذى بدأ في عام ١٨١٥ بصورة كبيرة
حيث كانت زراعتها شبه مكتفية ذاتياً فلم يعد هناك مشاكل متعلقة بوجود فائض.
وبمراجعة تطور الزراعة يتضح زيادة إنتاج الحرير في الفترة من ١٨١٥ إلى
١٨٥٠ بمعدل الأربعة أضعاف . كما كانت هناك زيادة ملحوظة في إنتاج القمح
والبطاطا أما عن الوسائل التي كانت مستخدمة في الزراعة فكانت بدائية وظلت
دون تغير ملحوظ حتى عام ١٨٥٠ . وكان التقدم أسرع في شمال فرنسا عنه في
جنوبها وعلى الأخص في الفترة التالية لعام ١٨٥٠ . فلقد بدأت الزراعة تستخدم
بعض الآلات وتبقي بعض الأساليب العلمية . وكان تطور الزراعة في تلك الفترة
يعود أساساً إلى إنشاء السكك الحديدية وإلى نمو السكان ، وإلى اتباع بريطانيا
لسياسة حرية التجارة ترتب على ذلك زيادة المساحات المزروعة فحسب بمعدل الثلث
(الفترة ١٨٥٠ إلى ١٨٦٩) كما زاد انتاج النسيج بصورة كبيرة في الفترة من
١٨٦٩ - ١٨٧٠ .

التطور الزراعى فى ألمانيا حتى ١٨٧٠

ظلت الزراعة بدائية حتى مطلع القرن التاسع عشر . فكانت وما تزال تتبع نظام الثلاثة حقول كما كانت تترك مساحات واسعة بورا كما كانت معدلات الإنتاج منخفضة . وبالرغم من أن ألمانيا كانت الدولة الأولى فى اكتشاف نبات البنجر واستخلاص السكر منه فإن زراعة البنجر لم تنتشر فيها إلا منذ عام ١٨٣٠ ولم يحدث توسع ملموس فيها إلا بعد عام ١٨٧٠ (حينذاك أصبحت ألمانيا الدولة الأولى فى إنتاج البنجر ولم يتقدم عليها سوى روسيا فى الفترة الأخيرة) .

ولقد انتعشت الزراعة بصورة ملموسة فى الفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٨٠ . وبينما كانت الزراعة تحقق فائضا للتصدير فى أوائل القرن التاسع عشر نجد أن نمو السكان وزيادة الاستهلاك الغذائى يحولان دون استمرار وجود فائض للتصدير . وابتداء من منتصف القرن التاسع عشر أصبحت ألمانيا مستوردة صافية ثم زادت وارداتها بصورة واضحة وعلى الأخص من الحبوب واللحوم منذ عام ١٨٨٠ . ولقد حققت الزراعة الألمانية تطورا محدودا فى استعمال الآلات الزراعية إلا أنها حققت تطورا أوسع فى اتباع الأساليب العلمية وكانت مساهمة ألمانيا فى نواحي التعاون الزراعى التى نسبت إلى رايفيزين Friedrich Raiffeisen (١٨١٨ - ١٨٨٨) جديرة بالدراسة والتحليل . فلقد أسس رايفيزين جمعيات تعاونية زراعية خلال الفترة ١٨٤٨ - ١٨٥٠ ثم قام بتأسيس أول مصرف تعاونى فى عام ١٨٦٢ ، سرعان ما نجح نجاحا مرموقا أدى إلى التوسع فى تأسيسها حتى بلغ عددها ٤٢٥ مزرعا عند وفاته فى عام ١٨٨٨ . وكان المزارعون يردعون مدخراتهم فى تلك البنوك ، ومن تلك المدخرات تقوم البنوك بتقديم القروض للفلاحين الذين يعملون فى المناطق المحيطة بالبنك . وبالإضافة إلى وظيفة الإقراض التى كان لها أكبر الأثر فى تطوير وتنمية الزراعة ، كان البنك يقدم خدمات إلى

أعضائه عن طريق شرائه الأدوات والآلات الزراعية والحيوانات والأراضي
ثم يقوم ببيعها للأعضاء بدون استغلال أو تحكّم . كذلك كانت البنوك تقوم -
نيابة عن الأعضاء - ببيع منتجاتهم بأثمان مجزية فكانت تلك البنوك تعتمد على
خدمات الرسميين ومساعداتهم المجانية ، كما كانت لا توزع فوائد أو أرباح على
المودعين ، ذلك لأن القروض كانت تقدم بفوائد رمزية لا تسمح للبنوك
بتحقيق أرباح تذكر . ثم قام رايفيزين بتأسيس بنك مركزي ليكون عضدا
ودعامة للبنوك المتعددة الأخرى .

ونظراً لنجاح تلك التجربة فإن تلك البنوك انتشرت وازدهرت في هولندا
وبلجيكا وفرنسا وسويسرا . ولقد قامت تلك البنوك بخدمات جليلة لصغار
المزارعين في مجال القروض قصيرة الأجل . أما القروض الطويلة الأجل فلم
تتمكن تلك البنوك من توفيرها .

الباب الثاني

اقتصاديات اوربا في عصر الرأسمالية الناضجة

الفصل الخامس

الثورة الصناعية الثانية

في الفترة من ١٨٧٠ - ١٩١٤

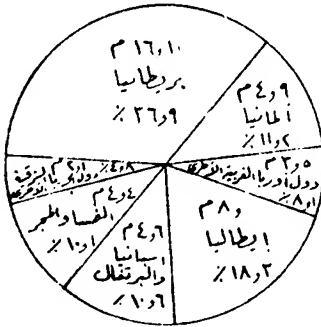
سنعالج في هذا الباب - وما يلحقه من فصول - إقتصاديات أوربا في فترة أصبح فيها النظام الرأسمالي واضحا ومستقراً . فنناقش الأوضاع السكانية وحركات الهجرة والآثار الإقتصادية المترتبة عليها ، ثم المظاهر الرئيسية للتطور الصناعي - والتي يطلق عليها البعض بالثورة الصناعية الثانية - ، ثم حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وما ترتب عليها من آثار في كل من الدول المصدرة والمتلقية لتلك الأموال . ثم ندرس - مع قدر من التفصيل - الأوضاع الزراعية والصناعية في دول أوربا الرئيسية على نمط دراستنا في الفصول السابقة حتى تكتمل لدينا صورة التطور الإقتصادي في أوربا .

أولاً - التطورات السكانية وحركة الهجرة :

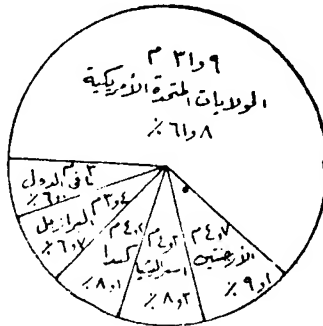
صاحب انتقال رؤوس الأموال في القرن التاسع عشر من بريطانيا إلى الأقاليم المستوطنة حديثاً والتي تميزت بقلّة عدد سكانها ، هجرة المنظمين والعمال والتي أسهمت وساعدت على جعل رؤوس الأموال المهاجرة تتجه إلى أوجه الاستثمار المختلفة . وقد يكون من الصعب التعرف بدقة على عدد المهاجرين وتوزيعهم على الأقاليم المهاجر إليها . ومع ذلك فإن بعض كبار الديمغرافيين يقدرون عدد المهاجرين في الفترة ١٨٢١ - ١٩١٥ بحوالي ٤٦ مليوناً ، جاء

معظمهم - ٤٤ مليوناً - من أوروبا . (١) وكان هناك نمواً مضطرباً خلال تلك الفترة في عدد هؤلاء المهاجرين ، فبينما كان متوسطهم السنوى أكثر من ١١٠.٠٠٠ في الفترة ١٨٢١ - ١٨٥٠ فإنه بلغ أكثر من ٩٠٠.٠٠٠ في الفترة ١٨٨١ - ١٩٠١ وبلغ عدد المهاجرين ١١-١٢ مليوناً مهاجراً أوروبياً في الفترة الاولى على حين بلغ ٣٢ مليوناً في الفترة الثانية . وأما من ناحية مصدر المهاجرين فلقد جاء معظمهم في الفترة قبل ١٨٨٠ من دول شمال وغرب أوروبا على حين جاء معظمهم بعد ذلك من جنوب وشرق أوروبا .

وبالتأمل في الرسمين التاليين يمكننا التعرف على الدول المهاجر منها (الشكل - ١ -) والدول المهاجر إليها (الشكل - ٢ -) . (٢)



شكل - ١ -



شكل - ٢ -

وينتضح من مراجعة الشكلين أهمية الهجرة من كل من بريطانيا وإيطاليا ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية استقبلت أقل قليلاً من ثلثي المهاجرين . ومن دراسة اتجاهات المهاجرين نجد أن مهاجري بريطانيا اتجهوا إلى كل من الممتلكات المستقلة والولايات المتحدة الأمريكية ، واتجه المهاجرون الإيطاليون إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية ، والإسبان والبرتغال إلى أمريكا اللاتينية والألمان إلى الولايات المتحدة والاربعينين والبرازيل .

(١) A. G. Kenwood and A. L. Loughcced, The Growth of the International Economy 1820 - 1960, p. 57.

(٢) المرجع السابق صفحات ٥٨ ، ٥٩ .

اسباب الهجرة

كان المهاجرون - في الفترة حتى حوالى ١٨٦٠ - يضطرون إلى الهجرة نتيجة لسوء الاوضاع الاقتصادية في دولهم ولاسباب أخرى وليس نتيجة لما يتوقعونه من خيرات في الدول المهاجر إليها ، إذ أن ثروات تلك الدول لم تكن معلومة لهم. حقيقة أن بعض المهاجرين كانوا ينشدون الحريات السياسية والدينية إلا أن الدافع الإقتصادي كان يمثل السبب الاساسى لتلك الهجرة .

زيادة سكان أوروبا بمعدلات ملحوظة - نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات - دون زيادة تذكر في مصادر الانتاج ، وتقسيم الاراضى الزراعية إلى شرائح صغيرة أدى إلى سوء الاوضاع الاقتصادية . وما المجاعة التى وقعت في ايرلندا في الفترة ١٨٤٥ - ٤٧ وما ترتب على ذلك من فقدانها خمس سكانها بين موق ومرضى ومهاجرين إلا صورة للأوضاع الاقتصادية في أوروبا حينذاك .

ولم تكن فرص العمالة في الصناعة أو في تشييد السكك الحديدية وغيرها كافية لامتصاص العمالة الفائضة في البيئات الريفية ذلك لان التصنيع في معظم دول أوروبا كان بمعدلات متواضعة حتى حوالى ١٨٧٥ ، كما أنه لم يترتب على التصنيع في مراحله الاولى زيادة في الطلب على عنصر العمل . ومن العوامل التى دعت إلى مزيد من الهجرة تدفق الحبوب الامريكية الرخيصة على الاسواق الاوربية في سبعينات وثمانينات القرن الماضى وما نجم عن ذلك من انهيار أسعار المنتجات الزراعية الاوربية. وبالترتبة جعل الزراعة الاوربية نشاطا غير مربح .

وأخيراً فإن عدداً كبيراً من المهاجرين من روسيا وجمهورية النمسا - المجر هاجروا أساساً لاسباب سياسية .

وعلى العموم فإن معظم المهاجرين الاوربيين في القرن التاسع عشر كانوا -

لما من العمال الزراعيين الذين فقدوا أعمالهم أو من الحرفيين الذين قنعى نظام المصانع على حرفهم .

وأينا أن الدافع إلى الهجرة في مراحلها الأولى كان أساساً نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية في أوروبا ، إلا أن الهجرة الواسعة جاءت نتيجة للرغبة فيها والقدرة على مقابلة أعبائها والمتمثلة في أجور السفر ونفقات المعيشة حتى يحدد المهاجر عملاً أو يحقق إنتاجاً . وكانت سياسات الحكومات في أوروبا معضدة للهجرة ، فالغنى العديد من الدول - بريطانيا ، ألمانيا ، السويد - القيود على الهجرة وقامت الهيئات الحكومية المركزية والمحلية والجمعيات الخيرية وجمعيات المهاجرين بتقديم العديد من المساعدات المعنوية والمادية للمهاجرين (١) .

وبتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر جاءت معظم المساعدات من الدول المهاجر إليها وعلى الأخص من استراليا وبعض دول أمريكا اللاتينية نظراً لبعدها وأحجام المهاجرين عن الهجرة إليها وتفضيل الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وكانت البرازيل تدفع للمهاجر نفقات السفر وتمنحه قطعة من الأرض وبعض الآلات والبذور والحيوانات بالمجان بالإضافة إلى منحة شهرية خلال

(١) أنشئت في بريطانيا في عام ١٨٤٠ هيئة عرفت باسم Colonial Land and Emigration Department بغرض بيع الأراضي في استراليا ونيوزيلندا واستخدام الحصة في مساعدة المهاجرين إلى تلك المناطق . ونتيجة لذلك فإنه هاجر إلى استراليا ونيوزيلندا حوالي ٣٤٠ ألف مهاجر في الفترة ١٨٤٧-١٨٦٩ حصلوا على أكثر من ٥٠ مليون جنيه استرليني من هذه الهيئة Kenwood and Loughood, op. cit., P. 63 .

فترة محددة حتى يستقر ويرتبط بالبيئة الجديدة . فعلى سبيل المثال نذكر أن عدد المهاجرين إلى ولاية ساو باولو بالبرازيل في الفترة ١٨٩٠ - ١٩١٣ بلغ ١ ١/٢ مليون نسمة أعانت الولاية ثلثي هذا العدد .

إلى جوار ذلك فإن قدراً لا يستهان به من المساعدات جاء من قبل المهاجرين أنفسهم . فلقد قام المهاجرون الناجحون بتحويل مساعدات كبيرة إلى أهلهم وأقاربهم وأصدقائهم وبذلك همشوا لهم فرصة اللحاق بهم في المهجر . وكانت التحويلات المالية التي قام بها المهاجرون البريطانيون إلى الولايات المتحدة كافية لتغطية نفقات ٨٠ ٪ من المهاجرين البريطانيين وذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر . كذلك قدرت تحويلات الإيطاليين في المهجر في الفترة ١٩٠١ - ١٩٢٣ بحوالي بليونين من الدولارات جاء معظمها (٨٠ ٪) من الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وعلى العموم فيمكن القول أنه على الرغم من أهمية المساعدات الحكومية - وعلى الأخص في استراليا والبرازيل - إلا أن تحويلات المهاجرين إلى أهلهم وذويهم وأصدقائهم لعبت دوراً أكبر في جذب عدد كبير من سكان أوروبا للهجرة الخارج .

الآثار الاقتصادية للهجرة :

كان للهجرة العديد من الآثار الاقتصادية سواء في دولة المهجر أو الدول المهاجر منها . ففما يتعلق بالآثار بدول المهجر فيمكن تلخيصها على الوجه التالي :

١ - كانت أهم وظائف الهجرة في القرن التاسع عشر هي تنمية الانتاج الاولي في دول المهجر حيث نجح المهاجرون في تحقيق معدلات إنتاجية تفوق معدلات

(١) المرجع السابق ص ٦٥ .

انتاجهم في دولهم الاصلية .

٢ - زاول بعض المهاجرين من الزراعة أعمالا أخرى مما أدى إلى امكان تخصيص عدد أكبر من رعايا دولة المهجر للعمل في الانتاج الزراعى .

٣ - كان لقلة من المهاجرين من العمال الفنيين الفضل في إدخال العديد من الفنون الانتاجية في مجال الإنتاج الصناعى .

٤ - لعل الاسهام الأكبر للهجرة جاء نتيجة لزيادة عدد السكان - كنتيجة أولية للهجرة - ثم نتيجة لارتفاع معدلات المواليد بين المهاجرين . ترتب على ذلك زيادة في عرض عنصر العمل النادر واتساع في حجم السوق، وكلا الأمرين كان ضروريا لامكان تحقيق التصنيع على نطاق واسع .

٥ - كان هناك علاقة طردية بين الهجرة والنمو الاقتصادى في دولة المهجر . فلقد ترتب على تدفق المهاجرين زيادة في معدلات الاستثمار وزيادة في الدخل والعمالة . فلقد صاحب هجرة أرباب الأعمال انتقال رؤوس الأموال والمعرفة وما نجم عن ذلك من إقامة مجموعة من الصناعات منها المنسوجات والآلات والكيماويات والزجاج والبيرة وغيرها كانت بمثابة النواة للتصنيع على نطاق واسع في مرحلة تالية .

٦ - كان للمهاجرين الفضل في تزويد الصناعات الانشائية بحاجتها إلى الأيدي العاملة . فدت السكك الحديدية ووسائل المواصلات الأخرى ، وشيدت المدن وزودت بما تحتاج اليه من مرافق وإنشاءات ، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة في الولايات المتحدة وجدت حاجتها إلى الأيدي العاملة .

٧ - على الرغم من أن المهاجرين الأوربيين لم يجذبهم النشاط الزراعى في

دول المهجر ، ومع ذلك نجدهم أدخلوا العديد من الغلات مثل بنجر السكر ومثل الكروم لإنتاج النبيذ وبعض الحشائش لغذاء الحيوان . كما أن العديد من المهاجرين زاولوا الزراعة بالقرب من مراكز السكان وعلى الأخص في إنتاج الخضر والفاكهة وما شاكلها من زراعات كثيفة تحتاج إلى خبرة ودراية .

بالرغم من كل هذا فإن المهاجرين أقروا أعباءاً ثقيلة على كاهل دول المهجر ، إذ كانت على تلك الدول توفير المساكن والمدارس والمستشفيات ووسائل المواصلات وغيرها من الخدمات الأساسية . وناحية أخرى تستحق التنبية هي أن تدفق المهاجرين أدى إلى زياده في عرض عنصر العمل وعلى الأخص بالنسبة لعنصر العمل الغير فني ، ولذلك نجد أن المهاجرين أنفسهم كانوا يمارضون في فتح أبواب دول المهجر لمزيد من المهاجرين خشية أن يترتب على ذلك انخفاض في معدلات الأجور . إلا أن التقدم الفني وانتشار التصنيع وغيرها من مظاهر التقدم كانت كفيلة بامتصاص سيل المهاجرين . ولا شك أن الهجرة حالت دون ارتفاع الأجور في بعض الاعمال . وهو ما فإن الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة ظلت دون تغيير بالنسبة للأعمال العادية في فترات تدفق المهاجرين ، أما الأجور الحقيقية للعمال الفنيين فشهدت زيادة ملحوظة .

أما الآثار الاقتصادية في الدول المهاجر منها فتتلخص فيما يلي :

لقد فقدت الدول المهاجر منها ما يحبه المهاجرون معهم من أموال وأدوات بالإضافة لخسارتها لقوة بشرية تسهم في العملية الإنتاجية . إلا أننا يتعين أن لا نبالغ في مقدار هذه الخسارة حيث كان أغلب المهاجرين من الفقراء الذين لا يمتلكون إلا القليل ، كما أن العديد من الدول المهاجر منها كانت تشكو من ضغط السكان ومن صعوبة تدبير ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات . وبمقارنة تلك الخسائر

بما عاد على تلك البلاد من موارد متمثلة فيما كان يقوم المهاجرون بتحويله إلى أهلهم وذويهم من أموال لتبين لنا ما عاد على تلك البلاد من مزايا تنقيحة للهجرة

ثانيا - المظاهرة الرئيسية للتطور الصناعى

شهدت دول أوروبا في الفترة من ١٨٧٠ - ١٩١٤ ثورة صناعة ثانية ، ومع ذلك فان وضعها اختلف من دولة إلى أخرى من دول أوروبا في حين تحقق ذلك بوضوح في كل من بريطانيا وبلجيكا وألمانيا وحق السويد وسويسرا (ثم الولايات المتحدة الأمريكية) فاننا نلاحظ أن الثورة الصناعية الثانية حدثت في ألمانيا بعد مرحلة قصيرة من الثورة الصناعية الأولى أما الدول الأوروبية الأخرى الأقل تقدما كالنمسا وهنغاريا ودول البلقان وروسيا فان الثورة الصناعية الثانية صاحبت الثورة الصناعية الأولى . وكانت أهم مظاهر الثورة الصناعية الثانية هي :

١ - اختلاف التطور التكنولوجى في الثورة الصناعية الثانية عن الأولى .

كان يطلق على مرحلة التصنيع الأولى « عهد الفحم والحديد » وكان مصدر الطاقة يستمد من البخار ، وكانت الآلات المتخصصة من نتائج هذه المرحلة . أما في المرحلة الثانية - أى بعد عام ١٨٧٠ - فإن القوى الكهربائية والمستمدة من الغاز أصبحت هي مصدر الطاقة الصناعية . في تلك الفترة تعددت استعمالات تلك القوى بصورة لم يسبق لها مثيل . فاستعملت في تشغيل الآلات ، وفي وسائل النقل وفي المواصلات السلكية واللاسلكية . كذلك نجحت الكهرباء في تحسين بعض العمليات الكيميائية مما أدى إلى فتح آفاق جديدة في الحقل الصناعى . فكان من أهم الصناعات عمليات كهربة المعادن (صناعة الصلب عن طريق الكهرباء - صناعة الألمونيوم والنتروجين - تنقية المحاس وغيره من المعادن) .

ووجه آخر للتفرقة بين الثورة الصناعية الاولى والثانية، هو ان الثورة الصناعية الاولى سبقتها اختراعات فنية عظيمة على قمته اختراع نيوتون Newton وان الاختراعات التي تحققت في صناعة الغزل والنسيج وصناعة الحديد وغيرها قام بها الذين يزاوون تلك الصناعات عن طريق تجاربهم . اما في مرحلة الثورة الصناعية الثانية فإن البحث العلمي لقي عناية واسعة نتيجة لبحث طويل وشاق وتحقق نتيجة تعاون اعداد كبيرة من العلماء واقتضى نفقات باهظة من قبل هيئات علمية متخصصة ومن قبل الشركات الكبيرة .

كذلك كان من مظاهر مرحلة التصنيع الاولى تركيز الصناعة حول مناجم الفحم . لذلك توطنت مصانع الحديد بالقرب من مناجم الفحم أو حيث يكون الحصول عليه ممكنا من الناحية الاقتصادية أما في مرحلة التصنيع الثانية فإن استخدام الكهرباء حرر المصانع من التقيد بمواقع محددة إذ أصبح في الامكان توليد الكهرباء من مصادر متعددة . وعلى ذلك فإن بعض المناطق الفقيرة في الفحم أصبحت من الناحية الصناعية منافسة لمناطق إنتاج الفحم .

وبينما كان الفحم والحديد والصلب والمنسوجات من ثمرات المرحلة الاولى للتصنيع ، نجد أن الصناعات الكهربائية والكيميائية وصناعة الآلات والمطاط من ثمرات المرحلة الثانية .

ولقد تحقق تقدم واضح في مجموعة الصناعات القديمة من نواحي التوسع المستمر والتحسين في الوسائل ، وكان التقدم مذهلا في صناعة الصلب والحديد فزاد الإنتاج وانخفضت أثمان المنتجات وزاد الطلب عليها (١) في تلك الفترة

(١) حدث في الفترة السابقة واللاحقة على عام ١٨٧٠ اختراع الثلاث طرق الأساسية في صناعة الحديد والصلب والتي أحدثت ثورة في تلك الصناعة وهي :

(1) Bissmer (2) Simens Martin (3) Thomas - Gilchrist

بدأت المنافسة بين الفحم وزيت البترول ، وحل القطن الأمريكى والمصرى محل القطن الهندى فى صناعة المنسوجات . كذلك بدأت صناعة الرايون تظهر بعد ١٩٠٠ وتزعج الصناعات القطنية .

وفىما يتعلق بالصناعات الجديدة ، فإن استخدام الكهرباء تحقق فى العقد التاسع من القرن الماضى بعد لإختراع أيدسون . فأنشأت أول شركة لتوليد الكهرباء فى الولايات المتحدة الامريكىة عام ١٨٨٣ . وقامت هذه الشركة بفتح فروع لها تباعا فى دول أوروبا . وكانت أسبق الدول فى توليد الكهرباء وفى الصناعات الكهربائىة الولايات المتحدة الامريكىة ثم ألمانيا فأسويد فسويسرا وفرنسا . حيث كانت تتوفر فيها القوى المائية وكانت ألمانيا أسبق دول العالم جميعا فى الصناعات الكىمىائىة . وكان نجاح الصناعة يعزى إلى التعاون الذى كان قائما بين هيئات البحث العلمى وبين المعامل (المصانع) أى بين الجماعات والجهات المستفيدة من الاختراعات ، كذلك تحقق فى هذه الفترة ثورة فى آلة البخار كان من نتائجها إستخدام المكثف ثم استخدام التوربينات فى محطات توليد الكهرباء . والى كانت أهم حدث فى هندسة البخار منذ اختراع جامزوات . كما تحقق فى هذه الفترة اختراع ديزل Diesel واختراع دياملر Daimler .

وعلى العمم فإن هذه الفترة شهدت تطورات هامة فى استخدام الوسائل المستخدمة وفى إنتاج سلع جديدة من أهمها مواد الصباغة الصناعية ، النروجين وغيرها . واقتضى التطور فى وسائل الإنتاج وفى المنتجات تطورا فى حجم المشروع وتنظيمه . ومن هنا أصبحت معظم المشروعات تميل إلى الكبر كما تحقق فيها التكامل الرأسى والافقى فانتشر التكامل الافقى horizontal combination فى صناعات الفحم والحديد والاسمنت والسكر والصناعات الكىمىائىة ، أما التكامل

الرأسي Vertical combination - والذي انتشر في كل من بريطانيا وألمانيا - فساد صناعات الصلب والصابون والامونيا . وكذلك شهد الثلث الاخير من القرن الماضي ظهور الشركات القابضة Holding companies في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا . والتي تسيطر على مجموعة من الشركات التابعة subsidiaries عن طريق تملك قدر من أسهما .

ثالثا - حركات رؤوس الاموال طويلة الاجل .

صاحب حركة الهجرة من أوروبا إلى دول العالم الاخرى اهتمام رؤوس الاموال التي أسهمت في انتاج المنتجات الأولية المختلفة - سواء أكانت مواد غذائية أو مواد أولية زراعية ومعدنية - والتي كانت دول أوروبا الصناعية في حاجة ملحة لها نتيجة لزيادة سكانها من ناحية وزيادة الدخول الناجمة عن التصنيع وما يترتب على ذلك من زيادة في الاستهلاك من الناحية الاخرى . وقدرت الاموال التي وظفت في الخارج خلال القرن المنتهى في ١٩١٣ بحوالى ٩ - ١٠ مليار جنيه استرليني (كما بلغ عدد المهاجرين في نفس الفترة حوالى ٤٦ مليون نسمة) .

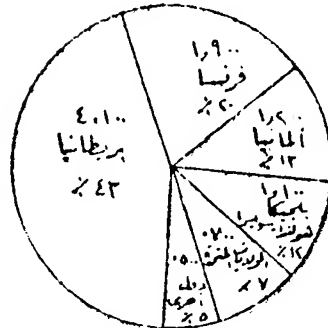
ولقد بدأ السياح رؤوس الاموال يظهر بصورة جلية أثر انتهاء الحروب النابليونية . فقدرت الاموال التي خرجت من أوروبا منذ انتهاء الحروب النابليونية وحتى منتصف الخمسينات (القرن التاسع عشر) للاستثمار في الخارج بحوالى ٤٢٠ مليون جنيه استرليني (٢٠٥٠ مليون دولار) ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف هذا الرقم عند عام ١٨٧٠ ثم زادت بعد ذلك زيادة كبيرة حتى بلغت ٩٥٠٠ مليون جنيه استرليني (٤٣ مليار دولار) في عام ١٩١٤ .^(١)

(1) Kenwood and Longheed, op. cit., p. 4 .

وبالتأمل في الشكلين التاليين ٢، ١ يمكن التعرف على مصادر تلك الأموال والدول التي استثمرت فيها .



شكل - ٢ -



شكل - ١ -

يتضح من مراجعة (الشكل - ١ -) أن بريطانيا كانت المصدر الأول لرؤوس الأموال إذ أسهمت بـ ٤٣٪ من مجملتها على حين أسهمت فرنسا بنحو ١٩٪ والباقي من ألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا وهولندا وسويسرا . ويتضح (الشكل - ٢ -) الدول التي تلقت رؤوس الأموال من العالم الخارجي ويتضح منه أن الدول الأوروبية تلقت أكثر من ربع تلك الأموال اتجهت في معظمها إلى روسيا ودول البلقان بما فيها تركيا . ثم يأتي بعد ذلك أمريكا الشمالية حيث تلقت ربع رؤوس الأموال حصلت الولايات المتحدة منها على الثلث واتجه الثلث الباقي إلى كندا . يلي ذلك أمريكا اللاتينية وعلى الأخص الأرجنتين والبرازيل والمكسيك - حيث حصلت على معظم خمس الانسياب الخارجي .

ويمكن أن تلخص اتجاهات الاستثمارات الأجنبية للدول الرئيسية فيما يلي :

١ - اتجهت الاستثمارات البريطانية - منذ منتصف القرن التاسع عشر وعلى الأخص أثر الحرب الأهلية الأمريكية - إلى الممتلكات والمستعمرات البريطانية شجع على هذا الاتجاه أن عائد الاستثمارات البريطانية الموظفة في أوروبا بدأ يميل إلى التناقص نتيجة المنافسة من قبل المستثمرين

الفرنسيين والالمان والبلجيك فبلغت استثمارات بريطانيا في مستعمراتها في عام ١٨٧٠ حوالى ثلث كل استثمارات الاجنبية وعلى الاخص في الهند وكندا واستراليا ونيوزيلندا ، ثم ارتفعت إلى حوالى النصف في عام ١٩١٤ ،

٢ - اتجه قدر كبير من الاستثمارات الفرنسية إلى الدول الأوروبية - شبه جزيرة إيبيريا - إيطاليا - وسط أوروبا وروسيا . ولقد تزايدت أهمية الاستثمارات في روسيا ودول البلقان بتتابع السنوات . ولم تكن المستعمرات الفرنسية - على عكس المستعمرات الإنجليزىة - مناطق جاذب للاستثمارات الفرنسية عدا الجزائر .

٣ - اتجه قدر كبير من الاستثمارات الألمانية إلى الدول الأوروبية وعلى الاخص عند ما اكتسبت ألمانيا في السنوات التي أصدرتها حكومات دول البلقان وتركيا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا . وعلى الاخص لما ترددت فرنسا في الاكتاب فيها وابتداء من القرن العشرين زادت الاستثمارات الأجنبية الألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المستعمرات الألمانية .

٤ - اتجهت الاستثمارات الأمريكية إلى صناعات التعدين في كندا والمكسيك وأمريكا الجنوبية وبعض الدول الأوروبية . ومنذ أوائل القرن الحالى زادت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في دول جنوب أمريكا وآسيا في الصناعة وفي التعدين وفي الزراعة ،

العوامل المؤثرة على انسياب رؤوس الاموال :

يتعين أن تتوفر عدة مقومات حتى يتحقق انسياب واسع من رؤوس الاموال ، وسنعرض أهم تلك المقومات فيما يلي :

١ - يتعين على الدولة المصدرة لرأس المال أن تحقق معـدلاً مرتفعاً للنمو

الاقتصادى حتى تزيد مدلات الادخار بدرجة تسمح بوجود فائض يقرض
أو يستثمر فى العالم الخارجى .

٢ - وجود مبيعات حكومية أو منشآت أهلية ترغب وتسمى فى الحصول
على قروض وأموال ، كما يتعين وجود العديد من فرص الاستثمار التى تبشر
بتحقيقها لأرباح مغرية تفوق ما يتوقع تحقيقه محلياً .

٣ - وجود سوق منظمة تكفل تحويل المدخرات من مصادرها إلى أوجه
الاستثمار مع توفر الاستقرار والطمأنينة .

٤ - وجود حوافز واغراءات لتوجيه الاموال الاستثمار فى الخارج .

ومن الملاحظ أن الاستثمارات تزداد فى الخارج فى الفترات التى يضمحل
فيها النشاط الاقتصادى المحلى فى الدول المصدرة لرؤوس الاموال ، كما يتوقع
أن تزداد الاستثمارات فى صناعات التعدين والصناعات الأخرى فى الفترات التى
يتمتع فيها اقتصاد الدول المصدرة لرؤوس الاموال بانتعاش ونشاط .

ومن العوامل التى كان لها أكبر الأثر على حجم واتجاه حركات رؤوس
الاموال خلال تلك الفترة نمو وتطور الاقتصاد الدولى والتغيرات التى طرأت
على مكوناته .

فلقد ترتب على انتشار التصنيع فى أوروبا والزيادة المستمرة فى سكانها زيادة
منتظمة فى الطلب على المواد الأولية والمواد الغذائية ولما كان الاقتصاد المحلى
بغير قادر على توفيرها لذلك كان يتعين الحصول عليها من الخارج . ونظراً لما
تحقق من تقدم فى كبير فى قطاع النقل والمواصلات وفى ظل وجود دول قليلة
السكان وفى نفس الوقت غنية بالأراضي الزراعية . وعلى ذلك - فى ظل هذا

الوضع - انتقلت رؤوس الاموال من أوروبا وغيرها على نحو ما سبق وأورخنا إلى المناطق الجديدة والمستعمرات وغيرها واستغلت في الانتاج الاولى والذي استخدم بعضه لاشباع حاجة البلاد الصناعية . ويمكن القول أن نسبة كبيرة من الاستثمارات الخارجية التي تحققت خلال القرن التاسع عشر كانت لتدعيم هذا الاتجاه الدولي والخاص بتنمية التخصص الصناعي في أوروبا ثم في الولايات المتحدة والانتاج الاولى من مجموعة من الدول الاخرى . فتقوم الدول الصناعية بتصدير رؤوس الاموال والمنتجات الصناعية مقابل استيراد المواد الغذائية والاولية وتقوم الدول الاخرى بتصدير المواد الغذائية والاولية واستيراد المنتجات الصناعية . وكان هذا الوضع في صالح الدول الصناعية حيث مالت معدلات الاستقبال الدولي لفترة طويلة لصالحها مما عاد عليها بفوائد جمه أسهمت بدورها في ثرائها وتقدمها .

ولقد عزز من هذا الاتجاه قدرة البلاد المستوردة لرؤوس الاموال على استيعابها . ويساعد على زيادة قدرة استيعابها للأموال توفر الاستثمارات الاساسية فيها كوجود السكك الحديدية والطرق البرية والمسالك المائية وتوفر الموارد الطبيعية وعدم وجود اختناقات تنظيمية ، ووجود منظمين وأيدى حاملة وهكذا . ولا شك أن وضع دول مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا والارجنتين والبرازيل وبعض الدول الاوربية برر اتجاه رؤوس الاموال اليها .

ومن الامور التي أسهمت في نمو حركات رؤوس الاموال التطورات المرفقية التي تحققت بعد عام ١٨٧٠ . فلقد نمت وتطورت المؤسسات المالية في كل من الدول المقرضة والمقرضة ، واتجهت معظم الدول نحو سياسة الحرية وتحقق نظام

عيار الذهب ، فزاد التبادل واستقرت قيم العملات .

وفي ختام هذا العرض لا بد وأن نشير إلى أهمية العوامل السياسية في حجم واتجاه الاستثمارات ، فزادت أهمية هذا العامل بعد عام ١٨٩٠ عند ما اشتدت الحاجة إلى توقيع معاهدات عسكرية ومن أمثلة ذلك الاستثمارات الفرنسية والبريطانية في روسيا وحركات رؤوس الأموال من ألمانيا إلى النمسا والمجر وبعض دول البلقان .

الاستثمارات التي اتجهت إليها رؤوس الأموال في الدول المتلكية لها :

اتجهت الاستثمارات الأجنبية إلى ثلاثة ميادين رئيسية :

١ - إقراض الحكومات .

٢ - الاستثمار في وسائل المواصلات والنقل .

٣ - الاستثمار في الصناعة والتعدين .

فانتشر إقراض الحكومات في أوروبا حيث استخدمت الأموال في الأغراض العسكرية وكذلك تشييد المرافق وعلى الأخص السكك الحديدية .

أما الاستثمار في تشييد وسائل المواصلات - السكك الحديدية ، القنوات ، الموانئ وغيرها - فكان ضرورياً وذلك لربط اقتصاديات العديد من الدول - وعلى الأخص المنتجة للنتجات الأولية على حد ما سبق ورأينا - بالاقتصاد العالمي .

أما الاستثمار في الصناعة والتعدين فلقد زاد بصورة واضحة بعد عام ١٨٧٠ وكان في شكل استثمارات مباشرة . فاتجهت الأموال إلى روسيا واستثمرت في إقامة وتتمية العديد من الصناعات (الكيماويات - الصناعات المعدنية -

المنسوجات تنقية المعادن). واتجهت الاستثمارات إلى الولايات المتحدة وكندا فأسهمت في شركة الولايات المتحدة للصلب U. S. Steel وشركة الفواكه المتحدة United Fruit Co. وشركة جنرال موتورز ثم في شركات البترول وعلى الأخص بعد عام ١٩٠٠ . كما تحققت استثمارات كبيرة في كندا في صناعات الصلب وتكرير السكر وصناعة لب الخشب والورق وتكرير المعادن .

وهو ما يتعين ألا نبالغ في أهمية الاستثمار الأجنبي في مجال الصناعة إذا ما قارناه بالاستثمارات في السكك الحديدية وغيرها من الاستثمارات الخاصة برأس المال الاجتماعي .

الباب الثالث

التطور في مجالات التجارة والمال

الفصل السادس

تطور التجارة

١ - تقديم :

يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية للتجارة بين أوروبا والعالم الخارجى

وهى :

- أ - التجارة مع المناطق الحارة وشبه الحارة .
- ب - التجارة مع المناطق الزراعية فى أوروبا وخارجها .
- ج - التجارة مع الدول الصناعية الأخرى .

ففيما يتعلق بالنوع الأول فلقد اعتمدت أوروبا الغربية على إقليم البحر الأبيض فى سد حاجياتها من سلع المناطق الحارة وشبه الحارة . وكان إقليم البحر الأبيض يقوم بإنتاج بعض تلك السلع ويحصل على السلع الأخرى من العالم القديم كما سبق ورأينا وذلك لموقعه الجغرافى الملائم . وبتطور وسائل المواصلات واكتشاف العالم الجديد أصبح للولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وأستراليا أهمية كبيرة فى تزويد أوروبا بما تحتاج إليه من تلك السلع .

فثلا كانت الدول الصناعية فى أوروبا تعتمد على إنتاج الإمبراطورية العثمانية من القطن الخام فى القرن الثامن عشر إلا أن الزيادة الكبيرة فى الطلب على القطن نتيجة للتوسع الكبير فى إنتاج المنسوجات أدت الى ضرورة وجود مناطق قادرة على إنتاج كبير ، لذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية على درجة كبيرة من الأهمية فى إنتاج وتصدير القطن . إلا أن إنجلترا خشيّت من احتكار

أمريكا للقطن فأدخلت زراعتها في مناطق عديدة في أفريقيا وآسيا وجزائر الهند الغربية . وكان لتجارة الأرز والبن والشاي والحرير والسكر والتوابل والمطاط أهمية كبيرة . إلا أن الطلب على تلك السلع كان مرنا بمعنى أن الكميات المطلوبة منها كانت تتوقف على ثمنها . ولما كان من نتائج الثورة الصناعية انخفاض أجور الشحن وتقدم سبل الانتاج فإن الطلب على تلك المنتجات زاد بصورة كبيرة ولم يعد استهلاكها قاصرا على طبقة دون أخرى بل أن الطلب عليها أصبح طلباً قليل المرونة .

وفيما يتعلق بالقسم الثاني من التجارة فكان يقح بين أوروبا من ناحية والمناطق الزراعية التي تقوم بإنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية من ناحية أخرى . وكان لشرق أوروبا — وعلى الأخص روسيا — أهمية كبيرة في تزويد أوروبا بما تحتاج إليه من قح وحبوب في النصف الأول من القرن التاسع عشر . إلا أنه بتطور وسائل النقل ورخصها وانتظامها بدأت المحاصيل الزراعية الأمريكية تغزو أسواق أوروبا الصناعية وكان من نتائج ذلك أن عجز الفلاح الأوروبي عن منافسة الفلاح الأمريكي . نجم عن ذلك اضمحلال زراعة القمح في بعض المناطق وتحول المزارع فيها إلى إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان ، وأصبحت دولة مثل إنجلترا تعتمد في الحصول على معظم حاجياتها الغذائية على العالم الخارجي .

بالإضافة إلى القمح كانت أوروبا تستورد اللحوم من الأرجنتين والصوف من أستراليا وجنوب أفريقيا والأخشاب من شمال أوروبا والبتروول من روسيا ولكن نتيجة لزيادة الطلب عليه فإن الجزء الأكبر أصبح يستمد من رومانيا وجزائر الهند الشرقية والولايات المتحدة ثم إقليم الشرق الأوسط .

أما فيما يتعلق بالنوع الثالث من التبادل وهو القسم الخاص بالتجارة بين المناطق الصناعية بعضها وبعض ، فقد ظهر نوع من التخصص نتيجة وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج كاختلاف أعمار المواد الأولية والتفاوت في أجور العمال وكذلك نتيجة لدرجة السبق في الصناعة . ولا شك أن أسبقية إنجلترا في الصناعة أعطتها احتكارا كبيرا في السوق العالمية وصارت تمد العالم بمعظم ما يحتاج اليه من سلع صناعية ، غير أن إنجلترا فقدت تلك الميزة بظهور الصناعة الحديثة في ألمانيا والولايات المتحدة . أدى هذا الى قيام التخصص الصناعي وأصبحت كل دولة تتمتع بمزايا في إنتاج مجموعة من السلع . فأصبحت فرنسا متفوقة في إنتاج المنسوجات الحريرية وإنجلترا في إنتاج المنسوجات الصوفية والمنسوجات القطنية الرفيعة والنحيم والآلات وأمتازت ألمانيا في إنتاج مواد الصباغة والعدسات الدقيقة والآلات الكهربائية . وهذا أدى الى اتساع التبادل بين دول أوروبا المختلفة .

٢ - تطور التجارة .

كانت التجارة حتى أوائل القرن الثامن عشر محدودة وكانت معظم عملياتها بقاصرة على أماكن معينة بل وفي أوقات محدودة . وكان هذا أمرا طبيعيا أذ أن عمليات النقل كانت صعبة كما كان قدر السلع المتعامل فيها ضئيلا . ولم يغير من الوضع إلا استخدام السكك الحديدية والسفن البخارية منذ أواخر القرن الثامن عشر .

وخلال معظم سنوات القرن الثامن عشر — أي قبل استخدام السكك الحديدية والسفن البخارية في عمليات النقل — كانت تتم عمليات التجارة عن طريق الأسواق الأسبوعية والمعارض السنوية أو نصف سنوية . فكانت الأسواق الأسبوعية — وهي الأكثر أهمية — مركزا للمبادلات المحلية وتوجد

عادة فى كل مدينة وفيها تم عمليات التبادل بين المنتجين والمستهلكين ، وكانت أهم السلع جميعا المتعامل فيها المواد الغذائية . أما الممارض فكانت تقام مرة أو مرتين على الأكثر فى العام وتسقى فى كل مرة لبضمة أسايغ وفيها كان يلتقى المنتجون والتجار من الدولة ومن خارجها (١) .

كان من النتائج الأولية اقيام التصنيع فى العديد من الدول فى القرن التاسع عشر أن نقصت التجارة العالمية بالنسبة لبعض المنتجات نتيجة لامكان انتاجها محليا إلا أن انتشار التصنيع وتقدمه بعد عام ١٨٧٠ أدى الى زيادة قدرة العالم على الإنتاج ثم كان أن تعددت مراكز الابتكار مما أدى الى زيادة التبادل والى احداث تغييرات واضحة فى اتجاه ومكونات التجارة بين الدول .

وبتتبع التطورات التى لحقت التجارة الخارجية نتيجة للتصنيع فإننا نلاحظ زيادة واضحة فى تجارة العديد من السلع أهمها المنسوجات والاشخاب (الاولى لان تكاليف الاتساج هبطت فيها بصورة ملحوظة والثانية لان الآلات كانت تصنع منها) وباعتماد الصناعات على المعادن فإن التجارة فيها زادت ، فزادت تجارة الفحم والحديد خلال القرن التاسع عشر ، وكانت الزيادة بعد عام ١٩٥٠ بمعدلات كبيرة فى سلع النحاس والزنك ثم بعد ذلك فى البترول والامونيوم فكان انتاج البترول فى الفترة ١٨٨٠ - ١٩١٣ يتضاعف كل ٦ - ٨ سنوات ، والنحاس كل ١٣ سنة ، والحديد والفوسفات كل ١٥ - ١٧ سنة والرصاص

(١) كان من أشهر الممارض فى القرن الثامن عشر ممرض Stourbridge فى إنجلترا وممرض Beaucaire وكذلك ممرض Dijod فى فرنسا وممرض Leipzig, Frankfort فى ألمانيا وممرض Nijni-Nougrod, Irbit, Moscow فى روسيا

والقصدير كل ٢٠ سنة .

ونظرا لأن مصادر تلك المعادن بدأت تنضب في العديد من الدول الاوربية فإن أهمية الولايات المتحدة الامريكية كصدر لتلك المواد بدأت تزيد . ويمكن أن يقال نفس الشيء - مع الاختلاف في الاهمية النسبية - لكل من روسيا وكندا وجنوب افريقيا واستراليا وشيلي والملايو . فلقد شهد العالم فى تلك الفترة ١٨٧٠ - ١٩١٣ انتقال فى مراكز التجارة الدولية لتلك المعادن الهامة ولاشك أن هذا كان له أثره على شبكة التجاره الدوليه واتجاهاتها وكان لذلك اكبر الاثر على انتقال العمال وتحرك رؤوس الاموال .

حدث نفس الشيء بالنسبة للانتاج الزراعى . فلقد ترتب على انتشار التصنيع والزيادة الكبيره فى عدد السكان زيادة واضحه فى الطلب على المواد الغذائية والمنتجات الاوليه الزراعيه مما أدى الى تغير كبير فى حجم وتكوين التجارة الخارجيه لتلك المنتجات . وكان من نتائج التقدم الفنى واستغلال مناطق جديده واستخدام أدوات متطوره ومخيمات أن زاد الانتاج الزراعى زيادة كبيره . كما ترتب على التصنيع أن زادت الدخول فى أوروبا وأمريكا مما أدى بدوره الى زيادة كبيره فى الطلب على المنتجات الزراعيه والمواد الاوليه . وكان التطور فى أوروبا نتيجه للاستخدام الكفء للقوى العامله المتوفره ، أما فى المناطق الاخرى فإن التقدم الزراعى جاء نتيجه للتقدم فى استخدام الآلات والعلوم والسنون الجديدة وأتباع أصول الزراعة العلميه وترتب على وجود المزارع العلميه انتاج العديد من المنتجات الجديده . فكان أن انتشرت زراعة المطاط فى الملايو منذ ١٨٧٠ ثم فى جزائر الهند الشرقيه والهند الصينيه الفرنسيه ، أما انتاج البن والذي بدأ فى آسيا فإنه انتقل الى امريكا اللاتينية .

وكان لتقدم وسائل النقل اكبر الاثر على نمو التجارة الدوليه منذ منتصف

القرن التاسع عشر . نجم عن ذلك انساع الاسواق وفتح مصادر جديدة لانتاج العديد من المنتجات فكان لوسائل المواصلات الفضل فى تحقيق قيام انشطته اقتصادية متعددة فى أماكن متفرقة .

وكانت السكك الحديدية أول وسائل النقل تقدما فى أوربا وخارج أوربا كما يوضح من الجدول التالى . (١)

تطور السكك الحديدية
بآلاف الاميال

١٩١٠	١٨٧٠	١٨٤٠	
٢١٢٢١	٦٥٢٤	٢٢٦	أوربا
٢٦٥٢٨	٥٥٢٤	٨٢٢	أمريكا الشمالية
٥٠٢٨	٢٢٤	١	أمريكا اللاتينية
٥٩٢٥	٥٢١	—	آسيا
٢٣٢٠	١٢١	—	أفريقيا
١٩٢٢	١٢١	—	إستراليا
٦٤٠٢٤	٥٢٠٢٥	٥٥	العالم

أما فى مجال النقل البحرى فكان دور السفينة متأخرا . فاستطاعت السفينة التجارية المصنوعة من الحديد فى عام ١٨٦٩ أن تعمل فى مجال التجارة الساحليه . ثم كان أن زادت أهمية التجارة البحرية نتيجة للتقدم الذى أدخل على السفينة . فزادت

(1) A. G. Kenwood and A. L. Lougheed, The Growth of the International Economy 1820 - 1960 George Allen and Unwin, 1971, p. 26,

أهمية النقل البحري وزادت كمية السلع المنقولة في ١٨٧٣ من ٢٧ مليون طن إلى ٦٣ مليون في عام ١٨٩٨ . وكان لفتح قناة السويس في عام ١٨٦٩ ، وقناة مانشستر في ١٨٩٤ قناة كيل في ١٨٩٥ وقناة بنما في ١٩١٥ زيادة ملحوظة في أهمية النقل البحري .

ومن النتائج الهامة التي ترتبت على تقدم وسائل المواصلات بصورة واضحة في القرن التاسع عشر التغير الكبير في طرق التجارة الرئيسية . فبينما كانت لندن لفترة طويلة تحتل المركز الرئيسى في توزيع تجارة أوروبا وكان يلبها في الأهمية كل من امستردام وأنتويرب في هولندا وذلك حينما كان النقل البحري يمثل أهم وسائل النقل . إلا أنه بقدوم السكك الحديدية وبالتوسع في استخدام فان قدرا أكبر من التجارة الخارجية في أوروبا أصبح يتم برامها أدى الى نقص أهمية لندن وزيادة أهمية بعض المدن الألمانية لموقع ألمانيا ضمن دول القارة .

كذلك ترتب على تطور ونمو استخدام السكك الحديدية أن قلت أهمية المعارض مما أدى إلى عدم إقامة العديد منها . فاختفت معارض انجلترا وفرنسا أولا ثم اختفت بعد ذلك معارض ألمانيا في حين ظلت بعض معارض روسيا تقام حتى القرن العشرين .

وحلت أسواق الانتاج Producers' Markets بمثلة في البورصات exchanges or bourses محل المعارض وأضحت أهمية البورصات — منذ الثلث الاخير من القرن الماضي — تفوق أهمية المعارض . فهي تتميز عنها من نواحى أن عملياتها تعقد يوميا — وليس سنويا أو نصف سنويا — وأن السلع المتعامل فيها يتم التعامل فيها على أساس العينة أو المواصفات ، وعلى ذلك فإن المتعاملين لا يتحملون صعوبات ومشقة جلب السلع الى الاسواق . وأخيرا

فإن عملتى البيع والشراء قد تم مقدما in advance وعلى ذلك فالتعاملين كثيرا ما يجدون في البورصات وسيلة لتغطية ماملاتهم المستقبلية التي تعاقبوا عليها وذلك فإنها تقيهم بخاطر تقلب الائتمان في المستقبل . ويصبح التعامل فيها سميا وراء التحرط والتغطية .

ومن أكثر بورصات أوروبا شهرة بورصات القطن في ليفربول وفي الهافر وكذلك في برمن ، وبورصة صوف Tourcoing - Ponbaix وبورصة السكر في براغ وكذلك في ماجدبرج وبورصة الفحم في أسن Essen وبورصة الحديد في جلاسجو . كذلك توجد بورصة في هامبرج يتم التعامل فيها في معظم السلع . وعلى ذلك فإنه نتيجة للتطور في وسائل النقل والمواصلات أن أصبح التعامل في البورصات يتم لصالح مساحات أوسع وفي معظم المواد الأولية الهامة في التجارة الدولية والداخلية كالحبوب والقطن والمطاط . بل أصبح التعامل في تلك المنتجات يشمل العالم أجمع . وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أنه عن طريق قيام البورصات فإن سوق السلع الأساسية أصبحت سوقا عالمية . وعلى عكس ذلك فلما يقوم التعامل في البورصات في السلع التامة المصنع ، إذ أنه من الصعب أن يتفق على وحدات متجانسة منها يتدر ما يتحقق ذلك في المواد الأولية والسلع النصف مصنوعة . ونتيجة لذلك فإن وسائل التعامل فيها اختللت اختلافا واضحا وتحققت عن طريق عمليات متعددة شملت خدمات تجار الجملة وتجار التجزئة والوسطاء (١) .

أدى تطور الصناعة والزراعة الى زيادة حجم الانتاج . وهذا أدى الى

(١) لن نقوم بدراسة التطور الذى لحق المنتجات الصناعية تاريخ ذلك لمراجع أخرى أو لمواد متخصصة أخرى .

رخص في أثمار السلع مما دعا الى توسع كبير في الطلب عليها . ولقد زادت أهمية التجارة الدولية في القرن التاسع عشر نتيجة لاتساع الاسواق واتباع سياسات الحرية . فبعد الحرب الأهلية الأمريكية فتحت الاسواق الأمريكية أمام المنتجات الأولية . كذلك نتيجة لتحرير واستقرار دول أمريكا الجنوبية أصبحت اسواقها . هامة أمام المنتجات الصناعية الأوروبية . وفي آسيا فتحت الهند أبوابها ابتداء من عام ١٨١٣ أمم جميع السلع الأجنبية بعد أن كانت انجلترا تملك البيع فيها ، واضطرت الصين بعد هزيمتها في حرب الأفيون الى فتح خمس موانئ للتجارة مع العالم الخارجي وإلى تخفيض التعريفات الجمركية . كذلك أرغمت الولايات المتحدة اليابان في منتصف القرن الماضي لفتح أبوابها للتجارة الدولية .

ومن العوامل التي أدت الى تطور التجارة الدولية هجرة الملايين من الأوروبيين إلى دول العالم الجديدة . هؤلاء المهاجرون استغلوا المناطق التي هاجروا اليها أفراد انتاجهم وقامت تجارة واسعة بينهم وبين دول العالم الأخرى . خلال المائة عام التي انتهت عام ١٩٢٢ هاجر من أوروبا حوالي ٥٥ مليون نسمة ، فهاجر من انجلترا ١٩ مليون ، ومن إيطاليا ٩ ، ومن ألمانيا ٦ ، ومن النمسا والمجر ٥ ، ومن أسبانيا ٤ ومن الدول الاسكندنافية ٢ . ولقد استقر المقام بحوالي ٣٦ مليون منهم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٠ مليون في أمريكا الجنوبية وحصلت كندا على مليون نسمة .

كذلك من الأسباب التي أدت الى نمو التجارة الدولية خلال القرن الماضي أن كانت دول العالم تتبع عادة للنقد الذهبي في معاملاتها النقدية فلم تكن المشاكل النقدية وتقلبات القيم الخارجية للعملة موجودة حيث أن العالم

جرهما كان يتبع نظاما بقديا واحدا ، حقيقة أنه في ظل نظام المعدنين قد تختلف النسبة القانونية بين قيمة المعدنين في الدولة الواحدة عندها في الدول الأخرى إلا أن هذا لا يمثل أشكالا كبيرا لأن الحرية الاقتصادية التي كانت متوفرة كفيلا بتحقيق التوازن بين السوفين .

٧ - مظاهر التجارة الحديثة .

نستطيع أن نلخص التطورات التي تحققت في الميدان التجاري في

أولا - ظاهرة التوسع .

ثانيا - ظاهرة التخصص .

ثالثا - ظاهرة الاندماج .

ظاهرة التوسع : وفيها أضحت أسواق السلع الرئيسية في التجارة الدولية شديدة الاتساع فتطورت من كونها محلية ثم أضحت على نطاق الأمة ثم على نطاق ومستوى العالم .

وبدراسة تطور التجارة في سلعة القمح نلص كيف تحقق هذا التطور . ففي نهاية العصور الوسطى كانت أسواق القمح محلية حيث كانت كل مدينة تحصل على حاجتها منه من منطقة زراعية قريبة . إلا أنه بنشأة المدن الكبرى كلندن وباريس اختل التوازن وأصبح وضعها لا يتفق واثنتظيم السابق . وأصبحت تلك المدن تحصل على حاجتها من القمح عن طريق الشراء من أسواق المدن الأخرى وفي بعض الأحيان من العالم الخارجى . مما استتبع بطبيعة الحال اتساع أسواق القمح . فكانت لندن في القرن السادس عشر تحصل على قدر من حاجتها الى القمح من ديل البلطيق . ثم كانت الدول الغنية في القمح

أشار ربح العالم ١٩١٤ (١) بتسود دول استعمارية بجانب الاقتصادى عديد سم لدول لا بد
 من سياسة اقتصادية (٢) لم يعبر هناك لى ب انما غلبتهم سم شيوخ وزيادة نسبة
 (٣) قللة عدد الجملة (٤) تارة دسالى لفضل سوار كانت بحرية ازديدية
 كبولندا وبروسيا تصدره إلى دول البحر الابيض، وكانت إنجلترا - في ظل (٥) تشكل لردا
 قوانين اعانة القمح - تصدره إلى دول القارة. كان هذا حتى منتصف القرن التاسع عشر
 مائة الدول يزداد

الثامن عشر، وعلى ذلك نستطيع أن نقول أنه كانت هناك سوق للقمح وذلك
 (٦) تدهور بعض دول أوروبا، وجميع هناك كل
 على مستوى قاره أوروبا. دوله لها لى ب (٧) تصعب أسواق طارئة سبل الحرب مما أدى إلى تدهور أسعار
 ولكن منذ السبعينيات من القرن التاسع حدثت تغيرات أكثر أهمية إذ
 تطورت الملاحة البخارية فنجحت في فتح آفاق جديدة لتوريد القمح ولتشمل
 سوقه العالم بأجمعه. ونتيجة لذلك أصبحت بريطانيا منذ نهاية القرن التاسع
 عشر تحصل على معظم حاجتها إلى القمح من الخارج بل كانت تحصل على ثلاثة
 أرباع حاجتها من أسواق بعيدة في كندا والولايات المتحدة والارجنتين،
 ولقد لعبت بورصات القمح العالمية دورا هاما في تحقيق التوازن في أسعاره
 في الأسواق الأخرى مما ساهم في اتساع السوق مره أخرى. وما يقال عن
 القمح يقال عن مئات السلع الأخرى. المديونية

ظاهرة التخصص: كان النشاط الصناعى والتجارى حتى أواخر العصور
 الوسطى نشاطا متصلا - ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج كان محدودا كما كانت
 السوق ضيقة إلا أن نمو الإنتاج واتساع السوق أديا إلى ضرورة فصل النشاط
 التجارى عن النشاط الصناعى. وقرب نهاية القرن التاسع عشر أصبح
 النشاط التجارى على درجة عالية من الأهمية. ففي عام ١٨٦٠ كان الذين يعملون
 في التجاره لا يزيدون عن ٦ بالمئة من السكان في حين نجدهم قد بلغوا ١٤ بالمئة
 في الدول الصناعية قرب نهاية القرن التاسع عشر. ولقد ساهم فئات التجار مساهمة
 فعالة في نمو التقدم والتخصص الصناعى. فتخصص الصناعات للقيام بأعبائها أدى
 إلى بلوغها مراحل أعلى من التقدم وعلى ذلك زادت كفاءتها متمثلة في زيادة
 الإنتاج وانخفاض تكلفة.

و كمرحلة تالية نجد أن التخصص لم يدخل نطاق التجارة نفسها . فأصبح هناك فئات تقوم بتجارة الجملة وأخرى تقوم بتجزئة التجارة ، وهو أمر لم يكن بمألوف حتى أوائل القرن التاسع عشر . كذلك كان التجار في الماضي يتعاملون في العديد من السلع أما بعد ذلك فقد تخصصوا في أنواع محددة منها .

ظاهرة الاندماج : كرد فعل لتوسع المائل في عمليات التخصص في الميدان التجاري والتي روي ضروره اجادة النظر فيها . وتحقيق الاندماج في التجارة بصور ثلاث - أولا عن طريق إقامة المتاجر الكبرى والتي أصبحت تقوم بأكثر من وظيفة واحدة . ثانيا عن طريق قيام فئات المتعاملين في التجارة بإقامة الوحدات الانتاجية وأخرها عن طريق اهتمام المشروعات للصناعية اهتماما كبيرا بمسويق انتاجها .

٤ - الحرية والحماية :

تمسك الفيديوفراط بحرية التجارة ودافعوا عنها وحرموا على الحكومات التدخل في الشؤون الاقتصادية . ووجهتهم في ذلك أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصالح الجماعة ، كما أن المنافسة الحرة في رأهم ، كقيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل . ولقد اتبعت إنجلترا سياسة حرية التجارة ودافعت عنها لفترة طويلة فألغت قوانين القمح في عام ١٨٤٦ وألغت آخر قوانين الملاحة التي كانت تمنح السفن البريطانية بمعاملة خاصة في عام ١٨٥٤ .

ويدافع أنصار الحرية عن مبدأ حرية التجارة ذاكرين الحجج التالية :

١ - يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي . ويتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع السوق ، فإذا كانت هناك حرية

في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لاسراو عدد كبير من الدول ، ومن الممكن من هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي .

ب - تقوم التجارة الدولية نتيجة لاختلاف نفقات الإنتاج النسبية ويرجع ذلك إلى أن عوامل الإنتاج توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة . فمثلا نجد أن عامل الأرض يتوفر في استراليا وعامل العمل في اليابان وعامل رأس المال في الولايات المتحدة . لذلك يتمين انتاج السلع التي تحتاج إلى وفرة من الأيدي العاملة الرخيصة في اليابان . وتلك الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية .

ج - يصعب في ظل حرية التجارة قيام وإنتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية وذلك لأن الاحتكار الدولي والأقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية . فمثلا نلاحظ أن درجة واسبة الاحتكار في مصر قبل عام ١٩٣١ - أي منذ فرض التعريفات الجمركية - كانت أقل منها بعد ذلك التاريخ ، فالحماية الجمركية أدت إلى تمتع بعض الشركات والهيئات بقدر من الاحتكار .

د - يذكر أنصار الحرية أن الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب والنتائج الإقتصادية غير المرغوب فيها ، فهي تفقد ثقة رجال الأعمال والمتعاملين في ميدان التبادل الدولي في الأوضاع الاقتصادية وذلك لأن دراساتهم وبحوثهم تستدعي إقامة مشروع معين في منطقة معينة . ولكن إذا فرضت بعض الدول رسوما جمركية على منتجات هذه المشاريع فإن مقدرتهم على الاستمرار في الإنتاج لا تتحقق ، كذلك فإن الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة . وقد يدافع البعض عن الرسوم الجمركية بحجة أنها ضرورية في مرحلتها الأولى لإبقاء الصناعة ، ولكن يرد على

ذلك بأن المصالحات التي يحتمل لها النجاح في دولة ما ستتمو وتضط ويزدهر دون حاجة إلى حماية أو رسوم ، وتؤدي الرسوم أو الحماية عادة إلى اعتماد الصناعة عليها مما يؤدي إلى الاستمرار في المساعدة .

هـ - يرى البعض أن الحماية تقوم على سياسة أفقار الغير من الدول *Begger - My - Neighbour Policies* إذ أن التعريفية الجركية تقلل من حجم الواردات وبالتالي تؤدي في النهاية إلى نقص حجم الصادرات. وحتى إذا اتبعت الدولة - كما سبق وفعل التجاريون - وفي نفس الوقت قيدت من وارداتها فإن التجارة الخارجية لا بد وأن تتأثر ، فالتجارة الخارجية مقايضة والواردات هي التي تمكن من شراء الدول الأجنبية للمنتجات الوطنية ، كذلك فإن اتباع دولة أو مجموعة من الدول لسياسة الرسوم أو الحماية يعمل على إنتشارها بين الدول الأخرى فيعم مبدأ سياسة معاملة المثل ، وتخلق مثل هذه السياسة جفاء وتشير حفيظة الدول الأخرى .

و - تحتاج سياسة الحماية إلى تشريعات عديدة تؤدي إلى أحداث آثار ونتائج إقتصادية متعددة ، وفوق ذلك تحتاج تلك السياسة إلى إدارة حازمة وإلى وجود نفر غير قليل من المتخصصين .

ومن الناحية الأخرى قامت مدرسة لا تعترض على ما لحسرية التجارة من مزايا فهي تؤمن بمزايا تقسيم العمل الدولي وأن التبادل يضمن أن يقوم على أساس الفروق النسبية في تكاليف الإنتاج . وإنما ترى أن هناك أهدافا أخرى للمجتمع يضمن العمل على تحقيقها ولو أدى الأمر إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص وتلخص حجج أنصار الحماية فيما يلي .

أ - الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعدو

الحصول عليها في فترات الحرب وحيث تنقطع سبل التبادل الخارجي . فالحماية تمكن من تحقيق الاستقلال الإقتصادي وعـدم الإعتماد على الخارج في سد الحاجيات الأساسية وعموما فهناك اعتبارات تتعلق بالدفاع الوطني وتبرر قيام الحماية ، هذا أدى إلى أن معظم دول العالم أصبحت تقوم بإنتاج الأسلحة دون نظر للاعتبارات الإقتصادية .

ب - تؤدي الحماية إلى تنويع الإنتاج وحماية أمن الدولة في الداخل والخارج فيؤدي تنويع الإنتاج إلى أن الدولة تقلل من اعتمادها على المسام الخارجي في تصريف منتجاتها وفي الحصول على بعض حاجياتها ، وبذلك تقلل الحماية من التقلبات الإقتصادية ، وكذلك يؤدي تنويع الإنتاج إلى عدم قيام التنفك الاقتصادي أثناء الحرب فلا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية لذلك تعمل بعض الدول على حماية الصناعات الأساسية وعلى توفير أسباب الأمن الإقتصادي في فترات الحرب حتى وإن كانت المبادئ الإقتصادية لا تبرر قيام وحماية تلك الصناعات ، وفي هذه الحالة نجد أن الإعتبارات السياسية هي وحدها التي تبرر قيام الحماية ودرجتها . ويذكر المدافعون عن هذه الحجة أنها تؤدي إلى قيام اقتصاد متوازن كما أن زيادة نفقات الإنتاج يقابلها ضمان الحصول على السلعة .

ج - كثيراً ما تلجأ الدول إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على دخل فالرسوم الجمركية في القرن التاسع عشر كانت على درجة عالية من الأهمية وكانت تولف نسبة كبيرة من إيرادات معظم الدول . وليس هناك اعتراض على الرسوم الجمركية طالما كانت معقولة لذلك يتعين دراسة عبء تلك للضريبة على فئات الدخول المختلفة . كذلك كثيراً ما تؤدي المنافسة في فرض

الضرائب على تقليل الواردات وبالعكس إلى نقص حقيقى فى الإيراد الكلى منها .

د - تفرض الدولة الحماية فى حالات عديدة لىكى تزيد من الطلب المحلى على المنتجات المحلية وبذلك يزيد الطلب على عناصر الإنتاج المختلفة ومنها العمال ، إلا أن فرض الحماية فى دولة يفرض زيادة العمالة قد لا يتحقق إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ معاملة المثل . وكلما كانت صناعات التصدير هامة فى الدولة ، وكلما أدت سياسة الحماية إلى نقص فى الطلب الأجنبي بنسبة أكبر على منتجات صناعات التصدير الوطنية كلما فشلت سياسة الحماية فى تحقيق زيادة فى التشغيل . لذلك كثيراً ما تلجأ الدولة إلى اتباع سياسات أخرى للحفاظ على مستوى العمالة لمكافحة البطالة فزيد من النفقات العامة أو تغير من أسعار الصرف أو حيث يصعب تغيير النفقات العامة فلا مناص من أن يكون فرض القيود على التبادل الدولى سبيل الدولة إلى المحافظة على مستوى النشاط الإقتصادى فى أراضيها .

هـ - لعل من أقوى حجج المدافعين عن سياسة الحماية أنها تشجع قيام الصناعات الناشئة . فلقد طالب هاملتون فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر القرن الثامن عشر وطالب ليست فى ألمانيا فى عام ١٨٤١ بحماية الصناعات الناشئة - أى الصناعات فى مراحل طفولتها - من المنافسة الأجنبية . فلا شك أن نفقات الصناعة فى مراحلها الأولى وفى الدول حديثة العهد بالصناعة كبيرة . فعلى الصناعة أن تقوم بأعمال هى من اختصاص الحكومات ، فعليها أن تدرب العمال وتقيم مساكن لهم وتنظم وسائل انتقاظهم . وعليها أن تقوم بتوليد القوى وتوفير المياه وتعبيد الطرق . الخ . . كانت هذه الحجة هى سبيل معظم دول أوروبا إلى التصنيع فى القرن الماضى .

ولا شك أن حماية الصناعات الناشئة التي تبشر امكانياتها بالنجاح أمر مقبول ولا غبار عليه طالما كانت الحماية معقولة ولفترة محددة .

٥ . السياسة التجارية في إنجلترا (قوانين القمح)

ترتبط سياسة إنجلترا التجارية بإنتاج سلعة القمح . فكانت إنجلترا في الماضي تحقق فائضا من سياسة القمح إلا أنه قرب نهاية القرن الثامن عشر توقف تصديرها لهذه السلعة وبقيام الحرب بينها وبين فرنسا في أوائل القرن الماضي رأت إنجلترا ضرورة تشجيع زراعة القمح لأن فرنسا فرضت عليها حصارا قاريا حرماها من الحصول على السلع من مصادرها الطبيعية فسياسة الحصار القاري كانت ترمي إلى القضاء على ثروة إنجلترا إذ أن الصناعة الإنجليزية كانت تعتمد إلى حد بعيد على مدى استيعاب السوق الأوروبية لمنتجاتها فإذا أقفلت تلك الأسواق واجهت الصناعة الإنجليزية مشاكل جسيمة وترتب على ذلك أضعاف الحالة الاقتصادية في إنجلترا فتعاضد إلى طلب صلح من فرنسا . ومن ناحية أخرى كانت سياسة فرنسا تهدف إلى حرمان إنجلترا من الحصول على المواد الأولية والغذائية العديدة التي تستوردها من العالم الخارجي ، ولكن الذي حدث هو عكس ذلك إذ رفضت إنجلترا الاذعان إلى سياسة الحصار القاري وقامت بتجارة التهريب ومساعدتها في تنفيذ خططها أن الدول التي كانت تحت نفوذ نابليون رغبت في الحصول على السائب البريطانية إذ أن السلع الفرنسية لم تكن كافية . ولقد ظلت سياسة الحصار قائمة حتى هزيمة فرنسا عام ١٨١٥ . وكان المتوقع أن تعود أوروبا أحراراً من انتهاء الحرب إلى اتباع سياسة الحرية التجارية إلا أن ذلك لم يحدث . فتوسع الدول المختلفة في إنتاج القمح وغيره من العملات أثناء الحرب أدى إلى تعرض إنجلترا لمنافسة شديدة . لذلك نهجها تفرض

قوانين القمح في عام ١٨١٥ . والتي تنص على تحريم استيراد القمح إلى إنجلترا
الا في حالة ارتفاع سعره في السوق الداخلية عن حد معين كما فرضت إنجلترا
ضرائب مرتفعة على المنتجات الصناعية الأجنبية وحظرت تصدير الآلات
والمواد الأولية

الا أن سكان المدن بدأوا يشعرون بارتفاع الأسعار والظلم الذي يقاسونه
من هذه القوانين . ومما زاد من الاستياء أن قطاعات الصناعة والتجارة كانت في
نمو . فاشتدت الحملة على الحماية عموما وعلى قوانين القمح على وجه الأخص . ولقد
كان الغرض من قوانين القمح حماية مصالح طبقة صغيرة — وهي طبقة الزراع
على حساب طبقات أخرى ، كذلك فإن تحديد الواردات وتقييدها من الدول
الزراعية كان بمثابة وضع قيود على الصادرات حيث كانت الدول الأخرى
تطبق سياسة المثل بالمثل . لذلك تألفت في مدينة مانشستر — وهي مركز
الصناعة حينذاك — في عام ١٨٣٨ جمعية عرفت باسم ، عصبة أعداء قوانين
القمح Anti - Corn Laws League مهتمة بحاربه قوانين القمح داخل
البرلمان وخارجة ولقد اعتمدت هذه الجمعية على تأييد رجال الصناعة وعلى جهود
اثنين من رجالها هما ريتشارد كوبدون Richard Cobden وجون برايت
John Bright ولما انتخبا أعضاء في مجلس العموم اشتدت حملتها على قوانين
القمح .

وحدث في عام ١٨٤٥ أن كان محصول البطاطا في جميع دول شمال أوروبا
رديئا لدرجة بالغة ، وأن المجاعة حدثت في أيرلندا نظر لكون سلعة
البطاطا السلعة الغذائية الأساسية . أدى ذلك إلى اقتناع بيل - رئيس وزراء
بريطانيا - إلى ضرورة إلغاء قوانين القمح والا تعرضت بريطانيا إلى أزمة

ومجاعة كما حدث في أيرلندا عندما جاء محصولها الرئيسي شحيجا . وأخيرا تمكن بيل من الحصول على موافقة البرلمان في عام ١٨٤٦ فصدر قانون بإلغاء قوانين القمح على أن يسرى مفعوله ابتداء من ١٨٤٩ . ولقد جاء بيل بجلادتهون الذي تمكن من السير قدما في سياسة الحرية ، ففي عمدة خفض عدد السلع الخاضعة للضرائب الجركية إلى ٤٨ سلعة وفي عام ١٨٦٠ كانت بريطانيا متبعة لسياسة حرية التجارة .

ولقد نأبا المدافعون عن قوانين القمح بأن الغاءها سيؤثر تأثيرا واضحا على الزراعة والمزارعين الآن هذا لم يحدث نظرا لانتقال الارض من مرحلة الارض المزروعة الى مرحلة المراعى ، فلقد ازدهر الطلب على منتجات الالبان والدواجن والخضر والفاكهة والصوف واللحوم مما عوض المزارع عن فقدانه للامتيازات التي كان ينعم بها في ظل انتاجه للقمح . وعلاوة على ذلك لم تكن الصهول الوسطى في الولايات المتحدة الامريكية قد فُتحت بعدولذلك لم يتعرض المزارع البريطاني لخطر منافسة القمح الامريكي الرخيص الا في العقد الثامن من القرن الماضي . واستمر المزارع البريطاني — لفترة أطول — يتمتع بامتياز بيع اللحوم حيث أن السفينة المزودة بوسائل التبريد لم تستخدم الا في الثمانينات ، وحتى في ذلك الحين احتاج الامر الى وقت طويل قبل أن تتطور صناعات اللحوم في الولايات المتحدة والارجنتين واستراليا .

وام يكن تحول انجلترا التدريجي من سياسة الحماية الى سياسة الحرية نتيجة الايمان بنظرية اقتصادية أو سياسية معينة وانما كانت نتيجة امدة أسباب أهمها :

أ — كانت انجلترا أكبر دول العالم الصناعية ، ولذلك فهي في حاجة

الى اسواق لتصدير الفائض وهي لا تخفى منافسة الدول الاخرى نظرا لاسبقيتها في التصنيع ولأن الصناعات في دول أوروبا الاخرى كانت في مراحلها الأولى .

ب - اقتضت شدة حاجة إنجلترا للحصول على المواد الأولية والغذائية من مصادرها الطبيعية اتباع سياسة الحرية .

ج - يؤدي الحصول على المواد الغذائية الرخيصة الى انخفاض نفقة المعيشة فتتميل الاجور الى الانخفاض وهذا يؤدي في النهاية الى انخفاض تكاليف الانتاج فتتميل أثمان المنتجات الى الانخفاض .

د - خوف إنجلترا من أن الدول الاخرى في حالة فرضها للحماية تتبع سياسة المثل مما يؤدي الى الأضرار بالصناعة البريطانية .

ولقد كان التغير من سياسة الحماية نحو الحرية تدريجي فقام *Huskinson* وزير التجارة في الفترة ١٨٢٤ - ١٨٢٧ بتخفيض طرائب الاستيراد على الصوف والحديد والسماح باستيراد بعض السلع وعدل من قوانين الملاحة فأباح للسفن الاجنبية حرية التجارة مع إنجلترا وذلك بشرط سماح الدول الاخرى للسفن البريطانية بحرية التجارة ثم جاء بيل *Peel* فقام بتخفيض عام في جميع الضرائب الجمركية كما استطاع أن يقنع البرلمان بإلغاء قوانين القمح في عام ١٨٤٦ .

من هذا يتضح أن معظم الضرائب الجمركية في إنجلترا ألغيت تدريجيا كما قامت إنجلترا بعقد معاهدات مع الدول الاخرى بمقتضاها رفعت العديد من القيود على التبادل .

ولقد تقدمت التجارة في إنجلترا نتيجة لتلك السياسة تقدما كبيرا ، ويغزى البعض أن قدرا من هذا التقدم يرجع الى :

أ - موقع إنجلترا الجغرافي حيث كانت تدرست أسواق أوروبا وأمريكا والعالم القديم وتسيطر على معظم الطرق الملاحية .

ب - اتساع الامبراطورية البريطانية أدى الى سهولة تصريف منتجاتها فكانت المستعمرات البريطانية في آسيا وأفريقيا والعالم الجديد تمثل لسبة كبيرة الى مساحة العالم وعدد سكانه .

ج - أسبقية إنجلترا في الصناعة مكنتها من احراز تقدم كبير فيها ولذلك كان من مصابحتها اتباع العالم لسياسة الحرية . كما أن إنجلترا تخصصت في انتاج مجموعة من السلع يسهل انتاجها ويكثر استهلاكها ولذا عظم رواجها في الاسواق كلها انتشرت الحرية .

اذلك تقدمت تجارة إنجلترا تقدما ملحوسا فزادت قيمة الوارات من ١٤٦ مليون في الفترة ١٨٤٥ - ١٨٥٦ الى ٤٦٠ مليون جنيه في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٠٧ كما زادت الصادرات في نفس الفترة من ١١٦ الى ٢٧٣ مليونا .

الا أن تقدم التجارة بدأ يتوقف قرب نهاية القرن الماضي وبدأت إنجلترا تجد صعوبات في تصريف فائض انتاجها وبدأت الآراء تتجه نحو الحماية كوسيلة لاصلاح الوضع . وتتلخص الاسباب التي أدت الى بحث سياسة الحماية في :

أ - انخفاض أثمان المنتجات الزراعية انخفاضاً كبيراً وتعرض الدولة الى كساد زراعي . فلقد أدى اغراق المنتجات الزراعية الأمريكية الى انخفاض الأثمان فتعرض دخل الزراعة وبالتالي تأثر دخل الحكومة كل هذا أدى الى تداعي الاقتصاد القوي كلية مما أدى الى ضرورة اتباع سياسة الحماية .

ب - بدأت انكلترا تعاني من اختلال ميزانها التجاري . فزيادة

الواردات عن الصادرات استدعى ضرورة رسم سياسات من شأنها اصلاح الوضع فكان ان حددت الواردات .

جـ - بدأت الصناعة البريطانية تشعر بشدة المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية . فلقد كانت الصناعة البريطانية تتمتع بموقعها على الصناعة في الدول الأخرى . الا أن تقدم صناعة الصلب والحديد في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في ألمانيا أديا الى قيام منافسين خطرين للصناعة البريطانية . ففي العقد التاسع من القرن الماضي كان انتاج بريطانيا ضعف انتاج ألمانيا كما كان يزيد عن انتاج الولايات المتحدة . ولكن حدث بعد عام ١٨٩٠ أن فاق الانتاج الأمريكي الانتاج البريطاني وفي أوائل القرن العشرين أصبحت بريطانيا متخلفة عن ألمانيا وعلى الأخص عندما اعتمدت الأخيرة على خامات الحديد الفسفورية من اللورين .

د - كانت إنجلترا من الدول القلائل المتبعة بسياسة الحرية في عالم تتبع معظم دوله لسياسة الحماية .

كل هذا أدى إلى بحث سياسة الحماية ، وساعد على ذلك أن الرأي العام في إنجلترا منذ أواخر القرن الماضي تعود على تدخل الحكومة للدفاع عن المصالح الاقتصادية .

لذلك أرادت إنجلترا — وعلى الأخص بعد تجربة الحرب العالمية الأولى ان تدخل الكثير من التعديلات الجركية وأن تطبق سياسة التفضيل الامبراطوري . وكانت أولى علامات التغير هي ثورة جوزيف تشمبرلن في عام ١٩٠٣ لاتباع سياسة الحماية . فكان تشمبرلن يهدف من وراء اتباع تلك السياسة تحقيق هدفين هامين ، أولهما حماية الصناعة البريطانية من المنافسة الأجنبية والتي كانت

قد بدأت تشدد ، وثانيها هو اتباع سياسة من شأنها ربط المستعمرات برباط قوى مع الدولة الأم عن طريق إقامة اتحاد جمركي إمبراطوري . ومع ذلك فإن تلك الحجج لم تترجم إلى أعمال إلا بعد الحرب العالمية الأولى إذ بدأت بريطانيا تغير من نظامها الضريبي ، فرفعت معدلات الرسوم على بعض السلع كما اتبعت ضرائب ضد الإغراق Anti - dumping duties ، وفي عام ١٩١٩ أخذ بمبدأ التمييز الإمبراطوري واتسع نطاقه في عام ١٩٢٥ ليشمل إدارات خاصة بسلع السكر والدخان والفواكه المحفوظة والخمور . ولقد بلغ التقدم الملحوظ نحو سياسة الحماية ذروته في فبراير ١٩٢٢ عندما طبقت بريطانيا تعريف جمركي عام بمعدل ١٠ في المائة ثم رفعت إلى ٢٠ بالمائة . ثم حدث نفس العام ما يؤكد هذا الاتجاه إذ تم في مؤتمر أوتواوا بكندا الاتفاق على تطبيق مبدأ التمييز الإمبراطوري بهدف ربط المستعمرات والممتلكات المستقلة برباط قوى مع الدولة الأم - بريطانيا . كل هذا يعني أن بريطانيا نبذت سياسة الحرية واتبعت لونا من ألوان سياسة الحماية .

٦ - السياسة التجارية في فرنسا

أدت الثورة الفرنسية إلى إلغاء الضرائب الجمركية مما أدى إلى زيادة في التبادل الداخلي أما في ميدان التجارة الخارجية فقد أعلن نابليون النظام القاري كاجراء أمله ظروف الحرب - الذي هدف إلى معاملة تجارة فرنسا معاملة ممتازة في الدول الأوروبية الأخرى - ومحاربة تجارة إنجلترا وتمويش فرنسا عن فقدان أسواقها الخارجية نتيجة الحصار البريطاني ، ولقد عقد نابليون عدة معاهدات مع الدول المهزومة والدول التي أصبحت تحت نفوذه كإيطاليا وألمانيا وأسبانيا ونص في تلك المعاهدات على استبعاد السلع المصنوعة الأجنبية من أسواقها وعلى تخفيض التعريف على المنتجات الفرنسية .

واقـد قاهـت انـجـلـتـرا ذـلـك الصـيـاـة بـالمـثـل فـنـرـطـت حـصـار عـلـى فـرـانـسا بـمـادعـاها
إلى إـتـاج بـعض الـسـلـع عـمـلـيا أو مـن الدـول الـتى تـحـت نـفـوذها . فـنـراها تـدخـل زراعة
مـكـر البـنـجـر مـحـمـياً و تـشـجـع إـتـاج القـطن مـن إـطـالـيا وجـنـوب أسـبـانـيا .

و فى عام ١٨١٠ أـدخـل نـابـلـيـون تـعـريـفة تـريـانـو Trianon tariff والـتى
بـمـوجـبـها صـارت الرـسـوم الجـمـركـية فى فـرنـسا والدول الخاضعة لها عـالـية جـدا حـتى
تـزـيد مـوارده المـالـية فـيـتـمـكـن مـن تـمـويل حـرـوبه مـع انـجـلـتـرا .

ولقد تـغـير المـوقـف نـتـيـجة لـمـرـيـمة نـابـلـيـون حـيـث طـالـبـت الصـنـاعـة الفـرنـسـية
بـالحـمـاية مـن غـزو المـنتـجـات الـبرـيـطـانـية . كـذلـك مـن أسـباب المـطـالـبة بـتـريـفة جـمـركـية
عـالـية الـاعـتـقـاد بـأن الحـمـاية تـؤدى إى الـاحـتـفـاظ بـمـستـوى عـمـاله وتـوظـف عـال
و هـذا كـلـه لـمـسـتـطـيع فـرنـسا أن تـحـافـظ عـلى مـستـويات التـشـغـيل فـيها .

وكانت وجة النـظـر الحـمـاية تـلك تـمـحـطى بـتـأيـيد مـطـلـق مـن قـبـل المـزارعـين
وأرباب الأعمال بما يـؤدى إى تـعـاقـب التـعـريـفات الجـمـركـية الحـمـاية الواحـدة تـلو
الـأخـرى حـتى عام ١٨٤١ .

إلا أن الرأى العام مـنـذ حـوالى ١٨٤٠ بـدأ يـتـغـير مـن وجة نـظـره و يـرى أن
الـوقـت قد حـان لـادخـال قـدر مـن الحـريـة . و كان أـم الـأسـباب إى تـحـيـيد سـيـاسـة
الحـريـة هـى :

أ - حـالـت الحـمـاية فى حـالـات عـديـدة دون تـقـدم الصـنـاعـة والتـجـارـة . لـحـرمان
الـبـلاد مـن اسـتـيراد الآلات بـخـلال فـتـرة طـويـلة أـدى إى جـمـود الإـتـاج مـن نـاحـية
وإلى نـقص الصـادرات مـن النـاحـية الأخرى نـتـيـجة لـاتـبـاع الدـول الأخرى سـيـاسـة
مـعامـلة المـثـل .

ب - نعت فرنسا - منذ حربها مع إنجلترا - بفترة طويلة من السلم أدت إلى خلق الاستقرار ولم يوقف من التقدم والتوسع سوى القيود المفروضة على التبادل الخارجي .

ج - انتشار آراء وأفكار اقتصادية لاقت قبولا واسعا . وكانت آراء ومقالات ومؤلفات فريدريك باستيا Frederic Bastiat الى لشرت ابتداء من عام ١٨٤٤ لها صدى واسعاً . فقد كان باستيا على اتصال بكوبدن وبريات بإنجلترا وكان يطالب - كما طالباً - بضرورة تحرير التجارة نظراً لما لمعياسة الحماية من أضرار . إلا أن ثورة باستيا لم تتحقق إلا في منطقة بورديو Bordeaux district حيث تنتشر زراعة الكروم وحيث يصدر معظم الانتاج . أما في المناطق الأخرى فلم يكن هناك تجاوبا لمطالب باستيا . وجاءت ثورة ١٨٤٨ لحولت الانظار إلى شيء أكثر أهمية .

لذلك صدرت في فرنسا في الفترة من ١٩٥٣ - ١٨٥٥ عدة قوانين بتخفيض الضرائب الجمركية على كثير من السلع المستوردة كالقطن والصوف واللحوم والنبذ والذهب والحديد وهذا أدى إلى زيادة كبيرة في التبادل ونمو في الإنتاج . ونظراً لقوة أنصار الحماية في فرنسا وشدة معارضتهم لسياسة الحرية فان الحكومة لم تجد من وسيلة لانتهاج سياسة الحرية إلا عن طريق عقد المعاهدة التجارية . فكان أن عقدت فرنسا في عام ١٨٦٠ معاهدة كوبدن مع إنجلترا لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد من تلقاء نفسها إلى خمس سنوات أخرى إلا إذا أبدى أحد الطرفين عدم رغبته في التجديد قبل انتهاء أجلها بإمام واحد على الأقل . وبمقتضى هذه المعاهدة تسمح إنجلترا بدخول معظم السلع الفرنسية دون دفع رسوم جمركية وتخفيض الضريبة على السلع الأخرى كالخمر مثلاً كما وافق الفرنسيون

على تخفيض الجمارك على السلع البريطانية بحيث لا تزيد الضريبة على السلع
البريطانية عن ٢٤ بالمائة من قيمتها، ونصت تلك المعاهدة على تمهيد كل من الدولتين
بتطبيق مبدأ امتياز الرعاية Most Favoured Nation Clause أى أن أية
مزية تمنحها إحدى الدولتين لدولة ثالثة يستفيد منها الطرف الآخر بطريقة
تلقائية أى دون أى حاجة الى النص على ذلك .

وصارت هذه المعاهدة نموذجا لمعاهدات كثيرة عقدتها فرنسا مع أغلب
دول أوروبا في تلك الفترة اذ عقدت معاهدات مع بروسيا وهولندا وأسبانيا
والبرتغال وسويسرا والسويد والنولفرين . كذلك أدت تلك المعاهدات الى
تحقيق فرنسا انواء سياسية واقتصادية وترتب على كل المعاهدات زيادة
التجارة بين دول أوروبا بصورة واضحة خلال الفترة ١٨٦٠ الى ١٨٨٠ . ومن
الزاوية السياسية تحسن مركز فرنسا الدولي فبعد أن كانت في شبه عزلة دولية
أصبحت على اتصال بالعالم الخارجي . ومن الناحية الاقتصادية تعتبر الفترة من
١٨٦١ الى ١٨٦٩ من أزهى عصور فرنسا الجارية في القرن الماضي فزادت كل
من واردتها وصادراتها وحولت أسطولها التجاري واتخذت الزراعة
والصناعة .

وبالرغم من تحسن الاوضاع في فرنسا فان نفرا غير قليل من سياسة فرنسا
عارضوا معاهدة كوبنن ولذلك لما قرب أجلها اشتدت الدعاية لالغائها ولا تباع
قدر من سياسة الحماية ، إلا أن انشغال فرنسا في حروبها السبعينية حال دون
المطالبة بالغاءها - وقد كانت حجج أنصار الحماية تلخص في :

أ - حاجة فرنسا إلى الأموال وعلى الأخص بعد هزيمتها في الحرب السبعينية
وما ترتب على ذلك من تعويضات وكذلك نتيجة انهزامها العظيم في الألزاس

واللورين وما ترمب على ذلك من نقص في الدخل الاملى ولميرادات الحكومة .

ب - قرب أجل معظم المعاهدات التجارية وضرورة وضع سياسة عامة بشأنها .

ج - مطالبة المزارعين بالحماية من منافسة المنتجات الزراعية الأمريكية ، وكذلك مطالبة جمعية الصناعة الفرنسية للدفاع عن العمل الاهلى بحماية الانتاج الصناعى القومى .

وعلى ذلك فان الزيادة فى الشهور بالقومية بعد الحرب الفرنسية الالمانية ، والنمو الذى تحقق فى الصناعة وغزو الولايات المتحدة للأسواق الاوربية وعلى لاختص فيما يتعلق بسلعة القمح . كل هذا أدى إلى اتجاه فرنسا وكذلك معظم دول القارة الأخرى إلى سياسة الحماية .

لذلك لم تجد الحكومة إلا الاذعان لتلك المطالب فكان أن أصدرت قانونا فى عام ١٨٨١ يقضى بزيادة الضرائب الجمركية بوجه عام بمقدار ٢٤ بالمائة فى المتوسط .

وتتلخص السياسة الحماية التى اتبعت منذ ذلك الوقت فى الامور التالية :

أ - وضع تعريفات عالية على الواردات من المنتجات الزراعية والصناعية .

ب - وضع نهاية عظمى وحدوى للضرائب الجمركية أعلى من النهاية السابقة .

ج - استخدمت بعض الضرائب النوعية كوسيلة لاتباع سياسة التمييز .

وكان نصيب المنتجات الزراعية من الحماية لا يختلف عن نصيب المنتجات الصناعية . فزاد عدد المنتجات الخاضعة للضريبة كازادت معدلات الضرائب وعلى

ذلك نستطيع أن نقول أن تعريفه ١٨٩٢ جعل فرنسا متبعة لسياسة حمائية واضحة . ثم عدلت تلك التعريف في عام ١٩١٠ بما يجعلها مطابقة للتطورات الاقتصادية ودون تعديل في أسسها . ثم عدلت الضرائب مرة أخرى بعد عام ١٩١٨ لكي تتماشى مع التغيير الذى اعترى الأسعار وذلك عن طريق استخدام المعامل Co - efficient . وعندما ثبت الفرق فان تغيير التعريف تم عن طريق عقد سلسلة من المعاهدات التجارية كان أولها المعاهدة التى عقدت بين فرنسا وألمانيا عام ١٩١٧ . وابتداء من عام ١٩٣١ اتضح لفرنسا أن تطبيق نظام الحصص أكثر فاعلية - كوسيلة حمائية - من الرسوم الجمركية .

٧ - السياسة التجارية في ألمانيا (اتحاد الزولفرين) :

كانت ألمانيا منقسمة إلى عدد كبير من الولايات لكل نظمها وقوانينها فكانت بروسيا في عام ١٨٠٠ مثلا تشمل نحو ٣٦٠ منطقة جمركية ولا شك أن قيام هذا العدد الكبير من الولايات أدى إلى ارتباطك في التجارة الداخلية ومحاولة التهرب من الضرائب . وكان من نتائج سيطرة نابليون على ألمانيا أن انضم العديد من الولايات بعضها إلى بعض فنقص عددها من ٣٦٠ عام إلى ١٩٠٥ إلى ٣٨ في عام ١٩١٥ . إلا أن تلك الولايات استمرت محتفظة بأنظمتها الجمركية التى عرقلت التجارة الداخلية والخارجية ولم يتغير الوضع إلا عندما تم تكوين الاتحاد الجمركي في ألمانيا (الزولفرين) Zollverein تحت زعامة بروسيا والذي اعتبر خطوة نحو الوحدة السياسية والاقتصادية . كان هذا الاتحاد الجمركي بمثابة اتفاق بين الولايات المشتركة يتعهدون فيه بعدم فرض ضرائب جمركية على التبادل التجارى فيما بينها وعلى فرض تعريفه موحدة مع العالم الخارجى . ولما رأوا بروسيا أن قيام الاتحادات تحت زعامتها أدى إلى قيام اتحادات أخرى ،

لذلك نجدها في عام ١٨٢٩ تتنازل عن السيطرة المطلقة وتقبل شروطاً جديدة للاتحاد تلخص أهمها فيما يلي :

أ - يشرف على سياسة الاتحاد مجلس مؤلف من مندوبين عن الولايات المنضمة ولا تصبح القرارات نافذة إلا بإجماع الآراء .

ب - تقسم إيرادات الجمارك بين الولايات حسب نسبة السكان .

ج - تحتفظ كل ولاية بقوانين التجارة الخاصة بها .

د - إلغاء كافة الرسوم الجمركية الداخلية على معظم السلع .

أدى هذا التغيير إلى انضمام اتحادى بفاريا ومكسونيا إلى الزوافرين في عام ١٨٣٣ وبذا أصبح عدد الولايات المنضمة في عام ١٨٣٤ سبعة عشر ولاية بمجموع سكانها ٢٢ مليون نسمة ، ولقد تمجدد الاتحاد في عام ١٨٤٢ وأصبح يمثل قوة كبيرة في عهده قل التهريب وانتعشت التجارة ونمت الصناعة والزراعة .

لأن الوضع تغير بعد عام ١٨٤٠ نظراً للتطور الذى بدأ يتحقق في الصناعة ومناذاة البعض بضرورة الاهتمام بها وتشجيع اقامتها . ولقد اشتد الجدل حول الحماية والحرية فرأت الولايات الجنوبية والغربية ضرورة اتباع الحماية الجمركية نظراً لقيام الصناعات فيها ، في حين رأت الولايات الشرقية والشمالية ومنها بروسيا وهى - ولاية زراعية لم تكن دخلتها الصناعة بعد - أن المصلحة تقضى اتباع سياسة الحرية . إلا أن الرأى الأول انتصر على الرأى الثانى نتيجة للمبينين التاليين :

أولاً - لم تمسك بروسيا بوجهة نظرها خشية أن يتصدع الاتحاد .

ثانياً - ظهور تعاليم فردريك ليست في كتاب نشره في عام ١٨٤١ تحت

عدوان النظام الوطنى للاقتصاد السياسى National System of political Economy وتتلخص آراء ليست فى أن صلاحية المبادئ الاقتصادية الأمة متوقفة على مبلغ تقدم الأمة من الناحية الاقتصادية . ولذا يتعين التعرف على حالة الدولة الاقتصادية قبل وضع السياسة الملائمة ولما كان الاقتصاد الالمانى ما زال فى مرحلة الزراعة فان من مصلحتها أن تتبع سياسة الحماية وذلك على عكس الوضع فى انجلترا التى بلغت درجة عالية من التقدم الصناعى .

إلا أن الوضع سرعان ما تغير فقد عقدت بروسيا فى عام ١٨٦٠ اتفاقية مع الغرب على نسق معاهدة كوبن ونص فيها على تخفيض الرسوم الجمركية وعلى اتباع شرط الدولة الأولى بالرعاية .

وبعد الحرب السبعينية تحققت الوحدة الحقيقية لألمانيا واختارت حكومة الامبراطورية الحرة فى ميدان سياسات التجارة الخارجية ، إلا أنه ابتداء من عام ١٨٧٩ حدث تغيير مفاجئ فى سياسة ألمانيا . فزيدت التعريفات الجمركية على السلع المصنوعة والمنتجات الزراعية .

ويمكن أن نلخص الأسباب التى أدت إلى هذا التغير فيما يلى :

أ - إصابة الصناعة الألمانية - وعلى الأخص صناعة الحديد - بكساد كبير نتيجة لمنافسة المنتجات البريطانية ، وهذا أدى إلى ضرورة تخفيض الائتمان ونجم عن ذلك خسائر كبيرة .

ب - انخفاض أسعار المنتجات الزراعية انخفاضاً كبيراً نتيجة لافراق الأسواق الأوروبية بالمنتجات الأمريكية الزراعية الرخيصة .

ج - حاجة ألمانيا إلى موارد مالية لمقابلة نفقات الدولة المتزايدة ، وكان من

رأى بسمارك أن الضرائب غير المباشرة هي أفضل أنواع الضرائب جميعاً إذ لا تثير الشعور بالاستياء .

د - اعتقاد أنصار الحركة الاشتراكية أن التعريفة الجمركية الحامية سوف تعمل على تنشيط الصناعة فيزداد الطلب على العمال فتحسن أوضاعهم .

والحقيقة أن تعريفه ١٧٨٩ أدت إلى حماية الزراعة من المنافسة الأمريكية ، وأدت إلى حماية الصناعة الناشئة من الصناعات الرشيدة والقرية كما عملت على زيادة إيرادات الدولة .

إلا أن ألمانيا ، نتيجة لارتباطها مع الدول الأوروبية بمعاهدات تحوى شرط الدولة الأولى بالرعاية ونتيجة لتولى كبريقي Caprivi الحكم في ١٨٩٠ ، وذلك بعد بسمارك ، وكان معروفاً بتسامحه وبرغبته في التعاون مع الدول الأخرى ، غيرت من سياستها التجارية خفضت الضرائب على الواردات من السلع الصناعية مقابل معاملته الدول الأخرى لها بالمثل . كما عقدت ألمانيا عدة معاهدات تحوى تخفيضات للقيود والضرائب .

إلا أن سياسة الحرية لم تدم طويلاً فسرعان ما هاجمها حزب المزارعين وطلاب بانتهاء المعاهدات واتباع سياسة حائية وعدم التضحية بالزراعة من أجل الصناعة . لذلك صدر التعديل الجمركي في عام ١٩٠٢ وأدى إلى زيادة الضرائب الجزئية على الواردات من المنتجات الصناعية وتخفيضها على الخامات اللازمة للصناعة .

واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩١٤ والذي كان يعتبر معتدلاً إذا ما قورن بالضرائب المفروضة من قبل الدول الأوروبية الأخرى . ثم عدلت الرسوم

الجمركية في عام ١٩٢٥ برقمها بمدلات ماحوطة ، ثم رفعت مرة أخرى نتيجة الأزمة العالمية في عام ١٩٣١ . ولم يقتصر الوضع حينذاك على تعريف جمركية ذات ثلث مرتفعة بل اتبعت ألمانيا وسائل حائية أخرى كان أهمها إخضاع عمليات الصرف الخارجى لرقابة محكمة . وفى ظل الحكم النازى خضعت التجارة الخارجية لرقابة كاملة من قبل الحكومة لدرجة أنها - أى الحكومة - كانت هى التى تقرر الواردات والصادرات فلم تعد هناك أهمية تذكر للتعريف الجمركية .

الفصل السابع

النقود والهنوك

أولاً - النقود :

كانت معظم عملات دول أوروبا في مستهل القرن الثامن عشر تتركز على أساس معدني فكانت عملات النول الفقيرة حينذاك مثل روسيا والسويد نحاسية في حين كانت أكثر العملات انتشاراً هي الفضة، أما الذهب فلم يكن قد استخدم بعد كعملة إذ أن ارتفاع ثمنه حال دون ذلك . وكانت العملات الذهبية توجد الى جوار العملات الفضية في كل من إنجلترا وفرنسا وعرف هذا بنظام المعدنين *Rimetalism* — وفي ظل المعدنين يستخدم كل من الذهب والفضة وتحدد بينهما قيمة قانونية استبدالية . وتتوقف صلاحية هذا النظام على درجة ثبات النسبة القانونية بين الذهب والفضة . وهذا أمر كثيراً ما لا يتحقق إذ أن ظروف انتاجهما مختلفة . وعلى ذلك فإن استقرار هذا النظام يتوقف على ما يصيب انتاجهما من تقلبات ، فإذا زاد انتاج الفضة مثلاً فإن قيمتها السوقية تهبط عن مستوى قيمتها القانونية ، لذلك حينما زاد انتاج الفضة في العالم في الربع الأخير من القرن الماضي تدهورت قيمتها في الأسواق العالمية مما أدى الى هجرة دول العالم لنظام المعدنين وأتباعها لقاعدة الذهب .

لقد حدث هذا في إنجلترا في أوائل القرن الثامن عشر إذ اختلفت القيمة الاستبدالية السوقية بين الذهب والفضة عن القيمة القانونية مما أدى الى أن الجنيئات الذهبية طردت العملات الفضية من التعامل ، ثم حدث العكس في أواخر هذا القرن إذ طردت النقود الفضية النقود الذهبية من التعامل .

نتيجة لتلك المآخذ التي وجهت الى نظام المعدنين نجد أن دولة مثل بريطانيا في عام ١٨١٦ تخرج عن نظام المعدنين وتتبع نظام المعدن الواحد (النظام الذهبي) وأصبحت العملات النفضية المستخدمة بمثابة نقود مساعدة . وحدث خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر تجربتين هامتين يتعين على طلاب التاريخ الاقتصادي الأمام بهما .

أولهما : خاصة بفرنسا وتجربتها في اصدار نقود ورقية . فلقد أتبع فرنسا خلال الفترة ١٧١٧ — ١٧٢٠ نظاما نقديا ورقيا غير قابل للصرف بالذهب ، أى أن النقود الورقية كانت نقودا الزامية ، تبرى ذمة المدين بدفعها الى الدائن وان البنوك لا تقوم بتحويلها الى ذهب إذ ما رغب حملتها في ذلك ، بمعنى أنها كانت نقودا انتهائية الا أن هذه التجربة لم تنجح وكان لها أثرا سيئا في نفوس الفرنسيين وتلك عاقبة بأذهانهم وارتبطت بمساوية الاصدار النقدي الورقي .

كذلك حدث في عام ١٧٩٠ أن اضطرت فرنسا الى اتباع نظام نقدي ورقي . فلقد اقترح على المجلس الوطني أن يوازن ميزانيته عن طريق اصدار نقد ورقي بالرغم من المعارضة المبدئية على ضوء التجربة السابقة وما كان عالقاً بالنفوس والأذهان من مساوية الاصدار النقدي الورقي وعلى ذلك قامت فرنسا باصدار النقود الورقية والتي بلغ المتداول منها في عام ١٧٩١ مليارين من الفرنكات ثم بلغ الرقم أربعين مليارا في عام ١٧٩٥ . ولقد ترتب على زيادة النقد المتداول أن انخفضت قيمة النقود الورقية وأن اختفى كل من الذهب والفضة من التعامل . وترتب على ذلك أن مالت الأسعار الى الارتفاع بصورة تذر بالمخاطر . ولقد حاولت الدولة علاج الوضع عن طريق تحديد أسعار المواد الغذائية وعدم السماح لها بالارتفاع عن مستوى معين ، كما قامت بمعاينة كل من يقوم بالبيع بصرين مختلفين أحدهما مقابل الذهب والآخر مقابل النقد الورقي . بمعنى أنها

حاولت أن لا تكون أسعار الشراء بالنقد الورقي تنفق مستواها بالذهب. ومع ذلك فإن عاومات الدولة لم تكفل بالنجاح . ولتوضيح ذلك كان كل مائة فرنك ورق مساوية اثنين وتسعين فرنك ذهب في ١٧٩٠ ، هبطت قيمة تلك المائة فرنك ورق في عام ١٧٩٣ الى واحد وخمسين فرنكا ذهبيا ثم عادت وهبطت مرة أخرى مبوطا شديد الى عشرة فرنكات ذهبية في عام ١٧٩٥ . ولما لم تصلح الاوضاع بل ازادت حالتها سوءا ألقت الحكومة في عام ١٧٩٧ النقود الورقية وأعطتها نقرا غير قانونية وعادت مرة أخرى الى استخدام الذهب والنقطة .

أما التجربة الثانية فخاصة ببريطانيا . فقد حدث في إنجلترا — نتيجة لما حدث في فرنسا وسبق توضيحه — أن أقبل الافراد على سحب ودائعهم من بنك إنجلترا والمطالبة بتحويلها الى نقود ذهبية . ولما أيقنت الحكومة أن الحالة سترتبك تدخلت في الوضع ومنحت المديرين سلطات لرفض الدفع بالذهب . ومع أن هذا كان اجراء استثنائيا مؤقتا الا أنه أستمرا قائما لفترة أربعة وعشرين عاما . أى أن إنجلترا خلال الفترة الممتدة من ١٧٩٧ الى ١٨٢١ كانت تستخدم نقودا ورقية غير قابلة للصرف ، ولعل نجاح بريطانيا في استمرارها لمدة طويلة منبهة النقود الورقية الغير قابلة للصرف يرجع الى شدة حذر المديرين في الاصدار كما أن البنوك أتبع سياسة تحوطية فلم تتوسع في الاقراض . بالرغم من هذا كله فإن فارقا بين قيمة النقود الورقية والذهبية كان قائما ، فلقد انخفضت قيمة النقود الورقية الى الذهبية خلال تلك الفترة (١) .

في هذه الفترة (١٠ الى ١١ في عام ١٨٢١) كانت إنجلترا هي الدولة الوحيدة التي

(١) قدمت إحدى الاجال الى البرلمان في عام ١٨١٩ اوضحت فيه أن قيمة اوقية الذهب العائدية كانت ٦ بنس - ١٧ شلن - ٣ جنيه بينما كانت قيمتها النقود الورقية ١٠ شلن ٤ جنيه واصل Arthur Birnie الى ابن الاشارة اليه صحيفة ١٩ .

تلتبع نظام الذهب ، اذ أن دول أوروبا الأخرى أوالأ أنها كانت تعامل بالعملات الذهبية أو كانت متبعة لنظام المعدنين .

وكانت ألمانيا تعاني من تعدد عملاتها، وعقد فيها مؤتمر نقديا في عام ١٨٥٧ محاولا اصلاح الوضع إلا أنه لم ينجح في توحيد نقدها . وظلت هذه المشكلة قائمة إلى أن قامت الامبراطورية . وكان يوجد في فرنسا نظام المعدنين منذ ١٨٣٠ حيث كانت تستخدم الذهب والفضة إلى جوار بعضها وكانت القيمة الاستبدالية بينهما ١ : ١٥ر٥ كذلك أتبعته هولندا نظام المعدنين في عام ١٨١٦ وسويسرا في عام ١٨٥٠ وبلجيكا في عام ١٨٩٢ . واصل في نجاح نظام المعدنين في فرنسا حينذاك ويسره ما أدى بعدد كبير من الدول الأوروبية الأخرى إلى سلوك سبيلها . بل أن مجموعة كبيرة من الدول الأوروبية — فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا ثم انضمت اليهم اليونان فيما بعد — قد تجمعت في عام ١٨٥٦ وأنشأت ما عرف باسم الاتحاد اللاتيني Latin Union والذي اعتبر بمثابة اتحاد نقدي قام بتوحيد الأنظمة النقدية لأعضائه كما قام بإصدار عمله واحده .

وبالرغم من هذا ، فإن الدول التي أتبعته نظام المعدنين بدأت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعاني من التقلبات المستمرة التي تعرض لها إنتاج المعادن النفيسة مما أدى إلى تغيير في أمانها وما ترتب على ذلك من اختلافات في العلاقة التيمية بين الذهب والفضة من تلك العلاقة القانونية على نحو ما سبق ورأيناه

فلقد زاد إنتاج الذهب بصورة واضحة في فترة الخمسينات من القرن الماضي ، حدث ذلك نتيجة اكتشاف مناجم جديدة للذهب في كل من كليفورنيا وأستراليا فبينما بلغت قيمة المنتج من الذهب في عام ١٨٤٧ ستة ملايين جنيه استرليني نجدها ترتفع في عام ١٨٥٣ إلى ثلاثين مليوناً من الجنيهات ، وعلى ذلك تغيرت العلاقة

السوقية بين الذهب والفضة، فبعد أن كانت ١ : ١٦ على التوالي أصبحت ١ : ١٤ وأدت الدلاوة التي تحققت في أثمان الفضة إلى هروبها (الفضة) من أسواق الدول التي تتبع نظام المعدنين إلى غيرها من الدول .

حدث بعد ذلك في الستينات أن زاد المنتج من الفضة، إذ تضاعف الإنتاج العالمي منها في الفترة الواقعة بين عام ١٨٦٥ و عام ١٨٧٥ ثم تضاعف مرة أخرى خلال العشرين عاماً التالية ، مما أدى مرة أخرى إلى تغيير واضح في العلاقة بينهما، فعدلت النسبة من ١ : ١٤ إلى ١ : ٤٠ . أدى هذا الوضع إلى تدفق الفضة إلى أسواق الدول التي تتبع نظام المعدنين للأفادة من الفروق الواضحة في أسعارها، كما كان هناك هروباً للذهب في الدول التي تتبع نظام المعدنين إلى غيرها من الدول. ولقد حاولت الدول معالجة هذا الوضع مبدئياً عن طريق وضع قيود على تعدين الفضة . ولما لم يترتب على هذا الإجراء من نتائج لم تجد دول الإتحاد اللاتيني من وسيلة غير التخلص من العملة الفضية كلية . حدث ذلك في عام ١٨٧٨ اذ أوقف التعامل كلية بالعملة الفضية .

كذلك حدث بعد ذلك أن هبطت كميات الذهب المنتجة فقل بذلك عرض النقود ما أدى إلى انخفاض عام في مستويات الأسعار وما ترتب على ذلك من مشاكل في أسواق التبادل والتجارة . بل إن أثر انخفاض الأسعار كان واضحاً في ميادين العمالة والتوظيف لدرجة استدعت ضرورة إعادة النظر في النظام النقدي كلية .

ولقد اقترح العودة إلى نظام المعدنين على أساس أن الندرة النسبية في عرض أحد المعدنين تعوض عن طريق الوفرة النسبية في عرض المعدن الآخر وبذلك يكون هناك استقراراً نسبياً في عرض النقود . إلا أن عيوب نظام المعدنين والتي عرضنا بعضها منها في هذا الفصل والتي عانى منها العديد من الدول كانت كفيلة

يرفض هذا الاقتراح . ثم عادت وانصلحت الامور تلقائياً إذ تصادف أن زاد إنتاج الذهب في عام ١٨٨٦ نتيجة لاكتشاف مناجم جديدة للذهب من ناحية ، ونتيجة للتطورات التي تحققت في صناعة تعدين الذهب والتي ترتب عليها زيادة واضحة في غلة مناجم الذهب . فبينما كان انتاج الذهب في عام ١٨٨٣ قد انخفض حتى بلغت قيمته ١٩ مليون جنيه نجده يرتفع في عام ١٨٩٠ إلى ما قيمته ٢٤ مليون ثم إلى ٩٦ مليون في عام ١٩١٥ . كل هذا حدا بعدد كبير من دول العالم إلى الإبقاء على نظام الذهب أو إلى اتباعه .

وكانت ألمانيا أول الدول اتباعا للنظام الذهبي ، اذ أتبعته في عام ١٨٧٣ . ثم الدول الاسكندنافية في عام ١٨٧٥ ثم أخيراً روسيا في عام ١٨٩٧ . وفيما يتعلق بالدول التي كانت تتبع نظام المعدنين فوجدوها — توقف التعامل بالعملة الفضية وتحفظ بها كنقد مساعد وتبقى على العملة الذهبية على حد ما سبق ورأينا بالنسبة لـ إنجلترا وفرنسا .

وترتب على الحرب العالمية الأولى اختفاء نظام قاعدة الذهب الكامل في معظم دول أوروبا . فقامت تلك الدول بسحب العملات الذهبية من التعامل وأحلت محلها النقود الورقية الإلزامية أي الغير قابلة للصرف *Inconvertible paper notes* ولقد عذرت الدول من التجارب الماضية والتي أشرنا إلى قلة منها ، أن الإفراط في إصدار النقود الورقية يترتب عليه نقص في قيمة النقود وارتفاع في مستويات الأسعار — ولقد شهد العالم حالات صارخة قامت ببعض الدول فيها بالإفراط في الإصدار بما أدى إلى حدوث تضخم جامح وما ترتب عليه من مواجهة مشاكل اقتصادية عنيفة .

فعلى سبيل المثال نذكر أن الحكومة في روسيا قامت بإغراق الأسراق في

الفترة التالية للحرب العالمية الأولى بكميات ضخمة من أوراق البنكوت وذلك بفرض جعل العملة المستخدمة عديمة القيمة ثم تقوم بعد ذلك بالغائها لقد لجأت الحكومة إلى ذلك لأحداث تغيير جذري في النظام الرأسمالي الذي كان سائدا ولكي تتمكن من فرض نظامها الاقتصادي والاجتماعي في أقصر فترة ممكنة . فلقد زاد المتداول من الروبل في الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٢ من ٦١ مليار إلى أكثر من ثمانية آلاف مليار . كذلك فإن الحكومة الألمانية اضطرت نتيجة الضغط الاقتصادي المفروض عليها من قبل الحلفاء وعلى الأخص من فرنسا بدفع غرامات وتقديم تعويضات الحرب إلى اتباع سياسة تضخمية كذلك التي اتبعتها روسيا . فلقد زاد النقد المتداول في ألمانيا في الفترة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٢ من ٨١ مليار مارك إلى ١٢٩٣ مليار . ثم حدث بعد ذلك خلال فترة احتلال فرنسا لأقليم الروهر ومطالبها الباهظة من ألمانيا أن زاد النقد المتداول مرة أخرى إلى ٤٠٠.٠٠٠ مليار مارك في ديسمبر ١٩٢٣ .

وحاولت بعض الدول علاج هذا الوضع عن طريق اتباع سياسة انكماشية أي تخفيض الدولة من نفقاتها وعلى الأخص على المشروعات الجديدة ، كما ترفع البنوك من أسعار الفائدة مما يؤدي إلى نقص قروضها واستثماراتها - فلقد أتبعها إنجلترا فترة قصيرة في عام ١٩٢١ إلا أنه تبين لها النتائج الخطيرة التي تترتب عليها . فانخفاض الأسعار الناجم عن السياسة الانكماشية ترتب عليه مشاكل عديدة في مجال التجارة فانخفضت المعاملات ونقص حجم التوظيف . وعلى ذلك فالمطالبة باتباع سياسة انكماشية حل محلها مطالبه بتثبيت الائتمان . كذلك طالب الاقتصادى الكبير كينز وكذلك طالبت مدرسة كمبرج باتباع سياسة النقود المدارة Managed currency أى سياسة تحكم الدولة والسلطات النقدية في عرض النقود . فلقد ذكروا أنه في الامكان

الحفاظ على مستوى معين للامتنان أى المحافظة على ثبات الامتنان عن طريق التحكم فى كمية النقود . الا أن هذه الآراء لم تلق حينذاك قبولا وعلى الاخص فى الاوساط المالية والمعرفية اذ أنهم اعتقدوا أنها تتعارض مع مصالحهم . لذلك عهد أن الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٥ لم تر من وسيلة لاصلاح الوضع النقدي الا عن طريق العودة الى النظام الذهبي ولكن فى صورة نظام السبائك الذهبية . فى ظل هذا النظام لا توجد النقود الذهبية ولكن توجد سبائك ذهبية من وزن معين ومن عيار معين . ويمر التماثل فى السوق بواسطة أوراق البنكنوت الا أنها قابلة للتحويل الى سبائك فى حالات معينة . فى ظل هذا النظام يقتصد فى استخدام الذهب ويقصر استعماله على عمليات التبادل الخارجى وما شاكلها وذلك لدفع الديون والالتزامات الخارجية (حيث كانت النقود الورقية قابلة للتحويل الى سبائك ذهبية فى هذه الحالة) .

وانتجت بعض الدول فى القارة الاوربية النظم التى اتبعتها بريطانيا . وفى الدول التى حدث بها انخفاض كبير فى قيم عملاتها فانها تخطمت من تلك العملات وأصدرت عوضا عنها عملات جديدة . فلدت أصدرت ألمانيا ماركاً جديداً *cheivontex, rentenmark* وأصدرت روسيا *zloty* أما معظم الدول الأخرى فان تخفيض قيم عملاتها كان مصحوباً بالعودة الى نظام الذهب كما حدث فى بريطانيا . وبلغ عدد الدول التى عادت وثبتت عملاتها الى القاعدة الذهبية فى الفترة بين ١٩٢٣ ، ١٩٢٩ ثلاثين دولة كان ضمنها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والنرويج وبولندا وفنلندا .

ولقد أثبتت تجربة العودة الى النظام الذهبى أنها كانت تجربة غير ناجحة . فلم يعد النظام النقدي يسير سيراً تلقائياً كما كان يحدث فى القرن الماضى بما أقدمه احدى

مزايا الرئيسية . ولعل السبب الرئيسى فى ذلك يرجع الى سوء توزيع الذهب الواضح على دول العالم المختلفة وإلى خطأ اعتقاد الاقتصاديين القدماء بأنه ما من دولة من دول العالم تستطيع أن تحتفظ بأكثر من القدر المطلوب من الذهب إذ تدل احصاءات عام ١٩٣١ على أن ثلاثة أخماس ذهب العالم كانت توجد فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . حدث هذا لأن تلك الدولتين قد رفضتا إعادة استثمار فائض ميزاني مدفوعاتها فى الدول المديونة كما كان يحدث خلال القرن التاسع عشر .

ونتيجة للازمة المالية — الكساد الكبير — فإن الأنظمة النقدية وعلى الأخص فى عام ١٩٣١ واجهت أعنف الهدمات . فلقد ترتب عليها تسرب الذهب من إنجلترا مما اضطرها للتخلى عن نظام الذهب — فى صورة السبائك الذهبية وتبعها عدد كبير من الدول ولم يبق فى عام ١٩٣٢ سوى ثمانية دول تتبع الأنظمة النقدية الذهبية ، انخفض عددها إلى ستة فى عام ١٩٣٣ . ثم انقسمت دول العالم بعد ذلك الى ثلاثة مجموعات نقدية يتبع كل سياسة نقدية متميزة . فكان هناك مجموعة الدولار — تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية — والتي كانت تتبع سياسات تضخمية ، وكانت هناك مجموعة دول الذهب — تحت قيادة فرنسا — وكانت تتبع سياسات انكماشية ، وأخيرا كانت هناك مجموعة دول الاسترليني — تحت قيادة بريطانيا — وكانت تميل إلى اتباع سياسات تثبيتة استقرارية .

وتحسنت الأوضاع فى عام ١٩٣٦ عندما خرجت فرنسا على نظام الذهب وعندما وقعت الدول الثلاث الكبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا اتفاقية ثلاثية لاتباع سياسات نقدية متجانسة لتنظيم عملاتها ، وعندما نهت من قيم عملاتها إلى بعضها البعض .

الا أنه تبين في عام ١٩٣٩ أن الوضع عاد وساء . فكان النظام النقدي القائم بمثابة حامل وعائن لنمو التوسع في التجارة الخارجية ثم كان أن قامت الحرب العالمية الثانية .

٧١١ - البنوك :

تتلقى البنوك الودائع من الافراد وذاك أما لانها أقدر منهم في المحافظة عليها أو لما يحصلون عليه منها من فوائد . وتقوم البنوك باقراض قسـدر من تلك الأموال إلى الغير مقابل أسعار فائدة أعلى مما تدفعه . وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن البنوك ما هي الا مؤسسات تتجر في الأتمان فهي تحصل على ودائع من الغير كما أنها تقوم باقراض الآخرين . وقد يبدو من هذا أن البنوك لا تقوم بوظيفة تذكر ولكن حقيقة الوضع أن البنوك تعمل على تحويل رؤوس الأموال من أيدي هؤلاء الذين لا يستطيعون استثمارها إلى أولئك الذين يساهمون في عمليات الإنتاج . وعلى ذلك فإن البنوك تزيد من رؤوس الأموال الحقيقية في المجتمع وعلى الأخص رؤوس الأموال العاملة المطلوبة في مجالات الصناعة والتجارة .

وترجع نشأة البنوك إلى القرون الوسطى ، وفي مستهل القرن الثامن عشر كان يوجد في دول أوروبا عدة بنوك هامة كان من أشهرها :

Bank of England, the French Caisse d'Escomptes, the Royal Bank of Berlin, the Bank of Amsterdam, the Courant Bank of Denmark and Norway, the Imperial Bank of St. Petersburg and Moscow.

وكان لتلك البنوك علاقة مباشرة بالدولة كما كانت تتمتع بدرجات عالية من الاحتكار . وكان بنك إنجلترا من أوائل تلك البنوك إذ أسس في عام ١٦٩٤ ،

ولقد منحت الدولة امتيازاً بإصدار البنكنوت في عام ١٧٩٨ نظراً لما كان يخدمه من خدمات مصرفية ونقدية للدولة .

وكان من الوظائف الهامة لبنك إنجلترا الحفاظ على رصيد الذهب ، وفي حالة حدوث أزمة — وفيها يطالب حملة أوراق النقد الورقية بتحويلها إلى ذهب كانت مسئولية بنك إنجلترا تعظم — ولقد ابتكرت النقود القانونية (الورقية) لتغلب على تلك المشكلة . خلال معظم سنوات القرن الثامن عشر والتاسع عشر كانت تتألف النقود القانونية في إنجلترا من الذهب . وكان الذهب يحصل عليه في النهاية من بنك إنجلترا ولذلك كان من مظاهر الأزمات في إنجلترا شدة الاقبال على بنك إنجلترا وسحب الذهب منه . وحدث في إنجلترا في عام ١٨٢٥ أزمة هنيئة أدت إلى نفاذ معظم أرصدة بنك إنجلترا من الذهب ، واضطر عدد كبير من بنوك الأقليم إلى التوقف عن الدفع بالذهب ، ولما هدأت العاصفة بدأ اللوم كله يوجه إلى بنك إنجلترا .

فلقد هوجمت إدارة البنك بأنها تفعل في إصدار النقود سعيًا وراء الربح وتضحية بمبدأ السيولة — وقامت مناقشات تستند إلى أسس عملية في تفسير الوضع . فكان هناك المبدأ الحاصر بأن القابلية للتحويل كان فيها الرقابة والحماية الكافية ضد المغالاة في الإصدار . عرف هذا الرأي بالمبدأ المصرفي banking Principle وعرف دعائه باسم مدرسة البنوك banking school وعلى ذلك كان من رأيهم اتباع سلوك معين في الإصدار بما يضمن للنقد دائماً قابلية التحويل إلى ذهب . وكان هناك كذلك رأي مخالف جاءته بالمدرسة النقدية currency school ويتلخص في أن البنكنوت يعتبر من النقود وأن شيئاً آخر غير القابلية للتحويل وأكثر أهمية منه مطلوب كضمان ضد المغالاة في الإصدار . وأوضحت

المدرسة النقدية أن السلطة الغير المحددة التى تتمتع بها البنوك فى منح الائتمان فى صورة نقود ورقية كانت هى السبب الأساسى للازمات التجارية . وعلى ذلك فمن وجهة نظر تلك المدرسة يتعين وضع القيود على ساطعة البنوك فى اصدار البنكنوت .

وبعد مناقشات طويلة وجدل متشعب انتصرت آراء المدرسة النقدية وقررت القيود على ساطعة البنوك فى اصدار البنكنوت . وبمقتضى القانون الصادر فى عام ١٨٤٤ قسم بنك إنجلترا إلى قسمين أحدهما يزاوِل العمليات التجارية العادية والآخر وهو منفصل عنه تماما يقوم بعملية الاصدار .

وناحية أخرى تستحق التنبيه اليها هى أن البنوك فى إنجلترا كانت تقوم بعمليات الاصدار إلى جوار قيامها بالعمليات المصرفية العادية فكان يوجد فى إنجلترا ١١٥ بنكاً فى عام ١٨٤١ يتمتع منها ٩١ بنكاً بحق الاصدار الا أن عملياتهم البنوك وتركيزها أدت إلى نقص عدد البنوك بصورة واضحة وعلى الأخص منذ عام ١٩١٨ حيث لم يعد فى إنجلترا سوى خمس بنوك عرفت بالخمس الكبرى The big Five وهى :

Barclays, Lloyds, Westminster, Midland National Provincial

هذا بالإضافة إلى بنك إنجلترا الذى اعتبر بمثابة بنك البنوك ، وحيث كانت تقوم علاقة بينه وبينها . ولقد زادت أهمية بنك إنجلترا وانفرد بعملية الاصدار - على حد ما سبق ورأينا - ثم اشتركت الدولة فى رأسماله ثم أمم كلية عام ١٩٣٦ . وعلى ذلك ارتبطت قرارات البنك بالدوافع الخاصة بالسياسة الهامة وبالمصلحة الاقتصادية للدولة .

أما عن النظام المصرفى الفرنسى فإنه لم يكن بها بنك مركزى حتى أنشئ بنك

فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر ، وكان البنك في المبدأ - مؤسسة خاصة - ثم ارتبط بالدولة حتى أصبحت مقاليد الأمور فيه من اختصاص الدولة . وتعرض البنك لمحنة نتيجة الثورة عام ١٨٤٨ وحاول الاستجابة إلى جميع طلبات المودعين إلا أنه اضطر إلى التوقف عن مقابلة تلك المطالب في النهاية . ولقد حاولته الدولة عن طريق إعلانها أن البنكنوت عملة قانونية الزامية وأوقفت القابلة للتحويل إلى ذهب .

أما عن نظام الاصدار ، فانه كان مباحا للبنوك - كما كان الوضع في إنجلترا - إلا أن ذلك تغير وأصبح الاصدار احتكاراً لبنك فرنسا كما حدث في إنجلترا .

وحدث أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) أن توسع بنك فرنسا في الاصدار نتيجة لمقتضيات الحرب - كما سبق وحدث في عام ١٨٤٨ وكذلك في عام ١٨٧٠ (الحرب الألمانية الفرنسية) . ونظراً لما تعرضت له الدولة من مشاكل اقتصادية ولعدم قدرتها على تحقيق التوازن في الميزانية فإن الدولة طالبت البنك بالمساهمة في الاكتتاب في السندات التي أصدرتها مما أدى إلى توسعه في الاصدار . وعلى ذلك كان هناك علاقة طردية بين ديون الحكومة وبين البنكنوت المصدر (١) .

ولقد اتبعت فرنسا في عام ١٩٢٨ نظام قاعدة الذهب وكانت النقود الورقية قابلة للتحويل إلى نقود ذهبية أو إلى سبائك وكان على البنك أن يحتفظ

(١) بلغ الحد الأقصى للنقد المتداول ٤١ مليار فرنك في عام ١٩٢٠ وارتفع إلى ٤٣ مليار في عام ١٩٢٥ بينما كان ٣٢٠٠ مليون فرنك في عام ١٨٧٠ ثم رفع مرة أخرى وبلغ الحد الأقصى للاصدار ٥٨١ مليار في عام ١٩٢٦ .

باحتياطي ذهبي في حدود ٢٥ بالمئة من البنكnotes المصدر .

وقامت الدولة بإعادة تقويم أرصدة الذهب والنقطة والنقد الأجنبي الموجود لدى بنك فرنسا . وترتب على إعادة التقويم أن حصلت الدولة على مبالغ كبيرة استخدمتها في سداد دين كان عليها لبنك فرنسا .

وبمراجعة نشاط البنوك في فرنسا نلاحظ أن بعض البنوك خزجت عن التقليد المصرفي الذي كان فيها وفي إنجلترا فلقد سلك بنك Mobilier Credit سبيلًا مختلفًا ، فبدل أن يقتصر نشاطه على خصم الكمبيالات كان يساهم في مشروعات صناعية ويستثمر قدرا من موارده في شراء الأوراق المالية . ولقد حقق البنك في سنواته الأولى نجاحا كبيرا لدرجة أنه وزعرباحا بالغ في إحدى السنوات ٤٧ بالمئة إلا أن البنك لم يعمد وسرعان ما توقف عن الدفع في عام ١٨٦٧ . بالرغم من تلك النحرة الناجحة فإن بنوك الأعمال لاقت قبولا واسعا في دول القارة .

وتوجد مجموعة من البنوك تنحصر في الأعمال المصرفية العادية ولتعد حقت فيما بينها تركيزا أدى إلى نقص عددها إلى ستة بنوك هي

Credit Lyonnais, Credit Industriel, Credit Commercial Societe Generale, Comptoir d'Escompte and Banque Nationale de Credit.

وبعد دراسة البنوك في فرنسا يجدر الإشارة إلى ظاهرتين هامتين . أولهما أن عادة استخدام الشيكات أقل انتشارا في فرنسا عنها في إنجلترا بدرجة ملحوظة وهذا استدعى دائما من البنوك الفرنسية تقديم قدر كبير من قروضها بالنقد الورقية ، مما أدى إلى ضرورة التوسع في إصدار البنكnotes ، كذلك تطلب هذا

الوضع الاحتفاظ بمقادير كافية من الاحتياطي النهي . أما الظاهرة الثانية فتتلخص في الاممية الكبرى لعملية خصم الكيبيالات ضمن نشاط البنوك الفرنسية . فعدد الأوراق المضمومة كبير جدا كما أن قيمة بعضها قد تصل الى بضعة فرنكات . ويترتب على هذا الوضع تحمل البنوك أعباء ضخمة .

ولم يكن في ألمانيا حتى مستهل القرن التاسع عشر سوى بنك اصدار واحد Royal Bank of Berlin ثم ظهرت بنوك اصدار أخرى في الثلاثينات من نفس القرن في مناطق مختلفة في ألمانيا ، واستمر انشاء بنوك الاصدار حتى بلغ عددها ثلاثة وثلاثون بنكاً في الستينات من القرن التاسع عشر . ولقد ترتب على كثرة بنوك الاصدار تنوع في العملات المصدرة حتى بلغ عددها ١٤٠ عملة فنجم عن ذلك فوضى وارتباك في المعاملات وفي قيمتها ، وكان من الضروري العمل على اصلاح الوضع عن طريق اصدار عملة واحدة . وعلى ذلك فلان اصدار عملة واحدة في عام ١٨٧٣ كان يقتضى ضرورة توحيد الاصدار في البنوك المختلفة . فكان أن أُنشئ Reichsbank (١) للقيام بتلك المهمة واتخذت الاجراءات الكفيلة في قيامه بعملية الاصدار الا أن تركيز الاصدار يحتاج إلى فترة طويلة ، ففي عام ١٩١٠ كان مازال هناك الى جوار بنك Reichsbank أربعة بنوك أخرى محتفظة بصقوقها في الاصدار في حين تازلت البنوك الأخرى (ثمانية وعشرون) الى بنك الرايخس . ومن الاجراءات التي اتخذت لتنظيم الاصدار أن وضع القانون حدا أقصى للمصدر من النقد المتداول دون غطاء ، وإذا ما رغب البنك في مزيد من الاصدار في ألمانيا كان أكثر مرونة من نظام الاصدار في إنجلترا حينذاك .

(١) كان Bank of Prussia قد حل محل Royal Bank of Prussia

في عام ١٨٨٦ ثم كان أن حل Reichsbank محل بنك بروسيا في عام ١٨٧٣ .

ولقد امتد نشاط بنك الرايش الى تزويد أوجه النشاط المختلفة بالائتمان ، كما كان عليه الوضع في فرنسا . لذلك فتح عديدا من الفروع في أرجاء ألمانيا المختلفة وزاول عمليات متعددة ومن أحجام صغيرة . الا أنه عاد وغير من سياسته وساول السير في نفس نهج بنك إنجلترا مزاولا مهمته كبنك البنوك كما كان يشرف بصورة عامة على سوق النقد .

أما عن التنظيم المصرفي فلم يختلف عنه في كل من إنجلترا وفرنسا إذ مالت البنوك الى الكبر وتم لها ذلك عن طريق الاندماج حتى أنه بعد عام ١٩١٨ كان النشاط المصرفي في ألمانيا يتركز في ستة بنوك كبرى (١) .

وإمل أهم ما يميز البنوك الألمانية عن كل من البنوك الفرنسية والانجليزية هو علاقتها القوية بالتنظيم الصناعي . فكل البنوك هناك يمكن اعتبارها بنوك أعمال تزود الصناعة ليس فقط بالائتمان القصير الاجل وانما كذلك برؤوس الأموال الثابتة . لذلك كان دورها واضحا في تحقيق النهضة الصناعية في ألمانيا ، فاشتركت في إقامة العديد من الصناعات كما كانت ممثلة في مجالس إدارة العديد من الشركات . وكان من نتائج ذلك أن جاء التقدم الصناعي في ألمانيا رشيدا وسريعا ، كما أدى الى قيام الاحتكار ممثلا في الكارتل . فحيث كان للبنوك مصالح في العديد من المشروعات والشركات فكان ولا بد من تنظيم مصالحها عن طريق الكارتل وعن طريق عقد الاتفاقات التي تنظم الأسعار والانتاج وتوزع الأسواق بين المنتجين . ولم يتحقق انشاء بنك مركزي الا في عام ١٩٢٠ . وكان هذا أمرا ضروريا

(١) كانت تلك البنوك هي :

Deutsche Diskinogesellschaft, Darmstadter

Dresdener, Berlin Handalges-ellschaft, Commerz-und Privat

Bank.

وعلى الأخص بعدما أصاب الولايات الأمريكية من أزمة تجارية في عام ١٩٠٧
أفصح عن ضعف النظام المصرفي دون وجود هيئة تشرّف عليه وتنظمه
وتتمتع بسلطات معينة. لذلك نجد التنظيمات المصرفية في معظم دول أوروبا
أصبحت تتمثل في بنك مركزي أو بنك للبنوك يقوم بمهمة الإصدار ويشرف
على سوق النقد ويعتبر بمثابة الملجأ الأخير للبنوك. وهو أما أن يكون مملوكا
الدولة أو غير مملوك لها ولكن يخضع لرقابتها وأشرافها. ويوجد الى جانبه عدد
قليل من البنوك الكبرى القوية التي تزاوّل النشاط المصرفي.

الباب الرابع

التقلبات الاقتصادية والنقدية

في الفترة بين الحربين

أقدم شهدت فترة ما بين الحربين من الحوادث والتغيرات ما لم تشهده
كثرة من قبل . فقد انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا وتدهير
اقتصاديات كل من الدول المنتصرة والمهزومة على السواء مما أدى إلى تدمير
ألمانيا كل دمار الحرب وفرضت التعويضات الباهظة على اقتصاد بلد
لا يستطيع حتى أن يقف على قدميه . ولكن الحلفاء لم يروا هذه الحقيقة .

كذلك انتهى عصر حرية التجارة الذي ساد العالم لفترة طويلة قبل الحرب .
وقيدت التجارة العالمية بألوان من القيود لم تعرف من قبل . كذلك هجرت
الدول قاعدة الذهب التي منحت هذه الدول استقراراً في أسعار صرفها وبذا
سهلت انتقال الصانع والخدمات عبر حدودها السياسية . وبالنسبة على قاعدة
الذهب تقلبت أسعار العملات في حدود واسعة وأضطربت التجارة واختلت
موازن المدفوعات .

كذلك شهدت فترة ما بين الحربين التضخم الجامح في ألمانيا ودول
وسط وشرق أوروبا . وقد بلغت شدة هذا التضخم وعنفه درجة لم
يعرفها العالم الحديث من قبل . كذلك وقع في هذه الفترة الكساد العظيم الذي
بدأ في الولايات المتحدة وأخذ إلى باقي دول العالم ، مما تسبب في تدمير

الصناعة والزراعة وأفلاس البنوك وتوقف النشاط الاقتصادى فى معظم دول العالم .

وقد كان من شدة الكساد وعدم خبرة العالم بشيء من هذا القبيل أن بدأ رجال الاقتصاد والسياسة يهتمون فى مقدرة النظام الرأسمالى على أن يسير نفسه ويحل مشاكله دون أى تدخل من جانب الدول ، كما كانت تنادى بذلك النظرية الاقتصادية الكلاسيكية . وأصبح العالم يتطلع الى فكر اقتصادى جديد يساهم فى حل مشكلة البطالة التى سببها الكساد . وظهرت نظرية الاقتصادى البريطانى الكبير جون ماينارد كينز ، التى أوضحت أهمية التدخل الحكومى عن طريق التوسع فى الانفاق وأثر ذلك على الدخل والعمالة .

ولقد شهدت هذه الفترة كذلك نشأة القطاع العام لأول مرة فى الدول الغربية بعد أن كان موقوفا على روسيا . وبدأت الدولة وخاصة فى إنجلترا تمتلك بعض صناعات المرافق العامة وغيرها . كذلك زادت أهمية الاحتكارات فى الصناعات ، وقامت الشركات الكبيرة التى أصبحت تسيطر على مشروعات عديدة فى دول مختلفة . وبدأت تقوم بتحديد الاسعار وتقسيم الأسواق وتحديد الانتاج الى غير ذلك من السياسات الاحتكارية .

ونشأت عصبة الأمم فى أعقاب الحرب الأولى كأول تنظيم دولى تشارك فيه دول العالم بهدف تخفيف حدة التوتر وزيادة التعاون الدولى . كذلك ظهرت حكومات تقوم على مذاهب سياسية واقتصادية جديدة مثل الشيوعية والفاشية .

يلاحظ من استعراض أهم الحوادث الاقتصادية والسياسية مدى تعددها وتنوعها وعمق أثرها . مما يحتم علينا اختيار عدد محدود منها لدراسته حتى تكون الدراسة وافية بقدر المستطاع ، وقد تم اختيار ثلاثة موضوعات سنتناولها بالدراسة في الفصولين التاليين ، وهي تشمل : -

أولاً : مشكلة التعميمات الألمانية .

ثانياً : التضخم النقدي في ألمانيا ودول شرق أوروبا .

وثالثاً : الكساد العظيم .

الفصل الثامن

مشكلى التعويضات الألمانية والتضخم النقدي

اولا - تقديم :

في الحادى عشر من نوفمبر عام ١٩١٨ أنتهت الحرب العالمية الاولى بقبول الهدنة ثم بدأت بعد ذلك مباشرة مشاكل افرار السلام العالمى بعد أربعة سنوات من حرب ضارية لم يشهدها العالم من قبل . وقد حمل الحلفاء كل اللوم والذنب ودمار الحرب على عاتق الألمان . وقد قدر ما خسرت فرنسا وحدها من جراء هذه الحرب على النحو الآتى :

٢٨٧٠٠٠٠ شخص شردوا من ديارهم ، هدم ٢٨٥٠٠٠ منزل ،
٤١١٠٠٠ منزل أصيبت بأضرار ، كذلك تخطم ٢٢٠٠٠ مصنع ، ٤٨٠٠
كيلو متر من خطوط السكك الحديدية ١٠٠٠ كيلو متر من القنوات ،
٩٥٠٠٠ كيلو متر من الطرق كذلك أصيب ٢٠٣٣٧٠٠٠ هكتار من الأراضى
الزراعية بأضرار جعلتها غير صالحة للزراعة (١) . وقد أصيبت الدول
الأخرى التى اشتركت فى الحرب بأضرار بمائة أما عدد القتلى فكان
كما يلى (٢) .

(1) W. A. Lewis, « Economic Survey - 1919—1939 » London, Urwin's University Book, 1966, p. 16.

(2) H. E. Friedlaeder & J. Oser Economic History of Modern Europe, N. J. Printice - Hall, 1957, p. 360 ,

فرنسا	١٠٣٨٤٠٠٠	إيطاليا	٤٦٨٠٠٠
بريطانيا	٩٣٠٠٠٠	صربيا	٢٧٠٠٠٠
ألمانيا	٢٠١٤٠٠٠	تركيا	٤٥٠٠٠٠
النمسا والمجر	٩٤٣٠٠٠	الولايات المتحدة	١٥٢٠٠٠
روسيا	١٠٧٠٠٠٠	رومانيا	٢٤٠٠٠٠
دول أخرى	٢٠١٠٠٠		

هذه الأرقام تدل على مدى قسوة الحرب وبالتالي فانها تبين الكيفية التي عرقلت بها ألمانيا في مؤتمرات السلام في فرساي في يناير ١٩١٩ فقد ساد المؤتمر روح الانتقام والشفقة . وكان المؤتمر يتلقون البرقيات ساعة بساعة التي تبين البؤس والخراب والانهيار الذي يحتاج دول أوروبا الصديقة منها والعداوة .

وقد تضمنت مفاوضات السلام شروطا يمكن اجمالها فيما يلي :

- ١ - تغييرات إقليمية .
- ٢ - شروط اقتصادية .
- ٣ - شروط مالية ، وهي تشمل بصفة خاصة التعويضات .
- ٤ - إقامة منظمة عالمية باسم عصبة الأمم .
- ٥ - إنشاء مكتب العمل الدولي .

وقد شملت التغييرات الإقليمية ارجاع ولايتي الألزاس واللورين إلى فرنسا وكانت ألمانيا قد ضمتها إليها بعد هزيمة فرنسا في حرب عام ١٨٧١ . وتعتبران من الولايات الغنية بالمعادن والصناعات الخفيفة ولذا فانها كانا مشارا خلاف

مستمر بين فرنسا وألمانيا كل منها تطمع في ضمها إليها . وقد بلغ تعداد
الازناس واللورين مليون ونصف مليون نسمة في ١٩١٤ . وغالبية سكان
الازناس ألمان في حين أن معظم سكان اللورين فرنسيين . وتعتبر الازناس مركزاً
لصناعة النسيج وتشتهر بمناجم البوتاس كذلك تشتهر اللورين بمناجم الحديد .
كذلك ضم حوض السار الغني بالنجم إلى فرنسا . كل هذه الخسارة الانلمية
قد أدت إلى حرمان ألمانيا من ثلث انتاجها من النجم تقريباً . أى أن أول خسارة
لحقت بألمانيا من جراء اتفاقيات السلام هي فقد جزء كبير من انتاجها من النجم
وكذلك الحديد وغير ذلك من الصناعات مما أثر ولا شك في معدلات البناء
والتعمير .

وغنى عن البيان أن الاتفاقية نصت على توزيع الاراضى الداخلة تحت
سيطرة امبراطورية النمسا والمجر . وقيام دول جديدة مثل تشيكوسلوفاكيا
ويوغوسلافيا هذا بجانب تصفية الامبراطورية العثمانية وتوزيع اراضيها في
أوروبا والعالم العربى .

أما الشروط الاقتصادية فى الاتفاقية فانها تشتمل على بنود كثيرة ، من بينها
الزام ألمانيا بتسليم كميات كبيرة من المواد الأولية والحيوانات الزراعية
والآلات الزراعية . وذلك بفرض اصلاح الاراضى الزراعية التى تلقت بسبب
الحرب فى كل من فرنسا وبلجيكا . كذلك فرض على ألمانيا تسليم كميات من
النجم تصل إلى ٧ مليون طن سنوياً إلى فرنسا وثمانية مليون طن إلى بلجيكا .
هذا بالإضافة إلى كميات أخرى تمنح سنوياً إلى إيطاليا وتصل إلى ٨٥ مليون
طن سنوياً . وقد قرر الاقتصادى الانجليزى كينز Keynes أن استهلاك النجم
فى ألمانيا قد انخفض من ١٣٩ مليون طن قبل الحرب إلى ٨٧ مليون طن أو

بنسبة ٤٤ ٪ (١) . وذلك نتيجة لفقد ألمانيا بعض الاقاليم المنتجة للفحم ومن ناحية أخرى نتيجة لالتزام ألمانيا بتسليم كميات كبيرة من الفحم إلى فرنسا وبلجيكا وإيطاليا . وقد ترك هذا ولا شك أثراً شديداً على الصناعة والاقتصاد الألماني .

(١) Friedlaender & Oser, P. 357.

ثانياً - مشكلة التعويضات :

لقد نصت اتفاقيات السلام على التزام ألمانيا بتعويض بلجيكا والمناطق المحتلة من فرنسا مقابل كل الأضرار التي لحقت بهذه المناطق خلال الحرب . وقد فسر التعويض على أنه يشمل على كل الأضرار التي لحقت بالأفراد المدنيين وممتلكاتهم نتيجة للعدوان الألماني سواء أكان بطريق البحر أو الجو أو البر .

وقد شكلت لجنة التعويضات Reparation Commission لتتولى مشاكل التعويضات وتتكون من ممثلين للدول المنتصرة مع ازدياد نفوذ بريطانيا وفرنسا وكانت القرارات تؤخذ بالإجماع حتى عام ١٩٢٢ . وبعد ذلك بدأت وجهات النظر في الاختلاف . وأصبحت فرنسا وبلجيكا وإيطاليا في جانب وبريطانيا في جانب آخر . وقد واجهت اللجنة ثلاثة اختلافات جوهرية في وجهات النظر . الأول بين الحلفاء وألمانيا والثاني بين فرنسا وإنجلترا ، أما الثالث فكان نتيجة لاهوار الحلفاء بأن تقوم ألمانيا بالوفاء بالتعويضات نقداً كما جاء بالاتفاقية ورفض الدفع عينا أو عن طريق الصادرات وذلك بتحقيق فائض في الميزان التجاري .

أما بخصوص الحلفاء الأول فقد استمر بحثه في أكثر من عشر مؤتمرات

(1) Friedlaender & Oser, P. 357,

اصغرقت ٤٠٠ اجتماع . وذلك لتحديد مبالغ التعويضات وكيفية الدفع إلى غير ذلك . ولم يستمع الحلفاء لمعارضة ألمانيا وكانت القرارات في معظم الأحيان تؤخذ وتنفذ دون الاستماع لوجهة النظر الألمانية .

أما الحلفاء الثاني فانه قد أدى إلى التضاء على وحدة الحلفاء . فقد كانت فرنسا تريد حماية نفسها من أى اعتداء مستقبل من جانب ألمانيا وبالتالي فإن من مصلحتها بقاء ألمانيا ضعيفة مهلهلة ، وقد أصرت فرنسا على ضرورة تنفيذ اتفاقية التعويضات بمخافتها . أما بريطانيا فكانت ترى العكس . فقد ازداد نفوذ المدرسة الحرة في بريطانيا وكان يتزعمها الاقتصادي الكبير كينز Keynes وقد طالبت هذه المدرسة بالاعتدال مع ألمانيا . وأن من مصلحة بريطانيا إعادة العلاقات التجارية في العالم إلى ما كانت عليه وهذا يقتضى التوسع التجارى مع ألمانيا إلى ما كان عليه الحال قبل الحرب وذلك لأن ألمانيا تعتبر سوقا كبيرا للمنتجات الإنجليزية كما أنها مصدراً للكثير من الموارد .

أما الحلفاء الثالث والذي يعتبر الأكثر خطورة فقد وصل الذروة في سنة ١٩٢٢ عندما أصبحت ألمانيا عاجزة عن الوفاء بمزيد من التعويضات . وللتغلب على هذه الازمة فقد تدخل بعض رجال الأعمال من الجانبين الفرنسي والالمانى ووضعوا مشروعا بتمتصاه أن تقوم الصناعة الألمانية بتوفير المواد اللازمة وأن يشترك العمال الفرنسيين والالمان في عمليات التعمير . ولكن هذا المشروع واجه معارضة من رجال الأعمال والعمال الالمان . كذلك وضعت المراقيل في وجهه المنتجات الألمانية وذلك أما بفرض ضرائب مرتفعة أو بتحريم دخول هذه المنتجات .

أدت كل هذه المراقيل التي وضعت في وجه المنتجات الألمانية إلى صعوبة

عام ١٩٢٢ ريجت في كلالة ، لا قنصا ، به

وفاء ألمانيا بالتزاماتها في مراعيدها وقد تنبأ كينز بعجز ألمانيا عن الوفاء بالتزاماتها في أبريل ١٩٢٢ ، وقد تحقق ذلك . وقد أرادت فرنسا وبلجيكا الانتقام من ألمانيا فحملت لجنة التعويضات على اعلان عجز ألمانيا عن الوفاء بالتزاماتها . وفي ١١ أبريل ١٩٢٣ دخلت القوات الفرنسية والبلجيكية إقليم الروهر واحتلت ذلك الإقليم الغني بالفحم والصناعات . وقد فصل هذا الإقليم عن بقية ألمانيا بواسطة حاجز جبركي ضيق . وقد قامت لجنة من المهندسين الفرنسيين والبلجيكيين باستغلال المناجم والصناعات الموجودة . الا أن الشعب الألماني بتشجيع من حكومته قد اتبع مبدأ المقاومة السلبية ورفض العمال القيام بأعمالهم ، وقد منحت الحكومة الألمانية إعانات للعمال الذين تركوا العمل ، ولكن المقاومة قد انهارت في أغسطس سنة ١٩٢٣ .

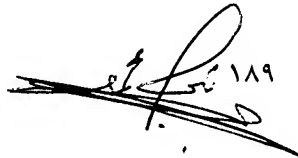


مشروع دوز The Dawes Plan

أدت التطورات السابقة التي نتجت عن عجز ألمانيا عن الوفاء ، واحتلال وادي الرون وكذلك انهيار المارك الألماني وعدم استقرار الوضع العام في أوروبا ، أدى كل ذلك إلى ضرورة وضع حل لمشكلة التعويضات يكون من جرائه تمكين ألمانيا من الوفاء بالتزاماتها . وقد تكونت لجنة استشارية من خبراء أمريكيين وفرنسيين وإيطاليين وبلجيكيين وإنجليز قامت بتعيينهم لجنة التعويضات . وقد سميت اللجنة الاستشارية بلجنة دوز وذلك لأن رئيسها كان الجنرال الأمريكي دوز .

وقد قامت لجنة دوز بالخطوات الآتية :

١ - التقيير الفعلي والحقيقي لامكانيات ألمانيا على الدفع سواء أكان ذلك



من المصادر الداخلية أو الخارجية ، ولم تحدد اللجنة مبلغاً إجمالياً للتمويضات ولكنها حددت أقساطاً سنوية كما يلي :

بليون مارك ذهب في سنة ١٩٢٤/١٩٢٥ .

٢٥٠ بليون مارك ذهب سنوياً عن المدة ١٩٢٥/١٩٢٦ إلى ١٩٢٨/١٩٢٩
وفي السنوات التالية يزداد مبلغ الأقساط السنوية على حسب رواج الاقتصاد الألماني .

٢ - حددت اللجنة مصادر الوفاء بهذه الأقساط وكذلك ضمانات الوفاء بها .
وقد أدى ذلك إلى فرض قيود شديدة على سيادة الدولة الألمانية . وقد تعهدت الحكومة الألمانية باصلاح نظام ضرائبها . وفي سنة ١٩٢٥ وضع تشريع جديد بفرض ضرائب مباشرة كثيرة تجبها الحكومة الاتحادية مثل ضريبة الدخل العام والتركات والضرائب العقارية المختلفة وغير ذلك وقد أفادت هذه التشريعات الميزانية الألمانية حيث كانت الدولة قبل ذلك تعتمد على ضرائب قليلة مما أدى إلى التوسع الكبير في الاقتراض وذلك لتمويل العمليات العسكرية أثناء الحرب .

٣ - ينص مشروع دوز على اعتبار السكك الحديدية في ألمانيا وكذلك عدد من المشروعات الصناعية الخاصة والعامة كرهائن وذلك لضمان الوفاء بجزء من الديون التي اقترضتها ألمانيا قبل الحرب والتي فقدت قيمتها كنتيجة للتضخم المذريع (كما سنرى فيما بعد) .

٤ - إعادة تنظيم البنك المركزي (أو بنك الريخ) Reichbank ووضع أسس قوية لنظام الائتمان .

٥ - كانت أهم مشكلة واجهت لجنة دوز هي مشكلة تمويل التمويضات

وقد وضعت اللجنة حلولها على أساس إقتصادية . وقد تضمنت قيام ألمانيا بالدفع من فائض صادراتها . وهذا الحل قد سبق أن رفضته الدول الحليفة . وقد عينت اللجنة مندوبا من قبلها للإشراف على تنفيذ عملية الدفع .

ويرجع السرفى نيج - ساح مشروع دوز إلى القروض الضخمة التى قدمتها الولايات المتحدة حكومة وأفراداً إلى ألمانيا أثناء تنفيذ هذا المشروع . وعلى ذلك يلاحظ أن التعويضات التى قامت ألمانيا بدفعها أثناء هذه الفترة كان مصدرها فى الواقع هذه القروض وليس عن طريق الضرائب أو تحقيق فائض فى الصادرات كما يبدو ظاهرياً . وقد تجاوزت القروض التى حصلت عليها ألمانيا لإجمالى التعويضات التى دفعتها . لذا أنه بين سنة ١٩٢١ و ١٩٢٠ أقرضت ألمانيا مبلغ ١٠.٠٠٠ مليون دولار فى حين أن إجمالى التعويضات المدفوعة قبل ٣٠ يونية ١٩٢١ بلغ ٩.٠٠٠ مليون دولار . وقد أدت هذه القروض الأمريكية إلى ازدياد النشاط فى ألمانيا بدرجة كبيرة فى الفترة ١٩٢٤ - ١٩٢٩ .

ويلاحظ أنه كان من المتعذر قيام ألمانيا بالوفاء بالتزاماتها بدون هذه المساعدات لان هذه التعويضات كانت تقتضى زيادة صادرات ألمانية بنسبة ٤٠٪ وهذا من الصعب تحقيقه بسبب ضعف الانتاج الزراعي والصناعي بسبب الحرب يضاف إلى ذلك أن السلع الألمانية كانت غير مقبولة فى كثير من البلاد خوفاً من منافسة الصناعات المحلية . ولذا فرضت الضرائب الجمركية العالية ووضعت العراقيل فى وجه المنتجات الألمانية .

مشروع ينج The Young Plan

واستفادة من نتائج مشروع دوز تكوّن لجنة برئاسة Owen Young لوضع

حل نهائى لمشكلة التعويضات. وقد تضمن المشروع الجديد عدة تعديلات جوهرية لمشروع دوز.

١ - خفض حجم التعويضات إلى ١٢١٠.٠٠ مليون مارك ذهب أو ما يعادل ٢٨٠.٠٠ مليون دولار .

٢ - وضع جدول زمنى معقول للوفاء .

٣ - إلغاء كل ضروب الرقابة والاشراف على الشئون الاقتصادية الألمانية بواسطة الدول الدائنة . ووكلت أمر ادارة التعويضات إلى بنك التعويضات الدولى فى سويسرا .

كذلك كلفت لجنة خاصة برئاسة سير ستامب Sir Stamp لبحث حالة الميزان التجارى ودراسة وسائل تدعيمه وتحقيق فائض كبير فيه . وقد أوصت اللجنة الخاصة بما يلى :

أ - التشجيع الكبير للصادرات الألمانية إلى كافة دول العالم .

ب - التوصل الى ترتيبات معينة مع كل من الدول الدائنة تقوم ألمانيا بتصدير سلعة معينة إلى كل منها ، مثل القطارات الى يوغوسلافيا . والفحم الى إيطاليا ، ومواد الصباغة والبوتاس إلى انجلترا وفرنسا .

كذلك أوصت اللجنة باجراءات أخرى وذلك بهدف تشجيع الصادرات الألمانية حتى يمكن الوفاء بالتعويضات المطلوبة منها .

ثالثا : التضخم النقدى فى ألمانيا ودول شرق أوروبا :

لقد اجتاحت التضخم الذريع ألمانيا وكل دول شرق أوروبا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فقد انهارت اقتصاديات هذه الدول وفقدت قيمة عملاتها

المشكلة
الثانية

إذ أنها أصبحت لا تساوى شيئا . ولقد اختلفت درجات التضخم من دولة إلى أخرى رغم أنها كانت بالغة الشدة في جميع الحالات . ويربط التضخم التقدي بحركات الاسعار . فكلما ارتفعت الاسعار كان هذا دليلا على اضطراب العلاقة بين كمية النقود وحجم الانتاج القومى ونحن نعلم أن إحدى وظائف النقود هى كونها وسيطا للاستبدال ، أى قيامها بتسهيل انتقال السلع والخدمات بين المنتجين والمستهلكين . وعلى ذلك فكلما زاد حجم الانتاج اقتضى الأمر زيادة كمية النقود . أما إذا انخفضت كمية النقود فنلاحظ هبوطا فى المعاملات وضيقا فى الاسواق . أى يمكن القول أن حجم النقود يجب أن يتناسب مع حجم الانتاج فى الدولة .

هذا يحدث بالطبع فى الظروف العادية ، أى فى وقت السلم مثلا . وكذلك عندما تكون الحكومة أو النظام السياسى مستقرا وأن تكون اتحادات العمال واعية مستنيرة لاتطالب بارتفاع الأجور الا اذا زادت الانتاجية . أى بصفة عامة توجد علاقة سلام بين الدولة وموظفيها وبين رجال الأعمال والعمال . كذلك يقضى الأمر بوجود ادارة نقدية حازمة وواعية تضع مصلحة الاقتصاد القومى فوق كل اعتبار . وإذا توافرت كل هذه الظروف وغيرها فانه يمكن القول أن الدولة يعود لها استقرار نقدى يمكن من تحقيق الرخاء الاقتصادى بدون تضخم نقدى .

أما فى زمن الحرب أو ضعف النظام السياسى واضطراب العلاقات الصناعية فإن الفوضى النقدية تسود . إذ أن الدولة فى وقت الحرب تتوسع فى الانفاق لتمويل العمليات العسكرية . كذلك فان جزءا هاما من الانتاج المبنى يحول الى انتاج حربى مما يؤدى الى نقص شديد فى الكميات المعروضة من السلع والخدمات

الاستهلاك المادي . هذا الوضع يؤدي الى زيادة الطلب ونقص العرض مما يستتبع حتما ارتفاعا في الاسعار . فاذا كانت اتحادات العمال قوية فإنها سوف تطالب بربط الاجور بمستويات الاسعار بصفة مستمرة . وعلى ذلك فكل زيادة في الاسعار يستتبع زيادة مماثلة في الاجور مما يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وخفض أرباحية رجال الاعمال مما يحتم اجراء زيادة جديدة في الاسعار فزيادة في الاجور وهكذا . وبما يزيد الطين بلة توسع السلطات النقدية في اصدار نقود جديدة وكذلك ضعف الحكومات القائمة وعجزها عن الوقوف في وجه التيار التضخمى .

والاستدلال على خطورة التضخم النقدي في المانيا ودول شرق أوروبا نلاحظ أن ارتفاع الاسعار قد وصل في نهاية التضخم (أى منتصف العشرينات تقريبا) إلى المستويات الآتية بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب (1) .

الدولة	عدد مرات ارتفاع الاسعار
النمسا	١٤٠٠٠
المجر	٢٣٠٠٠
بولندا	٢٥٠٠.٠٠٠
روسيا	٤٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
ألمانيا	٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠

١ - التضخم اللريع في ألمانيا :

لقد اجتاحت ألمانيا تضخما ذريعا hyper inflation في اعقاب الحرب

(1) W. A. Lewis, Economic Survey — 1919 — 30, P 23 .

العالمية الاولى وبلغ أقصاه سنة ١٩٢٣ . وارتفعت الاسعار إلى أكثر من مائة مليون مرة عن مستواها قبل الحرب . وقد فقد المارك الالماني قيمته تماماً ورفض الناس التعامل به . ويوضح الجدول التالي تدرج الرقم القياسى لاسعار الجملة في ألمانيا (١) .

السنة	الرقم القياسى لاسعار الجملة
١٩١٣	١٠٠
ديسمبر ١٩١٨	٢٥٤
• ١٩١٩	٨٠٠
• ١٩٢٠	١٢٤٠٠
• ١٩٢١	٢٢٥٠
• ١٩٢٣	١٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

ويرجع السبب في هذا الارتفاع الذريع في الاسعار الى عوامل عدة متداخلة .

١ - التوسع الكبير في إصدار النقود : لقد اعتمدت الحكومة الالمانية في تمويل عملياتها الحربية واسعة النطاق على إصدار البنكنوت وذلك عندما لم تكف القروض الداخلية في مواجهة الزيادة في الانفاق العسكرية . كذلك يلاحظ أن الحكومة الالمانية كانت تعتمد بدرجة قليلة على الضرائب وهذا وضع غير طبيعى كما سبق أن بينا . إذ أن الدول الاخرى كانت تلجأ الى زيادة معدلات الضرائب لكي تواجه التوسع في نفقاتها العسكرية . وبمسد الحرب ووجهت

(1) Idid., P. 24.

الحكومة الألمانية الجديدة بتلافل داخلية ومحاولات للثورة بما أضعف قدرتها على فرض ضرائب جديدة لكي تتمكن من امتصاص جزء من القوة الشرائية ولكي تستطيع موازنة ميزانيتها ، أى تتساوى الإيرادات مع المصروفات وعلى ذلك لكي تستطيع الحكومة الجديدة أن تثبت أقدامها وتزيد من شعبيتها لجأت إلى زيادة إصدار البنكنوت وخشيكت أن ترفع أسعار الضرائب أو تفرض ضرائب جديدة . أدى ذلك إلى زيادة كمية النقود بدرجة لا تتماشى مع حجم الإنتاج الذى انخفض بدرجة كبيرة نتيجة لدمار الحرب واقتطاع أجزاء كثيرة غنية من ألمانيا . ولقد أدى عدم التوازن بين كمية النقود والإنتاج إلى ارتفاع كبير فى الأسعار .

٢ — ترتب على زيادة الأسعار فى الداخل ارتفاع أسعار السلع الألمانية بالمقارنة بغيرها من سلع الدول الأخرى المنافسة ، مما أدى إلى خفض مقدرة ألمانيا التصديرية . يضاف إلى ذلك أن زيادة الطلب النقدي فى ألمانيا قد تركت قدرا ضئيلا لتصدير . بل أكثر من ذلك فإن زيادة الطلب وعجز الإنتاج المحلى عن مقابله واشباعه أدى إلى زيادة الواردات . وأخيرا فإنه لتعطيم الصناعة والزراعة الألمانية واقتطاع مناطق الأنزاس والورين وسيليزيا العليا وغير ذلك من المناطق وكذلك اثنقل عبء التموينات ، كل هذه الأسباب أدت إلى حدوث عجز كبير فى ميزان المدفوعات الألماني أدى بدوره إلى انخفاض شديد فى القيمة الخارجية للمارك بما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات . أى أن السلعة التى كانت تساوى ١٠ مارك (أو جنيه استرليني مثلا) أصبحت تساوى ما قيمته ١٠٠ مارك وذلك لأن قيمة المارك أصبحت تساوى ١/١٠ الجنيه الاسترليني ، وارتفعت نتيجة لذلك أسعار السلع المستوردة عشرة أضعاف . أى أن العجز فى ميزان المدفوعات يؤدي إلى خفض القيمة الخارجية للعملة وبالتالي رفع أثمان

للمسلع المستوردة بنفس النسبة مما يضيف الى الارتفاع الداخلى فى الاسعار .

٣ — يؤدى الارتفاع المحسوس فى الاسعار الى بدء نقابات العمال فى المطالبة بزيادة اجور اعضائهم . وتشتد المطالبة كلما ارتفعت الاسعار وكذلك كلما كانت نقابات العمال منظمة وقوية . وما يزيد من قوتها انخفاض نسبة المتعطلين أو الاقتراب من مستوى المعالة الكاملة . ونظرا للارتفاع الشديد فى الاسعار فى ألمانيا للأسباب السابقة (زيادة كمية النقود وانخفاض سعر المارك الألماني) وزيادة العال على العمال واختفاء البطالة فقد طالبت اتحادات العمال برفع الاجور وقد اشتدت مطالباتهم فى المراحل الاخيرة من التضخم عندما أبقنت أن ارتفاع الاسعار أصبح خطيرا ولا يوجد حد لابقائه .

وقد أدى ارتفاع الاجور الى زيادة تكاليف الانتاج وبالتالي الى انخفاض ارباح رجال الاعمال مما دفعهم الى زيادة أسعار المنتجات فى كل مرة ترتفع فيها الاجور . وهكذا أصبح هناك سباق رهيب بين مستويات الاسعار والاجور لم يجد من يقف فى طريقه نظرا لضعف الحكومة الائتلافية والثورات الداخلية وعدم الاستقرار الاجتماعى .

٤ — وقد جاءت الغربة الاخيرة فى يناير ١٩٣٣ والتي أضافت الكثير الى حدة التضخم الحزوني . ففي أبريل ١٩٣٣ عجزت ألمانيا عن الوفاء بأحد أقساط التويمضات مما أدى الى استياء فرنسا وبلجيكا . وقررتا ارسال جيوشهما الى وادى الروهر لاحتلاله واستغلال مناجم الفحم والصناعات الغنية فى هذا الاقليم وقد قاوم الشعب الغزاة مقاومة سلبية وذلك بالامتناع عن العمل مما أدى الى فصل كثير من العمال . وقد شجعت الحكومة الألمانية الشعب فى الاقليم على الاستمرار فى النضال وبدأت فى دفع التويمضات وتقديم الاعانات للمتطلين .

ولما كانت الخزينة خاوية لجأت الحكومة إلى طبع نقود جديدة لهذا الغرض مما أدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار في ١٩٢٣ . وقد وصل سعر الصحف اليومية مثلاً إلى ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مارك للصحيفة الواحدة . أى أن المارك الألماني أصبح لا يساوى شيئاً . هذا في الوقت الذي كان فيه السعر الرسمي للمارك يساوى شلناً إنجليزياً (جنيه استرليني = ٢٠ مارك) .

تأثير التضخم : وقد كان للتضخم الذريع في ألمانيا عدة نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة نذكرها فيما يلي :

١ - لقد تأثرت الأسعار بدرجات مختلفة ، فبعض الأسعار كانت أكثر مرونة من غيرها . فمثلاً أسعار الانتقال بالسكك الحديدية كانت تتغير ببطء في حين أن أجرة الترام كانت سريعة التغير . وبذا أصبح من الأرخص في الكثير من الحالات السفر من مدينة إلى أخرى عن الانتقال من شارع إلى آخر في المدينة الواحدة بواسطة الترام . كذلك كانت إيجارات المنازل بطيئة التغير .

٢ - كانت أجور العمال في المراحل الأولى لا تتغير بسرعة مما أدى إلى خسارة حقيقية للعمال . هذا في الوقت الذي زادت فيه أرباح الصناع والتجار زيادة كبيرة . كذلك يلاحظ أن دخول أرباب المعاشات والموظفين كانت ثابتة نسبياً مما أدى إلى خسارة حقيقية كذلك لهذه الطبقات .

٣ - أدى التضخم إلى القضاء على مدخرات أفراد الطبقات المتوسطة وصغار المدخرين وذلك لأن هذه المدخرات كانت مستغلة في عملية الاقتراض . وفي ظل تضخم ذريع فإن القيمة الاسمية للقرض لا تساوى شيئاً ، وقد أدى ذلك إلى استفادة المدينين والاضرار بالدائنين وضياع قيمة المدخرات التي تعتمد عليها بعض الفئات .

٤ - لقد نتج عن الزيادة الكبيرة في أرباح رجال الصناعة والتجارة إلى تشجيعهم على التوسع في مشروعاتهم الرأسمالية . فقد توسع الساع في بناء المصانع والمزارعين في شراء الآلات وهكذا . مما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على - سلع الرأسمالية وسحب المال من الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية . وكذلك ازدادت حركة ادماج المشروعات وذلك لقيام رجال الأعمال بشراء المؤسسات الأخرى القائمة . وعند انتهاء التضخم أصيبت الصناعات الاستثمارية بأزمة وذلك بفقد جزء من أسواقها وافتلاس بعض الشركات الاقتصادية .

٥ - وفي الوقت الذي ازداد فيه بناء رأس المال الثابت انخفض انتاج رأس المال المتداول وهو الذي يشتمل المخزون من السلع التامة الصنع والسلع نصف المصنوعة والمواد الأولية مما أدى إلى تعطل الانتاج .

٦ - في المراحل الأولى من التضخم لاحظ الاجانب انخفاضا كبيرا في نفقات المعيشة في ألمانيا بالنسبة اليهم . وذلك بسبب انخفاض سعر المارك في الخارج بدرجة أسرع من ارتفاع الاسعار في الداخل . وبذا أصبح من المربح الاجانب استبدال عملاتهم من الاسترلين أو الدولار مثلا وشراء السلع الثمينة بثمن بخس من ألمانيا مما أدى إلى شكوى الألمان من أن بلادهم تباع الاجانب ولكن هذه العمالية قد توقفت عندما بدأت الاسعار ترتفع بشدة وزال الفرق بين السعر الخارجى والداخلى للبارك .

٧ - ارتفاع الاسعار بدرجة أسرع من زيادة كمية النقود في المراحل الأخيرة من التضخم ، وذلك لاعتقاد الأفراد بأن قيمة النقود سوف تستمر في الانخفاض وإذا فانهم كانوا يحاولون التخلص من النقود بأسرع ما يمكن .

أى أن سرعة دوران النقود قد زادت . وفى بعض المراحل الأخيرة من التضخم فاق ارتفاع الاسعار زيادة كمية النقود وسرعة دورانها . وأصبح هناك عجزا فى كمية النقود . أى نظرا للارتفاع الشديد فى اسعار فان حجم النقود رغم زيادة . بشكل باهظ أصبح لا يكتفى ، على الرغم من أن آلات طبع النقود كانت تعمل طول الوقت . وقد أوقف طبع الشيكات الصغيرة من النقود كذلك طبعت أوراق كتب عليها ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مارك . هذا الرقم كان يساوى خمسة مليون جنيه استرلينى بالسعر الرسمى قبل التضخم . الا أن هذا الرقم المضخم من الماركات أصبح لا يكتفى الا لشراء ٢٠٠ رغيف خبز فقط .

٨ — أدى نقص النقود الى قيام المؤسسات باستخدام عملات أخرى لدفع أجور عمالها ، وأصبحت هذه العملات تفضل الماركات وذلك بسبب استقرار أسعارها ، وأصبحت هذه العملات تقوم بالاسترلينى أو الدولار أو الذهب أو خلاف ذلك . أى أن المارك الالماني أصبح لا يقبل فى التعامل . وأصبحت الاسعار تقوم على أساس العملات الاجنبية وأوقف التعامل بالمارك الالماني وهذا التطور كان من العوامل المساعدة على اعادة الاستقرار النقدى الى ألمانيا وذلك بطبع مارك جديد يقبله الأفراد .

وقد تضمن الاصلاح النقدى والمالى فى ألمانيا سحب الماركات القديمة المرفوضة واحلال مارك جديد فى نوفمبر ١٩٢٣ يسمى رنتن مارك Renten Mark قيمته تساوى مليون مارك قديم وقد تعهدت الحكومة باصدار كمية محدودة منه . ولزيادة ثقة الأفراد فيه قامت بضمان هذه العملة بثروة البلد الحقيقية . كذلك قامت الحكومة بموازنة ميزانيتها وخفض نفقاتها بدرجة كبيرة والتوسع فى فرض الضرائب . وقد نجحت التجربة رسما زاد فى النجاح قيام ألمانيا بمساعدة

لجنة دون (السابق الاشارة إليها) بالحصول على قروض من الخارج
حكوميه وغير حكومية ، وخاصة من الولايات المتحدة . وقد ساعدت هذه
القروض في دعم الصناعة والانتاج وسهولة دفع تعويضات الحرب . وبدأ
الاستقرار النقدي يعود بالتدريج . ولم تبدأ آثار التضخم في الزوال بشكل
حقيقي قبل منتصف عام ١٩٢٦ .

ب - التضخم النقدي في النمسا المجر .

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الاولى القضاء على امبرطورية النمسا
والمجر وجعل كل منها دولة مستقلة عن الاخرى واقتطاع أجزاء كثيرة غنية
المعادن والصناعات وضمها الى بولندا وتشيكوسلوفاكيا . وقد نتج عن هذا
الانقسام والاقتطاع حدوث اضطرابات عنيفة في اقتصاد كل من النمسا والمجر
فقد قطعت وسائل النقل والمواصلات بين مركزى الامبرطورية (فيينا وبودابست)
كذلك شرد الكثير من أبناء النمسا الذين كانوا يعملون في الاجزاء الاخرى
من الامبرطورية اهدم حاجتها الى الاداريين . وبعد الانفصال أصبح الكثير
منهم يفوق حاجة الإدارة داخل النمسا وحدها . كذلك كانت فيينا مركزاً
للمال والتجارة والخدمات وبالطبع فقدت فيينا أهميتها وأصبح الكثيرون
من كانوا يعملون في هذه المجالات في حالة تعطل . كل هذه العوامل أدت
إلى ارتفاع عدد المتعطلين في النمسا بدرجة لم تشهدا من قبل وخاصة في
سنة ١٩١٩ .

ومحت ضغط البطالة الشديدة والسمخط والقلق الاجتماعي والسياسية قامت
الحكومة بمنح إعانة للبطالة . هذا بالإضافة إلى القيام ببعض المشروعات لمعالجة
دمار الحرب والقضاء على الامبرطورية ولكن خزينة الدولة كانت خاوية بسبب
زيادة الانفاق وضعف الإيرادات . مما دفع الحكومة إلى الاعتماد على طبع

تقوم جديدة ولم يمس الا ربع تصير حتى كان التضخم قد استعجل وارتفعت الاسعار إلى درجات خيالية .

وعلى ذلك فأول سبب التضخم كان زيادة اصدار البنكنوت . والسبب الثاني هو حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات ، وذلك نتيجة لزيادة الواردات من المواد الغذائية والاولية والمصنوعات وعدم وجود صادرات تكفي لمقابلة ذلك وهذا يرجع إلى تفتت الامبراطورية ، وعزل صناعة غزل القطن في النمسا عن صناعة النسيج المتمركزة في تشيكوسلوفاكيا ، وحرمان النمسا من نصف مناجم الفحم إلى بولندا وتشيكوسلوفاكيا . كذلك ضمت الاخيرة جانبا هاما من الصناعات النمساوية القديمة ، كذلك أدت القيود على التجارة بين أجزاء الامبراطورية السابقة إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات مما نتج عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات أدى إلى انهيار القيمة الخارجية للعملة The Crown وقد وصلت قيمته في نهاية أغسطس ١٩٢٢ إلى ما يعادل دولار أمريكي لكل ٨٣.٠٠ كرون في حين أن القيمة الرسمية للعملة هي ٥ كرونات لكل دولار واحد ، ويؤدي انخفاض القيمة الخارجية للعملة بهذا الشكل إلى زيادة قيمة الواردات مما يضيف إلى ارتفاع الائتمان في الداخل ، ويؤدي ارتفاع الائتمان إلى المطالبة بزيادة الأجور فزيادة الائتمان وهكذا ، وعلى ذلك فإن نفس أسباب التضخم في حالة النمسا أو المجر لا تختلف كثيراً عن أسباب التضخم في ألمانيا .

وفي سنة ١٩١٩ لجأت النمسا إلى المجلس الاقتصادي الأعلى للحلفاء طالبة بعض المساعدة المالية ، ولكنها لم تكف كل احتياجاتها ، وقد استمر الكرون في الانخفاض تحت العجز المتزايد في ميزان المدفوعات حتى أصبح لا يساوي

شيئا . وفي سنة ١٩٢٢ اضطرت النمسا الى طلب مساعدة عصبة الامم ، وقد تعهدت بتقديم قرض دولي لها بشرط خضوع شئونها المالية الى رقابة العصبة وقد استمرت رقابة عصبة الامم حتى سنة ١٩٢٦ . وفي خلال هذه الفترة تمت موازنة الميزانية بواسطة خفض النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات عن طريق فرض ضرائب جديدة ورفع معدلات الضرائب القائمة . وقد بدأ الاقتصاد النمساوي يؤقلم نفسه تبعا للظروف الجديدة بما أدى الى انخفاض نسبة البطالة كذلك استقرت الاسعار في الداخل وسعر العملة في الخارج ، وقد استبدل الكرون بالشلن The Schilling وبعد استقرار الاوضاع الاقتصادية أخذ الرخاء يعود من جديد إلى الاقتصاد النمساوي .

وبالنسبة للمجر فان الوضع لم يختلف كثيرا عما حدث في النمسا . فانهيار الامبراطورية خمرت المجر جزءا هاما من موارد ما الطبيعيه وصناعاتها . وتوقف سبل الاتصال بين أطراف الامبراطورية وأقيمت الحواجز الجمركية بين الدول الجديدة . مما أدى الى انخفاض الانتاج وقلة الصادرات وزيادة الواردات وظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات مما أدى الى انهيار القيمة الخارجية للعملة بدرجة لا تختلف عن حالة الكرون النمساوي . كذلك استتبع انهيار الامبراطورية واستقلال المجر قيام حكومة شيوعية في سنة ١٩١٩ أثر مؤر . ولكن الحكومة الجديدة لم تستمر أكثر من عدة أشهر ثم انهارت أثر ثورة مضادة ثم قيام حرب أهلية في الداخل .

اذا نلاحظ أن أسباب التضخم في حالة المجر لا تختلف كذلك عن أسباب التضخم في النمسا . فهي خليط من زيادة في الاصدار وعجز في ميزان المدفوعات وتسايق بين زيادة الاجور الاسعار .

وقد أدى نجاح خطة عصبة الأمم لاصلاح الأحوال في النمسا إلى تدخل
عصبة الأمم في عام ١٩٢٤ لمساعدة المجر بإعطائها قرضا دوليا على شرط وضع
مالياتها تحت رقابة دولية . وقد نجحت العصبة في إعادة الاستقرار الى الأحوال
المالية وموازنة الميزانية . وقت انتهت رئاسة عصبة الأمم سنة ١٩٢٦ .

جـ - التضخم النقدي في روسيا :

لقد اصطحب التضخم النقدي في روسيا انهيار الانتاج الصناعى والزراعى
بشكل لم يسبق له مثيل في ألمانيا أو غيرها من الدول . فقد بدأ التضخم أثناء
الحرب وحتى قبل قيام الثورة الشيوعية فيها سنة ١٩١٧ ولكنه كان تضخما
معتدلا . اذ أن الاسعار لم ترتفع أكثر من ثمانية أضعاف مستورها قبل الحرب
ولكن بقيام الثورة الشيوعية فيها بدأ الاقتصاد الروسى يأخذ طابعا مفاقما وبدأ
التضخم يزداد بشكل رهيب .

فقد قام زعماء الثورة بتطبيق النظرية الاقتصادية للشيوعية على الاقتصاد
الروسى . وفي هذا الوقت لم تكن تفاصيل هذه النظرية قد حددت لا في
كتابات ماركس أو لينين وأصبح هدف الحكومة الجديدة هو دعم الاقتصاد
الروسى عن طريق تأمين عوامل الانتاج . وعند قيام الثورة في ١٩١٧ كان
لينين يرغب في تحقيق ذلك تدريجيا . ولكنه نظرا لاندلاع الحرب الأهلية
والتدخل الاجنبى المضاد وهزيمة الجيش الأحمر في الثلاث السنوات التى أعقبت
الثورة ، فان لينين أصبح مضطرا لأن يسيطر على الاقتصاد الروسى سيطرة
تامة .

وفي خلال الحرب الأهلية ازدادت حدة التضخم بشكل كبير . فبعد أن

كانت الاسعار في سنة ١٩١٧ ثمانية أعشار مستواها في سنة ١٩١٣ أرثفع مستوى الاسعار بشده بعد ذلك كما يتضح مما يلي (١) :

السنة	الرقم القياسي للاسعار
١٩١٣	١٠٠
يناير ١٩٢١	١٠٦٨٠٠٠٠٠
ديسمبر ١٩٢١	١٣٨٠٠٠٠٠٠
ديسمبر ١٩٢٢	١٠٦٤٤٠٠٠٠٠٠

وترجع زيادة حدة التضخم الى التوسع في الاصدار وذلك لزيادة نفقات الحكومة خلال الحرب الاهلية . أما السبب الثاني للتضخم فهو انخفاض الانتاج بشكل كبير نتيجة لعمليات التأميم البريعة وغير المدروسة . فقد أمت كل المصانع والبنوك والتجارة الداخلية والخارجية . ووزعت الاراضى الزراعية على صغار المزارعين . وقد كانت الزراعة هي المشكلة الرئيسية التي واجهت الدولة . فقد أدى تفتت الاراضى الى انخفاض الانتاج الزراعى . هذا في الوقت الذى كانت فيه الحكومة محتاجة الى أكبر انتاج ممكن من المواد الغذائية والاولية لحاجة المدن والصناعة . الا أنه نظرا لانخفاض الائمان التي ترغب الحكومة في الشراء بها فان الانلاحسين امتنعوا عن تسليم محاصيلهم . مما أضطر الحكومة الى الاستيلاء جبرا على المحاصيل . هذا الاجراء دفع المزارعين الى خفض المساحات المزروعة واهمال الاراضى . مما أدى الى خفض الانتاج بشكل أكثر فاضطرت الدولة الى إدخال نظام البطاقات مما أثر بدوره على الانتاج

الصناعي . وفيما يلي نعرض الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي :

١٩٢٠	١٩١٣	
٢٠	١٠٠	الإنتاج الصناعي
٥٤	١٠٠	الإنتاج الزراعي

ويرجع الانخفاض الشديد في الإنتاج الصناعي إلى ١ / ٥ مستواه في ١٩١٣ إلى عـم توافر المواد الأولية وهجرة العمال إلى الريف بحثاً عن الطعام . يضاف إلى ذلك كل المشاكل التي تنشأ في مرحلة الانتقال من القطاع الخاص إلى العام . ونظراً للانهيار البالغ في الصناعة والزراعة قرر لينين في نهاية الحرب الأهلية إعادة تنظيم الاقتصاد القومي على أسس مختلفة . وفي مارس سنة ١٩٢١ أعلنت السياسة الاقتصادية الجديدة **The New Economic Policy** وكانت تتضمن رجوعاً عن التأميم في مجالات واسعة . فقد أعيدت التجارة إلى القطاع الخاص . كذلك سمح بتملك المصانع الصغيرة مع بقاء المصانع الكبيرة مملوكة للدولة وكذلك قطاع البنوك والائتمان . كذلك وأوقف الاستيلاء على المحاصيل وسمح للفلاحين ببيع منتجاتهم في السوق الحرة .

وقد أدت هذه السياسة الجديدة إلى زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وازدهار التجارة واختفاء الاختناقات في الأسواق . وفي سنة ١٩٢٦ ارتفع الإنتاج الصناعي إلى مستواه في سنة ١٩١٣ . أما الإنتاج الزراعي رغم زيادته فإنه مازال منخفضاً بسبب انخفاض غلة الفدان ولكن الرقعة الزراعية قد اتسعت . وقد ساعد ازدهار الإنتاج على خفض الأسعار وزيادة الاستقرار وحفظ الإنفاق إلى أقصى حد ممكن وموازنة الميزانية . كذلك أوقف التعامل

تدريجيا بالروبل القديم ، وفي سنة ١٩٢٢ حل محله روبل جديد يسارى
٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ وحدة من الروبل القديم وفي سنة ١٩٢٤ أوقف التعامل
بالروبل القديم نهائيا . وبدأ الاستقرار يعود الى الاقتصاد الروسى . ومما
ساعد على تحقيق ذلك انتهاء المقاطعة الاجنبية وحصول روسيا على قروض
من الخارج .

الفصل التاسع

مشكلة الكساد الكبير

أولا - مقدمة

لقد بدأ الكساد العظيم في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام ١٩٢٩ . ويعتبر هذا الكساد من أعنف ما شاهده العالم في التاريخ الحديث نظرا لشدة وقسوته واتساع مجاله حتى شمل العالم أجمع . وكذلك نظرا لطوله فقد استمر حوالى أربعة سنوات من سنة ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٣٣ . وعلى ذلك فإن دراسة هذه الفترة لمحاولة التوصل الى أسباب الكساد لاكتفى نظرا لأن هذا الكساد كان من نوع خاص وعلى ذلك فإن دراسة أسبابه لا بد أن تغطي فترة سابقة على حدوث الانهيار . ولكي تكون الدراسة وافية فيقتضى الأمر الرجوع الى الوراء الى عام ١٩١٤ - بداية الحرب العالمية الأولى .

فقد أدت هذه الحرب الى تعبئة كل الجهود في البلاد المتحاربة وزادت الطاقة الانتاجية زيادة كبيرة لمواجهة الحرب . وخلال الحرب دمر جزء كبير من هذه القوة الانتاجية . كذلك ترك جزء كبير منها عاطل في الفترة التالية للحرب نظرا لانخفاض الطلب مما ادى الى أنتشار البطالة كذلك أدى نشوب الحرب الى حدوث تغييرات هيكلية كثيرة مثل حركات ادماج المشروعات ، وسيطرة الحكومات عليها وادارتها . كذلك وضعت سياسات خاصة بتشغيل العمال بقصد توفير الأعداد اللازمة للصناعة ولحاجة الميدان .

كذلك أدت الحرب الى انتهاء حرية التجارة وفرضت الدول القيود البحرية المختلفة ، مما أدى الى تقييد السوق العالمى ، وأصبحت السلع تباع فى أسواق ضيقة ولعدد قليل من الأفراد بعد أن كانت توزع على العالم . وهذا ولاشك قد أدى الى إلغاء الآثار الاقتصادية لمبدأ تقسيم العمل الدولى ، مما أدى بالطبع الى انخفاض انتاجية وكفاية عوامل الانتاج .

كذلك أدت الحرب الى القضاء على النظام النقدى العالمى — قاعدة الذهب . فقد سارت الدول على قاعدة الذهب لمدة طويلة قبل الحرب . وكانت التجارة تنساب بين الدول بسهولة ويسر وتسوى كل المعاملات عن طريق خروج ودخول الذهب . وكانت أسعار الصرف لا تتقلب الا فى حدود ضيقة جدا وبالتالى تزامن المتعاملين على أموالهم وتجارهم وأصبح رأس المال ينتقل بين دولة وأخرى بحثا عن الاستثمار المربح . كذلك توحدت أسعار السلع الرئيسية فى الأجزاء المختلفة من العالم . كل هذه المزايا وغيرها من التى تتمتع بها العالم خلال القرن التاسع عشر وقبل قيام الحرب العالمية الاولى قد أنهت بمجرد قيام الحرب .

فبعد أيام من قيامها اتخذت الدول من الاجراءات ما فى مفعول نظام الذهب . وان كان من الناحية القانونية مازال نظام الذهب مستمرا . هذا باستثناء الولايات المتحدة التى ظلت متمسكة بقواعد نظام الذهب . أما الدول الأخرى فقد أوقفت حرية تحويل عملاتها الى العملات الأخرى . وأكثر من ذلك فقد أخذت تمول الحرب عن طريق التضخم وذلك عن طريق التوسع فى إصدار البنكنوت . وقد نتج عن ذلك أن تجمع ذهب العالم لدى البنوك الأمريكية . وأرتفعت الأثمان فى البلاد المتحاربة وانخفضت القيمة الخارجية لعملاتها وساد الاختلال العالم .

وكان ينظر الى انتهاء الحرب وحلول السلام على أنه عودة الى عالم ما قبل الحرب الختالى من المشاكل السابق الاشارة اليها . ولكن لم يتحقق ذلك . بل أن المشاكل التى نشأت فى زمن الحرب وبسببها قد زادت حدتها بعد الحرب . وذلك بسبب مشكلة التعويضات واصرار الدول المنتصرة على ضرورة قيام ألمانيا بالوفاء بها . كذلك بدأت الدول تعيد بناء ما دمرته الحرب مما أدى الى زيادة التوسع فى الانفاق ، وبالتالي زيادة حدة التضخم .

الا أن الدول بدأت تدريجيا فى علاج التضخم عن طريق خفض الانفاق وزيادة الضرائب والتسك بمبدأ موازنة الميزانية . ولم يأت متصف العشرينات حتى عاد الاستقرار من جديد . وفى سنة ١٩٢٥ رجعت بريطانيا والدول التابعة للاسترلين الى نطاق الذهب مما زاد من الاستقرار .

وبدأ العالم يتمتع بفترة رواج واضحة . فزادت التجارة العالمية والانتاج والدخول . وزاد الاستثمار العالمى وأصبح يفوق مستويات ما قبل الحرب . وقد انعكست كل هذه التطورات على أسعار الأورلق المالية فى البورصات المالية . وأخذت ترتفع باستمرار مسجلة الرواج الذى يتزايد فى اقتصاديات الدول حتى أصبح الناس يعتقدون أن هذا الرواج سوف يستمر فى التزايد وأن العالم لن يعرف له أية نهاية . وأصبح وزراء المالية يتوسعون فى الانفاق وفى عقد القروض دون أى تردد من علم القدرة على السداد فى المستقبل .

ولكن مع قوة هذا الرواج فانه كان لا يخلو من المشاكل ، فقد كان الرواج

كبيراً في الصناعات التحويلية ، وفي نفس الوقت كانت الزراعة تعاني من الركود. كذلك من ضمن المشا كل التي صاحبت هذا الرواج أن الدول عندما عادت إلى قاعدة الذهب في العشرينات لم ترجع إلى معدلات الاستبدال الحقيقية . فأنجلترا مثلاً عادت إلى سعر تعادل مرتفع ، أى قدرت عملتها بالنسبة إلى الذهب (أو الدولار) بأكثر من قيمتها الحقيقية ، في حين أن فرنسا عادت إلى سعر منخفض هذا أدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات الانجليزية وانخفاض أسعار الصادرات الفرنسية ، مما أدى بالطبع إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعات إنجلترا وفائض في ميزان فرنسا . مما أدى إلى خروج الذهب من إنجلترا وتراكم الذهب لدى فرنسا . كذلك أدى سوء تقويم العملات إلى حدوث اضطراب في الأسواق المالية الكبرى مثل سوق لندن .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن فترة الرواج السابقة على الكساد العظيم كانت تحتوى على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الكساد ، لو أن العوامل التي يقوم عليها بدأت تضعف . وقد ضعفت فعلاً (١) مما أدى إلى وقوع الكساد في خريف ١٩٢٩ .

ثانياً - كيف نشأ الكساد :

بأن الكساد عادة في أعقاب الرواج . وفي أثناء الرواج تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الاقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، كذلك تتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة

(1) L. Robbins, The Great Depression, London, Macmillan & Co., 1935, p. 10.

في البورصات . كذلك تصدر الشركات سندات جديدة وربما تلجأ إلى الاقتراض من الخارج . وتزداد الدخول ويزداد الطلب على الاستهلاك مما يدفع بأصحاب الصناعات الاستهلاكية إلى زيادة الطاقة الانتاجية . أى يزداد طلبهم على المصانع والآلات الجديدة والمواد الأولية اللازمة . مما يستتبع حتما توسيع الصناعات الرأسمالية في الانتاج وزيادة الطلب على عوامل الانتاج من مواد وعمال وخلاف ذلك .

وهذا النشاط المتزايد ينعكس أولا بأول على البورصة . فترتفع أسعار الأوراق المالية ويتهاوت المدخرون على استثمار أموالهم في المضاربة ، وتوسع البنوك في منح الائتمان لكي تستفيد هي الأخرى من هذا الرواج . ويستمر هذا النشاط في التزايد ويزداد معه التفاؤل إلى أن يأتي الوقت الذي يبدأ فيه الخبراء والبنوك بالتشاؤم ، وذلك لأنهم يرون أن هذا التوسع لا يمكن أن يزداد أكثر من ذلك . وأن الرواج قد استمر لمدة طويلة وأن المستقبل لابد أنه سيخيب شيئا فتنحس البنوك من وقوع الخسارة بأموالها التي هي ودائع المدخرين في الواقع وأن أى شك في مقدرة البنوك سوف يؤدي إلى إسراع المودعين بسحب أموالهم ولكي تتجنب البنوك وقوعها في هذه الأزمات فهي تبدأ في تقليص القروض التي تمنحها لرجال الأعمال والمضاربين . كذلك فانها تبدأ في طلب أموالها المقرضة .

وفي نفس الوقت يؤدي تهافت الصناعات من استهلاكية وإنتاجية على عوامل الانتاج إلى إرتفاع أثمانها مما يستتبع زيادة تكاليف الانتاج وبالتالي خفض الأرباح . وتقوم صناعات السلع الاستهلاكية بخفض طلبها على الآلات والمصانع والمواد (أى منتجات الصناعات الرأسمالية) مما يؤدي إلى تراكم فائض كبير من انتاج هذه الآلات . وتقوم الصناعات الرأسمالية بخفض إنتاجها والتخلص من

جزء من عملها وهكذا . وبالطبع ينعكس الكساد الذى حل بالصناعة على البورصة فتتخفض أسعارها ويسرع المضاربون إلى التخلص من حيازاتهم من الأوراق المالية قبل أن تحمل الخسارة بهم مما يؤدي بدوره إلى انخفاض سريع في عمليات البورصة . فيسود التشاؤم قطاع الأعمال ، وتزداد البطالة ، وتتخفض الدخول ويقل الطلب ، وتزداد الخسائر ، وهكذا ينتقل الاقتصاد من مرحلة الراج إلى مرحلة الكساد .

وبما أن الراج الذى ساد لإقتصاد الولايات المتحدة في السنوات السابقة على الكساد العظيم كان رواجاً من نوع خاص وتبعه كساد لم يعرف العالم له مثيلاً فإن الأمر يقتضى معرفة الأسباب التى أدت إلى هذا الراج .

١٣١ - الأسباب التى أدت إلى نشأة الراج في أمريكا في العشرينات .

١ — أدت الحرب إلى تركيز نسبة كبيرة من ذهب العالم في الولايات المتحدة وذلك بسبب ضخامة حجم الانتاج الأمريكى وتحقيق فائض كبير في ميزان المدفوعات . هذه الزيادة الكبيرة في حجم الاحتياطى من الذهب قد أدت إلى زيادة كمية النقود في التداول مما أدى في النهاية إلى توسع كبير في النشاط الاقتصادى في الولايات المتحدة . إلا أنه في عام ١٩٢٥ بدأ الذهب يخرج من الولايات المتحدة متجهاً إلى الدول الأخرى حيث أسعار الفائدة المرتفعة . وفي ربيع سنة ١٩٢٧ أصبح الاقتصاد الأمريكى مهدداً بانكماش ولو أنه كان طفيفاً .

٢ — وفي نفس الوقت كان الاقتصاد البريطانى يمر بمصاعب ، ويرجع ذلك إلى عام ١٩٢٥ عندما عادت بريطانيا إلى قاعدة الذهب . إذ أنها عادت على أساس سعر مرتفع للجنيه الاسترلى (وهو نفس السعر الذى كان سائداً قبل الحرب) . ولكن نظراً لضعف المركز التنافسى للإمدادات البريطانية فإن الوضع

كان يقضى الرجوع إلى سعر منخفض قليلاً للجنيه (نسبة الإنخفاض ١٠٪). ولكن إصرار وزير الخزانة البريطاني ولستون تشرشل، على الرجوع إلى السعر القديم أدى إلى ارتفاع سعر الصادرات البريطانية وبالتالي قلة الطلب عليها. مما أدى إلى انخفاض الصادرات وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات وخروج الذهب من بريطانيا تبعاً لذلك.

وبدأ الانكماش يصيب الصناعات الإنجليزية. وكانت أكبر الصناعات التصديرية تضرراً هي صناعة الفحم التي ساءت أحوالها بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة الاضطرابات المالية. وحدث الاضراب العام في إنجلترا في مايو ١٩٢٦، وقد استمر الاضراب في صناعة الفحم إلى أكثر من ستة أشهر (١).

(١) لقد كانت صناعة الفحم من أكبر الصناعات التي أصيبت بالركود بعد الحرب فقد انخفضت صادرات الفحم بشكل كبير بعد أن كان من أهم بنود الصادرات البريطانية وزادت البطالة بين عمال المناجم تبعاً لذلك، ولكي يتغلب أصحاب المناجم على الأزمة فقد طالبوا لاتحاد عمال المناجم بخفض الأجور حتى تنخفض التكاليف. ولكن الاتحاد رفض ما دفع أصحاب المناجم إلى غلق بعض المناجم وطرد العمال الذين قاموا بالاستعجاء بزملائهم في الصناعات الأخرى. وقام جميع عمال الصناعات بإضراب عام لمدة تسعة أيام في مايو ١٩٢٦ تأييداً لعمال المناجم.

و- توصل الاتحاد العام للعمال إلى حل وسط للأزمة ولكن رفضه عمال الفحم مما دعا الاتحاد إلى إنهاء الاضراب العام. ولكن عمال صناعة الفحم استمروا في الاضراب لمدة ستة أشهر. ولكنهم خسروا قضيتهم في النهاية، وأرغموا على تخفيض أجورهم بدرجة كبيرة.

See W. A. Lewis, Economic Survey - 1919 - 1939, London
Unwin University Books, 1966, p 44,

وفي سنة ١٩٢٧ إزداد الموقف سوءاً . وبدأت إنجلترا تبحث عن مساعدة من الخارج . وفي صيف العام نفسه إستجابت السلطات النقدية في أمريكا لنداء إنجلترا . حيث رأت هذه السلطات أن تخفف الضغط على ميزان المدفوعات البريطاني ، وكذلك العمل على معالجة الانكماش الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي في ربيع سنة ١٩٢٧ ، وقد لجأت السلطات إلى التوسع في الائتمان عن طريق شراء الأوراق من السوق المفتوحة ، أى خلق حالة توسعية في الاقتصاد . وفعلت نجحت السلطات في تحقيق ذلك ، فقد انخفض سعر الفائدة وتوسعت الصناعة في طلب القروض وعولج الموقف الداخلي . أما في الخارج فقد بدأ رأس المال الأمريكي ينادر أمريكا بسبب انخفاض سعر الفائدة باحشاً عن المناطق ذات أسعار الفائدة المرتفعة ، فاتجه إلى سوق لندن . وعلى ذلك بدأ الذهب يخرج من أمريكا ويتجه إلى إنجلترا . وقد نجحت السياسة التي اتخذتها السلطات الأمريكية في معالجة الانكماش من ناحية وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات الانجليزي من ناحية أخرى . وبدأ الانتاج في الإزدياد وتحسنت الأسعار في البورصة (١)

ولكن الرواج لم يقف عند هذا الحد ، أى حذ زوال آثار الانكماش بل تجاوزته . وأخذ الانتاج الصناعى يتزايد بشكل سريع . كذلك الأسعار في البورصة نيويورك أخذت تسجل إرتفاعاً سريعاً ومستمراً وأصبح المدخرون يتهافون على المضاربة في البورصة للاستفادة من فروق الأسعار ولم يركز زيادة الطلب على الأوراق المالية يرجع مثلاً إلى أن الشركات أصحاب هذه الأوراق تعطى ربحاً كبيراً ، إذ أن هذه المسألة لم تعد مهمة طالما أن المستثمر يأمل في تحقيق فروق الأسعار من عملية الشراء ثم البيع .

(1) L. Robbins, The Great Depression, p 53,

الرقم القياسى لأسعار الأوراق المالية (١)

في الولايات المتحدة (١٩٢٥ = ١٠٠)

الرقم القياسى	السنة والشهر	الرقم القياسى	السنة والشهر
١٤٧	ديسمبر ١٩٢٩	١٠٠	ديسمبر ١٩٢٥
١٠٢	ديسمبر ١٩٣٠	١٠٥	ديسمبر ١٩٢٦
٥٤	ديسمبر ١٩٣١	١٢٦	ديسمبر ١٩٢٧
٤٥	ديسمبر ١٩٣٢	١٧٨	ديسمبر ١٩٢٨
٤٩	أبريل ١٩٣٣	٢١٦	سبتمبر ١٩٢٩
٧٩	ديسمبر ١٩٣٣	١٢٤	أكتوبر ١٩٢٩

وأخذت الأسعار ترتفع بشكل كبير كما يتضح من الجدول السابق إذ نلاحظ أن الارتفاع بدأ في أواخر ١٩٢٦ تم استمر على طول السنة التالية ثم اشتد في آخرها ، وازداد حدة في سنة ١٩٢٨ ، ووصل إلى رقم قياسى في سبتمبر ١٩٢٩ حيث وصلت الأسعار إلى ٢١٦ أى بزيادة بنسبة ١١٦ ٪ عن متوسط الأسعار سنة ١٩٢٦ .

وقد بدأت السلطات تنزعج (في ١٩٢٨) من الزيادة السريعة في الأسعار ومن حى المضاربة في البورصة وخشيت السلطات من أن هذا الاستمرار الذى لم يحدث له مثيل سوف يؤدي إلى أزمة شديدة في الإقتصاد الأمريكى عندما يتوقف ارتفاع الأسعار وتبدأ في الانخفاض من جديد ورأت أنه من الضروري وضع حد لهذا الارتفاع فرفعت سعر الفائدة ، وحددت من الأموال المخصصة للمضاربة . وأخذت تصدر التحذيرات بعواقب الموقف ، ولكن بدون جدوى واستمرت الأسعار في ارتفاعها .

(1) L. Robbins; p. 204, table 2.

ولم تجد السلطات النقدية بدا من الانتظار والمراقبة حتى تأتي لحظة الانهيار في البورصة . وأصبح المسئولون منشوقون إلى هذه اللحظة حتى يمكن وضع حد لارتفاع الأسعار ثم تعود الأسعار بعدها إلى مستوياتها العادية . وقد حدث الانهيار في أكتوبر ١٩٢٩ . وقد استقبلت السلطات الاخبار بارتياح : إذ كان من المعتقد أن الانهيار سوف يايه ركود بسيط لا يلبس أن ينتفى ثم يعود الاقتصاد بده إلى حالته الطبيعية . وفي النصف الأول من سنة ١٩٣٠ بدأ التحسن وسجلت البورصة ارتفاعا جديدا في الأسعار . ولكن هذا التحسن لم يستمر إذ غنى عليه في النصف الثاني من نفس السنة واستمر الكساد الذي بدأ في أكتوبر ١٩٢٩ حتى منتصف ١٩٣٣ وأصبح من أعنف الكسادات في التاريخ . وقد بلغ عدد المتعطلين في العالم بسبب الكساد ٣٠ مليون نسمة (١) .

رابعاً - أسباب الكساد :

ليس من السهل أن نجد سبباً واحداً للكساد . وقد اختلفت الآراء في أي من الأسباب وراء الكساد ، ولكن يمكن القول أنه يرجع إلى مجموعة من العوامل أما حدة الكساد وطول مدته فانها ترجع إلى أسباب أخرى اضافية سنذكرها بعد ذلك . ويرجع الكساد إلى :

١ - انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر عام ١٩٢٩ كما سبق أن فصلنا وسبب إبراز دور البورصة أنها في الواقع عبارة عن ترمومتر النشاط الاقتصادي . فمتدا ارتفاعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل برأ الخبراء يقشامون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة القشام والسمى نحو بيع الأوراق ، مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع .

(1) W. A. Lewis, p. 52.

٢ - يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الاستثمار في سنة ١٩٢٩ . فقد استمر الرواج سبعة سنوات بلغ الاستثمار فيها الذروة . وقد تم التغلب في هذه الفترة على أزمة المساكن بالتوسع في البناء . وعلى ذلك بدأت صناعة البناء تركد ابتداء من سنة ١٩٢٨ ، وبدأت البطالة تظهر فيها . أما بقية الصناعات فقد بدأت تتأثر بالكساد خلال سنة ١٩٢٩ عندما بدأ التشاؤم يحيم في الافق بأن شيئاً لا بد أن يحدث . وعند حدوث انهيار البورصة أحجم رجال الصناعة عن أى استثمار جديد أى أن انخفاض الاستثمار بسبب ضيق فرصه كان عاملاً انكماشياً . ولكن أثره كان ضعيفاً . ولكن بعد الانهيار زادت القوة الانكماشية للاحجام عن الاستثمار . وفي سنة ١٩٣١ أصبح الاستثمار بالسالب . أى أن الصناعة أصبحت لا تقوم بأى استهلاك لآلاتها القديمة . وقد وصل الاستهلاك الرأسمالى إلى ناقص ٨ رء بليون دولار في سنة ١٩٣٢ . أى أن الصناعة أصبحت تلتخص من رأسمالها الثابت . ولم يتحول الاستثمار إلى رقم موجب إلا في سنة ١٩٣٦ . وقد أدى انخفاض الاستثمار إلى خفض الإنتاج كما يتضح من الأرقام القياسية التالية لإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية (١) .

١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
السلع الاستهلاكية ١٠٠	٩٠	٨٥	٧٥	٨٥	٨٧
السلع الاستثمارية ١٠٠	٧٤	٥١	٣١	٤١	٥٠

ويرجع انخفاض الاستثمار خلال الثلاثينات إلى ارتفاع مستواه خلال العشرينات .

٣ - نقص الاستهلاك . يقول البعض أن نقص الاستهلاك كان سبباً هاماً

(1) W. A. Lewis, p. 54

في حدوث الكساد . إذ أن نقص الاستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الاستهلاكية وبالتالي خفض استثمارات مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية ولكن من مراجعة الإحصاءات الخاصة بالاستهلاك يتضح أن مستواه قد انخفض قليلا في ١٩٢٩ . وتدل سلسلة أخرى من الإحصائيات قامت بتجميعها Harvard School of Business بأن الاستهلاك لم يتأثر بعكس الفكرة السائدة كما يتضح من الجدول التالي :

الارقام القياسية للاستهلاك في الولايات المتحدة (١٩٢٨ = ١٠٠) (٢)

السنة	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
دقيق القمح	١٠٠	١٠٠.٢	١٠١	٩٤.٥	٩٠
الزبد	١٠٠	١٠١.٥	١٠١.٧	١٠٤.٤	١٠٥.٦
الخبز	١٠٠	٩٣.٢	٩٩.٣	١١٣.٢	١٠٧.٣
الجازولين	١٠٠	١١٣.٤	١٢٠.٢	١٢٢.٨	١١٣.٢
السجائر	١٠٠	١١٢.٤	١١٢.٩	١٠٧.١	٩٧.٨
الحرير	١٠٠	٩٤.٥	٩٨.٢	٩٨.٣	٩٠.٦
ملابس الأطفال	١٠٠	١٠٧.٥	١٠٦.٨	١٠٥.٤	٩١.٤
الملابس الشعبية	١٠٠	١١٣.٥	١١٥.٣	١٢٥.٥	١١٧.٧

بل يلاحظ من الجدول أن الاستهلاك قد زاد خلال بعض سنوات الأزمة . وعلى ذلك فإن الدعوة بأن سبب الكساد يرجع إلى نقص الاستهلاك كانت دعوة مبالغ فيها ولا تقوم على أساس .

(١) L. Roqpius, p. 70.

٤ - نقص الذهب . كذلك أثير موضوع نقص انتاج الذهب في العالم وعدم تمتع كميته مع حاجة المعاملات . ولكن هذه الدعوة لا أساس لها من الصحة على الرغم من رواجها بين العامة . وترجع أهمية الذهب الى أنه في ذلك الوقت كانت الدول تسم على قاعدة الذهب وأن الذهب يستخدم في تسهيل قيام التجارة بين الدول . اذ أن عملية التسيريات الدولية تم على أساس انتقال الذهب من المدينين الى الدائنين . كذلك فانه إذا اقتضى الأمر زيادة عرض النقود في داخل الدولة فانه في ظل قاعدة الذهب لا بد من زيادة الغطاء الذهبى ، وعلى ذلك فانه عند زيادة الانتاج لا بد من زيادة الذهب المستخدم كـنقود .

وبدأ الناس (باستثناء الخبراء ورجال الاقتصاد) يعتقدون أن الانكماش يرجع الى زيادة الانتاج في الوقت الذى لم يزد فيه الذهب بنفس النسبة . ولكن الاحصاءات تدل على عدم صدق هذا الادعاء . ويتضح من الارقام التالية أن كمية الذهب المخصصة للاغراض النقدية كانت تزيد .

حجم الذهب النقدى في العالم (١)

السنة	بالمليون دولار	السنة	بالمليون دولار
آخر ١٩٢٥	١٠٠٢٤٤	آخر ١٩٢٨	١٠٠٩٣٥
» ١٩٢٦	١٠٠٤٩٦	» ١٩٢٩	١١٠٢٠١
» ١٩٢٧	١٠٠٦٠٢	» ١٩٣٠	١١٠٧١٥

سنوياً فيما بين ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ بنسبة $2\frac{1}{4}$ - ٣٪ وهى نفس النسبة

(1) L. Robbins. p. 22

المرغوب فيها والتي يعتقد أن الانتاج العالمي وحجم التجارة يزايدون في حدودها .

وبالنسبة للولايات منبع الكساد فانه لم يكن هناك عجز في كميات الذهب ، بل على العكس كان هناك فائض ، وكانت كميات الذهب لدى البنوك الامريكية في تزايد مستمر خلال سنوات الازمة كما يتضح فيما يلي : (١)

السنة	احتياطي الذهب	السنة	احتياطي الذهب
	(مليون دولار)		(مليون دولار)
ديسمبر ١٩٢٦	٢٨١٥	ديسمبر ١٩٣٠	٢٩٤١
» ١٩٢٧	٢٧٢٩	» ١٩٣١	٢٩٨٩
» ١٩٢٨	٢٥٨٤	» ١٩٣٢	٣١٥١
» ١٩٢٩	٢٨٥٧	» ١٩٣٣	٣٥٦٩

وكذلك يلاحظ أنه حق لو كان هناك نقص في كميات الذهب في العالم فان أمر ذلك لن يكون كبيرا على الولايات المتحدة . وذلك لأن معظم انتاجها يستهلك محليا أى أنها لا تعتمد على التجارة الخارجية الا في حدود ضيقة بعكس الحال في الدول الأخرى (١) . أى أنه يمكن القول أن لولايات المتحدة يمكن أن تصدر الكساد أو الزواج الى الخارج ولكنها لا تستورد هما . .

خامسا - تسرب الكساد خارج الولايات المتحدة :

لقد كان من الضروري أن الكساد الذي بدأ في الولايات المتحدة في اكتوبر ١٩٢٩ ، أن ينتشر الى خارجها وذلك لاهمية الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ، فلو أن الكساد قد إنتشر في دولة ذات أهمية اقتصادية محدودة

(2) Robbins P. 218, table 16 .

بالنسبة للعالم لادى ذلك إلى الاضرار باقتصاديات الدول الأخرى أما بالنسبة للولايات المتحدة فالأمر يختلف ، ففي سنة ١٩٢٩ كان الانتاج الصناعى الأمريكى ٤٦ ٪ من الانتاج الصناعى لاربعة وعشرون دولة من أكبر الدول الصناعية فى العالم ، كذلك فإن استهلاك الولايات المتحدة لقسمة من المنتجات الأولية الرئيسية فى السنوات ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ كان يساوى ٣٩ ٪ من استهلاك الخمسة عشرة دولة رئيسية فى الاستهلاك أى باختصار فإن الولايات المتحدة تمثل سوقا كبيرا لكثير من الدول التى تباع فيها سلعها فإذا أصيب الاقتصاد الأمريكى بركود وانتشرت البطالة وقلت الدخول فإن النتيجة الطبيعية هى عدم قيام الولايات المتحدة بالشراء بالمعدلات العادية مما يؤثر ولا شك على الأسواق العالمية بدرجة كبيرة ، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن القروض الأمريكية والى ساهمت الى حد كبير فى الرواج العالمى فى العشرينات . وقد سبق أن تكلمنا عن الدور الذى لعبته الاموال الأمريكية فى جلب الرواج إلى ألمانيا . وفى سنة ١٩٢٩ بلغ مقدار الاموال التى وضعتها أمريكا تحت تصرف الدول الأخرى (عن طريق الاستثمار والاستيراد ٧٤٠٠ مليون دولار) . أى أن مساهمة الولايات المتحدة بلغت ما يفوق ٢٠ ٪ . وفى الكساد (١٩٣٢) انخفض رقم الواردات والاستثمارات الأمريكية الى ٢٢ ٪ مما كان عليه سنة ١٩١٩ (١) وبذا يتضح جليا السر فى انتشار الكساد العالمى إلى الدول الأخرى .

وقد كان سير الحوادث أثناء الكساد كآلاتى : انخفاض القروض الأمريكية انخفاض أسعار السلع العالمية ، انكماش التجارة ، وأخيرا حدوث الأزمة النقدية العالمية . أى أن الأثر الاول للكساد كان سحب الأموال الأمريكية

(1) w. A. Lewis, Economic Survey P 57.

والمطالبة بسداد الديون على وجه السرعة ، انخفاض الطلب الأمريكي والعالمي على السلع المختلفة ، مما أدى الى وجود فائض كبير منها . أدى إلى انخفاض شديد في الأسعار . وقد أدى ظهور عجز كبير في موازين الدول وانخفاض أسعار عملاتها إلى ضرورة البحث عن وسائل لتشجيع الصادرات . ولذا اجأت الدول واحده تلو الاخرى إلى الخروج عن قاعده الذهب وكانت أولها بريطانيا سنة ١٩٣١ . وسوف نتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل .

ولقد بدأ انكماش القروض الأمريكية في ١٩٢٨ عندما دب الراج الكبير في بورصة الاوراق المالية في نيويورك وأصبح من المريح للمستثمرين تحويل استثماراتهم من الخارج وأستغلالها في عمليات المضاربة . وكانت ألمانيا أكثر الدول التي عانت من جراء ذلك حيث أنها كانت الميدان الكبير لاستثمار الاموال الأمريكية (١) وكان من الممكن للسلطات الألمانية أن تتوسع في الائتمان الداخلي لتعرض جزء من الأموال التي سحبت ولكنها لم تفعل شيئاً من هذا القبيل ولعل من الأسباب الهامة لذلك هو الخوف من حدوث التضخم والذي كانت ذكره لانزال قوية في الازمات . وعلى ذلك بدأ الركود الاقتصادي يخيم على الصناعة والحياه في ألمانيا في ١٩٢٨ . الا أنه بدأ انهيار البورصة في عام ١٩٢٩ هرب رأس المال الأمريكي الى الخارج من جديد . ولكنه بدأ يكتش في نصف الثاني من سنة ١٩٣٠ بسبب زياده شده الكساد (وسبب آخر هو حصول مثل

(١) لقد حصل صافي الاستثمار في ألمانيا في السنوات ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ في المتوسط ١١٨٨ ٪ من الدخل القومي . وهذا يفوق بكثير مقدرة الشعب الألماني على الادخار . وعلى ذلك ف نصف هذا الاستثمار كان يمول من القروض الاجنبية

See Lewis, 40

على أصوات كثيرة في انتخابات (١٩٣٠) حتى انتهت تماما بعد ذلك . وابتداء عام ١٩٣٤ أصبح رأس المال الذي يتجه إلى أمريكا يفوق رأس المال الخارج منها . ولقد نتج عن انكماش الاستثمارات الأجنبية وقوع انخفاض كبير في واردات الدول المقترضة فألمانيا مثلا أصبح لزاما عليها أن تحقق فائضا في الصادرات بعد أن كانت وارداتها تفوق صادراتها . وذلك لكي تتمكن من دفع ما عليها من التزامات خاصة بأصل التعويضات وفوائد القروض ، وقد تم تحقيق هذا الفائض عن طريق زهاء الصادرات قليلا وخفض الواردات بدرجة كبيرة . وعلى ذلك تحول ميزان التجاره من عجز قدره ١٠٣٥٠ مليون ريخمارك في ١٩٢٩ إلى فائض قدره ١٠٦٤٤ مليون في ١٩٣٠ . وقد وقع في نفس المشكلة دول مدينة أخرى مثل الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، الهند ، نيوزيلندا . فقد بدأت هي الأخرى تزيد من الفائض في ميزانها . ومن ناحية أخرى بدأت الدول الدائنة تخفض من صادراتها ومن فائض موازيتها . وقد انخفض فائض الصادرات الأمريكية من ١٠٢٧ في ١٩٢٨ إلى ٨٤٢ في ١٩٢٩ ، إلى ٧٨٢ في ١٩٣٠ وإلى ٢٢٣ مليون دولار في ١٩٣١ .

ولقد كانت معظم الدول المدينة دولا منتجة للسلع الأولية (مثل القطن والقمح والمطاط والنحاس والقصدير والسكر . . . الخ) كذلك فإن هذه الدول قد عانت من صعوبة أخرى (بجانب توقف القروض وسحب رؤوس الاموال) وهي انخفاض أسعار السلع الأولية ولقد بدأ انخفاضها حتى قبل بداية الكساد إلا أن انخفاض أسعار السلع قد زادت حدته عندما بدأ الكساد في أكتوبر ١٩٢٩ . ولقد وجدت الدول المنتجة نفسها في أزمة مالية بالغة خاصة وأن جزءا من دخل الصادرات يذهب لمواجهة الفوائد على الاموال

وقد بدأت الدول المنتجة في تخفيض عملاتها وذلك بقصد تشجيع الصادرات حتى تتمكن من انقاذ ما يمكن انقاذه من اقتصادياتها المرتبطة كلية بالسلع الاولية ومن هذه الدول المجر والارجنتين وبارجواى وفنزويلا . . . الخ .

ولاشك أن التطورات السابقة وفي أمريكا ذاتها وانخفاض الطلب على المنتجات الاولية (والمصنوعات ولكن بدرجة أقل) وكذلك انكماش القروض الامريكية والصعوبات التي واجهت الدول المنتجة للمواد الاولية ومانتج عن ذلك من خفض وارداتها من السلع المصنوعة كل هذه التطورات أدت بالضرورة إلا انكماش حجم التجارة الدولية كما يتضح من الجدول الآتي (١) .

الانتاج والتجارة في الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٧

١٩٣٧ ١٩٣٢ ١٩٢٩

٩٣.٥ ٨٩ ١٠٠ التجارة الدولية

١٠٨ ١٠٠ ١٠٠ الانتاج العالمى

المواد الاولية :

١٠٨ ١٨.٥ ١٠٠ التجارة الدولية

١١٦ ٧٤ ١٠٠ الانتاج العالمى

السلع المصنوعة :

٨٧ ٥٩.٥ ١٠٠ التجارة الدولية

١٢٠ ٧٠ ١٠٠ الانتاج العالمى

ويلاحظ من هذه الاوقام أن الانخفاض في حجم التجارة الدولية كان أكبر من الانخفاض في حجم الانتاج باستثناء المواد الاولية .

ولقد كان من أسباب انكماش التجارة بالاضافة إلى انكساد انخفاض حجم

الاستثمار الخارجى قيام الدول المختلفة بوضع المراقيل فى وجه التجارة الدولية وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع النهائية . وذلك لتشجيع المصادر الداخلية أما المواد الاولية فكان من الضرورى استيرادها من الخارج .

وكانت اسباب فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات متعددة .
أولا : أن الدول المدينة وهمى فى العادة المنتجة والمصدرة للمواد الاولية كانت مجبرة لاتخاذ إجراءات خاصة لتخفيض وارداتها وذلك حتى تتمكن من مقابلة التزاماتها الدولية . ويلاحظ أنه كلما قل العائد من الصادرات كلما زاد عبء هذه الالتزامات وذلك لأنها مبالغ ثابتة تدفع بغض النظر عن الحالة الاقتصادية ومن الاسلحة التى إستخدمت للحد من الواردات الضرائب الجمركية المرتفعة ونظام الحصص وفرض الرقابة على النقد الاجنبى . ثانيا: فرضت الدول الصناعية مزيدا من القيود على وارداتها من المواد الغذائية والاولية وذلك بهدف حماية مزارعيها ضد انخفاض أسعار هذه السلع فى السوق العالمى ، وكذلك المنتجات المحلية محل المستوردة بهدف زيادة العمالة ، ومنع أن الدول الاولى (المنتجة للمواد الاولية) قد أضرت بسبب انخفاض أسعار منتجاتها بدرجة أسرع من انخفاض أسعار السلع المصنوعة فان الدول الصناعية لم تضار حيث أن نقص صادراتها قد عوضه انخفاض أسعار الواردات من السلع الغذائية الاولية . وبغض النظر عن مبررات فرض الضرائب الجمركية فان هذه الضرائب قد ارتفعت بشكل سريع ابتداء من ١٩٣٠ بعدما فرضت أمريكا التعريفة المسماة Hawley - Smoot tariff فى يونيو ١٩٣٠ . وعندما حلت سنة ١٩٣٢ كانت التجارة الدولية قد أصبحت مقيدة تماما .

ومن المعروف أن الدولة التى تقيد وارداتها بهدف تحويل الطلب إلى

المصادر الداخلية فان ذلك يؤدي إلى زيادة العمالة وإلى زيادة الدخل القومي تبعاً لذلك . الا أنه من المعروف أيضاً أن تحقيق هذه المزايا يتطلب عدم قيام الدول الاخرى بنفس هذا السياسة ، أى أن الدول التي تقيد تجارتها يجب أن تكون هي الوحيدة التي تعمل ذلك إذا أرادت أن تستفيد من ذلك . ولكن إذا سارعت الدول الاخرى باتباع نفس السياسة أى بتقييد الواردات هادفة من ذلك زيادة العمالة فيها وزيادة الدخل فان الأمر ينتهي إلى تخفيض صادرات كل الدول . مما يؤدي إلى انتشار الركود في صناعات التصدير موازدياد البطالة تبعاً لذلك ، وصحيح أن تحويل الطلب المحلي عن السلع المستوردة إلى السلع المحلية صرف يؤدي إلى زياده المال والدخل في هذه الصناعات ، الا أن انكماش صناعات التصدير يكون عادة أسرع من انتعاش عام في الصناعات البديلة للواردات ، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث انكماش عام في الصناعة . مما يساعد على زيادة تشاؤم رجال الأعمال وانخفاض الاستثمار وزيادة حدة الكساد في تخفيض حجم التجارة الدولية . كذلك فان القيود العديدة التي فرضت على التجارة والتي أدت إلى انخفاض مماثل في حجمها قد ساعدت على زيادة حدة الكساد أى أن التجارة العالمية تعرضت لنوعين من العوامل الاول هو حدوث الكساد والثاني هو فرض القيود على الواردات ، مما أدى ولاشك إلى هبوط سريع في حجم الملامات كما يتضح من الأرقام الآتية (١) :

(1) League of Nations, world Economic Survey, 1932 P. 211

السنة	الواردات	الصادرات	حجم التجارة (بلايين الدولارات)
١٩٢٩	٢٥٢٦٠٦	٢٣٢٠٤٥	٦٨٢٦٥١
١٩٣٠	٢٩٢٠٨٣	٢٦٢٤٩٢	٥٥٢٥٧٥
١٩٣١	٢٠٢٨٤٧	١٨٢٩٢٢	٢٩٢٧٦٩
١٩٣٢	١٣٢٨٨٥	١٢٢٧٢٦	٢٦٢٦١١

ويتضح من الجدول المربوط السريع لحجم الواردات والصادرات ، وقد انخفضت التجارة الدولية فيما بين سنة ١٩٢٩ ، ١٩٣٢ بنسبة ٦٠ ٪ . وبعد تحسن الاوضاع الاقتصادية ابتداء من سنة ١٩٣٣ كان المفروض أن تنخفض الدول القيود على التجارة إذا كانت ترغب فعلا في سرعة حدوث الانتعاش ، الا أنها لم تفعل شيئا من ذلك وظلت تتمسك بالقيود التي فرضتها وقت الكساد مما كان له أسوأ الأثر على التجارة الدولية وعلى الدول ذاتها في المرحلة التي تلت الكساد العظيم .

سادسا - أثر الكساد على الانتاج الصناعي :

ولقد اختلف وقع الكساد باختلاف الدول. ولو افترضنا أن الانتاج الصناعي في الدول المختلفة كان يساوى ١٠٠ في سنة ١٩٢٩ فان مستواه في ١٩٣٢ كان كما يلي (١) :

٧٢	فرنسا	١٨٣	الاتحاد السوفيتي
٦٩	بلجيكا	٩٨	اليابان
٦٧	إيطاليا	٢٩	النرويج

(1) w. A. Lewis, P. 61

٦٤	تشيكوسلوفاكيا	٨٩	النرويج
٦٣	بولندا	٨٤	هولندا
٥٨	كندا	٧٤	انجلترا
٥٣	الولايات المتحدة	٧٢	رومانيا
٥٣	ألمانيا	٨٢	المجر

فبالنسبة للاتحاد السوفيتي فإنه لم يتأثر إلا قليلا بالكساد وذلك بسبب سياسة العزلة التي اتبعها . أما اليابان فقد تأثرت صادراتها كثيراً بسبب انخفاض سعر الارز (المحصول الاساسي للفلاح) مما أدى إلى القضاء على الكساد . أما دول اسكنديناو فلم تتأثر كثيراً على الرغم من أنها مصدره للمواد الأولية ولكن الطلب على هذه المواد لم يتأثر خلال الكساد .

أما الدول التي تأثرت كثيراً بسبب الكساد فكانت مجموعتين من الدول . الأولى وتشمل الولايات المتحدة وكندا ، والثانية وتشمل ألمانيا والدول المناخمة لها وخاصة النمسا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا . بصورة عامة يمكن القول أن المراكز الرئيسيين للكساد هما الولايات المتحدة وألمانيا .

وقد تأثر الانتاج الصناعى فى ألمانيا والولايات المتحدة بدرجة مشابهة . إذ أن الانتاج انخفض فى الدولتين إلى النصف تقريباً . ويطلق انخفاض الانتاج فى ألمانيا إلى أن الرواج فى هذه الدولة أثنى عشر في المائة كان يرجع إلى تدفق الاموال الأمريكية . وأن سحب هذه الاموال ابتداء من ١٩٢٨ وبدرجة أكبر منذ الكساد أدى إلى حدوث الانهيار فى ألمانيا . إلا أن هذا التعليل يعتبر سطحيًا ، لأنه كان من الممكن لألمانيا فى نهاية العشرينات أن تقلل من اعتمادها على القروض الخارجية وأن تزيد اعتمادها على نفسها لو أنها كانت ترغب فى ذلك ولو أنها كانت

اتبعت السياسات الملائمة . وكان الاعتماد على القروض الخارجية يرجع إلى رغبة ألمانيا في تحقيق مآلات استثمارية تفوق القدرة المحلية على الادخار . ولا بأس في ذلك طالما كانت الأموال الأجنبية متوافرة وطالما كانت تستثمر في أغراض إنتاجية . وحقت الأموال الأجنبية زيادة في الإنتاج وفي الصادرات وانخفاض البطالة وقد قل العجز في ميزان المدفوعات . ولكن الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه السلطات الألمانية هو عدم اتخاذ أي إجراء لمواجهة توقف الأموال الأمريكية وسحب جزء من الأموال المستثمرة في الداخل . فقد أدى توقف الأموال الأمريكية إلى هبوط شديد في الواردات الألمانية . واستتبع ذلك انخفاض كبير في الدخل القومي . إلا أنه كان من الممكن تحقيق انخفاض في الواردات عن طريق فرض الرقابة على الواردات وتحديد الكمية المستوردة على أساس الأموال الموجودة . ومن ناحية أخرى كان من الممكن إبقاء مستوى الدخل القومي على ما هو عليه عن طريق التوسع في حجم الائتمان لكي يحل محل الائتمان الأجنبي . ومن ناحية أخرى ينبغي خفض الاستثمار إلى المستوى الذي يتناسب مع حجم الادخار القومي وتوجيه الموارد إلى صناعات التصدير والصناعات التي تنتج سلماً تحمل محل السلع الأجنبية . أي أن السياسة التي كان يجب أن تتبعها ألمانيا لمواجهة الكساد هي : فرض رقابة على الواردات لجعلها في حدود الإمكانيات ثم التوسع في إصدار البنوك للحفاظ على مستوى الاستثمار في الداخل عند مستوى معقول مع خفضه لكي يتناسب مع الادخار ، وبالتالي فإنه كان من الممكن تلافي الكساد العنيف الذي حل بالائتماد الألماني .

إلا أن السبب في عدم انتعاج سياسة التوسع في الائتمان كان يرجع إلى الذكريات الأليمة لما حدث أثناء التضخم الجامح بعد الحرب كما سبق أن تكلمنا .

إلا أنه كان من الممكن أن تتوسع في الإئتمان في الحدود المعقولة . وقد اضطرت
فعملا إلى تجربة هذه السياسة ولكن بعد ثلاثة سنوات من بداية الكساد ، في
الوقت الذي كان الجو السياسي والاجتماعي قد تغير في ألمانيا وقويت النازية
وأصبح التوسع في الإئتمان سبيلا إلى زيادة التضخم . وعلى ذلك يمكن القول أن
ما حدث في ألمانيا من كوارث في فترة ما بين الحربين كان يرجع إلى سوء
استخدام السياسات النقدية وذلك بالتوسع الكبير في الإصدار حتى سنة ١٩٢٣
ثم بالتمتير الشديد فيه بعد سنة ١٩٢٨ . ولو أن هذه السياسة كانت قد قلبت
بحيث كان هناك تقييد في الإئتمان حتى سنة ١٩٢٣ ثم زيادة الإصدار بعد ١٩٢٨
لتغيرت الاحوال تماما ولما قامت الظروف التي أدت إلى اعتلاء هتلر والحزب
النازي للحكم في ألمانيا سنة ١٩٣٣ ولتغير تاريخ العالم .

وخلاصة القول يمكن أن نقول أن ألمانيا قد ساعدت على امتداد الكساد
بالسياسة الانكماشية التي اتبعتها خلال الكساد .

وقد استمرت الأزمة خلال ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ بسبب الكساد الأمريكي
وانهيار أسعار الساع الأولية . ولكنه لم يقف الأمر عند هذا الحد ، إذ أنه في
سنة ١٩٣١ حدثت الأزمة النقدية في العالم مما أدى إلى إضافة سنة جديدة
إلى الكساد .

سابعاً - الأزمة النقدية والكساد العالمي :

وبالتحديد فإن الأزمة قد نشأت أولا في النمسا . إذ أنه في أوائل ١٩٣١
أعلنت كل من ألمانيا والنمسا عن عزمها على تكوين اتحاد جمركي ولكن هذا
الاقتراح قوبل بنضوب من جانب الحلفاء السابقين وخاصة فرنسا التي قررت
على الفور سحب أموالها قصيرة الاجل من النمسا وذلك بهدف الضغط على هذه

الدولة لتغيير فكرتها عن الاتحاد الاقتصادي مع ألمانيا . وقد نتج عن سحب
الاموال الفرنسية حدوث أزمة في النمسا وتوقف أكبر بنك فيها عن الدفع
في مايو ١٩٣١ . وقد حاولت الحكومة النمساوية انقاذ الموقف فتعمت بضمان
ديونة ، والحصول على قرض دولي والاتفاق مع الدائنين الأجانب بمدم سحب
أموالهم . ولكن عجز البنك عن الدفع في حد ذاته زاد الشكوك حول المقدرة
المالية لدول وسط أوروبا . وقد أدت الشكوك هذه الى دفع أصحاب رؤوس
الاموال الى سحبها من ألمانيا مما أدى الى انخفاض سريع في احتياطياتها
من النقد الأجنبي والذهب . واضطر واحد من البنوك التجارية الكبيرة في
ألمانيا Danat Bank أن يتوقف عن العمل في يوليو ١٩٣١ . واستمر سحب
الاموال من ألمانيا حتى أغسطس من نفس العام عندما انفق المدينون على تأجيل
سحب أموالهم .

وباننيار كل من النمسا وألمانيا بسبب هذه الهزة المالية فإن الأمر لم يقف
عند هذا الحد . فقد بدأت الأنظار تتجه ناحية لندن . وكانت الثقة قد بدأت
تنزعزع في السوق البريطاني . وقد نشر تقريران هامان في سنة ١٩٣١ الأول
هو « تقرير ماكيلان » الذي تنبأ بحدوث نقص في احتياطيات إنجلترا الذهبية .
والثاني « تقرير مايو » الذي تنبأ بحدوث عجز كبير في الميزانية مالم تقيم الحكومة
(المالبة) بتخفيض كبير في نفقاتها . وفي هذا الجو من عدم الاطمئنان وفقد
الثقة كانت إنجلترا مدينة بمبالغ كبيرة في صورة قروض قصيرة الاجل يسهل
سحبها في أى وقت علما بأن بريطانيا كانت دائمة بقروض قصيرة لاجل كذلك
لكل من النمسا وألمانيا . ولكن لا يمكن سحب هذه الاموال الآن بعد أن اتفق
الدائنون على تأجيل الدفع Moratorium وقد بدأ الدائنون الأجانب في سحب

أمرهم من إنجلترا مما اضطر بك إنجلترا إلى الدفع بالذهب . وفي سبتمبر ١٩٣١ توقفت إنجلترا عن الدفع بالذهب وبذا خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب وقامت بتخفيض القيمة الخارجية للجنيه الاسترليني ، وهذا بالإضافة إلى أننا قد بينا من قبل أن الاسترليني كان مقوما بأكثر من قيمته الحقيقية . ولقد كان خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب وتخفيضها لعملتها من الأسباب التي ساعدت على انهيار النظام النقدي العالمي الذي بناه العالم بصحبه في العشرينات .

وبخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب فقد تبعها دول أخرى . فقد خرجت مباشرة عن نظام الذهب كل من مصر والدانمرك والنرويج وكندا والهند وإيسلندا والسويد . وفي نهاية ١٩٣٢ بلغ عدد الدول التي خفضت عملتها بالنسبة للذهب ٣٢ دولة . وقد انقسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات فيما يتعلق بالنظام النقدي الذي تسير عليه . أولا دول بقيت على نظام الذهب . ثانيا دول حرة ليست مرتبطة بالذهب ولا بغيره من العملات الرئيسية وبالتالي تستطيع تخفيض عملتها إذا شاءت . وثالثا دول قررت أن ترتبط عملتها بالاسترليني .

لأنا - أثر نظام الذهب على التجارة الدولية :

يلاحظ أنه عندما كان نظام الذهب يسود العالم أجمع قبل الحرب العالمية كان هناك استقرار كبير في عملات الدول . وكانت التجارة العالمية تسير دون أية صعوبات . وكان على رأس المال أن ينتقل من مكان إلى آخر دون أية مشاكل خاصة بتقلب العملات أو غيرها . ولكن بعد الحرب وخاصة منذ سنة ١٩٣١ عندما خرجت إنجلترا عن نظام الذهب وتبعها في ذلك مجموعة كبيرة من الدول فإن السؤال يشور الآن هل من مصلحة التجارة الدولية أن تظل بعض

الدول تسهر على نظام الذهب (كما هو الحاصل فعلا) أم ينبغي أن يترك كلية ؟
الملاحظ أن بقاء بعض البلاد على نظام الذهب أصبح يعوق التجارة وذلك لأن
الدول الأخرى التي اختارت أن تكون حرة في تغيير أسعار عملاتها كلما رأت
ذلك ضروريا أدى ذلك إلى انخفاض أسعار صادرات هذه الدول . لأنه كما
سبق ورأينا أن تخفيض قيمة العملة الخارجية يؤدي إلى خفض أسعار الصادرات
ورفع أسعار الواردات . وأصبحت أسعارها أقل بكثير من أسعار الدول التي
تسهر على نظام الذهب مما أدى إلى هبوط صادرات الدول الأخيرة وزيادة
العجز في موازينها الحسابية . وأم الدول التي بقيت على الذهب هي الولايات
المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، إيطاليا ، وبولندا ، وقد اختلف
أثر هبوط الصادرات على اقتصاديات هذه الدول . فدولة قوية مثل الولايات
المتحدة لديها كميات ضخمة من الذهب كما أن التجارة الخارجية لا تكون
النسبة قليلة من الانتاج الكلي فيها استطاعت ان تتغلب على الازمة . ولم تتأثر
بكميات الذهب التي خرجت منها في اعقاب تخفيض قيمة الاسترلين أما بالنسبة
لفرنسا فصحیح أن لديها كميات من الذهب ولكن تخفيض عملات الدول الأخرى
أدى إلى جعل أسعار السلع الفرنسية مرتفعة جدا بالنسبة لسلع الدول الأخرى مما
أدى إلى خفض الصادرات وأصبحت الواردات تهدد بالزيادة وذلك لرخص
اثمانها للمستهلك الفرنسي مما كان سيؤدي إلى حدوث عجز كبير في الميزان
الحسابي . الا أن السلطات الفرنسية عاجلت الموقف بتقييد الواردات وذلك
بزيادة الترخيف الجمركية وتعميم نظام الحصص .

أما بالنسبة لألمانيا فكانت عليها التزامات كثيرة تدفع بالذهب وبالتالي لا
تستطيع أن تخفض سعر المارك مما أدى إلى زيادة الاعباء المالية (بالنسبة
للمارك) . كذلك كانت ألمانيا لا ترغب في ترك نظام الذهب وتتبع نظاما حرا

تستطيع في ظلة أن تنمى من سعر العملة وأن تريد من كمية النقود دون أى قيود ولعل السبب في ذلك واضح وهو الخوف من عردة التضخم الجامح الذى ساد ألمانيا في بداية العشرينات ولذا فضلت أن تبقى على نظام نقدى ثابت . ولكن كما سبق أن عرفنا أن الدول التى بقيت على نظام الذهب أصبحت أسعارها مرتفعة . ولكي تعالج ألمانيا الوضع لجأت إلى فرض الرقابة على الصرف لكي تحدد من وارداتها . وتشجعا للصادرات لجأت إلى خفض الأجور والأسعار في نهاية ١٩٣١ وذلك لجمع الأسعار قريبة من أسعار إنجلترا والدول الأخرى التى خفضت عملاتها .

وقد اضطرت كل الدول التى بقيت على نظام الذهب أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض وارداتها وزيادة صادراتها عن طريق فرض نظام الرقابة على الصرف وكذلك برفع الرسوم الجمركية وربما بتعميم نظام الحصص على الواردات الا أن هذه الاجراءات لم تقف عند حدة الدول التى بقيت على نظام الذهب . بل لم تلبث أن اتبعتها الدولة الأخرى التى خفضت أسعار عملاتها .

أى أنه يمكن القول باختصار أن الازمة النقدية التى نشأت سنة ١٩٣١ والتي أدت إلى تفكك العالم وتحطيم القاعدة الذهبية الراسخة التى جلبت الاستقرار إلى التجارة الدولية زمنا طويلا أدت هى الأخرى إلى أحكام القيود على التجارة الدولية مما أدى إلى انخفاضها وما تلى ذلك من آثار انكماشية على الدول المختلفة مما زاد من حدة الكساد .

كيف بدأ الانتعاش :

من دراسة أى دورة تجارية سابقة يتضح أن الكساد لا بد له من نهاية كما هو الحال بالنسبة للرواج . فليس هناك من رواج دائم ولا كساد مستمر . انما

من الممكن عند انتهاء الكساد أو مقدم الزواج ألا يكون عودة بالكامل إلى الحالة السابقة . أى لا يكون انقضاء كاملا أو أن عودة الزواج لا تكون عودة كاملة . وبالنسبة للكساد العظيم فبعد مرور ثلاث سنوات أصبح الجميع يعتقدون أن الاسعار قد انخفضت إلى حد لا يمكن الهبوط عنه ، وبالتالي من الممكن أن تبدأ في الصعود . كذلك فإن المشروعات التي أجلت استهلاك آلاتها طول مدة الكساد وأصبحت تعتقد أنه من الضروري أن تبدأ في الاستعداد لمواجهة الانتاش التي على وشك الوقوع ، وبالتالي بدأت تشتري آلات جديدة ما دفع الصناعات الرأسمالية إلى العمل من جديد وزيادة الطلب على المواد والعمال . وباختصار فإن هناك حياة جديدة تدب من جديد . وكان لابد أن يحدث هذا التطور حتى دون السياسات التوسعية التي اتبعتها هنلر في ألمانيا وروزفلت في الولايات المتحدة ، بل الثابت أن علامات الانعاش كانت قد بدأت قبل تنفيذ هذه السياسات .

ولكن الانتاش لم تكن كاملا . فبالرغم من السياسات التوسعية التي اتبعت في أمريكا وذلك بالقيام بالمشروعات العامة الكثيرة تحت مسمى سياسة العهد الجديد New Deal فإن الصناعات الاستثمارية لم تتوسع بالدرجة المطلوبة وذلك لسببين : أولا - أن كساد ١٩٢٩ كان غزينا وخاصة في الولايات المتحدة . وقد تراكم أيلام الكساد مخزون كبير من السلع الرأسمالية وقد بدأت هذه الصناعات تتخلص من مخزونها الكبير . وبالتالي لم تحدث زيادة ملحوظة في إنتاجها في السنوات الأولى . والسبب الثاني كان سياسيا ويرجع إلى معاداة طبقة الرأسمالية إلى سياسة New Deal التي اتبعتها حكومة الرئيس روزفلت . وهذا أدى بالضرورة على عدم تخصيصهم للقيام باستثمارات جديدة . أى أن الانتاش

في أمريكا جاء أقل من اللازم مما أدى بالطبع إلى التأثير على درجة الانتعاش في الدول الأخرى وذلك لكبر وزن الاقتصاد الأمريكي ومدى أهمية بالنسبة للاقتصاديات الأخرى .

ومع ذلك فإن الأحوال الاقتصادية في العالم بدأت تتحسن كثيرا منذ منتصف الثلاثينات وذلك بعد هودة أمريكا إلى نظام الذهب واتفاق فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة على عدم تغيير أسعار عملاتها بدون استشارة الأطراف المعنية مما أعاد الكثير من مزايا نظام الذهب . وبزيادة الانتعاش بدأت القيود على التجارة على الدولية تقل ، كذلك بدأ العجز في موازين مدفوعات الدول يقل نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأولية . مما أدى إلى قيام هذه الدول بتخفيف القيود المفروضة على الواردات والصرف الأجنبي . ومع استرداد التجارة الدولية لجزء هام من نشاطها السابق فإن الإستثمار الدولي لم يعد إلى ما كان عليه قبلا . فبعد أن كانت الدول الغنية في رأس المال تقوم بتصديره إلى الدول الفقيرة ، أصبح العكس صحيح في الثلاثينات حيث بدأ رأس المال يتجه إلى الدول الدائنة .

الفصل العاشر

التطور الاقتصادي في اوربا

بعد الحرب العالمية الثانية (٢)
(١٩٤٥ - ١٩٦٤)

١ - مقدمة :

تميز الاقتصاد الاوربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية بالنمو السريع بل أن هذا النمو كان يعتبر في الواقع الخاصة الرئيسية التي يمكن أن يوصف بها هذا الاقتصاد وذلك في اعقاب حرب مدمرة فتكت باقتصاديات هذه البلاد . وقد كان الدمار والتخريب والقتل الذي حل بالعالم اثناء الحرب العالمية الثانية يفوق بمرات عديدة الدمار والتخريب الذي لحق بالعالم من جراء الحرب العالمية الأولى . وقد سبق أن بينا في الفصل

(١) كتب هذا الباب الدكتور محمد محروس اسماعيل .

(٢) اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على :

M. M. postan, An Economic History of Western Europe, 1945—1964. London, University paperback.

A. Maddison, Economic Growth in the West, London, 1964.

A. Shonfield, Modern Capitalism.

السابق أن الآثار المدمرة للحرب الاولى ظلت تلازم الاقتصاديات الاوربية طيلة فترة ما بين الحربين العالميتين • وعند مناقشة اسباب حدوث الكساد العظيم واسباب حدته وطوله وجدنا انها ترجع فيما ترجع الى ما خلفته الحرب العالمية الاولى من خراب وتدمير •

والملاحظ انه بالرغم من شدة الدمار الذي لحق بالاقتصاديات الاوربية نتيجة للحرب العالمية الثانية فان هذه الاقتصاديات بدأت في النمو من جديد بمجرد انتهاء الحرب بصورة لم يشهدها العالم من قبل • فقد نمت الدخل القومي والانتاجية بمعدلات لم يسبق لها مثيل منذ قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر • يضاف الى ذلك ان معدل النمو لم يتميز بالارتفاع فحسب بل اتصف ايضا بالاستمرار وعدم التوقف أو الهبوط بشكل ملحوظ • وقد رأينا من دراستنا لفترة ما بين الحربين ان الاقتصاديات الغربية الرأسمالية اتصفت بحدوث تقلبات شديدة ومستمرة • أي ان النشاط الاقتصادي تميز بحدوث فترات من الراج الشديدي عقبها فترات الكساد • والواقع ان هذه التقلبات العنيفة والمدمرة ظلت تلازم الاقتصاديات الغربية حتى في الفترات السابقة على الحرب العالمية الاولى • وهذا دفع كارل ماركس الى القول أن حدوث الازمات في الاقتصاديات الرأسمالية تعتبر شيئاً طبيعياً وذلك لان هذا النظام يحمل في طياته عوامل هدمه •

ولكن الملاحظ أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن لم تواجه الاقتصاديات الغربية الرأسمالية بأي تقلبات ملموسة في النشاط الاقتصادي • حقا لقد حدثت تقلبات ولكنها من النوع البسيط الذي لا يلحق أي ضرر بالغ باقتصاديات هذه الدول • وقد أصبح الحديث عن التقلبات العنيفة في النشاط الاقتصادي على أنه شيء يتعلق بالماضي •

٢ - ابعاد النمو الاقتصادي :

تدل الاحصائيات على أن الناتج القومي الاجمالي لغرب أوروبا ارتفع بأكثر من مرتين ونصف في سنة ١٩٦٣ عن مستواه سنة ١٩٣٨ (بالاسعار الثابتة) كذلك زاد الانتاج الصناعي من ٥٠ في سنة ١٩٣٨ الى ١٣٠ سنة ١٩٦٣ (على افتراض ان ١٩٥٨ تساوي ١٠٠) وعلى الرغم من أن كل الدول في غرب أوروبا قد سجلت زيادة في الناتج القومي الاجمالي Gross Domestic Product الا أن معدل النمو قد اختلف بين الدول كما يتضح من الجدول (١) •

جدول (١)

المعدل السنوي لنمو الناتج القومي الاجمالي (١٩٤٨ - ١٩٦٣)

النمسا	٥٨	هولندا	٤٧
بلجيكا	٣٢	النرويج	٣٥
الدانمرك	٣٦	السويد	٣٤
فرنسا	٤٦	سويسرا	٥١
المانيا	٧٦	المملكة المتحدة	٢٥
ايطاليا	٦٠		

ويلاحظ من الجدول أن أكثر الدول التي اصبحت بدمار الحرب مثل النمسا والمانيا وايطاليا وهولندا وفرنسا قد سجلت مستويات مرتفعة من النمو في الناتج القومي الاجمالي • أما انجلترا فقد سجلت أقل معدلات للنمو وذلك لاسباب سوف نحاول أن نفصلها فيما بعد •

ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي قد اختلف من سنة الى اخرى خلال الفترة المذكورة • ويمكن تقسيم هذه الفترة الى اربعة

مراحل تسيير كل مرحلة بمعدل مختلف للنمو على النحو الآتي :

المرحلة الاولى ٤٦ - ١٩٤٨ : وهي السنوات التي تميزت بالرجوع الى حياة السلام وانهاء حالة التعبئة العامة في الدول المتحاربة • ويلاحظ أن الدول التي لم تشترك في الحرب قد واصلت نموها بشكل كبير بمجرد انتهاء الحرب ومن امثلة ذلك السويد • ويلاحظ أن إنجلترا التي تعرضت لويلات الحرب استطاعت أن تنهض بسرعة ففي سنة ١٩٤٦ ارتفع مستوى الدخل والانتاج الى مستوى ما قبل الحرب وفي سنة ١٩٤٧ زاد بنسبة ٨/٠ • ولكن بداية النمو من جديد كانت ابطأ بالنسبة للدول التي تعرضت للدمار بدرجة أكبر مثل ألمانيا وفرنسا • فبالنسبة لألمانيا نجد مايلي :

- ١ - تدمير المصانع والوحدات الانتاجية •
- ٢ - نقل المصانع التي لم تدمر الى خارج ألمانيا •
- ٣ - تدمير وسائل المواصلات •
- ٤ - تفتيت ألمانيا الى اجزاء خاضعة لجيوش الاحتلال •
- ٥ - انهيار العملة بسبب التضخم النقدي الشديد •

وقد ادت كل هذه الاسباب الى انخفاض الدخل والانتاج في ألمانيا عام ١٩٤٦ الى ٢٩٪ من مستواه قبل الحرب • ورغم هذه العراقيل الشديدة فقد بدأ الانتاج في النمو ووصل الى ٤٠٪ سنة ١٩٤٧ والى ٧٠٪ عام ١٩٤٨ من مستواه عام ١٩٣٨ • اما بالنسبة لفرنسا فإن الناتج القومي الاجمالي كان أقل من ٥٠٪ سنة ١٩٤٦ ووصل الى ٩٥٪ سنة ١٩٤٧ • ونجد أن إيطاليا وهولندا قد بدأ انتاجها في النمو من مستويات منخفضة مماثلة • وعموما نجد أن اقتصاديات دول غرب أوروبا لم تصل

الى مستواها قبل الحرب الا في نهاية عام ١٩٤٨ ، أي بعد مرور ثلاثة سنوات كاملة على تحقيق السلام .

وتبدأ المرحلة الثانية في نهاية عام ١٩٤٨ . وهذه المرحلة تمثل فترة التعمير وتشل بداية الاستقرار الحقيقي والنمو الاقتصادي السريع . وقد اتخذت الدول المختلفة من الخطوات ما مكنها من تحقيق ذلك ، فقد قامت الحكومة الالمانية الجديدة باصلاح نظام العملة التي كانت قد انهارت بسبب التضخم . ففي يونية ١٩٤٨ تم تخفيض المارك الالمانى الى $\frac{1}{10}$ (عشر) قيمته ، وقد صاحب تخفيض العملة اتخاذ خطوات اخرى لتدعيم العملة الجديدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . كذلك قامت الدول الاوربية الاخرى، على رأسها إنجلترا وفرنسا بتخفيض قيمة عملاتها سنة ١٩٤٩ لمكافحة التضخم . وقد قامت الولايات المتحدة بمد الدول الاوربية المتضررة من الحرب بمساعدات اقتصادية ضخمة تحت ما يسمى بمشروع مارشال (Marshall) . وأثناء هذه المرحلة قامت حرب كوريا سنة ١٩٥٠ وادت الى حدوث رواج شديد في اقتصاديات الدول المختلفة استمر حتى ١٩٥٢ . وكان معدل النمو اثناء هذه المرحلة يفوق $\frac{4}{100}$ في فرنسا وهولندا والنرويج . ويفوق $\frac{6}{100}$ في ايطاليا والنمسا ووصل الى $\frac{8.7}{100}$ في المانيا الغربية .

وتبدأ المرحلة الثالثة في نهاية ١٩٥٢ واستمرت حتى ١٩٥٧ ، وقد بدأت بوجود شيء من الركود الاقتصادي الخفيف الذي أعقب الرواج الذي سببته حرب كوريا . الا أن هذا الركود كان وقتيا ولم يلبث أن انتهى . وقد استمرت اقتصاديات الدول الاوربية في النمو خلال هذه المرحلة ولكن بمعدلات أسرع من المعدلات السابقة . وقد اختلفت هذه المرحلة في أن اقتصاديات الدول الاوربية أصبحت أكثر استقرارا وذلك بعد

زوال موجات التضخم كذلك استقرت العملات وزاد رصيد الدول من العملات الصعبة لدرجة أن معظم الدول الأوروبية قد سمحت بحرية تحويل عملاتها في عام ١٩٥٨ •

المرحلة الرابعة والتي امتدت من نهاية ١٩٥٧ إلى ١٩٦٤ • وقد تميزت بداية هذه المرحلة بانخفاض معدل النمو الاقتصادي • كذلك بدأ الركود يهدد اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة • ولعل السبب في ذلك يرجع إلى القيود التي فرضتها الدول على اقتصادياتها خلال المرحلة السابقة (٥٢ - ١٩٥٧) وذلك بامتصاص جزء من الطلب خوفاً من حدوث التضخم • ولكن في نهاية المرحلة بدأت الاقتصاديات الغربية تنمو من جديد بمعدلاتها السريعة •

ومن استعراض معدلات النمو خلال الفترة منذ نهاية الحرب حتى عام ١٩٦٤ نجد أن معدلات النمو عموماً كانت مرتفعة ومستمرة في أغلبها • وأن التقلبات التي حدثت في النشاط الاقتصادي كانت خفيفة • كذلك فإن المرات التي حدث فيها ركود كان من النوع المتعدد، إذ أن الحكومات كانت تلجأ إلى تقييد النشاط الاقتصادي وذلك عند الوصول إلى العمالة الكاملة وحدوث ارتفاع في الأجور والأسعار وذلك خوفاً من التضخم والحفاظ على العملات من التدهور • كذلك يمكن أن نضيف أنه خلال هذه الفترة لم يحدث حالة كساد واحدة وذلك على عكس فترة ما بين الحربين التي شهدت موجات متتالية من الكساد وكان على رأسها الكساد العظيم (١٩٢٩ - ١٩٣٣) • كذلك نجد أن فترة ما بعد الحرب شهدت معدلات مرتفعة من النمو في حين أن فترة ما بين الحربين لم تشهد أي نمو يذكر في اقتصادياتها •

ومن الجدير بالذكر أن الحكومات الغربية قد تغيرت مواقفها تغييرا جذريا بالنسبة لمدى تدخلها في تسيير الاقتصاد القومي • فقبل الحرب كانت الحكومات - وفقا لتعاليم المدرسة الكلاسيكية - تسير على أساس عدم التدخل في توجيه النشاط الاقتصادي • وقد حدثت موجات الرواج والكساد بنتائجها المدمرة وذلك دون أن تستطيع أن تفعل الحكومات أي شيء • ولكن بعد الحرب أصبحت الحكومات تؤمن بضرورة التدخل لتوجيه سير النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك الى ايمان الحكومات وكذلك الجماهير بضرورة تحقيق العسالة الكاملة وكذلك ضرورة تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي • وقد أصبحت الأحزاب السياسية بسختلف اتجاهاتها تسجل في برامجها السياسية ضرورة العمل على تحقيق عسالة للجميع وتحقيق مستوى مرتفع من المعيشة ومستوى مرتفع من الخدمات الاجتماعية والصحية المختلفة • هذا بجانب الواجبات الدفاعية المختلفة • وقد أدى ازدياد دور الحكومات في النشاط الاقتصادي الى ضرورة ممارسة درجة أكبر من التدخل في تسيير ودفع هذا النشاط • وقد أصبحت نظرية العالم الاقتصادي كينز واسعة الانتشار ، والتي توضح أنه من الممكن علاج الكساد وتجنب البطالة • ووفقا لذلك أصبحت الحكومات تتوسع في الانفاق وتخفيض من الضرائب وقت التهديد بحدوث الكساد وتتبع الاجراء العكسي في حالة التضخم • وقد بدأت الدول تضع الخطط الاقتصادية وتحدد فيها الأهداف التي ترمى الى تحقيقها ثم تتخذ من الاجراءات ما يضمن تحقيق ذلك •

٣ - مسببات النمو :

مما سبق وضعنا بشيء من التفصيل درجة النمو الاقتصادي في أوروبا في الفترة التالية للحرب • ووجدنا أن معدلات النمو كانت أعلى وأسرع

من اي وقت مضى • ولذا فمن الضروري أن نبحث عن العوامل أو الأسباب التي أدت الى هذا النمو السريع • وهذه العوامل تشمل : (١) العمالة (٢) التجارة الخارجية (٣) الاستثمار (٤) الابتكارات الجديدة • وسوف تتناول كل من عوامل النمو هذه بشيء من التفصيل •

أولا - العمالة :

تعتبر الزيادة في عرض العمل فيما بعد الحرب واحدا من العوامل الهامة التي ساعدت على الاسراع بالنمو في دول غرب أوروبا • فوفرة اليد العاملة سمحت بالنمو السريع وبقيام المشروعات الجديدة وتوسيع المشروعات الموجودة وحالت دون الارتفاع الشديد في الأجور • ويوضح الجدول رقم (٢) العلاقة بين معدل زيادة الناتج القومي الاجمالي ومعدل زيادة عرض العمل • ونجد من هذا الجدول أن الدول التي حققت درجة كبيرة في النمو هي الدول التي توافرت فيها اليد العاملة • وهذه الدول تشمل النمسا والمانيا وايطاليا وهولنده وسويسرا • أما بالنسبة لانجلترا فنجد أن معدل النمو في الانتاج كان قليلا وكذلك كانت الزيادة في عرض اليد العاملة • هذا لايعني مطلقا أن ندرة اليد العاملة النسبية كانت هي السبب الوحيد في انخفاض معدل نمو الدخل بل أن هناك عوامل أخرى كثيرة •

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السنوية في الانتاج والعمالة (١٩٤٩ - ١٩٥٩)

الدولة	الناتج القومي الاجمالي	عرض العمل
النمسا	٥٧	١١
بلجيكا	٣١	٣٣

الدولة	الناتج القومي الاجمالي	عرض العمل
الدانمرک	٣ر٥	١ر٠
فرنسا	٤ر٥	١ر١
المانيا	٧ر٤	١ر٦
ايطاليا	٦ر١	١ر١
هولندا	٤ر١	١ر٢
النرويج	٣ر٥	٠ر٣
السويد	٣ر٤	٠ر٥
سويسرا	٥ر٠	١ر٥
المملكة المتحدة	٢ر٥	٠ر٦

وقد جاءت الزيادة في عرض العمل من عدة مصادر هي :

١ - الزيادة في معدلات النمو السكانية بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات المواليد بعد الحرب واستمرار الانخفاض في معدلات الوفيات • كانت زيادة المواليد كبيرة بصفة خاصة في فرنسا التي شاهدت أعلى معدلات للمواليد منذ بداية القرن العشرين • الا أنه يلاحظ أن الزيادة في المواليد لن تؤثر كثيرا على عرض العمل • حيث أن هذه الزيادة سوف تزيد من عرض صغار السن الأقل من ١٥ سنة ، وهؤلاء مكانهم في المدارس • أما عرض العمل والذي يشمل فئة السن من ١٥ الى ٦٤ فإنه لم يتأثر كثيرا بالزيادة في المواليد •

٢ - اشتغال النساء المتزوجات • ويلاحظ أن نسبة كبيرة من النساء المتزوجات أصبحن يقبلن الاشتغال بالوظائف المختلفة ، ويرجع السبب في ذلك الى الارتفاع الشديد في معدلات الأجور بعد الحرب •

٣ - انتقال العمال من الزراعة الى العمل بالصناعة • لقد كانت الزراعة منذ بداية الثورة الصناعية تشكل «صدرا رئيسيا لليد العاملة». وقد استسر هذا الاتجاه في الزيادة بسرور الوقت وذلك بسبب الاتجاه المتزايد لاستخدام الآلات في الزراعة وزيادة الأجور المدفوعة في الصناعة عنها في الزراعة • وقد ازدادت الهجرة من الريف الى المدينة بصورة أكبر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية • وفي فرنسا نجد أن حوالي ٩٠ ألف عامل كانوا ينتقلون سنويا من الزراعة الى الأعمال المختلفة في المدينة • وقد شهدت الدول الأخرى درجة كبيرة من التحول من الزراعة الى الصناعة • وقد ترتب على هذا الاتجاه انخفاض نسبة العاملين في الزراعة في أوروبا كما يتضح من الجدول رقم (٣) :

جدول رقم - ٣ -

الأرقام القياسية للعاملين في الزراعة في سنة ١٩٦٢
(١٩٥٠ = ١٠٠)

٦٩	ألمانيا
٧٨	الدينسرك
٧٨٫٧	المملكة المتحدة
٧٣	النرويج
٦٥٫٢	بلجيكا

ف نجد أنه بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٦٢ انخفض عدد العاملين في الزراعة بدرجة كبيرة وسوف يستسر هذا الاتجاه في الزيادة • وعلى

الرغم من انخفاض اليد العاملة في الزراعة بدرجة كبيرة فإن الانتاج الزراعي قد حقق زيادة ملموسة وذلك بسبب زيادة انتاجية الأرض نتيجة لاستخدام الآلات وتطبيق العلم الحديث في الزراعة •

٤ - الهجرة Immigration • تشكل الهجرة العامل الرئيسي الذي ساعد في زيادة عرض العمل في الفترة التالية للحرب وتعتبر انجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا من كبار الدول المستقبلة للمهاجرين فقد تدفق عدد كبير من المهاجرين من الدول الواقعة في شرق أوروبا • وتلقت بريطانيا مهاجرين من ايرلندا يقدر عددهم سنويا ٢٥ ألف ، هذا بجانب الاعداد الكبيرة التي قدمت من دول الكومنولث والمستعمرات البريطانية • وقد أدت الهجرة الى اضافة قرابة مليون شخص الى اسواق العمل في بريطانيا. الا أنه في نفس الوقت كانت هناك هجرة Emigration خارج انجلترا • وقد قدر الصافي الذي يضاف الى سوق العمل بحوالي ٧٠ ألف شخص سنويا •

أما بالنسبة لفرنسا فإن عدد المهاجرين اليها كان أكبر من انجلترا • وقد وصل عدد المهاجرين حتى سنة ١٩٦٣ $٢ \frac{1}{4}$ مليون • وكانت أعلى فترة في عدد المهاجرين هي التي تلت انتهاء حرب الجزائر مباشرة • حيث أدى ذلك الى رجوع مليون شخص من الفرنسيين المقيمين في الجزائر • وقد زاد عدد العاملين من جراء ذلك بما يقرب من ٣٠٠ ألف شخص • يضاف الى ذلك أنه كان هناك سيلا مستمرا من المهاجرين من ايطاليا وأسبانيا وأفريقيا وصل الى أعلى مستواه عام ١٩٥٧ ، حين دخل فرنسا ١٤٠ ألف شخص • أما بالنسبة لسويسرا فإن معظم حاجتها من اليد العاملة الأجنبية قد جاءت من المهاجرين من أسبانيا وإيطاليا وقدر أن ثلث العاملين في الاشغال اليدوية في سنة ١٩٦٣ كان من العمال المهاجرين •

أما بالنسبة لألمانيا الغربية فإن عدد المهاجرين إليها كان أعلى بكثير من أي مكان آخر وكانت معظم الهجرة تأتي من المناطق المحتلة من ألمانيا ومن ألمانيا الشرقية . وقد وصلت أعداد المهاجرين من هذه المناطق ٤ مليون عام ١٩٥٤ إلا أن عدد المهاجرين من هذه المناطق أخذ في الانخفاض حتى توقف تماما سنة ١٩٦١ . ولكن تم تعويض ذلك عن طريق المهاجرين من جنوب أوروبا واليونان وتركيا . وإذا استبعدنا المهاجرين إلى خارج ألمانيا فاننا نجد أن صافي الهجرة إلى -ألمانيا الغربية بلغ ٣٦ مليون بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ .

يتضح مما سبق أن عرض العمل في أوروبا الغربية قد زاد بشكل كبير وخاصة بسبب فتح هذه الدول أبوابها للمهاجرين إليها . وهؤلاء المهاجرين يحملون معهم خبرتهم ومهارتهم ورؤوس أموالهم مما يفيد كثيرا الدول المهاجر إليها .

والجدير بالذكر أن هذا العرض المتزايد من اليد العاملة كان في حالة عمالة كاملة بشكل مستمر . وقد كانت فترة ما بين الحربين تتميز بانتشار البطالة حتى أصبحت وباء مستحكما وذلك بسبب قصور الطلب الكلي . وقد وصل عدد العاطلين إلى أكثر من ربع القوى العاملة أثناء الكساد العظيم . أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فانها تتميز بالعمالة الكاملة المستمرة ولم يرتفع عدد العاطلين عن ٢٥٪ إلا نادرا ، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع المستمر في حجم الطلب الفعال والذي يمكن أن نرجعه إلى العوامل الآتية :

أولا : في السنوات التالية لانتهاة الحرب مباشرة كان هناك طلبا كبيرا على اليد العاملة لاستخدامها في عملية البناء والتعمير واصلاح ما

دمرته الحرب وكذلك لاتاج السلع الاستهلاكية التي حرمت أوروبا منها لفترة طويلة لمواجهة الطلب المكبوت .

ثانيا : في بداية الخمسينات قامت حرب كوزيا (١٩٥٠ - ١٩٥٤) وترتب على ذلك توسع كبير في الانفاق من جانب الولايات المتحدة بصفة خاصة . وقد أدى ذلك الى زيادة النشاط الاقتصادي في أوروبا بشكل كبير .

ثالثا : التوسع الكبير في الانفاق العسكري وذلك لمواجهة الحرب الباردة Cold War التي ظلت محتدمة بين الشرق والغرب حتى نهاية الخمسينات . كذلك زادت قوة حلف شمال الاطلنطي وزادت مخصصات الدول الأوروبية تجاه مشاكل الدفاع والأمن الاوربي . وقد اصبحت ميزانية الدفاع في الدول الأوروبية تشكل نسبة كبيرة من ميزانيات هذه الدول . وقد ترتب على هذا الاتفاق أن زاد الطلب على السلع والخدمات المختلفة بشكل كبير .

رابعا : التوسع الكبير في الانفاق الحكومي غير العسكري . فقد أصبحت الحكومات تضطلع بواجبات كثيرة نحو الأفراد والقطاعات المختلفة من الاقتصاد ومن ذلك مثلا برامج مساعدة العجزة والمسنين ، برامج الصحة والتعليم المجاني برامج مساعدة العاطلين عن العمل . هذا بالإضافة الى الاعانات التي تقدمها الحكومات الى الزراعة والى الجامعات والى أماكن البحث العلمي . كما يضاف لى ذلك التوسع الكبير في الانفاق على الطرق والمساكن والانشاءات المختلفة . وقد أصبح مجموع الانفاق العام (أو الحكومي) في عام ١٩٦٣ في غرب أوروبا يتجاوز ثلث الناتج القومي الاجمالي .

ثانيا - التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية العامل الثاني الرئيسي الذي ساعد كثيرا على الاسراع بمعدل النمو الاقتصادي في أوروبا في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية . فالتجارة الخارجية تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية وخاصة في حالة الدول ذات الأسواق الضيقة أو التي لا يتوافر لديها كميات كافية من الموارد الاقتصادية المختلفة مثل المواد الغذائية والألياف النباتية والحيوانية والمعادن ومواد الوقود وغير ذلك ويصبح هناك ارتباطا وثيقا بين نمو التجارة والنمو الاقتصادي في هذه الدول . أما بالنسبة للدول الكبيرة والغنية بالموارد مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فان دور التجارة الخارجية في التنمية يصبح أقل .

وقد لعبت التجارة الخارجية دورا كبيرا في تنمية الاقتصاديات الأوروبية في مراحل تصنيعها الأولى . وقد سبق أن بينا أن احد اسباب الثورة الصناعية في أوروبا هو اتساع نطاق التجارة الخارجية لهذه الدول . وقد استمرت التجارة في الازدهار طيلة القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى . فزادت المبادلات بين الدول الأوروبية ذاتها ، وبينها وبين الدول والمستعمرات خارج أوروبا . وترتب على ذلك تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي وارتفاع مستمر في مستويات المعيشة وتكدس كبير للأموال والثروات .

تقييد التجارة بين الحربين : الا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وخلال فترة ما بين الحربين (١٩١٩ - ١٩٣٩) تغير الوضع تغيرا شاملا . وفرضت كافة القيود على التجارة وتقلص حجمها . ويرجع السبب في ترك نظام حرية التجارة والأخذ بنظام تقييدها الى الآتي :

١ - ترتب على الحرب العالمية الأولى ضعف اقتصاديات العديد

من الدول الأوربية ، وما تبع ذلك من تدهور القدرة التنافسية لصناعات هذه الدول ، وقد ازدادت المقدرة التنافسية للصناعات الأمريكية واليابانية على حساب الصناعات الأوربية مما أدى في النهاية الى حدوث عجز كبير في موازين المدفوعات للدول الأوربية .

٢ - انهيار قاعدة الذهب وبالتالي انهيار نظام النقد العالمي الذي كان يضمن استقرار عملات الدول المختلفة . وقد فشلت كل المحاولات للعودة لهذا النظام . وتبع ذلك حدوث تقلب مستمر في عملات الدول المختلفة . كذلك فإن بعض هذه العملات كان مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية مثل الاسترليني وبعضها بأقل من قيمته الحقيقية مثل الفرنك . مما أدى الى حدوث عجز في ميزان التجارة في الحالة الأولى ووجود فائض في الحالة الثانية .

٣ - بعد انهيار قاعدة الذهب وانكماش دور الاسترليني بسبب انكماش أهمية بريطانيا أصبح الدولار هو العملة الرئيسية في العالم وأكثر العملات استقرارا . ولذا أصبح هناك طلبا كبيرا على هذه العملة، اذ أصبحت العملة الرئيسية التي تتعامل بها الدول . ولذا أصبحت هناك ندرة في الدولار بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب عليه . وبسبب ندرة الدولار أصبحت الدول المختلفة تضع القيود على وارداتها من منطقة الدولار .

٤ - أدت الحرب العالمية الأولى الى تصفية جزء كبير من استثمارات الدول الأوربية في الخارج وذلك لتمويل العمليات الحربية ودفع الديون التي خلفتها الحرب . وكانت هذه الاستثمارات تشكل مصدرا هاما من الدخل .

وباختصار نجد أنه نظرا للاعتبارات السابقة التي تتعلق بضعف المركز التنافسي للصناعات الأوربية وانهيار نظام الذهب وتقلب أسعار العملات وتصفية الاستثمارات الأجنبية وغيرها فقد أصبحت موازين المدفوعات الأوربية تعاني من وجود عجز مستمر • والمتغلب على هذا الوضع لجأت الدول الى تقييد تجارتها الخارجية والتخلي عن حرية التجارة • وقد استخدمت الوسائل الآتية في تحقيق ذلك :

١ - الرسوم الجمركية : وقد كانت في زيادة مستمرة طوال الوقت • اذ كان هناك تسابق بين الدول في سبيل حماية صناعاتها ، فقد وضعت فرنسا وألمانيا ضرائب حامية منذ نهاية القرن الماضي • ورفعت انجلترا ضرائبها الجمركية بشكل كبير بعد عام ١٩٢٤ • وحتى الولايات المتحدة ذاتها فقد طبقت التعريفة المسماة : هولى - سموت Houley - Smoot في سنة ١٩٢٤ أي أن الاتجاه كان نحو تشديد الحماية طوال الوقت حتى بين أكبر الدول المنادية بحرية التجارة •

٢ - القيود المادية : Physical Controls وهي أخطر وأشد ضررا من الرسوم الجمركية حيث أن السلع قد تدخل الدولة في ظل الضرائب الجمركية ، ولكن بوضع القيود المادية فانه يتعذر ذلك • وقد شملت هذه القيود نوعين رئيسيين هما :

أ - حصص الواردات : Import quota ويعني ذلك السماح بدخول السلع الأجنبية في حدود كميات محدودة بعدها لا يسمح بدخول أي كميات أخرى الا في العام التالي .

ب - الاتفاقات الثنائية : Bilateral Agreements وهي الاتفاقات

التجارية التي تعقد بين دولتين حيث يتفق على تحديد السلع التي يتم استبدالها والكسيات والأسعار وطريقة تسوية الحسابات وغير ذلك • وهي تعتبر نوعاً من المقايضة وكان يقصد بها التغلب على مشكلة ندرة الدولار وتضييق العجز في موازين المدفوعات •

وقد ابتدع دكتور شاخ وزير مالية ألمانيا في عهد هتلر نظام القيود المادية وطوره ثم انتقل هذا النظام الى معظم الدول الأوربية بحلول ١٩٣٧ •

تطور التجارة بعد الحرب : إلا أنه مع هذه القيود فإن الدول المختلفة كانت تتسنى ان تأتي الظروف المواتية لعودة حرية التجارة من جديد • وذلك لأن القيود الشديدة المفروضة على التجارة قد عادت بالضرر على جميع الدول لأنه كما سبق أن بينا - وكما سنرى - أن زيادة معدل نمو التجارة من شأنه أن يزيد من معدل نمو الدخل والانتاج في الدول المختلفة • وباتهاء الحرب وعودة السلام حاولت الدول الأوربية العودة من جديد الى حرية التجارة ، ولكن ظروف ما بعد الحرب كانت صعبة ، واتضح لهذه الدول أن حرية التجارة بعيدة المنال • وقد تميزت فترة ما بعد الحرب بوجود :

١ - زيادة هائلة في الطلب الاستهلاكي لتعويض التقشف والندرة التي عاشها الأفراد زمن الحرب •

٢ - ندرة شديدة في الدولار : وعلى ذلك فإذا سمح لحرية التجارة أن تعود فإن الواردات الأجنبية وخاصة من الولايات المتحدة سوف تكون ضخمة • وفي نفس الوقت لا يتوافر لدى الدول المشتريّة الدولارات الكافية أو السلع التي تصدر في مقابل الواردات • وقد حاولت الولايات المتحدة أن تعيد حرية التجارة في أوروبا بواسطة المساعدات والقروض التي

أعطتها لأوروبا عن طريق مشروع مارشال عام ١٩٤٧ • وقد رفعت القيود على العملة والتجارة ولكن فشلت المحاولة • واتضح أن الظروف لا تناسب العودة السريعة لحرية التجارة وأنه من الواجب الانتظار حتى تتحسن الظروف •

ومع تحسن الظروف الاقتصادية في أوروبا مع بداية الخمسينات بدأت القيود المادية المفروضة على التجارة تخف تدريجيا وخاصة بين الدول الأوروبية • أما بين أوروبا والولايات المتحدة فزال القيود مفروضة على الواردات من هذه الدول بسبب ندرة الدولار لدى أوروبا • ولكن بعد ١٩٥٦ خفت القيود المادية على السلع الأمريكية حتى ألغيت تماما في عام ١٩٦٢ وذلك بسبب وفرة الاحتياطات من الذهب والدولار لدى الدول الأوروبية • الا أن الضرائب الجمركية المرتفعة طلت باقية على الواردات الأجنبية •

وقد حدث في هذه الأثناء تطورات هامة وذلك للتغلب على مشاكل تقييد التجارة في العالم ونقصد بذلك انشاء الكتل التجارية Trade blocks في أوروبا ، وهي السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة • وتتكون الأولى من ست دول أوروبية وهي : فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسبرج وتتكون الثانية من سبع دول أوروبية هي : المملكة المتحدة وسويسرا والنمسا والبرتغال والدول الاسكندنافية (الدانمرك والسويد والنرويج) • وتقضي الاتفاقيات المنظمة لكلا الكتلتين على اطلاق التبادل التجاري الحريين الدول المشتركة • وقد تم وضع جدول زمني يتقرر بسوجه التخفيض السنوي للضرائب الجمركية • وفي أواخر الستينات كانت الضرائب الجمركية قد ألغيت تماما بين الدول المشتركة في كل تنظيم • وتتنقل السلع والأفراد

ورؤوس الأموال ووسائل النقل بحرية تامة • الا أنه بالنسبة للسوق المشتركة يتم وضع تعريفية جمركية موحدة على السلع المستوردة من الدول خارج السوق • وقد قسمت السلع الى فئات وكل منها تخضع لضريبة جمركية موحدة • أما بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة فقد ترك لكل دولة حرية تحديد الضريبة على السلع المستوردة من الخارج •

ونخلص مما تقدم بأن الدول الأوربية في فترة ما بعد الحرب — بعد أن وجدت أن من المستحيل العودة الى حرية التجارة في العالم وجدت من الضروري أن تطلق سراح التجارة فيما بينها • وتحقق حرية التجارة وقيام السوق الكبير المزايا الآتية :

- ١ — كبر حجم الوحدات الانتاجية •
- ٢ — التشغيل الكامل للوحدات الانتاجية •
- ٣ — اشتداد المنافسة بين المنشآت التي تنتج سلعا متشابهة مما يؤدي الى ارتفاع مستوى السلع المنتجة •
- ٤ — التشجيع على البحث والابتكار والتقدم التكنولوجي •
- ٥ — حرية انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الاموال بين المناطق المختلفة مما يؤدي الى حسن توزيع عوامل الانتاج •
- ٦ — التشجيع على التخصص وتقسيم العمل حيث تخصص كل منطقة داخل السوق الكبير في انتاج السلع التي تتمتع بميزة خاصة في انتاجها •

وقد ساعد قيام منطقة التجارة الحرة والسوق الأوربية المشتركة على

حدوث توسع كبير في حجم الانتاج ومستوى دخل الفرد داخل الدول الأوربية الأعضاء في هاتين المنظميتين .

ويبين الجدول رقم (٤) معدلات نمو الصادرات في الدول الأوربية في الفترة ٤٨ - ١٩٦٢ ويلاحظ أن معدلات النمو المذكورة كانت أعلى من أي وقت مضى وكذلك أعلى من معدل نمو الصادرات العالمية . هذا فيما عدا انجلترا التي تميزت صادراتها بالزيادة البطيئة وذلك لعدة أسباب : (١)

جدول رقم (٤)
المعدلات السنوية لزيادة الصادرات
(٤٨ - ١٩٦٢)

٧	بلجيكا
٦	الدنمرك
٧ر٦	فرنسا
١٦ر٢	ألمانيا
١٢ر١	إيطاليا
١٠ر٢	هولندا
١٢	النرويج
٦	السويد
٨ر٢	سويسرا
١ر٨	المملكة المتحدة

(١) في شرح مفصل عن عوامل تخلف معدل نمو الصادرات البريطانية، راجع بحث (أزمة الاسترليني) للدكتور محمد محروس اسماعيل ، والمنشور في مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية - يناير ١٩٦٦ ، صفحات ١٠٣-١١٢ .

١ - التركيز على الصناعات التقليدية القديمة مثل : الغزل والمنسوجات والسفن والفحم والحديد والصلب وكلها صناعات أصبحت تواجه منافسة شديدة من السلع البديلة ومن الدول الحديثة نسبيا في الصناعة مثل اليابان وألمانيا •

٢ - تراخى الصناع الانجليز في ادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة •

٣ - تراخى معدل نمو انتاجية العامل الانجليزي مما يؤدي الى ارتفاع نفقات انتاج السلع الانجليزية •

٤ - تركيز جانب كبير من التجارة مع دول الكمنولث ومعظمها من الدول النامية التي تتميز عادة بانخفاض مستوى المعيشة وبالتالي انخفاض معدل نمو تجارتها الخارجية •

٥ - عدم مطابقة السلع الانجليزية لحاجات الأسواق وأذواق المستهلكين وكذلك عدم متابعة المنتجين لسلعهم في الأسواق المختلفة للتعرف على شكوى المستهلك وتقديم النصح له ، هذا بالاضافة الى عدم الاهتمام بسنح الائتمان والتأخر في التسليم •

كذلك نجد أن النمو السريع في الصادرات الأوربية كان أعلى بكثير من معدل نمو الصادرات في فترة ما بين الحربين وفي الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى مباشرة •

وتبين أرقام الجدول رقم (٥) هذه الحقيقة :

جدول رقم (٥)
المعدلات السنوية لنمو الصادرات

الفترة الزمنية	ألمانيا	إيطاليا	هولنده	المملكة المتحدة
١٨٩٠ - ١٩١٣	٥١	—	٤٦	٢١
١٩١٣ - ١٩٤٨	٢٨	١٤	١٠	٠٢
١٩٤٨ - ١٩٦٠	١٦٢	١١٨	١٠٢	١٨

ويلاحظ من الجدولين السابقين أن الدول التي حققت معدلات عالية في التصدير هي الدول التي حققت معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي . ولا شك أن تحرير التجارة وخاصة بين الدول الأوروبية على الشكل الذي سبق أن بيناه قد ساعد كثيرا في تحقيق نمو الصادرات الأوروبية .

ومن الجدير بالذكر أن التطورات الكبيرة التي حدثت في التجارة الأوروبية في فترة ما بعد الحرب قد جاءت على عكس تنبؤات الاقتصاديين وذلك على النحو الآتي :

أولا : أن التجارة بين الأمم تقوم على أساس أن عوامل الانتاج تتوزع فيما بينها بشكل غير عادل . فبعضها غنى في رؤوس الأموال والأرض والزراعة واليد العاملة الماهرة والمعادن وغيرها . والبعض الآخر يتوافر فيه بعض المقومات دون البعض الآخر ، كذلك فإن بعض الدول الأخيرة تعتبر فقيرة في المقومات الأساسية المذكورة . وعلى ذلك تقوم التجارة بين الدول . ولكن مع ادخال التنمية الاقتصادية فإنه يسكن التغلب على نقص الموارد وذلك بسبب انتقال رؤوس الأموال واليد

العاملة من المناطق الغنية الى المناطق المحتاجة • وبالتالي تقل الفوارق نسبيا بين الدول المختلفة فيما يتعلق بمدى توافر عوامل الانتاج • وعلى ذلك فانه بمرور الوقت تقل الأهمية النسبية للتجارة العالمية ^(١) • ولكن ذلك لم يتحقق اذ أننا نجد أن حجم التجارة المطلق والنسبي قد زاد بصورة واضحة •

ثانيا : كان هناك تخوفا من تدهور شروط التجارة بالنسبة للدول الأوربية ^(٢) اذ كان يعتقد أن انتشار التصنيع في الدول المصدرة للسلع الأولية سوف يترتب عليه في المستقبل ندرة السلع الأولية ووفرة السلع المصنوعة مما يؤدي الى ارتفاع أسعار سلع النوع الأول وانخفاض أسعار سلع النوع الثاني • ولما كانت الدول الأوربية هي المصدرة للسلع المصنوعة والمستوردة للسلع الأولية فانها سوف تضطر الى بيع سلعها بسعر منخفض وشراء الخامات من الخارج بسعر مرتفع مما يعني تدهور شروط التجارة ، أي خسارة الدول الأوربية من تجارتها مع الغير • وكان الاقتصادي البريطاني الشهير كينز Keynes أول من تنبأ بذلك خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن • وقد تأكد هذا الكلام بعد انتهاء الحرب بواسطة اللجنة الاقتصادية الأوربية •

الا أن الشواهد العملية أثبتت عدم صحة هذه التنبؤات • وباستثناء

(١) نظرية هكشر - أولين

(٢) يقصد بشروط التجارة

الرقم القياسي لاسعار الصادرات
 $\times 100$. فاذا كانت
الرقم القياسي لاسعار الواردات
النتيجة أكبر من ١٠٠ كانت شروط التجارة في صالح الدولة ، والعكس صحيح •

فترة حرب كوريا (١٩٥٠ - ١٩٥٤) نجد أن أسعار السلع المصنوعة أخذت في الارتفاع في حين أن أسعار السلع الأولية أخذت في الانخفاض أو ارتفعت ولكن بدرجة أقل . أي أن شروط التجارة تحركت في صالح الدول الصناعية المتقدمة . ونجد أن شروط التجارة للدول الأوربية كانت كما يلي :

(بافتراض ١٩٥٣ = ١٠٠)

٩٧	١٩٥٠
١٠٩	١٩٦٣

كذلك تحسنت شروط التجارة بالنسبة لانجلترا من ٨٨ في ١٩٥١ الى ١١٦ في عام ١٩٦٣ .

ثالثا : بعد أن تبين أن شروط التجارة تحولت الى صالح الدول الأوربية بعد الحرب ساد هناك شعور بالتخوف على مصير التجارة الأوربية . ويرجع ذلك الى أن تحول شروط التجارة في غير صالح الدول النامية المصدرة لل مواد الأولية سوف يترتب عليه انخفاض دخل هذه الدول من بيع منتجاتها من السلع الأولية ، وبالتالي سوف تقل مقدراتها على استيراد السلع المصنوعة التي تنتجها الدول الأوربية . فتقل صادرات الدول الأوربية وتدهور اقتصادياتها تبعا لذلك . الا أن تطور الأحداث دل على فساد هذا الرأي لعاملين :

١ - أن المعونات التي تعطيها الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وشمال أمريكا قد أدت الى تعويض الدول النامية عن جزء مما فقدته من تدهور شروط التجارة ومن انخفاض مقدراتها على الاستيراد .

٣ - ان التجارة بين الدول الأوروبية وشمال أمريكا أصبحت كبيرة الأهمية بعد الحرب وقلت كثيرا أهمية التصدير الى الدول النامية . وكذا نجد أنه بين ١٩٥٠ - ١٩٦٣ ارتفعت الصادرات بين دول غرب أوروبا الى أكثر من ثلاثة أمثالها هذا في حين أن الصادرات الأوروبية الى خارج أوروبا زادت بمقدار الثلثين فقط . وفي الوقت نفسه زادت صادرات العالم ككل بمقدار ٨٠٪ . وهذا يفعر لنا أن النمو الهائل للتجارة الأوروبية لم يكن ليتحقق لو ظلت تعتمد على أسواق الدول النامية خارج أوروبا . ولا شك أن قيام السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة قد ساعد كثيرا جدا على نمو التجارة بين الدول الأوروبية .

ثالثا : الاستثمار :

يعتبر الاستثمار العنصر الثالث الهام المسئول عن النمو الاقتصادي السريع في دول أوروبا في فترة ما بعد الحرب . بل يعتبره معظم الاقتصاديين أهم عناصر النمو على الاطلاق في هذه الفترة . فتوفر رأس المال يمكن من زيادة الطاقة الانتاجية وذلك باقامة المصانع الجديدة وتوسيع المصانع القائمة واصلاح الوحدات الانتاجية التي دمرت أثناء الحرب . كذلك فان وفرة رأس المال تمكن من الاستفادة من المبتكرات الحديثة وتساعد كثيرا في زيادة انتاجية العمل . ولذلك نجد أن معظم الاقتصاديين الذين كتبوا في فترة ما بعد الحرب يعتبرون الزيادة في حجم الاستثمار أهم عوامل النمو في هذه الفترة .

ومن الجدول رقم (٦) يلاحظ بصفة عامة أن الدول التي حققت معدلات مرتفعة في نمو ناتجها القومي هي تلك التي قامت باستثمار نسبة كبيرة من دخلها القومي . ويلاحظ أن معدلات الاستثمار كانت عالية في النمسا والمانيا وايطاليا وفرنسا وسويسرا وكذلك معدلات النمو مرتفعة في

جدول رقم (٦)

معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ورأس المال الثابت (٤٩-١٩٦٢)

الدولة	معدل نمو الناتج القومي الاجمالي سنوياً	معدل نمو رأس المال الثابت (كنسبة من الناتج القومي الاجمالي)
النمسا	٥ر٨	٢٣ر٣
بلجيكا	٣	١٦ر٩
الدنمرك	٣ر٨	١٧ر٥
فرنسا	٤ر٨	٢٠ر٦
ايطاليا	٦	٢٢
هولندا	٥	٢٥
النرويج	٣ر٥	٣٢ر٦
السويد	٣ر٥	٢١ر٤
سويسرا	٥	٢٣ر٦
انجلترا	٢ر٥	١٦ر١
ألمانيا	٦ر٨	٢٤ر٣

هذه الدول • أما بالنسبة لانجلترا فان معدل الاستثمار كان منخفضاً بشكل كبير قد أدى ذلك الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في هذه الدولة •

ويلاحظ أن معدلات الاستثمار المذكورة كانت أعلى من أي وقت مضى • ومن الأرقام المتوافرة بالنسبة لانجلترا نجد أن معدل الاستثمار السنوي خلال الفترات المختلفة كان كما يلي :

١ر٣

١٨٩٨-١٨٥٦

١٨٩٩-١٩١٣	١٨
١٩٢٤-١٩٢٧	٢٣
١٩٤٨-١٩٦٢	٢٧

ونلاحظ من هذه الأرقام أن معدلات الاستثمار السنوية بعد الحرب الأخيرة تبلغ مثلى معدلات الاستثمار في نهاية القرن الماضي وأكبر من معدلات الاستثمار في الفترات الأخرى . ويلاحظ أن هذا الاتجاه كان أشد ظهورا بالنسبة للدول الأوربية الأخرى خاصة ألمانيا وسويسرا والنمسا والنرويج والسويد وإيطاليا حيث نجد أن معدلات الاستثمار في فترة ما بعد الحرب تفوق كثيرا معدلات الاستثمار في السابق . ويلاحظ كذلك أن معدلات الاستثمار في زيادة مستمرة في فترة ما بعد الحرب ذاتها .

ويلاحظ أن معدلات الاستثمار اختلفت بين الصناعات . ونجد أن الصناعات الحديثة مثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والالكترونية والكهربائية تستأثر بنسبة عالية من هذه الاستثمارات الجديدة . وهذا يرجع الى أن فروعاً كثيرة من هذه الصناعات قد قامت بعد الحرب العالمية الثانية وهي صناعات تتميز بارتفاع مستواها التكنولوجي وتعد عملياتها الصناعية . وفي المملكة المتحدة نجد أن معدلات الاستثمار السنوية في الصناعات التحويلية في الفترة ٤٨ - ١٩٦٢ كانت كما يلي :

اجمالي الصناعات التحويلية	٪٤
الصناعات الكيماوية	٪٦٥
الحديد والصلب	٪٤٦
الصناعات الهندسية	٪٤
مواد البناء والزجاج	٪٥٤
التعدين والطباعة والأثاث والخشب اقل من	٪٣
الغزل والنسيج (انخفض)	٪٣ -

وهكذا نرى أنه في حين أن الاستثمار في الصناعات الحديثة مثل الكيماويات والهندسة الكهربائية والالكترونية ، قد زاد بشكل كبير نجد أن الصناعات التقليدية مثل الغزل والنسيج قد سجلت انخفاضا في معدل الاستثمار ويلاحظ أن هذا الاتجاه قد ساد في كل الدول الاوربية .

رابعاً - التقدم التكنولوجي :

يعتبر التقدم التكنولوجي أحد العوامل الهامة المسؤولة عن النمو الاقتصادي السريع للدول الأوربية في فترة ما بعد الحرب . ويلاحظ أن معدل النمو والابتكار وسرعة الاستفادة من هذه المبتكرات كان أسرع من أي وقت مضى .

وقد شملت الابتكارات مجموعتين رئيسيتين هما :

١ - اتاج سلع جديدة وتشمل عددا كبيرا جدا ومن أمثلة ذلك الطائرات الحديثة والأجهزة الالكترونية بمختلف أنواعها ، أجهزة

الترانزستور ، استخدام الذرة في الأغراض السلمية ، المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ، الأدوية الحديثة مثل مضادات الحيوية Antibiotics .

ب - التوصل الى طرق حديثة لصناعة المنتجات التقليدية ، وقد شمل ذلك عددا كبيرا من الصناعات مثل الصلب والحديد والمنسوجات والزجاج والسفن ومواد البناء وغير ذلك .

ويترتب على هذه الطرق الحديثة تحقيق زيادة أكبر في الانتاج ورفع مستوى السلع المنتجة مما يؤدي في النهاية الى خفض تكاليف الانتاج .

ولعل التقدم التكنولوجي الكبير الذي تحقق بعد الحرب يدفع المرء الى التساؤل عن أسباب ذلك . ويمكن أن ترجع هذه الأسباب الى ثلاثة :

أولا : تسببت الحرب ذاتها في حدوث موجة كبيرة من الابتكارات والتجديدات ، فالحرب الحديثة أصبحت تقوم على العلم والتكنولوجيا ومن يتفوق في هذه المجالات فانه يضمن كسب الحرب . ويلاحظ أن هناك عددا كبيرا من الابتكارات نمت أو تطورت كثيرا زمن الحرب وتشمل الطائرات الحربية الحديثة ، الأجهزة الالكترونية مثل الرادار ، التوصل الى المطاط الصناعي ، التفجير الذري وغير ذلك .

ويلاحظ أنه من الممكن بدون نفقات كبيرة أن تحول الطائرات الحربية الى طائرات مدنية . وكذلك أمكن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية الى درجة بعيدة .

ويلاحظ أنه على الرغم من انتهاء الحرب فان الحرب الباردة التي

اشتدت بين الغرب والشرق لفترة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد شجعت على استمرار سباق التسلح •

كذلك يلاحظ في الآونة الاخيرة أن هناك سباقا كبيرا بين الشرق والغرب فيما يتعلق بأبحاث الفضاء والصواريخ العابرة للقارات وغير ذلك من وسائل الدمار الحديثة • ويلاحظ أن الصناعات التي تنتج هذه الأشياء أصبحت تستعين بعدد ضخم من المؤسسات التي لا تعمل أصلا في داخل الصناعات الحربية • ويؤدي التطور التكنولوجي الهائل في هذه النواحي الى الاستفادة الشاملة من جانب الصناعات الأخرى • كذلك يلاحظ أن ميزانية الدفاع في الدول المختلفة أصبحت تتول الأبحاث المتعلقة بمسائل الدفاع والأمن حتى ولو كانت هذه الأبحاث لا تمت مباشرة لمشاكل الدفاع • ويلاحظ أن مخصصات الأبحاث المذكورة في زيادة مستمرة • فمثلا نجد بالنسبة لانجلترا أن ما يخصص من ميزانية الدفاع للأبحاث قد زاد من ١٧٧ مليون جنيه في ١٩٥٥ - ١٩٥٦ الى ٢٣٤ مليون جنيه في أواخر الخمسينات ثم الى ٢٤٥ مليون جنيه سنويا في الفترة ٥٩ - ١٩٦٢ •

كذلك تضاعفت مخصصات الأبحاث في ميزانية الدفاع في فرنسا في الفترة ٥٨ - ١٩٦٢ •

ثانيا : الزيادة الكبيرة في الاهتمام بالبحث العلمي في فترة ما بعد الحرب • فقد أصبحت الحكومات والمؤسسات والهيئات والشركات حريصة على تشجيع البحث وتدعيمه بكل الطرق • وقد أنشأت وزارات البحث العلمي لرعاية البحث سواء أكان ذلك في الجامعات أو الهيئات أو غيرها ومد الباحثين بالمعونات والأجهزة • كذلك توسعت الشركات

والهيئات في أقسام البحوث ومعامل التجارب واستعانت بخبرة العلماء وخصصت المبالغ الضخمة لذلك • ويبين جدول رقم (٧) الاتفاق على البحث في الدول المختلفة وأهمية ذلك بالنسبة للنتائج القومي الاجمالي • ويتضح من أرقام هذا الجدول أن الاتفاق على البحث في زيادة مستمرة ويلاحظ كذلك أن إنجلترا تأتي في مقدمة الدول التي تنفق على البحث العلمي وتأتي ألمانيا وفرنسا وغيرها من الدول متأخرة بالقياس بإنجلترا ومع ذلك يلاحظ أن درجة التقدم الصناعي والتكنولوجي والنمو الاقتصادي عموما أسرع في ألمانيا وفرنسا عنه في إنجلترا •

جدول رقم (٧)

الاتفاق على البحوث كنسبة من الناتج القومي الاجمالي

١٩٦٢	١٩٥٩	١٩٥٥	
٣١	٢٣	١٧	إنجلترا
—	٢	—	هولنده
—	١٨	—	السويد
—	١٢	٠٨	ألمانيا
١٦	١١	—	فرنسا

وقد أمكن تحقيق ذلك بواسطة شراء حقوق الاختراع من الخارج • اذ يلاحظ أن المخترع يرخّص للشركات في الداخل والخارج بانتاج نفس السلعة أو استخدام نفس طريقة الصناعة وذلك مقابل دفع أتاوة سنوية والتقيّد ببعض الشروط الأخرى منها مثلاً عدم القيام بتصدير السلعة المنتجة الى الخارج • وقد اعتمدت اليابان وألمانيا لفترة طويلة على عملية شراء حقوق الاختراع من الخارج •

وللمعرفة مدى أهمية الدولة في الاعتماد على نفسها أو على الغير فيما يتعلق بالابتكرات الحديثة نراجع الأرقام الآتية ، وهي خاصة بسا تدفعه الدولة للخارج وما تحصل عليه من الخارج من أتاوات في مقابل الحصول على حقوق الابتكار أو منحها للغير • وتعتبر الولايات المتحدة مصدرة كبرى للتكنولوجيا • ونجد أن دخلها من الاتاوات كان في ١٩٥٦ يساوي ١٠٠ مليون دولار وما دفعته للخارج يساوي ١٥ مليون دولار وفي الخمس سنوات التالية بلغ الدخل السنوي ٤٥٠ مليون دولار والمدفوعات للخارج تراوحت من ٤٧ الى ٦٠ مليون دولار • أما الدول الأوربية فانها مستوردة للتكنولوجيا الأمريكية وبلغ مجموع ما دفعته الى الولايات المتحدة في المدة ١٩٥٧ الى ١٩٦١ ما يساوي ١٧٥ مليون دولار سنويا في المتوسط • بينما ما حصلت عليه من الشركات والمؤسسات الأمريكية يساوي ٤١ مليون دولار في السنة •

ثالثا: الاهتمام بالتعليم والتدريب • ويرجع السبب الثالث للتقدم السريع في التكنولوجيا بعد الحرب الى اهتمام الحكومات الشديد بالتعليم ، وذلك سواء آكان تعليمًا عامًا أم تعليمًا عاليًا • وكذلك يشمل العناية الكبيرة بالتعليم الفني والتطبيقي الذي يشمل فروع الهندسة والكيمياء وغيرها • وكذلك اهتمام الحكومات والمؤسسات الكبيرة بالتدريب العملي • ويلاحظ أن الصناعات الحديثة أصبحت من النوع المعقد الذي يحتاج من العاملين الى درجة عالية من المعرفة • وفي هذا الشأن نجد أن الأمر لا يقتصر فقط على فئة الرؤساء وهم من طبقة المهندسين والكيميائيين ولكن المعرفة يجب أن تمتد لتشمل كل مستويات العاملين وفي هذا الشأن نجد أن الدول التي اهتمت بنشر التعليم الفني والتطبيقي بين جميع المستويات العليا والسفلى في الصناعة كانت من أكثر الدول تقدما في حقل التقدم التكنولوجي • ومن أبرز الدول في هذا الشأن ألمانيا •

الكتاب الثاني

التطور الاقتصادي في الوطن العربي

ستقتصر دراستنا في هذا القسم على جوانب محددة من الاقتصاد العربي آملين تخصيص مؤلف مستقل لبحث هذا الموضوع الهام. والجوانب التي سنتناولها في الصفحات التالية هي:

أولا — تطور الزراعة والملكية الزراعية في سوريا ولبنان •

ثانيا — تطور الصناعة في مصر •

ثالثا — تطور النظم النقدية في مجموعة من الدول العربية •

الفصل الاول

تطور الزراعة والملكية الزراعية

في سوريا ولبنان

أولا : تطور الزراعة

١-مقدمة : يعتبر القطاع الزراعي في سوريا ولبنان قطاعا هاما . بل يعتبر أهم القطاعات الاقتصادية وخاصة في سوريا . ويستدل على أهمية الزراعة في سوريا ولبنان من اشتغال معظم السكان بها وكذلك اسهام الزراعة بجزء كبير من الدخل القومي . كذلك فان معظم الصادرات السورية في شكل سلع زراعية سواء آكانت في شكلها الخام أو ادخلت عليها بعض العمليات التحضيرية القليلة . ونظرا لاهمية الزراعة فسي الاقتصاد السوري فان هذا القطاع قد تحل بالعبء الاكبر من الضرائب والالتزامات المالية .

وسوف تتعرض للقطاع الزراعي في سوريا ولبنان بشكل مقتضب من عدة نواحي أهمها :

(أ) المحاصيل الزراعية الهامة وتطور أهميتها .

(ب) عوامل تخلف الزراعة .

(ح) الضرائب المفروضة على الزراعة •
وسوف يقتصر تحليلنا على الفترة التي تشمل القرن التاسع عشر
حتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين •

٢ - المحاصيل الزراعية :

يزرع في سوريا ولبنان العديد من المحاصيل والتي تشمل الحبوب
وخاصة القمح والشعير والألياف وخاصة القطن والحرير الطبيعي والزيتون
والتبغ والثمار والخضروات • وسوف تتناول بشيء من التفصيل بعض
هذه المحاصيل •

أ - الحبوب :

تعتبر الحبوب (القمح والشعير) من أهم المحاصيل الشتوية في سوريا
ولبنان وهي تعتمد في زراعتها على الامطار • وتتوقف المساحة المزروعة
على كمية الامطار فتزيد في السنوات غزيرة المطر وتقل في السنوات قليلة
المطر • ويلاحظ أن سوريا كانت تصدر القمح في سنوات المحصول الكبير
وتستورده في سنوات الجفاف •

وكانت هذه الظاهرة واضحة في كل الاوقات في سوريا • وعموما
نجد أن المساحة المزروعة بالحبوب في سوريا أقل بكثير من المساحة
الممكن زراعتها وكانت دائما حوالي نصف مليون هكتار ^(١) • وفي سنوات

(١) كانت جملة الاراضي المزروعة في سوريا ٧٧٥ ألف هكتار قبل
الحرب الاولى ارتفعت حتى وصلت الى حوالي مليون هكتار في الثلاثينات •
بينما نجد أن اجمالي الارض الممكن زراعتها تقدر بحوالي ٤ مليون هكتار وان
نصف هذه المساحة يزرع فعلا • وتبعا لطريقة المناوبة الزراعية المتبعة فان
نصف هذه المساحة يزرع بينما يظل النصف الاخر بدون زراعة الى السنة القادمة
اي ان ربع الاراضي الممكن زراعتها هو الذي يزرع فعلا • راجع البرت خوري
« الزراعة » في كتاب النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان تحرير سعيد
حمادة • منشورات جامعة بيروت الامريكية سنة ١٩٣٦ • ص ٧٢ - ٧٣ •

كثيرة كانت المساحة المزروعة تهبط عن ذلك مما كان يدفع الى استيراد القمح من الخارج .

ومع ذلك فان انتاج القمح قد زاد بمرور الوقت وذلك بسبب الزيادة في الطلب الداخلي نتيجة لزيادة عدد السكان . وكذلك نتيجة للطلب الاوربي وخاصة في الفترة ١٨٧٠ - ١٨٨٦ حيث ارتفعت اثمان الحبوب في أوربا . الا أن صادرات سوريا الى هذه المنطقة قد نقصت كثيرا بسبب تدفق القمح الامريكي والروسي ^(١) . وكذلك بسبب رفع الضرائب الجمركية على القمح المستورد الى فرنسا وذلك بهدف حماية الزراعة المحلية من المنافسة الاجنبية .

ولكن بعد الحرب العالمية الأولى تعرض محصول القمح للهبوط فبينما كان ٧٢٧ ألف طن قبل الحرب انخفض الى اكثر من ٣٠٠ ألف خلال العشرينيات وأثناء الازمة العالمية . أي أنه في فترة الكساد التي كان يجب أن يزيد فيها الانتاج الداخلي من الحبوب لمواجهة الطلب المحلي على الاقل نجد تدهورا في الانتاج مما أدى الى زيادة كبيرة في استيراد الحبوب من الخارج . وقد أدى ذلك الى تدهور مركز ميزان المدفوعات السوري في هذه الفترة .

٣ - القطن :

يعتبر القطن السوري من أقدم المحاصيل في سوريا وقد كانت سوريا من أهم الدول المنتجة للقطن في العصور الوسطى . وقد استمرت

(١) الامير علي الحسنی - تاريخ سوريا الاقتصادي - مطبعة بدائع الفنون ، دمشق ، ١٩٢٢ ، ص ٢٧٩ .

زراعته في الازدهار حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث بدأ القطن السوري يتعرض لمنافسة شديدة من جانب القطن الأمريكي والقطن المصري • وقد كانت هذه الاقطان من نوع أفضل • وعلى أثر هذه المنافسة بدأت الصادرات السورية من القطن وكذلك زراعته في التراجع حتى انعدمت عند احتلال الفرنسيين لسوريا • ولبنان بعد الحرب العالمية الاولى •

الا أن قوات الاحتلال رأت أن تستفيد بمزارع القطن في سوريا وذلك لامداد المصانع الفرنسية بحاجتها من القطن بشن قليل • وذلك على غرار ما فعلته انجلترا في مصر حيث أخذت في تشجيع المزارع المصري على زيادة الانتاج وتوسيع الرقعة المزروعة قطنًا لتغطية احتياجات المصانع الانجليزية بحاجتها من الاقطان وبالاسعار القليلة •

وقد قامت سلطات الانتداب الفرنسي بتشجيع زراعة القطن في سوريا بالوسائل الآتية :-

- ١ - توزيع بذور القطن الجيدة مجاناً •
- ٢ - انشاء محطات للارشاد الزراعي واجراء التجارب على الاقطان لزيادة انتاجيتها وتحسين رتبها •
- ٣ - توزيع أراض جديدة على منتجي القطن واعفائهم من ضريبة الاعشار ^(١) لمدة عدة سنوات •
- ٤ - تقديم الهبات المالية للمزارعين في بعض الحالات •

(١) من أهم الضرائب على الزراعة وكانت تصل الى ١٢ ٪ من قيمة المحصول • وسوف نتكلم عنها بالتفصيل فيما بعد •

هـ - اقامة محالج القطن وآلات كبسه في مناطق زراعة القطن .

وتتيجة لهذه الجهود فقد زاد انتاج القطن من ١٥ مليون طن قبل الحرب الى ٣ ملايين سنة ١٩٢٤ والى اكثر من أربعة ملايين سنة ١٩٣١ .
الا ان الانتاج تدهور بشدة بعد ذلك بسبب الانخفاض الشديد في الاسعار بسبب الكساد العالمي .

ح - اشجار التوت ودودة الحرير :

تعتبر تربية دودة الحرير من أهم الصناعات الزراعية في سوريا ولبنان في الفترة السابقة على الحرب العالمية الاولى . وكان الدخل الذي يعود على المربين وعلى الدولة يشكل دعامة هامة من دعائم الاقتصاد السوري واللبناني . وكان هناك اهتمام كبير بهذه الصناعة سواء في ظل الاحتلال العثماني أو الاحتلال الفرنسي . وقد كان رأس المال الأوربي يبدى عناية خاصة بانتاج الحرير الخام في سوريا ثم تصديره الى الدول الأوربية وخاصة فرنسا . وقد تأسس أول معمل لانتاج الحرير على الطريقة الاوربية سنة ١٨٤٠ ، ثم زاد عدد المعامل بسرعة بعد ذلك حتى وصل الى ٦٧ معملا في لبنان عام ١٨٨١ (١) .

وتعتمد تربية دودة الحرير على وجود مساحات واسعة مزروعة بأشجار التوت . وقد بلغ عدد هذه الاشجار في سوريا ولبنان ٣ مليون شجرة تقريبا سنة ١٨٩٩ . كانت توجد معظمها في لبنان وخاصة في البقاع (٢ مليون شجرة) . وقد اهتمت السلطات العثمانية بصناعة الحرير وذلك لوفرة الدخل منها والذي أصبح يدخل ضمن ادارة الديون العثمانية

(١) الامير علي الحسني ، ص ٢٥٦ .

ولتشجيع المنتجين قررت السلطات العشائية اعفاء اشجار التوت من ضريبة الاعشار لمدة ثلاث سنوات . كذلك تم ارسال مجموعة من الشبان في سنة ١٨٨٥ الى فرنسا للتدريب على قواعد وأصول تربية دودة الحرير . وقد أخذ انتاج الشرائق (الفيالج) في الازدياد حتى وصل سنويا الى ٥ مليون كيلو جرام في المدة ١٨٩٩ - ١٩٠٢ . وقد كان الانتاج يتراوح بين ٢ الى ٣ مليون كيلو جرام سنويا في المدة ١٨٧٢ - ١٨٨٧ . ويرجع السبب في هذا الانخفاض الى انتشار الامراض في دودة الحرير . وعند قيام الحرب العالمية الاولى فان انتاج الفيالج (الشرائق) الحريرية وصل الى أكثر من ٦ ملايين كيلو جرام هذا على الرغم من انخفاض اثمان الحرير في العالم (١) .

ولكن ظروف الحرب العالمية قد أدت الى تدهور هذه الصناعة وذلك للأسباب الآتية :-

١ - نظرا لندرة الفحم في سوريا ولبنان زمن الحرب بسبب عدم استيراد السلطات التركية للفحم من الخارج فان الخشب قد استخدم بديلا عنه . وقد أدى ذلك الى اقتلاع أشجار التوت واستخدامها وقودا .

٢ - الارتفاع الشديد في اسعار القمح وغيرها من المواد الغذائية أدى الى تحويل مزارع اشجار التوت الى مزارع لزراعة القمح وذلك بسبب ازدياد ربحية زراعة القمح عن تربية دودة الحرير .

(١) الامير علي الحسيني صفحات ٢٥٧ - ٢٥٨ .

٣ - نقص الايدي العاملة بصورة ملموسة بسبب سحب عدد كبير من الشباب للاشتراك في الحرب • وصناعة تربية دودة الحرير ثم اعداد الحرير الخام تعتبر من الصناعات الكثيفة في استخدام اليد العاملة •

الا أنه بعد الحرب تحسن الوضع بعض الشيء وزاد انتاج الفيالنج في المدة ١٩٢٣ - ١٩٣٠ • الا أن الازمة العالمية قد أدت الى خفض انتاج الفيالنج من جديد الى أدنى مستوى ممكن وذلك بسبب الانخفاض الشديد في الاسعار • وقد دخلت عوامل جديدة ساعدت على تدهور صناعة الحرير في سوريا ولبنان وهي :-

١ - ازدياد أهمية الحرير الصناعي منذ الحرب العالمية الاولى وقد تحسن نوعه وانخفضت تكاليف انتاجه وأصبح خطرا على الحرير الطبيعي في العالم •

٢ - ازدياد الاهتمام بتربية دودة الحرير في الدول الاخرى المنافسة لسوريا مثل اليابان والصين وايطاليا وفرنسا • وقد كانت الدول الاخيرة هي السوق الطبيعي للحرير السوري واللبناني •

الا أن سلطات الانتداب الفرنسي حاولت تشجيع تربية دودة الحرير في سوريا ولبنان وذلك لنفس الاسباب التي أدت الى اهتمامها بزراعة القطن في هذه البلدان • وقد تألفت لجنة في سنة ١٩٢٩ لتقديم المساعدات للسريين كما يلي :-

١ - توزيع أغراس التوت مجانا •

٢ - توزيع ميازين حرارة ومطبوعات لتعليم المزارعين على الطرق الصحيحة لتربية دودة الحرير •

٣ - مراكز لارشاد المزارعين وتدريبهم واجراء التجارب على تربية
ديدان الحرير (١) .

وسوف نكتفي بالمحاصيل الثلاثة السابقة : الجوب ، القطن ، ودودة
الحرير . وهذا لايعني أن المحاصيل الاخرى أقل في الاهمية . بل العكس
نجد أن اشجار الزيتون والتبغ من المحاصيل الهامة أيضا بالنسبة لاقتصاد
سوريا ولبنان ، ونفس الشيء نجده بالنسبة للخضروات والفواكه المختلفة .

٣ - عوامل تخلف الزراعة :

يلاحظ أن الانتاج الزراعي في سوريا ولبنان اثناء الفترة موضع
المناقشة كان أقل بكثير من المتوقع وذلك بالنظر الى المساحات الواسعة
من الاراضي الزراعية والممكن زراعتها . ولقد تسبب هذا الوضع في جلب
الركود على الاقتصاد السوري وتسبب في الاعتماد الكبير على التجارة
الخارجية لتعويض النقص في الانتاج الزراعي . وبدلا من أن تكون
الزراعة هي القطاع الرائد في طريق التطور والتقدم أصبحت أقل القطاعات
شأنا وأكثرها تخلفا . ويمكن أن نجمل اسباب تخلف الزراعة فيما يلي :-

أ - كثرة الضرائب المفروضة على الفلاح والتي تشمل بصفة خاصة
ضرائب الاعشار والاراضي والحيوانات الزراعية . وتعتبر في الواقع أهم
الضرائب المباشرة في سوريا ولبنان . وسنتناول هذا الموضوع في بند
خاص به .

ب - نظام الملكية الزراعية . أنه من الضروري لكي يهتم المزارع

(١) البرت خوري « الزراعة » ، مرجع سابق ، صفحات ٨١ - ٨٢ .

بأرضه ويحافظ على خصوبتها ويتفانى في خدمة محصولاته لا بد أن يشعر بالاستقرار على قطعة الأرض التي يزرعها سواء أكان مالكا أو مستأجرا. إلا أن انتشار نظام الأراضي على الشيوع وعدم وجود ملكية خاصة في سوريا وتعرض المزارع لظلم الملاك فإن الحافز على الاهتمام بالأرض قد انعدم . ونظرا لأهمية موضوع الملكية الزراعية فانا سنتناوله بالتفصيل فيما بعد .

ج - عدم اهتمام الحكومات بالقطاع الزراعي وخاصة في ظل الحكم العثماني . وأن المساعدات التي حاولت اعطاؤها للفلاح كانت لا تستحق الذكر . فقد ترك الفلاح فريسة للمرايين وذلك بسبب عدم وجود بنوك زراعية لا قراض صغار المزارعين بفوائد بسيطة ^(١) . كذلك فقد أهملت مشروعات الري في البلاد رغم حيويتها للزراعة ، وأن مساحة قليلة من الأراضي هي التي يمكن زراعتها على أساس الري من الانهار . وفي سنة ١٩٢٦ قدر أن الانهار الموجودة في سوريا يمكنها أن توفر الري الدائم لمساحة قدرها ٦٠٠ ألف هكتار هذا في حين أن المساحة التي تروي فعلا لا تتجاوز ١٦٠ ألف هكتار ^(٢) ، تضطر بقية الأراضي المزروعة الى الاعتماد على الامطار والتي كثيرا ما تأتي أقل من المنتظر مما يسبب هلاك المحصولات والتوسع في استيراد الحبوب من الخارج .

M. Ma'oz , Ottoman Reform in Syria & Palestine, 1840-(١)
1861 Oxford, 1968, pp-163-4.

Z. Y. Hershlag, Introduction to the Modern Economic History of
the Middle East, Brill, Leiden, 1964, p. 250.

(٢) حسني صواف « ثروة البلاد الطبيعية » كتاب سعيد حمادة ،

ص ٣٦ .

د - تخلف وسائل الزراعة بسبب فقر الفلاح من ناحية وجهله من الناحية الأخرى • هذا بالإضافة الى عدم استقراره على الأرض التي يزرعها ووقوعه في الدين في أغلب الأحوال •

٤ - الضرائب الزراعية :

تشكل الضرائب المفروضة على الزراعة نسبة هامة من إجمالي الضرائب وخاصة في سوريا • ويلاحظ أن عبء الضريبة الواقع على صغار الفلاحين كان أكبر بكثير من العبء الواقع على كبار الملاك • أما التجارة والصناعة فإنها كانت تتحمل عبء أقل ولعل تفسير ذلك يرجع الى سيطرة الأجانب على هذين القطاعين • وقد تمتع الأجانب في ظل الحكم العثماني بمجموعة من الامتيازات من بينها الإعفاء من الضرائب المباشرة • وقد استمر الحال على ذلك حتى وقوع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وقد أوقفت هذه الامتيازات ابتداء من ١٣ تموز ١٩٢٤ •

ويبين جدول (١) وجدول (٢) الأهمية النسبية للضرائب التي تقع على قطاع الزراعة والتي تشمل ضريبة الاعشار وضريبة الأراضي وضريبة الحيوانات (أو الاغنام) • ويلاحظ أن ما تتحمله الزراعة في سوريا أكبر مما تتحمله الزراعة في لبنان ، ولعل السبب في ذلك واضح وهو أن قطاع الزراعة في سوريا أكثر أهمية منه في لبنان كذلك فإن الثروة الحيوانية أقل أهمية في لبنان بالمقاييس بدولة سوريا • الا انه عموما يسكن القول أن عبء الضريبة على الزراعة في كلتا الدولتين كان أكبر بكثير مما يسكن احتمالاه خاصة اذا عرفنا أن الفلاح لم يكن يحصل على أي مساعدة تذكر

من جانب الدولة • ونجد أن هذا العبء كان مسئولاً الى حد بعيد عن تدهور حالة الزراعة والزراع وخاصة في سوريا • وسوف تتناول الضرائب الثلاثة المذكورة بشيء من التفصيل •

أ - ضريبة الاعشار : هي أهم ضريبة بالنسبة لسوريا من ناحية الدخل • أما بالنسبة للبنان فان هذه الضريبة تعتبر قليلة الاهمية وهذا يرجع لسببين :

جدول ١

الايادات من الضرائب في دولة سوريا (نسب مئوية) (١) •

نوع الضريبة	١٩٢٧	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٣
ضريبة العشر	١٨ر٤	١٩ر٤	١٣	٩ر٤
ضريبة الاراضي	٤ر٢	٤ر٢	٤ر٢	٤ر٣
ضريبة الحيوانات (الاعنام)	١٠ر٨	١١ر٧	١٥ر٦	٤ر٩
المجموع	٣٣ر٤	٣٥ر٣	٣٢ر٨	١٨ر٦
بقية الضرائب المباشرة (٢)	١١ر٣	١١ر٢	٩ر٩	١٢ر٦
المكوس (٣)	١٠ر٢	١١ر٩	١٧ر٤	١٨ر٠
مجموع ايرادات الضرائب	٥٤ر٩	٥٨ر٤	٦٠ر١	٤٩ر٢
حصة سوريا من ايرادات الجمارك	٤٥ر١	٤١ر٦	٣٩ر٩	٥٠ر٨
الاجمالي العام	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠	١٠٠ر٠

(١) سعيد حمادة ، صفحات ٤٧٨ - ٤٧٩

(٢) وتشمل ضرائب المباني والدخل والطرق وعربات النقل •

(٣) وتشمل ضرائب التبغ والبنزين واحتكار الملح والمشروبات الكحولية

١ - أن جبل لبنان كان معفياً من ضريبة العشر .

٢ - أن الزراعة في لبنان قليلة الأهمية بالنسبة لأوجه النشاط
الآخرى .

وتعتبر ضريبة الأعشار من أقدم الضرائب العشائية وقد تعرضت
لتطورات كثيرة مع مرور الوقت . وهذه الضريبة تفرض على الأرض
الميري أي الأرض المملوكة للدولة والتي يستغلها الأفراد . وفي مقابل
ذلك كانوا يدفعون عشر قيمة المحصول كمقابل للإيجار . أما الأراضي

جدول ٢

الإيرادات من الضرائب في جمهورية لبنان (نسب مئوية)^(١)

نوع الضريبة	١٩٢٧	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٣
ضريبة العشر	٣٨	٤٠	٢٤	٠٤
ضريبة الأراضي	٤٤	٤٢	٣١	٥١
ضريبة الحيوانات (الأغنام)	٢١	٢٢	٢٥	١٦
المجموع	١٠٣	١٠٤	٨٠	٧١
بقية الضرائب المباشرة (٢)	١٣٠	١٢٩	١٢٣	٩٧
المكوس (٣)	٥٧	١٣٩	٢٧٠	٢٢٩
مجموع إيرادات الضرائب	٢٩٠	٣٧٢	٤٧٣	٣٩٧
حصة لبنان من إيرادات الضرائب	٧١٠	٦٢٨	٥٢٧	٦٠٣
الاجمالي العام	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

(١) سعيد حمادة ، صفحات ٤٨٠ - ٤٨١

(٢) ، (٣) ارجع الهامش على الصفحة السابقة .

الملك (أي المملوكة للأفراد) فكانت معفاة من هذه الضريبة ، الا أن هذه الاراضي كانت تكون نسبة ضئيلة من مجموع الاراضي في سوريا وكانت تخضع لضريبة الاراضي كما سنرى •

وكما يستدل من تسمية الضريبة بالاعشار فان هذه الضريبة كانت تساوي عشر قيمة المحصول في البداية • الا أنه في أواخر القرن التاسع عشر ارتفعت هذه الضريبة لكي تصبح $\frac{1}{12}$ من قيمة المحصول ، الا أن التسمية بقيت كما هي • وعند تقدير هذه الضريبة فلا بد من معرفة كمية انتاج الارض وثمان بيع المحصول • وكان ذلك يتم على أساس التقدير أو التخمين وذلك بالاتفاق بين جباة الضريبة والزراع وفي حالة الاختلاف يرجع الى القضاء •

وبعد الانتهاء من عملية التقدير تبدأ عملية جباية الضريبة ، وكانت هذه أسوأ ما في الامر • لان الجباية كانت تتم على أساس النظام المعروف بالالتزام ، أي قيام أو التزام شخص بجمع الضرائب المفروضة على القرية وتسليمها للدولة وذلك مقابل حصوله على امتيازات وحقوق معينة •

وكانت عملية الالتزام هذه مصدر ربح كبير لمن يتولاها ولذا كانت تعطي دائما للاغنياء وللمحاسبين ولذوي السطوة والنفوذ • وكان جزءا كبيرا من ربح الملتزم يعود عليه من الفرق بين ما يعطي للدولة وما يجمع من المزارعين من أموال • وكان الفلاحون دائمي الشكوى بسبب أن الملتزمين كانوا يبالغون في تقدير كمية المحصول وأسعار بيعه وبالتالي فان الفلاح يدفع أكثر مما يجب دفعه •

ونظرا للشكاوى المستمرة من عملية التقدير السنوية هذه فان سلطات الانتداب قد عدلت القانون العشائي سنة ١٩٢٥ • ويتضمن هذا

التعديل أن يتم وضع أساس لهذه الضريبة في المستقبل على أساس أخذ متوسط دخل ضريبة العشر في الأربع سنوات من ١٩٢١ الى ١٩٢٤ • ولذا سميت الضريبة الجديدة بضريبة العشر المربعة • وكان مقدار الضريبة ثابت سنة بعد أخرى الا اذا حدث دمار للسحاصيل أو انخفاض شديد في اثمان البيع كما حدث أيام الكساد العظيم • وقد تدخلت الدولة وقررت خفض مقدار الضرائب حتى تتماشى مع الدخل المنخفض •

وقد انتهت هذه الطريقة عملية جباية الضريبة بواسطة الملتزمين وخلصت المزارعين من ظلمهم • وكان يتم جباية الضريبة بواسطة موظفين من قبل الدولة وذلك على ثلاثة أقساط متساوية •

ب - ضريبة الاراضي : وقد وضعت هذه الضريبة لكي تحل محل ضريبة الاراضي (الويركو) العثمانية القديمة وضريبة الاعشار • أي جمع الضريبتين في ضريبة واحدة لتقليل مشاكل ونفقات التحصيل • وضريبة الاراضي تفرض على أساس قيمة الاراضي وذلك بموجب التقدير الذي جرى عام ١٨٨٧ •

ويختلف عبء ضريبة الاراضي (الويركو) على حسب نوع ملكية الارض الزراعية • فاذا كانت من النوع الحكومي أو الميري فإن معدل ضريبة الويركو يكون في حدود خمسة في الالف من القيمة، وذلك لخضوع هذه الارض لضريبة الاعشار المرتفعة • أما الاراضي المملوكة ملكية خاصة فإن ضريبة الويركو ترتفع الى ١٦ في الالف من قيمتها وذلك لاعفاء هذه الارض من ضريبة الاعشار •

ومن الجدول (١) والجدول (٢) السابقين نجد أن أهمية هذه الضريبة في سوريا أقل منها في لبنان • والسبب في ذلك يرجع الى أن الاراضي الخاصة (الملك) في سوريا ضئيلة وهي الارض الخاضعة لهذه الضريبة •

أما في لبنان فإن الوضع مختلف حيث أن ٦٥٪ تقريبا من الأراضي مملوكة ملكية خاصة وهي تخضع لضريبة الأراضي •
ح - ضريبة الحيوانات (أو الاغنام) :

وتفرض هذه الضريبة في سوريا على الجمال والاغنام والماعز والخنازير ولا تفرض على بقية الحيوانات الزراعية مثل البقر والخيول والحمير أو البغال • وتعفى من الضريبة الجمال التي عمرها أقل من سنتين والاغنام والماعز والخنازير التي عمرها أقل من سنة •

وكان مقدار الضريبة كما يلي (بالقروش السورية) (١) :

- ١٠٠ على الراس الواحد من الجمال
- ٤٠ على الراس الواحد من الغنم
- ٣٠ على الراس الواحد من الماعز
- ٥٠ على الراس الواحد من الخنازير •

أما بالنسبة للبنان فإن هناك تماثل في معدلات الضريبة مع سوريا هذا عدا أن الحيوانات التي قلنا أنها معفاة من الضريبة في سوريا تخضع بدورها لضريبة الاغنام في لبنان •

وبالرجوع الى الجدولين السابقين نجد أن ضريبة الاغنام من الضرائب الهامة بعد ضريبة الاعشار في سوريا • أما في لبنان فإنها أقل أهمية وذلك بسبب قلة أهمية الحيوانات الزراعية •

(١) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان ص ٤٠٦ •

ثانياً : تطور الملكية الزراعية

١ - مقدمة : يعتبر موضوع الملكية الزراعية من الموضوعات الهامة في أي مجتمع من المجتمعات وخاصة المجتمعات الزراعية . ويلاحظ أن هناك ارتباط شديد بين انتشار حق الملكية الكاملة وبين حجم الانتاج الزراعي . فكلما تمتع الفلاح بحق الملكية على أرضه كلما اهتم بأرضه وحافظ على خصوبتها وأقام عليها الاستثمارات اللازمة لصيانتها وتحسينها . وبالعكس كلما اختفت الملكية الخاصة للأرض كلما انعدم الحافز لدى الزراع في المحافظة على الأرض أو الاهتمام بالانتاج . وذلك لأن كل جهد يبذله الفلاح لن يعود عليه وحده كذلك فإن الفلاح لا يضمن الاستقرار في زراعة الأرض في المستقبل ولذا لا يهتم بالمحافظة على خصوبتها .

وقد تميزت سوريا بصفة خاصة بعدم استقرار الملكية الزراعية فيها لفترة طويلة من الزمن .

وفي الواقع فإن عملية تسليم الاراضي الزراعية للأفراد ملكية تامة لم تتم الا في السنوات القليلة الماضية وذلك بعد تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي ابتداء من سنة ١٩٥٨ . ويعتبر هذا الوضع مسئولاً الى حد بعيد عن تدهور الزراعة في سوريا . أما بالنسبة للبنان فإن الوضع كان مختلفاً وذلك بسبب التطور المستقل الذي سار فيه جبل لبنان وخاصة منذ سنة ١٨٦١ . فقد انتشرت الملكية الخاصة للأرض حتى أصبحت تكون الغالبية الكبرى من الاراضي . وسوف تتناول بشكل موجز تطور الملكية

الزراعية حتى منتصف الثلاثينيات من القرن الحالي •

٢ - محاولات تنظيم الملكية (قانون ١٨٥٨) :

حاولت السلطات العثمانية إعادة تنظيم الملكية في سوريا ولبنان
ومن ثم صدر قانون الملكية لعام ١٨٥٨ • وقد قسم هذا القانون ملكية
الاراضي الزراعية الى خمس مجموعات هي :-

١ - أراضي الملك : وهذه هي الارض المملوكة ملكية تامة بواسطة
الافراد • وهي لا تمثل الا نسبة ضئيلة من مجموع الاراضي الزراعية •

٢ - الاراضي الميري : وهي تشمل الارض التي تملكها الدولة وهي
تشمل الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية • وفي هذه الحالة نجد أنحق
الرقبة يبقى للدولة ، الا أن الدولة تعطي هذه الاراضي للافراد لزراعتها
والانتفاع بها •

٣ - أراضي الوقف : وهي الارض المخصصة لبعض الاغراض الدينية
والاجتماعية والخيرية •

٤ - الاراضي المتروكة : وهي الارض المتروكة فضاء وذلك
لاستخدامها في بعض الاغراض العامة •

٥ - الاراضي الموات : وهي الارض التي لا يسكن زراعتها بسبب
ردائها (الارض البور) •

Doreen Warriner «Land Tenure in the Fertile Crescent» (١)
Published in C. Issawi, The Economic History of The Middle-
East, 1800—1914, Chicago Press, Chicago. 1966, P.73 .

ويلاحظ أن أهم هذه التقسيمات هي : الاراضي الملك والاراضي الميري • وأن هذين النوعين متشابهين كثيرا من ناحية الاستغلال وحقوق المنتفع فمثلا نجد أن المنتفع بالارض الميري أو الحكومي يتمتع بكثير من الحقوق التي يتمتع بها المالك الحقيقي للارض وذلك كما يلي :-

١ - أن المنتفع لا يدفع ريعا (أو ايجارا) للارض مقابل الانتفاع بها • ولكنه يدفع ضريبة تسمى بضريبة الاعشار المشار اليها سابقا (وهي تشبه الى حد بعيد ايجار الارض) •

٢ - أن حق الانتفاع يخضع للتوارث أي أن الابناء يرثون آباؤهم على أرض الدولة •

٣ - من حق المنتفع أن يبيع الارض للغير •

ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون قد هدف أيضا الى القضاء على فكرة المشاع أو الملكية الجماعية • فقد نصت المادة الثامنة من القانون المذكور على أنه لا يمكن أن تعطي اجمالي ملكية أرض القرية أو المدينة لجميع الافراد ككل أو تعطي لواحد أو اثنين منهم • ولكن يجب توزيعها بحيث ينال كل فرد قطعة من الارض تسجل باسمه •

ولكن الملاحظ أن القانون قد فشل في القضاء على الملكية على الشيوع وقد ظلت الارض (الميري) مملوكة عمليا ملكية شائعة الى عهد قريب جدا • ونجد أن سبب الفشل يرجع الى ما يأتي :-

١ - ضعف الاجهزة الادارية لدى الحكومات وعدم كفاءتها أدت الى عدم القيام بعملية المسح والتسجيل المذكورة بالسرعة المطلوبة •

٢ - أن البيانات التي اعطاها المنتفعون بالاراضي الحكومية الى موظفي الدولة القائمين بالتسجيل كانت معلومات خاطئة ولا تمثل الواقع . فمن ناحية كان الافراد يخشون الادلاء باسائهم الحقيقية خوفا من الاستدعاء للجنسية أو من دفع ضرائب اضافية . ولتحلل من ذلك كان الافراد المنتفعين بالاراضي الحكومية يسجلون ملكياتهم تحت اسم رئيس القبيلة أو اسم فرد في العائلة لن يستدعى للخدمة العسكرية ^(١) . ولذلك فانه من الناحية العملية نجد أن الارض قد بقيت مملوكة ملكية جماعية وتزرع على المشاع . ونحن نعلم عيوب هذا النظام اذ أنه يؤدي الى ^(٢) :

١ - يحول دون القيام بأي استثمارات تذكر بقصد تحسين الارض .

٢ - يحول دون تسميد الارض ورفع خصوبتها .

ويلاحظ كذلك أن القانون السابق قد أغفل تنظيم العلاقة بين ملاك الارض ومستأجريها اذ أن معظم الارض سواء أكانت خاصة أم أرض ميري كان يزرعها أفراد آخرون غير ملاكها . وبالتالي كان هناك مشاكل كثيرة كان من الضروري أن يحسمها قانون الملكية المذكور . فقد لوحظ أن المالك كان يستأثر بنصيب كبير من غلة الارض . وثانيا عدم استقرار المستأجر على قطعة الارض ، وذلك لان عقود الايجار كانت تبرم لمدة سنة فقط كما أن للمالك الحق في انتهاء العقد في أي وقت يشاء . هذا

ibid; p. 76.

(١)

(٢) لقد نبه الى ذلك أيضا تقرير البنك الدولي عن سوريا .

I.B.R.D., The Economic Development of Syria, John Hopkins, 1955, p. 39.

بالطبع أدى الى عدم اهتمام المستأجر بالارض التي يزرعها (١) .

وقد جاء في تفسير نقاط الضعف التي حواها القانون أن هذا القانون كان يهدف قبل أي شيء آخر الى تحقيق زيادة كبيرة في دخل الحكومة العثمانية . وذلك عن طريق تحديد الملاك وتحديد مقدار الضرائب الواجب دفعها سنويا ، ثم تأكيد سلطة الدولة على أراضيها (٢) .

وقد حاولت سلطات الانتداب الفرنسي أن تحسن الوضع . وذلك عن طريق تخفيف القيود المفروضة على المتفعين بالاراضي الاميرية وذلك بموجب قوانين ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ (٣) . الا أن سلطات الانتداب رأت أن يبقى نظام الزراعة على الشيوخ كما كان والاعتراف بحق الفرد في نصيب في إنتاج الارض دون الاعتراف بحق الفرد في نصيب معين من الارض . وذلك فيما عدا أن يكون لدى الافراد رغبة في تقسيم الارض وتسجيل قطعة منها لكل منهم (٤) . كذلك لم تتدخل سلطات الانتداب بصدد تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين . وقد ظل الحال على ذلك الى حين فرضت قوانين الإصلاح الزراعي في أواخر سنة ١٩٥٨ .

(١) البرت خوري « الاراضي وأنظمة حيازتها » ، الفصل الثالث في كتاب سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان ، ص ٥٩ .

(٢) Doreen Warriner, op. Cit., p. 73

(٣) في تفصيل ذلك راجع G. Baer, «The Evolution of Private Land

Ownership in Egypt and The Fertile Crescent,» in C. Issawi., op Cit., pp. 86 — 87 .

(٤) D. Warriner, Op. Cit., P. 77.

الفصل الثاني

الصناعة وتطورها في مصر

١ سنتناول في هذا الفصل مناقشة الصناعة وتطورها ومشاكلها في فترة حكم محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٩) ثم في فترة الحرية الاقتصادية (١٨٥٠ - ١٩١٤) ثم في الفترة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية . وأخيرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

اولا - الصناعة في عهد محمد علي

عندما جاء محمد علي الى الحكم كانت الصناعة تتكون من مجموعة من الحرف الصغيرة شأنها شأن الصناعات الحرفية التي انتشرت في اوربا في العصور الوسطى . ولقد لحق الازمحلال بهذه الصناعات بسبب الفوضى والصراع الذي كان دائرا في مصر قرب نهاية القرن الثامن عشر . الا أن محمد علي والذي اتسمت سياسته بالطموح والذي كان يسعى الى تدعيم أركان حكمه لم يكن يرضى بهذا الوضع . لذلك نجده يعمل باصرار على تدعيم الصناعات كما سبق ودعم وطور الزراعة .

وقد بدأ محمد علي سياسته الصناعية باحتكار الصناعات الصغيرة القائمة ، وفي سبيل ذلك كان يقوم بامداد الصناع بالمواد الأولية

ومستلزمات الانتاج الاخرى ثم يتسلم منهم المنتجات بسعر محدد ثم يقوم بيعها في الأسواق بعد ان يقوم بختمها بخاتم الحكومة . وقد أدت هذه السياسة الى حصول محمد علي على أرباح وفيرة لأنه من ناحية كان يبيع المواد الخام للصناع بسعر مرتفع ثم يتسلم منهم المنتجات النهائية بسعر محدد تاركا لهم هامشا ضئيلا من الربح ثم يقوم هو ببيع هذه المنتجات في هذه الاسواق بسعر مرتفع ، أي أنه كان يربح من الاتجاهين . وقد أدت هذه السياسة - احتكار البيع واحتكار الشراء - الى قتل روح الابتكار في الصناعة والى الاضرار بالصناعة القائمة . كذلك تعرض المستهلك للضرر بسبب ارتفاع اثمان السلع الصناعية .

بعد ذلك قرر محمد علي اقامة صناعات حديثة على النظام الاوربي . وقد تضاربت الأقوال في الاساليب التي دفعت محمد علي الى تصنيع مصر : ويمكن ارجاعها الى ما يلي :

١ - حاجة محمد علي الى انشاء جيش كبير واسطول حربي حديث جعل من الضروري انشاء المصانع لذلك . ولم يكن من الممكن الاعتماد على المصادر الاوروبية لامداده بالسلح لان محمد علي كان لا يشق في هذه الدول ويعلم أنه وقت الضرورة لن يجد من يمدّه بالسلح ، ولقد اثبتت الأيام بعد ذلك صدق توقعاته .

٢ - رغبة محمد علي في الاحتفاظ بالاموال في الداخل وعدم تسربها الى الدول الاجنبية لانه كان يؤمن بأن خروج الاموال عن طريق الاستيراد معناه اضعاف وافقار للدولة المستورة واثراء للدول المصدرة وعلى العموم فان محمد علي كان يميل الى سياسة التجاريين في تفكيره .

٣ - بناء دولة صناعية على نسق الدول الأوروبية لأن محمد علي

كان يريد ان يجعل من مصر قلبا لامبراطوريته الجديدة • وقد أدت سياسته الزراعية الى توفير كميات من المواد الاولية الزراعية مثل القطن وقصب السكر وغير ذلك • فكان لا بد من اقامة معامل لتصنيع هذه المواد •

٤ - زيادة دخل الحكومة • كانت سياسة محمد علي الاقتصادية تهدف الى زيادة دخل الحكومة حتى يستطيع ان تواجه اعباء تمويل المشروعات العديدة في المجالات المختلفة دون حاجة الى الاقتراض من العالم الخارجي • لذلك فان اقامة الصناعة وتنميتها وتمتعه باختكارها كان من ثمار هذه السياسة اذ ان ارباحها الوفيرة مثلت نسبة هامة الى الدخل الحكومي •

هذه هي الاهداف وراء سياسة محمد علي الصناعية • وقد بدأ محمد علي بانشاء هذه المصانع الجديدة بعد سنة ١٨١٨ وذلك عقب انشاء جيش نظامي كبير وكانت أهم الصناعات التي اقيمت مجموعة من الصناعات الحربية وتشمل المصانع الحديثة للأسلحة والذخائر وترسانة الاسكندرية لبناء القاطع الحربية بعد ان فقد جزءا كبيرا من اسطوله في حرب المورة سنة ١٨٢٧ • وقد نزلت اول سفينة الى البحر سنة ١٨٣١ وفي الثلاثينات تم بناء ١٧ سفينة حربية وخمس سفن اخرى وقد اقتضت هذه الصناعات اقامة صناعة لصهر الحديد لمد الصناعات المختلفة بحاجتها من قطع الحديد والآلات • كذلك اقام محمد علي الصناعات المدنية وخاصة صناعة الغزل والنسيج وفي سنة ١٨٢٨ كان يوجد بمصر ٣٠ مصنعا حديثا • وفي سنة ١٨٣٠ وصل انتاج الغزل الى حوالي ٣٥٠٠ طن والنسيج اكثر من مليون متر • وكانت هذه المصانع تستهلك حوالي ربع الانتاج المحلي من القطن الخام • بالاضافة الى مصانع اخرى للسكر كانت تنتج اكثر

من ١٠٠٠ طن في السنة وصناعات أخرى مثل الزجاج والاحماض والورق والصباغة وغير ذلك .

تمويل الصناعة : احتاجت سياسة محمد علي الصناعية الى مقادير وفيرة من الاموال ، فقد قدرها البعض بسبعة ملايين دولار في حين ذكر محمد علي لأحد الاوروبيين انه تكلف ١٠ ملايين دولار لاقامة هذه الصناعات (١) . وهذا يعتبر رقما كبيرا بالنسبة لمصر في الربع الاول من القرن التاسع عشر اذ ان ايرادات الحكومة وصلت الى ١٥٠ مليون جنيه سنة ١٨١٨ ، ١٤٢ مليون جنيه سنة ١٨٢١ هذا بالاضافة الى ان الصناعة لم تكن شغل محمد علي الوحيد بل كانت الدولة تقوم بمشروعات كبيرة في مجال الزراعة والري والطرق بالاضافة الى نفقات الجيش الباهظة . فخلص من كل ذلك ان عملية التمويل لم تكن سهلة ، وقد اعتمد محمد علي على المصادر الآتية :

١ - سياسة محمد علي الاحتكارية ادت الى حصوله على اموال وفيرة وذلك لانه كان يشتري المنتجات الزراعية والصناعية بسعر منخفض ويبيعها بسعر يبلغ عدة اضعاف سعر الشراء . وقد بلغت ارباح الحكومة من سياسة احتكار المنتجات الزراعية والصناعية ٣٢٥٠٠٠٠ جنيه سنة ١٨٢١ من مجموع دخل الحكومة البالغ ١٤٢ مليون جنيه أي بنسبة الربع تقريبا (٢) . والجدول التالي يوضح سعر شراء وسعر بيع بعض الحاصلات الزراعية .

(١) هيلين ريفلن ، « الاقتصاد والادارة في مصر » ، ص ٢٨٥ -

٢٨٦ .

(2) Charles Issawi (ed) The Economic History of the Middle East 1800 - 1914, The University of Chicago Press. 1966 p. 384 .

جدول رقم (١) (١)

المجصول	الوحدة المستخدمة	سعر الشراء	سعر البيع في السوق المحلي	سعر البيع في الخارج
القمح	أردب	٢٧	٥٦	٩٠ قرشا
الذرة	أردب	١٦	٢٧	٦١ قرشا
أرز	ضريبة	٦٠	—	١٤٧-٢٧٠ قرشا
السكر	قنطار	٤١	—	١٥٠ قرشا

٢ - الضرائب الباهظة التي فرضها محمد علي وكايات تشمل الاراضي الزراعية والمحاصيل المختلفة والحيوانات الزراعية والافراد والمهن والسفن الشراعية في النيل • وباختصار كل شيء اصبح خاضعا لضرائب فادحة • وقدر ان عبء الضريبة الذي كان يتحمله الفرد زمن محمد علي كان مرتفعا جدا بالمستويات الاوروبية رغم الفارق الكبير في الدخول • اذ كان ما يدفعه الفرد في مصر يساوي ما يدفعه الفرد في انجلترا وضعف المدفوع في فرنسا (٢) •

٣ - الادخار الاجباري بسبب الارتفاع الشديد في الاسعار •

يلاحظ ان محمد علي لم يلجأ الى الاقتراض من الخارج رغم حاجته الماسة الى الاموال وقد رفض بعض القروض التي عرضت عليه من الممولين الاجانب لخوفه من ان يؤدي الدين الى

(1) Ibid . p. 385 .

(2) Ibid . p.388 .

تورط مصر واعطاء ذريعة للتدخل الأجنبي وقد كان محمد علي على صواب في توقعاته بعكس خلفائه سعيد واسماعيل اللذين وضعوا في الدائنين الاجانب ثقة كبيرة مما ادى الى التدخل السافر في شئون مصر انتهى باحتلالها سنة ١٨٨٢ •

لم تعيش النهضة الصناعية التي بدأها محمد علي الا لفترة محدودة وقد رأى الوالي بنفسه صرح صناعته ينهار شيئا فشيئا امام عينيه قرب نهاية حكمه • الا ان تدهور الصناعة كان قد بدأ قبل ذلك • ففي سنة ١٨٢٦ - ١٨٢٧ تركت الحكومة معاصر الزيت للاهالي لادارتها ، وفي سنة ١٨٣٥ تخلت الحكومة عن جزء آخر من المصانع الخاسرة الى المتعهدين • واغلقت الحكومة بعض مصانع الغزل ، وعندما حلت سنة ١٨٤٠ وازداد النزاع بين محمد علي والسلطان اغلقت كثير من المصانع التي كانت تخسر • وعلى اثر فرمان سنة ١٨٤١ الذي خفض عدد الجيش الى ١٨ الف انهارت الصناعات الحربية والمدنية التي كانت تعتمد على الجيش •

وترجع اسباب فشل الصناعة الى ما يأتي : (١) •

١ - سوء الادارة الحكومية للمصانع • كان محمد علي لا يشق في احد وبالتالي كان يدير المصانع بنفسه ويتدخل في ادق التفاصيل مما ادى الى تعقيد الأمور وتقييد المديرين في التصرف • يضاف الى ذلك ان الادارة المركزية للمشروعات لا بد ان يترتب عليها اخطار وتضارب وتناقض تقتضى حتما ترك سلطة واسعة للمديرين المباشرين • فالمكاتبات بين مديري المصانع والحكومة كانت تأخذ وقتا طويلا • كذلك كانت تتوقف الآلات انتظار لقطع الغيار او المواد الخام ، كذلك فان بعض

(١) راجع : احمد الحنة : ١٩١ - ١٩٩ •

المصانع كان لديها وفرة في هذه الاشياء في حين ان البعض الآخر كان يعاني عجزا شديدا وينتظر استيراد هذه المواد من الخارج وذلك بسبب سوء التنسيق بين الوحدات الانتاجية المختلفة .

٢ - انخفاض كفاءة العاملين سواء أكانوا من العمال او الاداريين ، وقد حاول محمد علي التغلب على ذلك بائشاء بعض المدارس الصناعية وارسال البعثات الى الخارج واستقدام الخبراء ، الا ان هذا لم يحل المشكلة . كذلك فان الاسلوب الذي كان يتبع في تشغيل العمال كان خاطئا لان العمل كان اجباريا الى درجة السخرة فلم يكن العامل مثلا يتمتع بحرية اختيار نوع العمل كذلك فان ظروف العمل السيئة والمعاملة القاسية للعاملين كانت تؤدي الى هجرة العمال .

٣ - عدم توافر المواد الخام الضرورية مما ادى الى استخدام مواد اقل جودة والاعتماد على الاستيراد من الخارج مما ادى الى رفع التكاليف .

٤ - فقر مصر في القوى المحركة لاعتمادها الكبير على الحيوانات في تشغيل المصانع مما ادى الى بطيء الحركة فضلا عن تلف الآلات .

٥ - ضيق السوق الداخلي بسبب ضعف القوة الشرائية للأفراد بسبب الضرائب الباهظة وسياسة الاحتكار والاعتماد الشديد على مشتريات الجيش بدليل ان خفض عدده بموجب فرمان ١٨٤١ اثر سـر تأثيرا واضحا .

٦ - تورط في بعض المشروعات التي لا تناسب ظروف مصر وانما اقامها بدافع تقليد الدول الاوروبية .

٧ - سياسة محمد علي الخارجية وحروبه المستمرة واحتفاظه بجيش

واسطول ضخّم حتى قورن بالجوش الاوروية . هذه السياسة لا يمكن ان ينجح في ظلها تصنيع لان التصنيع يحتاج اتباع سياسة ائبه بسياسة العزلة السياسية والابتعاد عن كل المنازعات الدولية (١) .

٨ - السياسة الجمركية : قيل ان عدم مقدرة مصر على فرض تعريفه جمركية مرتفعة لحماية الصناعة الناشئة كان له أثر سيء على الصناعات الجديدة . ولكن هذا غير صحيح لانه كانت هناك حماية ادارية بسبب سياسة محمد علي الاحتكارية فكانت الحكومة تقوم بتصدير ٩٥٪ من اجمالي الصادرات وتقوم باستيراد ٤٠٪ من الاجمالي ، وكانت معظم الواردات سلعا رأسمالية لا تنافس منتجات محلية . كذلك فان ارتفاع تكاليف النقل الى مصر قد اعطى الصناعة حماية طبيعية . الا ان الوضع تغير بعد معاهدة ١٨٣٨ بين انجلترا وتركيا والتي انتهت سياسة محمد علي الاحتكارية واطلقت حرية التجارة للاجانب في التصدير والاستيراد . كذلك فان تقدم وسائل النقل البحري وانخفاض تكاليفه ادى الى ضياع الحماية الطبيعية . ففرض على مصر ان تتبع سياسة حرية التجارة في الوقت الذي كانت التجارة في اوربا مقيدة بعد انتهاء حروب نابليون .

٩ - يرى الفرد بونية Alfred Bonn  ان العامل الاساسي في القضاء على نهضة مصر الصناعية يتلخص في عدم رغبة البلاد الاوروية وخاصة بريطانيا في قيام الصناعة في مصر لان قيامها غلق السوق المصرى وغيره من اسواق دول الشرق التابعة لتركيا في وجه المنتجات الاوروية . وقد اتضحت سياسة المعاداة للتصنيع بصورة اكبر عند قيام الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ ، كما سنرى فيما بعد .

(١) مثل السياسة التي اتبعتها اليابان عند تصنيعها في القرن الماضي وكذلك سياسة الغزالة التي اتبعها الاتحاد السوفيتي بعد قيام الثورة ١٩١٧ .

٢ - الصناعة في عهد الحرية الاقتصادية (١٨٥٠ - ١٩١٤) .

بينما تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر بنشاط صناعي متصل على الرغم من العيوب الكثيرة في هيكل الصناعة ، نجد ان النصف الثاني من القرن الماضي وحتى بداية الحرب العالمية الاولى قد تميز بتخلف الصناعة وعدم وجود اي تشجيع لها . بل على العكس نجد ان كل العقوبات قد وضعت في سبيل نموها وخاصة بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ .

وقد رأينا في البند السابق انه قرب نهاية عهد محمد علي فان معظم صناعاته قد انهارت ثم جاء عباس من بعده فأغلق البقية الباقية . الا ان النشاط الصناعي بدأ بعض الشيء من جديد في عهد اسماعيل وذلك نتيجة للاعتبارات الآتية :

أ - نشطت الصناعات الحربية وذلك لأن عدد الجيش والذي كان قد خفض الى ١٨,٠٠٠ جندي بموجب فرمان ١٨٤١ قد وافق السلطان على زيادة عدده - بعد ان زال خطر مصر على تركيا - الى ٣٠ الف سنة ١٨٦٦ ثم الى أي عدد بموجب فرمان ١٨٧٣ .

ب - انتشرت صناعة حلج القطن وكبسه وذلك بسبب التوسع الهائل في انتاج القطن وتصديره وخاصة اثناء الحرب الأهلية الامريكية . فزاد عدد المحالج من ٢٤ محلجا في يونيه ١٨٦٢ الى ٥٠ في نوفمبر من نفس السنة ثم الى ١١٢ فيما بعد . الا ان عدد هذه المحالج قد انخفض بنقص المساحة المزروعة بعد ذلك .

ج - زاد عدد مصانع تكرير السكر وذلك بسبب تشجيع اسماعيل

لزراعة قصب السكر وتملكه مزارع كبيرة من السكر ولعدد كبير من المصانع •

د - كذلك انتشرت مجموعة اخرى من الصناعات تستخدم الخامات الزراعية المحلية وتعتمد على السوق المحلي مثل الغزل والنسيج وطحن الحبوب والزيوت وغير ذلك •

يتضح من هذا ان الصناعات التي اقيمت في عهد اسماعيل تميزت بأنها تقوم بتجهيز محصول القطن واعداده لتصديره وبتصنيع بعض المنتجات الصناعية الاخرى وباختصار فان معظمها كان من الصناعات الاستهلاكية البسيطة والتي تعتمد على خامات محلية ولخدمة السوق المحلي • بينما ظلت معظم السلع الاستهلاكية تستورد من الخارج •

ومع ذلك فان هذه النهضة البسيطة في الصناعة قد تعرضت للدمار بعد الاحتلال البريطاني لمصر واصبح رجال الاعمال الانجليز وكذلك الحكام الانجليز لا يتصورون قيام صناعة في مصر • فمثلا نجد ان اللورد كرومر المندوب السامي في مصر ذلك الوقت يقول ان مصالح الانجليز والمصريين سوف تتعرض للضرر لو اقيمت صناعة محلية للقطن في مصر ثم يقول كذلك انه ليس من المرغوب فيه التضحية بالرسوم الجمركية الكبيرة التي تحصل عليها مصر من الواردات القطنية ⁽¹⁾ • هذا على الرغم من ان الرسوم الجمركية على الواردات كانت متواضعة ولا تتعدى ٨٪ وهذا معدل لا يوفر أي حماية للصناعة المحلية ولا يعطي الا ايرادا بسيطا لا يقابل التضحية بالصناعة المحلية • انما هذا يعكس تصميم

(1) C. Issawi . Egypt At Mid - Century , Oxford University Press
London , 1954 , p. 37 .

انجلترا بعد احتلالها لمصر • وليت الأمر يقف عند هذا الحد ، الا ان الحكومة فرضت رسم انتاج على صناعة الغزل والنسيج في مصر يساوي ٨٪ في سنة ١٩٠١ أي ما يعادل الرسوم الجمركية على الواردات وبالتالي ضاع أثر الضريبة الجمركية تماما •

مما سبق يتضح لنا ان الصناعة المصرية لم تلق عناية في النصف الثاني من القرن الماضي بل وضعت كل العراقيل في سبيل نموها منذ الاحتلال البريطاني وحتى قيام الحرب العالمية الاولى • وحققت إنجلترا املها في تحويل مصر الى حقل كبير للقطن يصدر انتاجه الى مصانع لانكشير ثم يعيد بيعه اقمشة في السوق المصري المفتوح على مصراعيه • وكانت انجلترا احوج ما يكون الى السوق المصري بعد ان دخلت اليابان السوق العالمي للمنسوجات مع بداية القرن وبالتالي هددت سيطرة بريطانيا التامة عليه •

وقد يتساءل البعض عن اسباب التخلف الصناعي في هذه الفترة رغم وجود المقومات الآتية •

- ١ - وفرة رأس المال الاجنبي المتوجه الى مصر •
- ٢ - الأرباح الكبيرة التي حصلت عليها مصر من تصدير القطن •
- ٣ - توفر عدد كبير من الفنيين ورجال الاعمال الاجانب •
- ٤ - ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي النسبي •

الا انه بدراسة هذه العوامل ذاتها يتضح لنا انها كانت من عوامل ضعف الصناعة وخاصة زمن الاحتلال البريطاني • ونقوم بتلخيص عوامل تخلف الصناعة حتى قيام الحرب العالمية فيما يلي :

١ - تفضيل الأجانب ورأس المال الأجنبي لوجوه الاستثمار الأكثر ربحا وكانت تشمل اقراض الخديوي والحكومة المصرية بأسعار فائدة مرتفعة كانت تساوي ١٣٪ وكذلك اقراض المزارعين برهن اراضيهم وتمويل عملية تصدير القطن الى الخارج • كل هذه تعتبر وجوه استثمار مجزية بالاضافة الى ضمان الحصول على الفوائد وأصل رأس المال •

٢ - قلة العائد المنتظر من الصناعات التحويلية وكذلك ارتفاع درجة المخاطرة بسبب ضيق السوق المحلي وضعف القوة الشرائية وانخفاض انتاجية العمل • ويضاف الى ما سبق ان الصناعة المحلية رغم ارتفاع تكاليف انتاجها وهذا الشيء طبيعي بالنسبة لاي صناعة ناشئة لم يتوفر لها مظلة حامية من الضرائب الجمركية بل ظل الرسم على الوارد في حدود ٨٪ وقد ضاعت فاعليته بسبب فرض رسوم داخلية على الانتاج بنفس السنة •

٣ - كراهية سلطات الاحتلال البريطاني للصناعة المصرية ووضع كل العراقيل امامها كما سبق ان ذكرنا لان الهدف كان تحقيق التكامل (لا التنافس) بين الاقتصاد المصري والبريطاني ^(١) •

٤ - عزوف المصريين عن تحمل الصناعة بل وترك قطاع الاعمال كلية للاجانب فقد احتكر الاجانب التجارة والمال وحتى الحرف الصغيرة •

كذلك ترك المهن الفنية كالصيدلة والهندسة والطب وغيرها للاجانب اما المصريين فقد فضل الاغنياء والاستقراط منهم تملك الاراضي الزراعية •

(1) Aly El-Grity , The Structure of Modern Industry in Egypt p. 367

اما المتعلمين منهم فقد فضلوا الوظائف الحكومية . ويرجع ذلك بالطبع الى تمتع الاجانب بمزايا كبيرة بالاضافة الى عوامل اخرى تاريخية وثقافية واجتماعية (٢) .

ويلاحظ انه عند بداية القرن العشرين كان مجموع رؤوس اموال الشركات المساهمة في مصر يساوي ٥٤ مليون جنيه . نصيب الصناعة منها ٤ مليون جنيه فقط وكانت تتركز في الصناعات المتصلة بقصب السكر . اما الباقي فقد اتجه الى البنوك وشركات الاراضي والتجارة والمواصلات والمرافق العامة . وبلغ عدد العاملين في الصناعة في احصاء سنة ١٩١٧ ، ٢٨٠ الف بنسبة ٢,٤٪ من السكان بالمقارنة بنسبة ٢٤,٥٪ لانجلترا (٣) .

(2) C. Issawi, The Economic History of The Middle East, p. 366 .

(2) Ibid . p. 455 .

٣ - الصناعة في الفترة من الحرب العالمية الاولى وحتى الكساد العالي .

رأينا ان الصناعة تدهورت بصورة واضحة خلال فترة الحريسة الاقتصادية لان سياسة الباب المفتوح ادت الى اغراق السوق بالمنتجات اجنبية . وبقيام الحرب وتعذر استيراد المنتجات الصناعية ارتفعت اسعارها مما شجع على قيام بعض الصناعات . فالحرب كانت بمثابة حماية طبيعية للصناعات الوطنية أدت الى تحسن وضع الصناعات القائمة والتي كان بعضها مهدد بالافلاس . ولكن يلاحظ ان الصناعات التي نشأت خلال الحرب كانت من الصناعات الصغيرة وذلك لتعذر استيراد العدد والآلات من الخارج ، ومن ناحية اخرى فان صغر وعدم نمو الصناعة يمكن رده الى ارتفاع اسعار الفائدة خلال الحرب والتنبؤ بانخفاضها عند انتهائها ، هذا الشعور يؤدي دائما الى تأجيل المشروعات التي تحتاج الى استثمارات كبيرة . لذلك لم تنشأ في مصر خلال الحرب الا الصناعات التي تسعى الى تحقيق الربح العاجل وهي في العادة مشروعات فردية محدودة الموارد ولا تتبع طرق الانتاج الحديثة وباتهاء الحرب وسهولة الحصول على السلع من منابعها الاقتصادية عجزت تلك الصناعات عن منافسة المنتجات الأجنبية ولم يعد هناك دافعا لاقامة مشروعات جديدة .

وبالرغم من صغر حجم المشروعات الصناعية وغايتها في تحقيق ربح عاجل فانها كانت بمثابة الحجر الاساسي للنهضة الصناعية التي تمت في الفترة التالية للحرب .

وفي عام ١٩١٧ شكلت « لجنة للتجارة والصناعة » درست مدى

امكانيات الصناعة في مصر والعوامل التي تساعد على قيامها وانتشارها
واقترحت الأمور التالية (١) .

١ - ضرورة تعديل الرسوم الجمركية لان معدلات الضرائب القيمة
على الواردات كانت منخفضة ولا تميز بين السلع الانتاجية والسلع
الاستهلاكية او السلع التي تنتج البلاد مثلها او لا تنتجها وكذلك اقترحت
اللجنة ضرورة اعادة النظر في الضرائب المحلية ووضع سياسة ضريبية
تشجع قيام الصناعة .

ب - ضرورة تعديل تعريفه النقل بالسكك الحديدية كأن تكون
فئات نقل المواد الاولية منخفضة او تعامل سلع التصدير معاملة خاصة
كأن يرد الى المصدر جزء من نولون النقل اذا زادت الكمية المصدرة عن
مقدار معين .

ج - منح الاعانات الظاهرة او المستترة لبعض المشروعات ، ويراعى
ان تكون الاعانة موقوتة أي تدفع خلال فترة معينة وباتهاء هذه الفترة
يجب على الصناعة ان تكون قادرة على الوقوف على قدميها وفي امكانها
منافسة السلع المستوردة من الخارج . كذلك يجب ان تكون الاعانات
للصناعات التي ينتظر لها النجاح والتي تكون ذات منفعة عامة او تؤدي
الى زيادة الدخل في البلاد .

د - تقديم القروض للافراد او الشركات بشروط سهلة . وكذلك
تقديم المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة .

(١) راجع التطور الاقتصادي في مصر ص ١٢٢ ، ص ١١٤ .

هـ - تمييز المنتجات المصرية على منتجات الدول الاخرى في المناقصات الحكومية طالما ان اسعارها معقولة .

و - انشاء المدارس الفنية الصناعية لتعمل على تخريج فئة من الفنيين وانشاء معاهد البحوث الصناعية التي تقدم المعلومات الفنية للمصانع وبذلك تزداد الكفاية الانتاجية ، كذلك انشاء المعارض والمتاحف التي تعمل على تعريف المستهلكين بالمنتجات المختلفة وبذلك تساهم في علاج مشكلة التسويق ، واخيرا انشاء مصرف يتخصص في اقراض الصناعة فيساهم في حل مشكلة ندرة رأس المال .

ولقد كانت هناك عوامل - بالاضافة الى قيام الحرب وانقطاع سبل الواردات الاجنبية - نهت الازدهان الى اهمية الصناعة ، نذكر أهمها فيما يلي :

أ - ارتفعت اسعار القطن ارتفاعا كبيرا بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى فانتشر الرخاء ومالت شروط التجارة الى صالح مصر فتوافرت رؤوس الأموال مما حدا بأصحابها الاتجاه الى الميدان الصناعي وعلى الاخص عندما بدأت اسعار القطن تميل الى الانخفاض .

ب - زاد عدد السكان في مصر من ٥,٢٥٠,٠٠٠ في عام ١٨٧٣ الى ١٢,٢٩٢,٠٠٠ في عام ١٩١٤ وفي نفس الوقت لم تزد المساحات المنزرعة او المحصولية بنفس النسبة مما اثبت عجز الزراعة عن استيعاب الزيادة في السكان لذلك اصبح من الضروري اقامة بعض الصناعات لتمتص العمال وفي نفس الوقت تساهم في تكوين الدخل القومي .

ج - ساهمت الصناعة الاوروبية في انتشار العمران وزيادة الدخول

وارتفاع مستويات المعيشة في الدول الاوروبية . لذلك حاول المصريون تقليد الغرب واقامة بعض الصناعات حتى تنتشر المدنية وترتفع مستويات المعيشة .

د - أدت زيادة النفقات الحكومية وزيادة مسئولياتها في ميادين التعليم والصحة العامة الى البحث عن موارد جديدة للدخل ففكرت الحكومة في زيادة معدلات الضرائب والرسوم .

هـ - تحولت نظرة المصريين تدريجيا نحو الصناعة بعد ان كانوا يوجهون كل اموالهم نحو الزراعة . فأخذوا يدركون اهمية الصناعة كمصدر من مصادر الثروة والربح ولقد ساعد على ذلك انتشار التعليم وزيادة عدد الخريجين وارتفاع المستويات الثقافية .

و - قام بعض المصريين بالدعاية للصناعة المصرية وكانت حجتهم تقوم على ان الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه مصر في فبراير عام ١٩٢٢ لا يتم الا باستقلال اقتصادي ولن يتوفر هذا الا باقامة صناعة وطنية ولن يتأتى ذلك الا بتهيئة البيئة الملائمة .

وقد لاقت آراؤهم استجابة من الرأي العام والحكومة فأنشئ بنك مصر في عام ١٩٢٠ ، وقام بدور فعال في نشر سياسة التصنيع واقامة العديد من الصناعات كذلك انشئ الاتحاد المصري للصناعات في عام ١٩٢٤ وطالب بضرورة تعديل السياسة الجبركية وانشاء وزارة التجارة والصناعة .

ز - أنشأت الحكومة في عام ١٩٢٠ مصلحة التجارة والصناعة

ثم قررت في عام ١٩٢٢ مبدأ التسليف الصناعي فخصصت مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ جنيه أودعت في بنك مصر بقصد أقراض الصناعات الصغيرة وفي عام ١٩٣٠ - وهو أجل آخر اتفاق تجارى - قامت الحكومة بوضع تعريفات جمركية شجعت قيام العديد من الصناعات .

كلمة عن بنك مصر :

حتى انشاء بنك مصر في عام ١٩٢٠ كانت البنوك في مصر تقصر نشاطها على تمويل التجارة الخارجية وعلى الاخص تمويل محصول القطن ولم تكن تقوم بأي دور ايجابي في اقراض الصناعة (١) .

ويرجع ذلك الى ان تلك البنوك كانت فروعاً لبنوك اجنبية انشئت اصلاً لتسهيل عمليات الاقراض ثم تخصصت بعد ذلك في تمويل تجارة القطن . اما عن بنك مصر فلقد قام برؤوس اموال مصرية ويقوم بإدارته مصريون وكان قيامه بغرض انشاء الصناعات المصرية وتدعيمها وتشجيع المشروعات الاقتصادية التي تعود بالنفع على البلاد والمساهمة في انشاء الشركات وتقديم المعونة لها حتى تقوى . ولقد انشأ البنك خلال فترة لا تزيد عن الثلاثين عاماً أكثر من عشرين شركة متنوعة النشاط بلسنغ

(١) تختلف البنوك في سياستها الخاصة بتوجيه ودائعها نحو اوجه الاستثمار المختلفة فالبنوك في انجلترا ترى ان تخصص بنوك الودائع في عمليات الائتمان القصير الاجل مثل خصم الكمبيالات وتقديم الاعتمادات قصيرة الاجل لتمويل الصناعة والتجارة اما بنوك القارة وعلى الاخص البنوك الالمانية فترى قيام بنوك الودائع بعمليات الائتمان القصير الاجل وكذلك عمليات الاقراض الطويلة الاجل أي تقديم القروض الطويلة الاجل اللازمة لتمويل الصناعة برؤوس اموالها الثابتة او توسيعها وكثيراً ما تحتفظ هذه البنوك بملكية بعض الشركات الناجحة .

رأس ماله ولا شك ان بنك مصر قد اسدى خدمة جليلة للبلاد بتوجيه مدخرات الأفراد نحو مشروعات صناعية ناجحة سدت جزءا كبيرا من حاجيات البلاد وأدت الى قلة اعتماد مصر على الدول الأجنبية وساعدت في حل مشاكل الميزان الحسابي •

أ - لا شك ان لاستثمار بنك مصر لجزء كبير من موارده في الصناعة وغيرها من ضروب الائتمان الطويل الأجل كانت عرضة الى النقد الشديد النواحي التالية :

أ - لا شك ان استثمار بنك مصر لجزء كبير من موارده في قروض طويلة الأجل ادى الى اضعاف سيولة مركز البنك المالي أي الى صعوبة تحويل تلك القروض والأموال الى نقود •

ب - أدت سياسة البنك الى ان أصبحت ودائع الافراد معرضة للضياع اذا حدث واخفقت المصانع التي ساهم في انشائها •

ج - أصبح البنك عرضة للالزمات المالية اذا ما اصاب الصناعة الكساد •

ومع ذلك فلا يجب ان نغالى في نقد سياسة بنك مصر الخاصة بالمساهمة في اقامة الصناعة على اساس ان البنوك البريطانية ترى توجيه الاموال والودائع نحو الاقتراض القصير وفي ذلك يقول الدكتور زكي شافعي (١) •

(١) راجع مقدمة النقود والبنوك للدكتور محمد زكي شافعي ، الطبعة الثالثة ص ٢٢٠ •

« تتأثر التقاليد المصرفية بعوامل متعددة مشتقة من صميم مرحلة النهوض الاقتصادي وظروف تنظيم السوقين النقدي والمالي • والحال في مصر مختلفة تمام الاختلاف عنها في إنجلترا حيث تشيع ظاهرة تخصيص البنوك • يضاف الى هذا ••• ان ما يعنى على الاسراف لا يحتج به ضد القسط والاعتدال ••• لم يكن نشاط بنك مصر في ميدان التمويل الصناعي العامل الوحيد فيما جابهه من صعوبات •• » •

٤ - الصناعة في الفترة من الكساد العالمي حتى الحرب العالمية الثانية

اظهرت الحرب العالمية الاولى الأخطار التي تعرضت لها الدولة نتيجة لاهمالها الصناعة ومع ذلك لم تتدارك مصر الوضع وظلت متبعة لسياسة الحرية التجارية فلم تتمكن الصناعة القليلة التي اقيمت اثناء الحرب وبعدها من الصمود امام المنافسة الاجنبية . وذلك لانها شيدت في وقت ارتفعت فيه مستويات الاسعار ثم مرت بها سنوات عجاف نتيجة للمنافسة الاجنبية ونتيجة نقص الطلب الناجم عن نقص كمية النقود مما ادى الى توالي هبوط الاسعار ، هذا بالإضافة الى ان الصناعة لم تستهلك آلاتها بنفس النسب المتبعة في البلاد الصناعية . كما انها لم تتح لها الفرصة لتكوين احتياطات تدعم مركزها . ازاء هذه الظروف كان وقع الأزمة ضعيفا على الصناعة المصرية وساهم في ذلك تدخل الحكومة عن طريق وضع تعريفات جمركية جديدة وتفضيل المنتجات الوطنية حتى لو زادت اثمانها عن المنتجات الأجنبية بمقدار ١٠٪ ومنح الصناعات سلفا بأسعار فائدة منخفضة وشروط معقولة ولولا هذا لما تمكنت الصناعة من الصمود . ويرجع اهتمام الحكومة بالصناعة ابتداء ١٩٣٠ الى الامور الآتية :

أ - أظهر الكساد الكبير ضرورة تنويع الانتاج كما أوضح ان أرباب الصناعات - عن طريق تحكمهم في العرض - يستطيعون التأثير في مستويات الأسعار ووقف هبوطها . كل هذا أدى الى ضرورة الاهتمام بالصناعة في الدول الصناعية .

ب - أدت الزيادة الكبيرة في عدد السكان نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد على حالها الى وجود فائض من العمال

وهذا الفائض قد يكون ظاهرا في صورة « بطاقة سافرة » وقد يكون غير ظاهر في صورة « بطاقة مستترة » وينتشر اللون الاول في الصناعة اما البطالة المقنعة فتنتشر في الزراعة وعلى الاخص في الدول الزراعية المزدهمة بالسكان مثل مصر لذلك يتعين على الدولة اذا شاءت زيادة الناتج القومي ان توجه الايدي العاملة الفائضة الى الانتاج الصناعي والاعمال المتصلة به وكذلك الى تنمية الخدمات المختلفة .

ج - قامت دول العالم المختلفة بحماية الصناعة . حتى الدول العريقة في صناعة نجدها تتبع سياسات من شأنها حماية وتشجيع منتجاتها الوطنية ومن انواع الحماية التي قوبلت بالارتياح العام والتأييد حماية الصناعة الناشئة Infant Industry أي حماية الصناعة في اول مراحلها والذين دافعوا عن حماية الصناعة الناشئة - امثال جون استيوارت وليست وهاملتون - رأوا ان هذه الحماية ضرورية لان نفقات الصناعة في مرحلة النمو الأولى تكون مرتفعة اذ ان على الصناعة الجديدة ان تقوم بتدريب العمال واستخدام الفنيين والخبراء الأجانب كما تضطر الصناعة في حالات عدة الى اقامة كل اطوارها هذا بالاضافة الى صعوبات الصناعة والتمويل والاسكان واقامة الخدمات الأساسية للعمال والموظفين . لذلك يجب حماية هذه الصناعات حتى تنخفض التكاليف وتكتسب الدولة مزايا التصنيع ، عند هذا تستطيع الدولة ازالة الحماية دون ان يصيبها ادنى ضرر .

ويتعين على السلطات المسؤولة قبل ان تقرر حماية الصناعة الناشئة ان تراعي الامور التالية :

اولا - ان تكون الحماية موقوتة اي تفرض لاجل معين فاذا انتهى هذا الأجل يتعين على السلطات ازلتها .

ثانياً - ان تكون الحماية معتدلة ومقبولة .

ثالثاً - ان تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

واذا اردنا تطبيق هذه المبادئ على الصناعة في مصر نجد ان الصناعات قامت وتمتعت بالحماية دون دراسة وافية وأن ارباب الاعمال طالبوا بالحماية دون النظر لاهمية الصناعة او مستقبلها مما ادى الى ارتفاع اسعار السلع المصرية المصنوعة وبالتالي زيادة نفقة المعيشة في مصر . وفي نفس الوقت لم يحاول المنتجون تحسين الانتاج وتخفيض نفقته لان الصناعة اصبحت في مأمن من المنافسة الاجنبية فأهملت التجديد والتحسين واعتقدت ان الحماية اصبحت حقاً مكتسباً لذلك تمسك المنتجون بالحماية وطالبوا الحكومة بزيادتها فاذا ما هددت الحكومة بوقف الاعانة او الغاء الحماية هدد ارباب الاعمال باغلاق المصانع وتعطيل العمال لذلك استمرت الحماية وزادت على مر السنين . فكأن الحماية في مصر لم تخدم الا نفراً قليلاً من اصحاب المصانع وكان من المفروض ان تؤدي الى قيام صناعات قوية والى زيادة دخل عدد أكبر من المواطنين .

٥ - الصناعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

١ - تطور الانتاج الصناعي :

حقق الانتاج الصناعي زيادة كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية وهذا شيء طبيعي بالنسبة لأي بلد يعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات من السلع المصنوعة اذ ان توقف الواردات بسبب ظروف الحرب يؤدي الى توفير حماية طبيعية للصناعة الناشئة محلية . هذا فضلا عن توفير حافز قوى نتيجة لتحويل الطلب المحلي من السلع الاجنبية الى السلع الوطنية يضاف الى العاملين السابقين عامل ثالث مهم وهو وجود طلب اضافي كبير من جانب القوات البريطانية وقوات الحلفاء المرابطة في مصر زمن الحرب . هذه العوامل الثلاثة ادت الى وجود مناخ ملائم لتدعيم الصناعات التي كانت قائمة في مصر ، فضلا عن تشجيع اقامة صناعات جديدة ، من اهمها الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة تكرير البترول والكبريت والبيرة ، ويلاحظ ان الصناعات الثلاثة الاخيرة كانت قليلة الاهمية قبل الحرب .

ويلاحظ ان جزءا كبيرا من هذه الصناعات قد اخذ في التوسع عقب انتهاء الحرب ، وذلك بفعل قوة الطلب المحلي المتراكم والذي لم تتمكن الواردات من مواجته . وقد زاد الانتاج الصناعي بنسبة ٤٠٪ خلال الفترة ٤٥ - ١٩٥٠ كذلك فان صناعة الغذاء والمنسوجات قد سجلت زيادة في طاقتها الانتاجية بمعدل ٦٠٪ كما ان صناعة مواد البناء ومنتجات تكرير البترول والمنتجات المعدنية قد حققت زيادة في طاقتها الانتاجية بمقدار ٤٠٪ في خلال الفترة المذكورة (١) .

(1) D. Mead , Growth and Structural Change in the Egyptian Economy , Illtrois Richard Urwin , 1967 , 100 .

وبعد قيام الثورة في عام ١٩٥٢ اخذ الانتاج الصناعي في التزايد بشكل ملحوظة وخاصة ابتداء من عام ١٩٥٤ وذلك بسبب تخفيض القيود على الاستيراد مما مكن الصناعة من استيراد حاجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة وقد ظلت معظم الزيادة في الانتاج محصورة في الصناعات التقليدية والتي تشمل المنسوجات والصناعات الغذائية • ويرجع السبب في ذلك الى : -

- ١ - توفر الخامات الخاصة بهذه الصناعات •
- ٢ - توفر سوق محلي كبير نسبيا •
- ٣ - قلة رؤوس الأموال التي تحتاجها هذه الصناعات •
- ٤ - بساطة الفن الاتجاعي •
- ٥ - رخص الايدي العاملة التي تحتاجها هذه الصناعات بكثرة •
- ٦ - ارتفاع معدلات الارباح نتيجة لكل الاعتبارات المتقدمة •

وقرب نهاية الخمسينات وخلال الستينات اخذت الصناعة المعدنية ابعادا جديدة • اذ اخذت الدولة على عاتقها عبء عملية التصنيع وذلك بعد ان فشلت محاولات الاعتماد على القطاع الخاص بتولى عملية التنمية الصناعية • وهي السياسة التي اتبعتها حكومة الثورة حتى عام ١٩٥٦ • فقد قامت الدولة بانشاء عدد كبير من الصناعات ينتمى بعضها الى الصناعات الانتاجية الاساسية مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمدة الكيماوية وبعض الكيماويات الاساسية الاخرى وينتمى بعضها الى الصناعات الوسيطة وهي التي تركز على انتاج المواد الاولية اللازمة للصناعات • كذلك لم تنس الحكومة الصناعات الاستهلاكية التقليدية (المنسوجات والأغذية) وذلك لمواجهة الزيادة الكبيرة في الطلب نتيجة

لزيادة عدد السكان وزيادة الدخل النقدية ، وللعمل على تقليل الاعتماد على الاستيراد •

ويتضح ان الانتاج الصناعي قد زاد بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة ٥٢/٥٩ - ٦٠/٥٩ وزاد بنسبة ٥٠٪ خلال فترة الثلاث سنوات التالية ، واستمر في الزيادة الى ان وصل في عام ١٩٧٠/٦٩ الى اكثر من ثلاثة امثال قيمة الانتاج الصناعي عند قيام الثورة (١) • ولعل السبب فسي الزيادة الهائلة في الانتاج الصناعي - وخاصة خلال النصف الاول من العقد الماضي - يرجع الى تنفيذ مشروع السنوات الخمس الاول •

ويلاحظ تطور قيمة المنتجات الصناعية خلال الفترة ٥٢ - ١٩٧٠ وكذلك تطور كل قطاع من قطاعات الصناعة • ويتبين ان القيمة الكلية للانتاج الصناعي قد زادت بمعدل خمسة امثال ، الا ان معدلات الزيادة قد تباينت بين القطاعات المختلفة • وقد سجلت مواد البناء والسلع الهندسية والكهربائية والمنتجات الكيماوية والدوائية اعلى المعدلات ، ويرجع ذلك الى زيادة عدد السكان وقلة المستورد من السلع الاستهلاكية وخاصة الكمالى منها واحلال السلع الوطنية محلها • وعموما فقد تميزت برامج التصنيع باحلال السلع المحلية محل السلع الاجنبية وخاصة في ظل توفر سوق محلى كبير •

ب - دور الدولة في تشجيع الصناعة :

سوف نتبع في هذا العرض الموجز دور الدول في تشجيع الصناعة

(١) الجهاز المركزى للاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ،

يونيه ١٩٧١ •

وتزايد هذا الدور بسرور الوقت والظروف والملابسات التي ادت الى زيادة هذا الدور والى تطور القطاع العام .

اخذت حكومة الثورة منذ البداية تعمل على دفع عملية التنمية والتصنيع في البلاد الا انها في البداية وحتى عام ١٩٥٦ استمرت في السير على مبدأ الاقتصاد الحر مع قليل من التدخل . وذلك عن طريق ترك الافراد والمشروعات الخاصة حرة في اختيار انواع النشاط التي تفضل استثمار اموالها فيه وذلك وفقا لقوى السوق وسعيا وراء الحصول على اقصى ربح ممكن . وقد عملت الحكومة على تشجيع الافراد - وطنيين وأجانب - على الاتجاه ناحية التصنيع وذلك عن طريق تذليل العقبات التي توجد في طريق التصنيع .

وقد اصدرت الحكومة العديد من القوانين ^(١) . لتشجيع رأس المال الاجنبي والوطني على الاستثمار في الصناعة . ومن امثلة ذلك القوانين الخاصة برأس المال الاجنبي (رقم ١٥٦ لعام ١٩٥٣ ، ورقم ٣ و٤٧٥ لعام ١٩٥٤) . فقد سمحت هذه القوانين لرأس المال الاجنبي بأن يكون له أغلبية ٥١٪ في رأس مال الشركات العامة في مصر (وذلك بدلا من ٤٩٪) . كذلك نصت هذه القوانين على تسهيلات خاصة فيما يتعلق بتحويل الارباح واصل رأس المال المستثمر الى الخارج . كذلك اعطى قانون المناجم والمحاجر لعام ١٩٥٣ تسهيلات جديدة لشركات البترول الاجنبية وذلك للتنقيب عن البترول في مصر .

ويضاف الى ما تقدم فان الحكومة قد رفعت الرسوم الجمركية على السلع المنافسة المستوردة ، كذلك خفضت او الغت الضريبة الجمركية على

(1) C. Issawi . Egypt in Revolution - An Economic Analysis London. Oxford University press. 1963, pp. 55 - 54 .

الواردات من المواد الاولية والآلات والادوات اللازمة للصناعة وكذلك اعفت الشركات من الضريبة على الارباح لمدة سبع سنوات ، وعلى الشركات القائمة لمدة خمس سنوات في حالة قيام الشركات الاخيرة بزيادة رأسمالها وتوسيع نشاطها وخففت الضريبة بنسبة ٥٠٪ على الارباح غير الموزعة لهذه الشركات وعلى أي حال يمكن القول ان النتائج التي حققتها هذه القوانين كانت محدودة في جذب رأس المال الاجنبي نحو الصناعة . ذلك لان سياسة الدولة العامة كانت توحى باحتمال تدخلها ولأن الدولة كانت تقترب الى المفاهيم الاشتراكية مما ادى عزوف رأس المال الاجنبي وتردد رأس المال الوطني .

وتشجيعا للصناعة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة ، رأت الحكومة القيام ببعض المشروعات الاساسية التي يدخل معظمها في نطاق المرافق العامة مثل بناء الطرق الحديثة وبناء محطات توليد الكهرباء وكذلك انشاء بعض المشروعات الصناعية الاساسية التي تكلف اموالا طائلة ولكنها غير مضمونة العائد في السنوات الاولى ومن ثم لا يقبل عليها المشروع الخاص ، الا انها اساسية لاقامة قاعدة صناعية اصيلة .

وتحقيقا لذلك فقد انشأت الدولة في عام ١٩٥٣ المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي وذلك لدراسة المشروعات الاقتصادية بوجه عام والمشروعات الصناعية بوجه خاص . ومن اهم هذه المشروعات مصنع الحديد والصلب (بالاشتراك مع شركة ديماج) ومصنع عربات السكك الحديدية ، ومصنع الكابلات الكهربائية . كذلك مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان والذي تستخدم معظم الطاقة المولدة منه في تغذية مصانع كيما للاسمدة والكيماويات .

وقد قررت الدولة في سنة ١٩٥٦ انشاء وزارة خاصة بالصناعة

لتنولى شئون الصناعة والوقود والتعدين وقد قامت الوزارة المذكورة بخلق بعض الاجهزة اللازمة لتنولى الصناعة القائمة والجديدة ودراسة المشروعات المختلفة وتكوين الشركات الضرورية وكذلك وضع خطة للبحث والتنقيب عن البترول والمعادن المختلفة ، والاهتمام بموضوع الكفاية الانتاجية ، هذا وقد اخذت الوزارة في وضع برنامج للصناعة على خمس سنوات (٥٧ - ١٩٦١) تحقق في ثلاث سنوات (١) .

الا انه ابتداء من يوليو عام ١٩٥٦ حدث تحول جذري في السياسة الاقتصادية يخالف تماما الخط الذى اتبعته حكومة الثورة قبل ذلك . وقد بدأ شريط الحوادث الفعلى . فبعد محادثات طويلة اتفقت الحكومة المصرية مع البنك الدولى والحكومتين الامريكية والانجليزية على تمويل مشروع السد العالى - كما سبق ورأينا - وفي يوليو عام ١٩٥٦ سحبت الحكومة الامريكية عرضها وتبعته في ذلك الحكومة الانجليزية فالبنك الدولى ولم تتردد حكومة الثورة كثيرا اذ انه في يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تم تأميم قناة السويس وذلك بهدف استغلال رسوم المرور في القناة في تمويل مشروع السد العالى . وقد اعقب ذلك وقوع العدوان الثلاثى على مصر في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ومن ثم أعقب ذلك اتخاذ اجراءات اقتصادية واسعة النطاق .

فقد وضعت اموال البريطانيين والفرنسيين تحت الحراسة (وتم تأميمها فيما بعد) . ومن ثم اصبحت الدولة لأول مرة وتحت يدها عددا كبيرا من المشروعات الصناعية والتجارية والبنوك وشركات التأمين .

(١) الدكتور حسين خلاف « التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث » الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

وفي ١/١/١٩٥٧ أنشئت المؤسسة الاقتصادية وذلك بهدف ادارة هذه الاموال والاشترك في اقامة شركات جديدة . وقد كبر حجم القطاع العام تدريجيا وذلك بتأميم مزيد من الشركات والبنوك الاجنبية ، وزاد على ذلك قيام الدولة في يوليو ١٩٦١ بتأميم قطاعات هامة من الاقتصاد القومي . فقد تحولت المشروعات الصناعية الكبيرة الى الدولة ، هذا بجانب تأميم البنوك وشركات التأمين ، وقصر تجارة الاستيراد بالكامل وثلاثة ارباع تجارة التصدير على الشركات الحكومية (وفقا للميثاق الوطني) . والى غير ذلك من الاجراءات التي شددت قبضة الحكومة على الاقتصاد القومي (١)

وقد بررت الحكومة اتخاذ هذه الاجراءات البالغة الاهمية وذلك بهدف تحقيق معدلات كبيرة للنمو الاقتصادي لمواجهة الزيادة السريعة في عدد السكان . هذا فضلا عن تحقيق درجة اكبر من العدالة الاجتماعية ، وضمان فرص العمل لجميع الافراد بهدف القضاء على البطالة . وباختصار العمل على تحقيق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

٣ - مشروعات السنوات الخمس

رأينا انه في الجزء الأخير من الخمسينات اتجهت الحكومة الى وضع مشروعات صناعية متكاملة وذلك بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي عامة والنمو الصناعي خاصة . وفيما يلي سوف نحاول ان نتناول بشيء

(١) في تفاصيل اكثر راجع :

- (1) B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic in the U. A. R. (Egypt) Amsterdam North - Holland Publishing Co. 1965, - 166 - 171

من التفصيل برنامج السنوات الخمس ونركز بصفة خاصة على الجانب الصناعي منه .

أ - مشروع الخمس السنوات للصناعة (٥٧ - ١٩٦١) : (١) .

قامت وزارة الصناعة بوضع خطة صناعية تشتمل على عدة مشروعات صناعية مستقلة . وجزء من هذه المشروعات قد سبقت دراسته بواسطة المجلس الدائم للإنتاج القومي . وقد ادمجت في المشروع المذكور بعض المشروعات التي كانت قيد التنفيذ . وقد اشتمل هذا البرنامج على مشروعات خاصة بالحديد والصلب وغيرها من المنتجات المعدنية ، والأسمدة والكيماويات المختلفة ، والغزل والنسيج والكهرباء والمنتجات الغذائية . أي أن المشروع اشتمل على بعض الصناعات الانتاجية الثقيلة وبعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

وقد استهدف هذا المشروع توسيع قاعدة الصناعة وتقليل الاعتماد على الاستيراد بالنسبة لبعض المنتجات ، فضلا عن زيادة الدخل القومي وتوفير مزيد من فرص العمل امام الافراد . وقد قدرت تكاليف هذه الخطة بمبلغ ٣٣٠ مليون جنيه يمثل النقد الاجنبي حوالى نصفها . وقد تم توفير هذه المبالغ عن طريق عقد قروض وتسهيلات ائتمانية مع الحكومة والهيئات الاجنبية وخاصة الاتحاد السوفيتى والمانيا الغربية والشرقية .

وقد تم اختيار المشروعات وفقا للاولويات التالية : -

١ - سرعة العائد .

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية ، و د. صبحى تدرس قريصة « دراسات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة » ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص ٢١٨ - ٢٢١ .

٢ - مدى الاعتماد على التمويل المحلى .

٣ - مدى الاعتماد على الخامات المحلية .

٤ - مدى استيعاب اليد العاملة .

٥ - مدى توفير المشروعات للنقد الاجنبى .

٦ - طول الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروعات .

وقد تم تنفيذ معظم هذه المشروعات في فترة ثلاث سنوات بدلا
من خمسة .

ب - الخطة الخمسية الاولى والثانية (٥٩ / ٦٠ - ٦٤ / ٦٥)
و (٦٤ / ٦٥ - ٦٩ / ١٩٧٠) : (١) .

أثناء تنفيذ البرنامج الاول للتصنيع السالف ذكره ظهرت اختناقات
حادة فيما يتعلق بالخامات والمواد الاولية اللازمة للصناعة مما ادى الى
التوسع في الاستيراد ومن ثم فقد اتضح ان الانتاج المحلى لبعض السلع
النهائية - بدلا من استيرادها يترتب عليه استيراد المواد والمستلزمات
الانتاجية لهذه السلع . وبالتالي يبقى العبء كبيرا على ميزان المدفوعات
ومن ثم اصبح من الضروري اقامة مشروعات تنتج السلع الوسيطة من
المواد والأجزاء المختلفة . يضاف الى ذلك ان التركيز على التصنيع وحده
لن يحقق الهدف المنشود في تحقيق معدل سريع للتنمية يؤدي في النهاية
الى رفع مستوى المعيشة ومجابهة الزيادة في عدد السكان .

(١) د. عجمية ، د. قريصة ، المرجع السابق ، ص ٣١ ، وما
بعدها بعدها وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى - ١٩٧٢ ،
العدد الثالث ، ص ١٥٤ - ١٥٧ .

وعلى ذلك فقد قوى الاتجاه الى وضع خطط شاملة للتنمية الاقتصادية ، تشتمل على مشروعات صناعية متكاملة ومشروعات زراعية واخرى خاصة بالنقل والمواصلات والتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات ، أي خطة تشمل جميع قطاعات الاقتصاد القومي وذلك بهدف مضاعفة الدخل القومي في مدى عشرة سنوات . وقد قسمت هذه الخطة الى خطتين خمسينتين تهدف الاولى الى تحقيق زيادة في الدخل القومي قدرها ٤٠٪ والثانية ٦٠٪ او بمعدل سنوي مركب قدره ٧،٢٪ .

وقد قدر حجم الاستثمار بما يوازي ٢٢٩٤ مليون جنيه تختص الخطة الخمسية الاولى بما يساوي ١٥٧٧ مليون جنيه والثانية بما يساوي ١٧١٧ مليون جنيه (١) . وتحتاج عملية الاستثمار الى نقد محلي ونقد أجنبي لتمويل شراء المعدات والمواد من الخارج اثناء تنفيذ مشروعات الخطة . وقد قدر حجم النقد الاجنبي بما يوازي ثلث الارقام المذكورة او ما يعادل ١١٩٥ مليون جنيه للعشر سنوات .

وقد روعى في توزيع الاستثمار على القطاعات المختلفة ان تختص الصناعة بنصيب كبير ، وقد نالت ٣٥٪ من الاستثمار المحقق في الخطة الأولى و ٤٤٪ من الاستثمار المحقق في الخطة الخمسية الثانية . هذا في حين كان نصيب الزراعة (بما فيها من مشروعات الري والسد العالي) ٢٤٪ ، ٢٠،٢٪ على التوالي .

ويلاحظ ان الخطتين قد حققنا معظم المطلوب منهما وخاصة في قطاع الصناعة ، بل ان نسبة الاستثمار المحقق قد فاقت نسبة المقدّر ، ومن ثم

(١) البنك الاهلي المصري . النشرة الاقتصادية ، عقد من التنمية المخططة في مصر ، ١٩٧٢ العدد الثالث ، ص ١٥٤ - ١٢٥ .

زاد نصيب الصناعة في الدخل القومي وفي العمالة • بل ان هدف العمالة المحقق قد فاق المخطط ، اذ انه كان يقدر ان يزداد نصيب القطاع الصناعي من ١٣،٤٪ (في عام ٥٩ / ٦٠) الى ١٤،٢٪ (عام ٦٩ / ٧٠) من اجمالي حجم القوى العاملة ، ولكن الرقم المحقق قد وصل الى ١٦٪^(١) • ولعل السبب في ذلك يرجع الى :

- ١ - خفض ساعات العمل من ٤٨ ساعة الى ٤٢ ساعة اسبوعيا •
- ٢ - الغاء ساعات العمل الاضافية • وكلاهما يهدفان الى التوسع في تشغيل اعداد اضافية من الافراد •
- ٣ - تعهد الحكومة - بعد التحول الاشتراكي - بتوظيف كل الخريجين من المدارس والجامعات مما ادى الى ظهور مشكلة فائض بين العاملين في كثير من القطاعات •

(١) البنك الاهلى المصرى ، المرجع السابق ١٧٥ .

الفصل الثالث

تطور النظم النقدية

أولاً : النظام النقدي في سوريا ولبنان (١)

كانت سوريا ولبنان جزءاً من الامبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الاولى حين صفت الامبراطورية وأصبحت سوريا ولبنان خاضعتين لقوات الاحتلال البريطاني والفرنسي . وفي سنة ١٩٢٠ أصبحت الدولتان تحت الانتداب الفرنسي وظلتا كذلك حتى حصولهما على الاستقلال سنة ١٩٤٦ . وسوف نحاول على الصفحات التالية أن نبين التطورات التي حدثت في نظام النقد السوري واللبناني منذ أن كانت الدولتان تحت الحكم العثماني حتى الوقت الحاضر . ولما كانت التطورات النقدية في البلدين واحدة حتى حدوث الانفصال النقدي سنة ١٩٤٩ فإن هذا يبرر دراستهما سوياً .

(١) راجع د. فؤاد مرسى ، النقود والبنوك في البلاد العربية - سوريا ولبنان ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ ، د. احمد السمان ، اقتصاديات سوريا ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ ، د. عصام عاشور ، النقد والائتمان في البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ ، د. شريف لطفي ، تطور النظم المصرفية في البلاد العربية والافريقية ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

١ - نظام المعدنين :

لقد اتبعت الدولة العثمانية نظام المعدنين في سنة ١٨٤٤ والذي بموجبه تتداول العملة الذهبية جنباً الى جنب مع العملة الفضية وكلاهما تصبح عملة قانونية . على أن المشرع يحدد سعراً قانونياً يتم بموجبه استبدال كل عملة بالآخرى وكان هذا السعر يساوي ١ : ١٦ اي ان كل جنيه ذهبي مثلاً يساوي ١٦ جنيه فضي . وقد سارت سوريا ولبنان على نفس هذا النظام وأصبح القرش هو وحدة النقد والتحاسب . على أن نجاح هذا النظام وبقاءه يتوقف على ثبات النسبة المذكورة وهذا يقتضي ثبات القيمة السوقية (أو السلعية) لكل من المعدنين الذهب والفضة، وهذا يتطلب استقرار الكمية المنتجة من المعدنين . وعلى ذلك فإن اكتشاف مناجم كثيرة للفضة في العالم في النصف الثاني من القرن الماضي أدى الى تدهور شديد في سعر الفضة منذ سنة ١٨٧٠ . وبالتالي ضاع أهم شرط لنجاح نظام المعدنين وهو استقرار النسب القانونية للاستبدال مع النسب السوقية لكل من المعدنين .

وبدأت دول العالم النواحدة تلو الأخرى تهجر نظام المعدنين الى نظام المعدن الواحد وهو نظام الذهب .

ب - نظام الذهب :

في سنة ١٨٨٠ اتبعت الدولة العثمانية نظام الذهب وأصبح الجنيه الذهبي هو وحدة النقد في الدولة العثمانية وأصبح الجنيه يساوي ١٠٠ قرش ويزن ٧ر٢١٦ جراماً عيار ٩١٦٥/١٠٠٠٠ . أما في سوريا ولبنان فقد ظل القرش هو وحدة النقد وأصبح هناك قرشاً ذهبياً يعاونه قرش آخر فضي (رديء) . وكان الأفراد يكتزون القروش الذهبية ومن ثم كانت القروش

الفضية هي الشائعة في التداول بمعنى أن السلع كانت تقوم على أساسها .
الا أنه نظرا لعدم كفاية القروش في سوريا ولبنان كان يستخدم
خليط آخر من العملات التركية والاجنبية . وكان هناك سعرا للاستبدال
بين العملات المختلفة الا أن هذا السعر كان دائم التغير مما يسبب فوضى
نقدية .

الخروج على قاعدة الذهب : وعند قيام الحرب العالمية الاولى
خرجت الدولة العثمانية عن نظام الذهب وجعلت الورق النقدي المتداول
عملة الزامية . ولتفسير ذلك نعود الى الوراء قليلا . ففي منتصف القرن
التاسع عشر قامت الدولة العثمانية باصدار نقود ورقية وكان يصدر هذه
الاوراق البنك العثماني الامبراطوري . وقد تأسس هذا البنك برأسمال
انجليزي فرنسي ثم أصبح بنك الدولة العثمانية وأعطى حق الاصدار
سنة ١٨٦٣ وكان مقره لندن وفرعه الرئيسي في القسطنطينية وله فروع
في انحاء الامبراطورية . وكان غطاء هذه الاوراق ذهبا بسقذار الثلث .
الا أن أهمية هذه الاوراق في التداول كانت محدودة جدا اذ لم تتداول
الا في القسطنطينية .

ولكن عند قيام الحرب أعلنت الدولة العثمانية في ٣ أغسطس ١٩١٤
توقفها عن الدفع (مورا تورينوم) كما جعلت أوراق البنك العثماني
الامبراطوري المذكور الزامية في ٢١ يولية من السنة نفسها . وبذا
خرجت تركيا على نظام الذهب ومعها بالطبع سوريا ولبنان .

وطلبت تركيا معاونة البنك بمدّها بالقروض ولكن البنك رفض لانه
في أيدي انجليزية فرنسية في حين كانت تركيا في الحرب مع الالمان .
فاضطرت تركيا سنة ١٩١٥ الى اصدار نقدها الورقي مباشرة على أن يكون
الغطاء بضمان عملات حلفائها في الحرب من الماركات الالمانية والكروونات

النمساوية الذهبية على أن يحتفظ بالماركات في ألمانيا والكروونات في النمسا • وأصبحت النقود الورقية الجديدة فريدة في نوعها فهي نقود ورقية الزامية تصدرها الدولة ولها غطاء على الرغم من وجود بنك للاصدار (١) • ولكن الجمهور لم يقبل على تداول هذه العملة الجديدة ورفض السوريون التعاامل بها واشتروا التعامل بالذهب حتى مع الدولة العثمانية ذاتها ولذا تراكت كمية كبيرة من الذهب في سوريا ولبنان وتدهورت أوراق البنكنوت العثمانية • وظل الحال على ذلك حتى بدأ احتلال سوريا ولبنان احتلالا مشتركا في سنة ١٩١٨ بواسطة الانجليز والفرنسيين وبدأت مرحلة نقدية جديدة في تاريخ البلاد •

ج - استخدام العملة المصرية :

بعد احتلال الجيوش الفرنسية والانجليزية لسوريا ولبنان أصدرت القيادة العامة للجيش البريطاني قرارا بمنع تداول العملة الورقية العثمانية وأحلت محلها الجنيه المصري وأصبح بالتالي العملة القانونية للبلدين • وظل الحال كذلك من نوفمبر سنة ١٩١٨ الى ابريل ١٩٢٠ • ويرجع السبب في اختيار الجنيه المصري الى ما يأتي : -

١ - أن قوى الاحتلال أحضرت معها كميات وفيرة من الجنيهات المصرية الورقية •

٢ - أن أغلب مشترياتها كانت تأتي من مصر •

(١) د. فؤاد مرسى ، ص ٧ - ٨ •

٣ - أن مصر كانت تتبع قاعدة الاسترليني وأن أغلب القوات كانت انجليزية .

الا أن سلطات الاحتلال رغم جعلها الجنيه المصري هو العملة القانونية الوحيدة فقد تركت تداول النقود الذهبية أيا كان نوعها ، أي التسليم بالأمر الواقع ، فاستمر تداول الجنيه الذهبي العثماني والقطع الفضية العثمانية . وقد فضل الافراد بالطبع العملات المعدنية عن الورقية وتدهورت قيمة الجنيه الورقي المصري تبعا لذلك . كذلك فإن هذا الجنيه كان تداوله قاصرا على الموانئ والمراكز التجارية ذات الارتباط الشديد بالأراضي المصرية ، أما في الداخل فكان التداول يقتصر على الجنيه العثماني الذهبي .

وخلاصة القول فإن النظام النقدي السائد في هذه الفترة كان في الواقع النظام الذهبي على الرغم من الغائه سنة ١٩١٤ في كل أنحاء الامبراطورية . فقد كان الجنيه الذهبي هو وحدة النقد المقبولة بصفة عامة وكان الذهب هو مقياس القيم وأدات الحساب الاقتصادي ، وقد ساعد على ذلك الثقة في الذهب ثم توافر كميات كافية من الجنيهات الذهبية العثمانية تكفي حاجة المتعاملين .

وفي مارس ١٩٢٠ وضع البلدان سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وتم انسحاب انجلترا من البلدين ، وكان من مصلحة فرنسا عدم استمرار تداول العملة المصرية الورقية وذلك للأسباب الآتية : -

١ - قيام فرنسا بشراء كميات كبيرة من الجنيهات المصرية لمواجهة نفقاتها في سوريا ولبنان .

٢ - ولما كان غطاء العملة المصرية هو الاسترليني كان معنى ذلك اضطراب فرنسا لشراء الاسترليني لتمويل نفقاتها الخاصة في مناطق انتدابها مما يزيد ديون فرنسا بالاسترليني ويساعد على تدهور قيمة الفرنك •

٣ - كانت البنوك في سوريا ولبنان تصادف صعوبات جمة في سبيل استيراد جنهات مصرية ونشر تداولها في البلدين •

لذلك ألغت فرنسا السعر القانوني للعملة المصرية في ابريل سنة ١٩٢٠ وأنشأت مكانها عملة ورقية جديدة تستند الى الفرنك الفرنسي وهي الليرة السورية اللبنانية • الا أن العملة المصرية ظلت في التداول بعض الوقت الى أن ثبتت أقدام العملة السورية اللبنانية الجديدة •

د - الليرة السورية اللبنانية :

ظهر للبلدين عملة خاصة بهما لأول مرة وهي الليرة السورية اللبنانية وأصبحت منذ البداية عملة قانونية الزامية تركز على الفرنك الفرنسي على أساس سعر الليرة يساوي ٢٠ فرنكا ، وقسمت الى ١٠٠ قرش ومنح امتياز اصدارها الى بنك سوريا «المصرف السوري» وهو بنك فرنسي • أي باختصار أصبح النظام النقدي في البلدين هو النظام الورقي المرتكز على الفرنك الفرنسي أي نظام الصرف بالفرنك • وأخذت قيمة الليرة الجديدة تتقلب بعنف نظرا للتقلب الشديد في سعر الفرنك الفرنسي في الفترة ما بين الحريين •

ولم تكن الليرة اللبنانية السورية هي الوحيدة في التداول بل استمر بجانبها العملات الذهبية القديمة •

تدعيم الليرة الجديدة : سعت حكومة سوريا. ولبنان لدى الحكومة الفرنسية على تعديل بنك سوريا بهدف اشراك رأس المال الوطني واشراك المواطنين في أدراته وتحقيق اشراف الحكومات عليه . وقد توصل الجانبان الى اتفاق يناير سنة ١٩٢٤ الذي ينص على ما يأتي : —

١ — الليرة هي العملة الوحيدة القانونية في سوريا ولبنان .

٢ — تغيير اسم بنك سوريا بحيث يصبح بنك سوريا ولبنان ويتسع بامتياز الاصدار لمدة ١٥ سنة تنتهي في مارس ١٩٣٩ .

٣ — اتفق على سحب الليرة المتداولة واصدار فئتين من الليرة تحمل احداها اسم لبنان والاخرى اسم سوريا على أن العئلتين تصدران بلا تمييز للبلدين وتتداولان بغير تمييز كذلك .

٤ — السماح لحكومة سوريا ولبنان بأن تشارك في أرباح الاصدار .

٥ — اضافة عدد من السوريين واللبنانيين الى مجلس ادارة البنك .

٦ — تحديد الكمية المصدرة من الليرة بمبلغ ٢٥ مليون ليرة . الا أن الاتفاقية قد أغفلت النص على شكل الغطاء النقدي أو تكونه .

وهكذا تراضت الاطراف المعنية وأصبح لسوريا ولبنان مصلحة في ازدياد تداول الليرة .

وفي سنة ١٩٢٦ عادت فرنسا الى نظام الذهب رغبة منها في تثبيت قيمة الفرنك وقد عادت كل من سوريا ولبنان الى نظام الذهب كذلك . الا أن هذا الشكل من أشكال نظام الذهب كان المعروف بنظام السبيكة

الذهبية وهو النظام الذي يقصر استخدام الذهب على تسوية المدفوعات الخارجية • وفي الثلاثينات هجرت الدول الواحدة تلو الاخرى نظام الذهب بغير رجعة ، وتركته فرنسا سنة ١٩٣٦ وأصبح الفرنك عملة غير قابلة للتحويل الى الذهب ، وبطريقة تلقائية أصبحت الليرة أيضا نظرا للارتباط الوثيق بين العملتين كما سبق أن بينا •

وبخروج فرنسا عن نظام الذهب عادت الفوضى النقدية الى عملتها • وكان لابد من مفاوضات جديدة حتى يمكن الوصول الى وضع نقدي مستقر بين الفرنك والليرة وتوصلت الاطراف الى اتفاق فبراير لسنة ١٩٣٨ • وكان أهم ما جاء بهذا الاتفاق هو النص على شكل الغطاء النقدي ومكوناته وهو ما أغفله اتفاق سنة ١٩٢٤ • وقد أصبح معظم الغطاء (أكثر من ٩٠٪) يتكون من الفرنكات الفرنسية أما الذهب فلا يكون الا نسبة ضئيلة منه • وقد خسرت سوريا ولبنان الكثير من جراء تقلبات قيمة الفرنك •

هـ - الليرة اثناء الحرب العالمية الثانية :

حدث تطوران في غاية الاهمية بالنسبة لليرة اثناء الحرب العالمية الثانية •

الاول - صدور قرار من المفوض الفرنسي يقضي بعدم التمسك بأحكام الغطاء • أي أنه يمكن لبنك سوريا ولبنان أن يصدر أي كمية من الاوراق بدون التقيد بأحكام الغطاء وذلك لامكان تمويل العمليات العسكرية • وتبعاً لذلك ازدادت كمية البنكنوت المصدرة زيادة هائلة مما أدى الى حدوث ارتفاع شديد في الاسعار في الدولتين • فبالنسبة لسوريا زادت كمية البنكنوت المتداول من ٢٠ مليون ليرة في ديسمبر

سنة ١٩٣٩، الى ٤٦ مليون ليرة في ديسمبر سنة ١٩٤١ والى ٩٨ مليون ليرة في ديسمبر ١٩٤٢ ثم الى ٢٠٥ مليون ليرة في ديسمبر سنة ١٩٤٥ وبالنسبة للبنان زادت أوراق البنكنوت المتداول من ٢٧ مليون سنة ١٩٣٩ الى ٥٢ مليون سنة ١٩٤٠ ، الى ٩٥ مليون سنة ١٩٤٢ ثم الى ١٦٩ مليون ليرة سنة ١٩٤٥ (١) .

الثاني - أما الحدث الثاني الخطير فهو يتعلق بادخال فرنسا لليرة السورية اللبنانية في منطقة الاسترليني سنة ١٩٤١ وذلك باتفاق بين حكومات فرنسا وانجلترا وسوريا ولبنان . وأصبح الاسترليني يساوي ١٧٧ فرنكا أو ٨٨٣ قرشا سوريا . وكان الهدف من هذا الاجراء الخطير هو امكان تحويل الليرة بحرية تامة الى الاسترليني .

وقد تجمعت لسوريا ولبنان أرصدة استرلينية كبيرة في مقابل نفقات القوات البريطانية فيهما . ولكن هذه الارصدة كانت تحول أولا بأول الى فرنسا وتضاف الى الغطاء الخاص بالليرة ، وكانت كل زيادة في الغطاء يترتب عليها زيادة في اصدار الليرات بدون أي قيود أو تنظيم مما أدى الى التضخم النقدي والى الارتفاع الشديد في الاسعار كما سبق أن بينا .

و - الليرة بعد الحرب :

وعند نهاية الحرب أخذت الليرة السورية اللبنانية تتردد بين الفرنك والاسترليني . ونظرا للتدهور الشديد في قيمة الفرنك أخذ الافراد يقبلون على التخلص منه ويجمعون الجنيحات الاسترلينية الاكثر استقرارا،

(١) د. فؤاد مرسى ، النقود والبنوك في البلاد العربية - سوريا ولبنان ، ص ٢٥ .

مما أدى الى تدهور العلاقات النقدية بين فرنسا وسوريا ولبنان • وقد زاد من حدة الازمة ما يلي : —

١ — انضمام سوريا ولبنان سنة ١٩٤٧ الى صندوق النقد الدولي وتثبيت الليرة بالنسبة للدولار الامريكى الذهبى فصارت تزن ٤٠٥ر٦ ملىجرام من الذهب وتساوي ٤٥ر٦ سنتيم من الدولار •

٢ — تخفيض الفرنك مرة أخرى في يناير سنة ١٩٤٨ بمقدار ٨٠٪ من سعره السابق •

وحدث بعد ذلك تطورات هامة أدت الى خروج سوريا عن منطقة الفرنك سنة ١٩٤٨ بينما اتفقت فرنسا ولبنان على نظام نقدي جديد تبقى لبنان بموجبه في منطقة الفرنك •

ن — النظام النقدي في لبنان :

بقيت لبنان على قاعدة الفرنك بعد أن قبلت فرنسا تعويضها عن كل أضرار تلحق بها نتيجة لتخفيض قيمة الفرنك • وتدهورت العلاقات بين سوريا ولبنان في أعقاب ذلك اذ أنهت السلطات النقدية اللبنانية قوة ابراء الليرة السورية المتداولة في لبنان ، وحددت مهلة ثمان ساعات لاستبدالها وقد حدث انزعاج شديد بين حاملي هذه الليرات الذين هرعوا الى كل مكان للتخلص من الليرات السورية • وقد بلغ مقدار ماتم تغييره منها ٤٤ مليون ليرة • ثم اعقب ذلك فصل الوحدة النقدية والجمركية بين البلدين^(١) وأصبحت كل دولة تسلك طريقا مغايرا لاقتصادها • فبينما بدأت سوريا تفرض القيود على تجارتها الخارجية وعلى نقدها بهدف حماية

(١) د. احمد السمان ، اقتصاديات سوريا ، ص ١٠٤ •

زراعتها وصناعاتها الناشئة ، اتبعت لبنان مبدأ الحرية الاقتصادية على أوسع نطاق .

فقد أطلقت لبنان حرية التعامل في النقد الاجنبي ، وذلك على اعتبار أن لبنان يعتمد أساسا على التجارة وخاصة العابرة . ويحصل على كمية كبيرة من الاموال تفد اليه من ابناء لبنان في المهجر ومن السياحة ومن رؤوس الاموال الاجنبية والعربية ومن تجارة الذهب . اذا لا بد من كفالة حرية تحويل الليرة وحرية التعامل في الذهب تصديرا واستيرادا وحرية غير المقيمين في فتح حسابات في البنوك اللبنانية واستخدامها كيفما شاءوا (١) .

وقد ظل بنك سوريا ولبنان يتمتع بامتياز اصدار الليرة اللبنانية حتى انتهى هذا الامتياز في سنة ١٩٦٢ ، ثم انشيء في سنة ١٩٦٤ البنك المركزي اللبناني وذلك لأول مرة في تاريخ لبنان وقد أعطى امتياز اصدار النقد . (٢)

وتحقيقا لاستقرار سعر الليرة اللبنانية حرصت السلطات النقدية اللبنانية منذ البداية على الاحتفاظ بنسبة ضخمة من الغطاء في شكل ذهب . وقد ارتفعت النسبة من ٢٪ فقط في يناير سنة ١٩٤٨ الى ٩٥٪ في ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم عادت وهبطت قليلا في سنة ١٩٦٠ ولكنها بقيت أعلى من ٩٠٪ من الغطاء ، اما بقية الغطاء فيمثل سندات حكومية . (٣)

(١) د. شريف لطفي « تطور النظم المصرفية في البلاد العربية والافريقية » ص ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٣) د. عصام عاشور : النقد والايمان في البلاد العربية ، ص ٧ .

ل - النظام النقدي في سوريا :

بعد حدوث الانفصال النقدي بين سوريا ولبنان وسوريا تسعى لتحقيق استقلالها النقدي وتدعيم عملتها ، ولهذا اتخذت سوريا عدة اجراءات بشأن ذلك تتلخص فيما يلي : -

١ - الاصلاح النقدي لسنة ١٩٥٠ : صدر المرسوم بقانون رقم ٧٦ في ١١ مارس سنة ١٩٥٠ وذلك بهدف تنظيم الليرة الورقية المتداولة وكذلك انشاء ليرة ذهبية .

أ - الليرة الورقية : هي وحدة النقد السوري الاساسية وتساوي وزن ٤٠٥ر٥٦ مليغرام ذهب . وقد آجاز القانون استمرار بنك سوريا ولبنان في اصدار الليرة لحين انشاء بنك مركزي سوري . وقد نص القانون على أن يتكون غطاء العملة من الآتي : الذهب ، العملات الاجنبية ، السندات التجارية ، وبعض العناصر الاخرى .

ب - الليرة الذهبية : أباح القانون اصدار ليرات وانصاف ليرات ذهبية على أن يكون وزن الليرة الذهب يساوي ٦ر٠٨٢٦ جراما عيار ٩٠٠/١٠٠٠ . والليرة الذهبية لا تعتبر وحدة للنقد لان وحدة النقد هي الليرة الورقية ، انما الليرة الذهبية قصد بها أصلا تدعيم غطاء الاوراق الصادرة . وقد طرحت السلطات النقدية كمية من العملة الذهبية ولكن الافراد أحجموا عن شرائها وذلك بسبب ارتفاع سعرها بالمقارنة بما تحويه من ذهب . ^(١) أي أن القيمة الاسمية لليرة الذهبية تفوق قيمتها السلعية .

(١) د. فؤاد مرسى ، ص ٣٨

ج - الفضية : وهي عبارة عن النقود المساعدة وتتكون من فئات مختلفة ، ١٠٠ قرش ، ٥٠ قرش ، ٢٥ قرش وتقوم وزارة المالية السورية بسكها .

يتضح اذا من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٠ أن أهم ما جاء به هو اعطاء السلطات السورية حرية تحديد الغطاء النقدي لليرة وكذلك اعطائها السلطة الكاملة في تحديد كمية الاوراق المصدرة التي تراها .

٢ - الاصلاح النقدي لسنة ١٩٥٣ : وفي سنة ١٩٥٣ صدر المرسوم بقانون رقم ٨٧ وتضمن اصلاحا نقديا ومصرفيا أساسيا ، فقد نص على ما يأتي : -

١ - انشاء مصرف سوريا المركزي .

٢ - انشاء سلطة نقدية عليا هي مجلس النقد والائتمان .

٣ - تعديل قانون اصدار النقد .

٤ - تنظيم نشاط البنوك .

فقد نص القانون على انشاء بنك مركزي سوري يعمل تحت رقابة الدولة برأسال قدره ١٠ مليون ليرة تكتسب الدولة في رأساله بالكامل، ويكون للبنك وحده حق اصدار البنكنوت . ويكون غطاء العملة المصدرة ذهبا و عملات اجنبية بما لا يقل عن ٣٠٪ أما الباقي فهو سندات

حكومية أو بضمانة الحكومة أو حوالات عن عمليات تسليف تجاري أو صناعي أو زراعي •

أما مجلس النقد والائتمان فهو يعتبر أعلى سلطة نقدية في البلاد ومهمتها رسم السياسة النقدية للدولة وإدارتها • ومن ذلك تنمية سوق النقد والمال ، تثبيت العملة وضمان حرية تحويلها والى غير ذلك • ويتولى هذا المجلس ادارة بنك سوريا المركزي والرقابة على البنوك •

وقد تأخر انشاء البنك المركزي بعض الوقت حتى أغسطس سنة ١٩٥٦ حتى انتهت المفاوضات بين حكومة سوريا وبنك سوريا ولبنان على انتهاء امتيازاه لاصدار العملة السورية •

وقد كان المفروض طبقا لاتفاقية سنة ١٩٣٨ التي جددت امتياز البنك أن ينتهي احتكاره للاصدار سنة ١٩٦٤ ولكن البنك قبل التنازل عن حقه لقاء تعويض سنوي عن السنوات الباقية من امتيازاه • (١) ونتيجة لهذا التطور أصبح للسلطات النقدية في سوريا القدرة الكاملة على وضع السياسة النقدية الداخلية •

وفي شهر يونيه سنة ١٩٦٠ أصبح غطاء النقد المتداول يتكون من الآتي :- (٢)

٢٠٪ ذهب و عملات أجنبية •

١٨٫٩٪ سلفيات تجارية وزراعية وصناعية •

(١) د. شريف لطفي ، ص ٧ .

(٢) د. عصام عاشور ، ص ٩ .

١٨١٦٪ سندات وقروض حكومية أو بكفالة الحكومة •

ثانياً : النظام النقدي في مصر

لقد مر النظام النقدي في مصر بتطورات كثيرة هو الآخر وسوف نحاول أن نوجز هذه التطورات فيما يلي •

١ - اصلاح محمد علي عام ١٨٣٤ :

كانت تتداول في مصر قبل عهد محمد علي خليط كبير من العملات المختلفة التي تشمل العملات العثمانية والمصرية والانجليزية والفرنسية • وكان بعض هذه المسكوكات من الفضة وبعضها من الذهب وكانت تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما يتعلق بالوزن والقياس • وقد حاول محمد علي أن يصلح نظام النقد في مصر ويقضي على الفوضى الموجودة • وبمقتضى هذه الاصلاحات أصبح نظام النقد في مصر يسير على نظام المعدنين والذي بموجبه تتداول العملات الفضية جنباً الى جنب مع العملات الذهبية وأن يحدد سعراً قانونياً بين هاتين العملاتين • وقد حدد هذا السعر على أساس ١٥ ١ الى ١ ، أي أن كل ١٥ جنيه فضة كانت تساوي جنيهاً ذهبياً واحداً •

وقد تركت العملات الذهبية الأجنبية الأخرى في التداول وقد أعطيت السعر القانوني وكان أهمها الجنيه التركي والجنيه الانجليزي والوييتو الفرنسي (وهي قطعة تساوي ٢٠ فرنكاً فرنسياً) • (١)

الا أن نظام المعدنين لم يستمر طويلاً لافي مصر وحدها بل في العالم

(١) دكتور فؤاد مرسى - النقود والبنوك في البلاد العربية (مصر والسودان) - معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٨

أجمع ، وذلك بسبب تدهور أسعار الفضة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد بدأت الدول الواحدة تلو الأخرى تهجر نظام المعدنين الى نظام الذهب . وقد أصبحت مصر من الناحية الواقعية تسير هي الأخرى على قاعدة الذهب .

ب - اصلاح عام ١٨٨٥ :

اعترف الاصلاح النقدي الجديد بالامر الواقع وأقر الذهب كقاعدة للنقد وجعل الجنيه الذهبي هو وحدة النقد الاساسية . وقد تم سك جنيها ذهبيا عيار ٨٧٥ ، ووزن يساوي ٨ ١/٢ جرام من الذهب الخالص . وقد أصبحت المسكوكات الفضية بمثابة النقود المساعدة وحددت قوة ابرائها بجنيهين . (١)

وبالاضافة الى ماسبق اعترف المشرع بالسعر القانوني لثلاث عملات أجنبية ذهبية هي الجنيه المجيدي التركي والجنيه الانجليزي والويتنو الفرنسي . وكان الجنيه الانجليزي أقل هذه العملات جودة . وطبقا لقانون جريشام (النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول) فقد اختفت العملات التركية والفرنسية من التداول وبقي الجنيه الانجليزي وحده في التداول . واذا أضفنا الى ماتقدم أن النقود المصرية الذهبية المسكوكة كانت قليلة ومن نوع رديء وبالتالي أصبحت محدودة في التداول فإن الجنيه الانجليزي أصبح في واقع الامر أساس التعامل في داخل البلاد وفي تسيير تجارة مصر الخارجية كذلك . وكان الجانب الأكبر من هذه الجنيهاسترلينية يأتي لمصر من الخارج في موسم

(١) دكتور محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود والبنوك - دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٦ .

القطن في خريف كل سنة ثم تقوم مصر باستخدام هذه الجنيهات في استيراد ما تحتاجه من الاسواق الاوربية وبذا تعود هذه الجنيهات أو معظمها الى خارج مصر .

ج - ظهور النقود الورقية :

تأسس البنك الاهلي المصري عام ١٨٩٨ برأسمال انجليزي وفى صورة شركة مساهمة مدتها خمسون عاما . وقد عهدت الدولة اليه باصدار أوراق البنكنوت المصرية . وقد نص على أن يكون الغطاء بمقدار النصف على الأقل ذهباً والباقي سندات تختارها الحكومة بنفسها . ويعتبر صدور هذه الاوراق تحولا هاما في تاريخ النقد في مصر حيث أن هذه هي أول مرة تتداول فيها أوراق بنكنوت في مصر . ونظرا لحدثة العهد بهذه الاوراق ولتعود الافراد على استخدام النقود المعدنية لفترة طويلة من الزمن ، فان الدولة قد جعلت التعامل بالاوراق الجديدة اختياريا في مرحلة الاولى حتى يألفه الجمهور ويتعود على حمله واستخدامه . ولذا نجد أن معظم النقد المتداول ظل معدنيا وبخاصة النقد الانجليزي الذهبي . وبالتالي أصبحت العملة الورقية الجديدة بمثابة عملة مساعدة . أي أن نظام النقد ظل (حتى بعد ظهور هذه الاوراق) على قاعدة الذهب أو بمعنى أدق على قاعدة الجنيه الاسترليني الذهبي . (١)

د - تقرير السعر الازامي للنقود الورقية :

ظلت النقود الورقية اختيارية في التداول حتى قيام الحرب العالمية الاولى . اذ أنه بقيامها خرجت الدول فعليا (وان ظلت اسميا) على

(١) دكتور فؤاد مرسى ، ص ٣٢ .

قاعدة الذهب وأصبح من غير الممكن استبدال النقد الورقي بالذهب لدى تقديمه للسلطات النقدية . وعندئذ فرضت الحكومة المصرية السعر الالزامي لاوراق البنكوت في أغسطس ١٩١٤ . وبذا خرجت مصر على قاعدة الذهب واختفت النقود الذهبية من التداول على أثر ذلك . وقد ازداد المصدر والمتداول من النقود الورقية بشكل سريع وكبير كما يتضح من الجدول التالي (٢) :

آخر السنة	البنكوت المصدر	البنكوت المتداول
١٩١٣	٢٧٠٠٠٠٠	٢٢٣٦٠٠٠
١٩١٤	٨٢٥٠٠٠٠	٧٤٦٦٠٠٠
١٩١٥	١١٥٥٠٠٠	١٠٥٨٣٠٠٠
١٩١٦	٢١٢٠٠٠٠	١٩٣٧٤٠٠٠
١٩١٧	٣٠٨٠٠٠٠	٢٩٥٥٢٠٠٠
١٩١٨	٤٦٠٠٠٠٠	٤٤٩٩٠٠٠
١٩١٩	٦٧٠٠٠٠٠	٦٢٨٢٠٠٠

أما بالنسبة لغطاء العملة المصدرة فقد ظل البنك الاهلي يحتفظ بنسبة ٥٠٪ ذهب . الا أنه ابتداء من ديسمبر عام ١٩١٤ أصبح البنك يحتفظ بجزء من رصيده الذهبي في لندن وذلك بسبب ظروف الحرب وعدم امكانية نقل الذهب الى مصر .

وفي اكتوبر عام ١٩١٦ حدث تطور نقدي على درجة بالغة من

(٢) دكتور محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ١٤٧ .

الاهمية • اذ أبلغت السلطات النقدية الانجليزية مصر أنها لن تستطيع أن تدبر الذهب المطلوب للغطاء في المستقبل • وعندئذ خولت الحكومة المصرية للبنك الاهلي بأن يقوم بالاصدار على أن تتم تغطية الاوراق الجديدة بأذونات على الخزانة البريطانية على أن يكون هذا الاجراء مؤقتا • وبناء على هذا القرار فقد أصبح معظم البنكنوت المصري مغطى بسندات استرليني ويعتبر هذا الاجراء خروجاً صريحاً على احكام غطاء العملة •

وقد ترتب على قرار عام ١٩١٦ النتائج الهامة التالية : —

١ — تثبيت سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني بصفة رسمية • وقد أصبح الجنيه المصري تابعا للجنيه الاسترليني في تغيراته ، فعندما تنخفض قيمة الجنيه الاسترليني تنخفض قيمة الجنيه المصري وبنفس النسبة • كذلك عندما أصبح الجنيه الاسترليني قابلا للصرف بالذهب في الفترة ٢٥—١٩٣١ أصبح الجنيه المصري كذلك •

٢ — اطلاق حرية تحويل أحد النقدين الى الآخر بطريقة تلقائية وبسعر التعادل (٩٧¼) • وتصبح عملية اصدار اوراق البنكنوت المصرية عملية آلية بمجرد وضع سندات استرلينية في الغطاء في لندن • وبالتالي فقدت السلطات النقدية المصرية سيطرتها على حجم النقد وعلى توجيه السياسة النقدية للبلاد • وقد ارتفعت الاسعار كثيرا وتعرضت البلاد لموجات من التضخم الشديد أثناء الحرب العالمية الاولى والثانية نتيجة لهذا الاجراء •

٣ — تراكم لمصر دين كبير خلال الحرب العالمية الاولى (١٥٠ مليون جنيه) ودين أكبر خلال الحرب العالمية الثانية (٤٣٠ مليون جنيه) بسبب

عملية التحويل الآلي بين العملاتين • وبالنسبة للدين الاخير فقد مرت سنوات طويلة حتى تمت تصفيته • وقد وقعت اتفاقات نقدية بين مصر وبريطانيا بخصوص تسوية هذه المشكلة والتي عرفت بمشكلة الارصدة الاسترلينية • ويلاحظ بصفة عامة أن بريطانيا تعمدت التسويق والاطالة في عملية التسوية بالاضافة الى التقدير الشديد في حجم المبلغ الذي كان يصرف سنويا • هذا ولاشك قد أضعاف على مصر فرصة ذهبية لاستغلال هذا الرصيد الضخم في اعادة بناء صناعاتها التي استهلكت اثناء الحرب ، بالاضافة الى بناء الكثير من المشروعات الجديدة •

هـ - التطورات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية :

رأت السلطات النقدية المصرية أن تحرر النقد المصري من النقد الاسترليني وأن تفصل الاقتصاد المصري من التبعية للاقتصاد البريطاني لتفادي المخاطر السابقة • وقد اتبعت الخطوات التالية لتحقيق ذلك : -
١ - انضمام مصر الى صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٥ وتجديد سعر الجنيه المصري على أساس الذهب والدولار الأمريكي الذهبي • وأصبح الجنيه المصري يساوي ٣٦٧٢٨ جراما من الذهب الخالص وهو ما يساوي ٤١ دولار امريكي •

٢ - خروج مصر من الكتلة الاسترلينية في يوليو ١٩٤٧ (وقد كانت مصر قد انضمت اليها عند انشائها سنة ١٩٣١) وفرض الرقابة على الصرف الاجنبي بما في ذلك عمليات التحويل الآلي بين العملاتين • وكذلك تجميد الاسترليني الموجود في غطاء النقد المصري ابتداء من يوليو ١٩٤٧ •

٣ - التخلص من السندات الاسترلينية الموجودة في غطاء العملة

واحلالها بسندات مصرية ، وكذلك تغطية أية زيادة مستقبلية في الاصدار
بسندات وأذونات الحكومة المصرية ، وكذلك العمل على تدعيم الذهب
في الغطاء كما يتضح من الجدول التالي :

آخر السنة الذهب سندات وأذون مصرية سندات وأذون بريطانية
(جنيه مصري)

١٩٤٧	٦٣٧٥ر٨٧٤	١ر٥٠٠ر٠٠٠	١٢٧ر١٢٤ر١٢٦
١٩٤٩	٦٣٧٥ر٨٧٤	٤٦ر٢٩٠ر٢٥١	١٢١ر٣٣٣ر٨٧٥
١٩٥٠	٦٣٧٥ر٨٧٤	٦٣ر٢٩٠ر٢٥١	١٢١ر٣٣٣ر٨٧٥
١٩٥١	٦٠ر٥٥٢ر٦٠٦	٨٤ر٣٣٩ر١٢١	٧٧ر٨٦٨ر٩٨٤
١٩٥٢	٦٠ر٥٥٢ر٦٠٦	٥٦ر٧١٩ر٣٥٥	٧٦ر٤٨٨ر٧٥٠

المصدر : دكتور فؤاد مرسي ، النقود والبنوك في البلاد العربية
(مصر والسودان) ، ص ٤٠ .

وقد بقى الذهب في الغطاء مساويا لمبلغ ٦٠ر٦ مليون جنيه حتى عام
١٩٦٦ حين انخفض الى ٤٠ر٦ مليون جنيه . (١)

٤ - تحويل البنك الاهلي الى بنك مركزي في سنة ١٩٥١ واعطائه
كل صلاحيات البنوك المركزية . وقد تم تأمين هذا البنك سنة ١٩٦٠
وتقسيمه الى بنكين أحدهما مستقل بأعمال البنوك المركزية ويسمى البنك
المركزي المصري والآخر يتخصص في الاعمال التجارية ويبقى اسمه
البنك الاهلي المصري . وفي سنة ١٩٦١ تم تأمين كل البنوك العاملة في

(١) دكتور محمد زكي شافعي ، ص ١٦٦ .

مصر وبالتالي تمت سيطرة الدولة على قطاع النقد والائتمان وتخليصه
من أيدي الاجانب •

ثالثاً : النظام النقدي في العراق

لقد مر النظام النقدي في العراق بعدة تطورات نقدية هامة بسبب
خضوع العراق للاحتلال العثماني ثم البريطاني الى أن أصبحت العراق
دولة مستقلة ترسم سياستها الاقتصادية والنقدية بعيدة عن تأثير أي من
الدول الكبرى •

١ - عملة العراق تحت العهد العثماني : لقد كانت الاقطار التابعة
للدولة العثمانية تتبع الانظمة النقدية التي تتبعها الدولة الام فعندما
أدخلت الدولة العثمانية نظام المعدنين سنة ١٨٤٤ اتبعت الولايات هذا
النظام وعندما خرجت تركيا عن هذا النظام الى نظام الذهب سنة ١٨٨٠
خضعت الولايات لهذا النظام الجديد وعندما أوقفت تركيا التعامل
بالذهب خلال الحرب العالمية الاولى أوقفت الولايات التعامل بالذهب •
وهذا يعني أن التبعية تشمل كل شيء فهي سياسية واقتصادية ونقدية
الى آخر ذلك • وقد سبق أن بينا ذلك عند الكلام على النظام النقدي
في مصر وفي سوريا ولبنان •

فقد اتبع العراق نظام المعدنين في الاربعينات من القرن الماضي
وبموجب ذلك كانت تتداول العملات الذهبية بجانب العملات الفضية
على أساس سعر محدد بواسطة القانون • وكانت الجنيهات المتداولة
هي في الاغلب من أصل عثماني الا أن هذا لم يمنع تداول عملات أخرى •
واستمر الحال على ذلك الى أن أخذت الدول تدرك الصعوبات التي بدأت

تظهر نتيجة لاستخدام نظام المعدنين وبدأت تتجه الواحدة تلو الأخرى صوب نظام الذهب .

وفي سنة ١٨٨٠ اتبعت تركيا نظام الذهب وبالتالي العراق . وقد أصدرت تركيا جنيهات ذهبية عثمانية وكان الجنيه ينقسم الى ١٠٠ قرش . وقد استمرت العراق تتبع هذا النظام حتى قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ . فقد ازدادت نفقات الدولة العثمانية بشكل كبير نتيجة للحرب . وأصبح النظام الذهبي تبعاً لذلك مرتفع التكاليف ولا يفي بحاجة الدول المتحاربة . لذا أوقفت تركيا العمل بنظام الذهب وأصدرت كميات كبيرة من النقد الورقي وجعلته الزامياً أي يتعين على الأفراد قبوله ولا يمكن تحويله الى ذهب من المصارف كما كان الحال قبل الحرب .

وقد سبق أن بينا أن بنك الإصدار للدولة العثمانية كان البنك العثماني الإمبراطوري وهو بنك تأسس برأسمال انجليزي وفرنسي ومقره الرئيسي في لندن . وكان يصدر ورقاً نقدياً لكل الإمبراطورية إلا أنه نظراً لكون الأفراد أحراراً في قبول هذا الورق فإن الورق النقدي العثماني كان قليل التداول . وفي سنة ١٩١٤ جعلت تركيا الورق النقدي الزامياً . ثم حدثت تطورات بعد ذلك إذ رفض البنك العثماني أن يقرض الحكومة العثمانية بحاجتها من النقود بسبب أن الأخيرة أصبحت حليفة في الحرب مع ألمانيا والنمسا . وقد ترتب على هذا الرفض أن قامت تركيا بإصدار الأوراق النقدية مباشرة على أن يكون الغطاء بالماركات الألمانية والكروونات النمساوية . وقد ظلت الأوراق العثمانية النقدية تتداول في العراق حتى هزمت تركيا وأعلنت انسحابها من الحرب .

ب - عملة العراق تحت الاحتلال البريطاني : ونتيجة لاحتلال العراق بواسطة إنجلترا وخضوع العراق للنفوذ البريطاني فقد أوقف التعامل

بالعملة العثمانية ، وقد تم استبدالها بعملة أخرى هي الروبية الهندية •
وقد حددت قيمة هذه العملة بموجب قانون الاوراق النقدية الصادر
في سنة ١٩١٠ على أساس شلن وأربعة بنسات • (١)

وقد يتساءل البعض عن السبب في ادخال الروبية الهندية في العراق،
ويرجع ذلك الى عدة أسباب :

١ - قرب العراق من الهند •

٢ - التعامل التجاري الواسع النطاق المنتظر بينهما بعد الاحتلال
البريطاني •

٣ - كانت الروبية الهندية من العملات الاجنبية المتداولة في
العراق وفي اقاليم الخليج العربي وبالتالي فهي معروفة للناس ولن تكون
هناك صعوبة في تعريف الناس بهذه العملة •

٤ - أن الروبية كانت مرتبطة بالجنيه الاسترليني وتبعته في كل
مراحل تطوره • وعلى ذلك فان اتباع العراق للروبية الهندية هو بمثابة
اتباعها للجنيه الاسترليني ولكن بطريقة غير مباشرة •

ج - العملة الوطنية العراقية : ظل العراق يسير على الروبية الهندية
حتى سنة ١٩٣١ حين صدر قانون يقضي باصدار عملة وطنية عراقية لاول

(١) دكتور عبد الرحمن الجليلي - محاضرات في اقتصاديات العراق
- معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٠٨ وكذلك :
دكتور شريف لطفى - تطور النظم المصرفية في البلاد العربية والافريقية -
ص ١٣ •

مرة في تاريخ العراق الحديث • وقد اختير الدينار وحدة النقد وينقسم الى ١٠٠٠ فلس وتحددت قيمته على أساس ٧,٣٢٢٣ جرام من الذهب وهو نفس وزن الجنيه البريطاني الذهب • أي أن الدينار العراقي أصبحت له نفس قيمة الجنيه الانجليزي كذلك فإن الدينار أصبح يرتكز على الجنيه ويستمد قوته منه مثلما كان الحال بالنسبة للجنيه المصري • ولكن نظرا لخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٣١ فان اصدار الدينار الجديد قد تأخر بعض الوقت واستمر استخدام الروبية الهندية حتى ابريل (نيسان) ١٩٣٢ حين صدرت فعلا الدينارات الجديدة •

وكان يشرف على عملية الاصدار «مجلس النقد العراقي» وذلك لعدم وجود مصرف مركزي يتولى هذه العملية • ويتألف مجلس النقد من خمسة اعضاء ، اثنان تعينهما الحكومة العراقية واثنان تعينهما البنوك التجارية الثلاثة القائمة ، والخامس يعينه بنك إنجلترا • ومقر هذا المجلس الرئيسي مدينة لندن • ووظيفة هذا المجلس ليس اصدار العملة الجديدة فحسب ولكن مراقبة العملة وتثبيتها وتحديد الغطاء واستغلاله في شراء سندات بريطانية بسعر فائدة مجزي • وقد حدد القانون غطاء العملة على أن يكون بنسبة ١٠٠٪/ وتظنرا للرابطة الشديدة بين العراق وانجلترا فان غطاء الدينار كان جنيهاً وسندات استرلينية • وكانت كمية الدينارات المصدرة لاتخضع لادارة مجلس النقد ولكن لحالة ميزان المدفوعات العراقي • فاذا كانت نتيجة الميزان وجود فائض مقدارة ١٠ مليون جنيه استرليني زاد الغطاء بهذا المقدار فيزداد المصدر بنفس المقدار بطريقة تلقائية • والعكس صحيح فاذا كانت نتيجة ميزان المدفوعات وجود عجز بمقدار ١٠ ملايين فان الغطاء يقل بنفس المقدار وبالتالي النقود المتداول في العراق •

وقد كان حجم النقد المتداول في العراق قليلا في البداية اذ بلغ ٢ مليون دينار سنة ١٩٣٣ ووصل في يونية (حزيران) سنة ١٩٣٩ حوالي ٥ مليون دينار . وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أخذت كمية النقد المتداول تزداد بسرعة فأصبح حجم النقد المتداول ٨ مليون دينار في يونية ١٩٤١ وارتفع بشدة الى ٤٢ مليون دينار سنة ١٩٤٥ . هذه الزيادة الكبيرة في الاصدار كان سببها وجود قوات انجليزية كبيرة في العراق أثناء الحرب كما كان الحال تماما في مصر في نفس الفترة . وكانت هذه القوات تسول كل نفقاتها عن طريق الاقتراض من العراق بالدينارات العراقية التي تستخدمها في شراء لوازمها من السلع والخدمات . وقد كانت هذه القروض تتم على أساس قيام الحكومة الانجليزية بوضع سندات استرلينية في غطاء العملة العراقية في لندن بمبلغ القرض . وقد ذكرنا مسبقا أنه كلما ازداد مقدار الغطاء كلما زادت كمية النقود المصدرة بطريقة تلقائية بغض النظر عن مدى الاضرار التي تلحق بالاقتصاد العراقي من جراء الزيادة الكبيرة وغير المتناسبة في كمية النقود . وقد ارتفعت الاسعار من جراء ذلك الى درجة كبيرة اذ ارتفعت اسعار الجسلة في بغداد سنة ١٩٤٥ الى ٧٣٠٪ بالمقارنة بأسعار سنة ١٩٣٩ (١) .

الارصدة الاسترلينية : لقد ترتب على الحرب وعلى العلاقة القوية بين الدينار والجنيه الاسترليني تراكم ديون كبيرة للعراق كما تراكت ديون أكثر بالنسبة لمصر والهند وغيرها من الدول . ولم يكن من الممكن استخدام هذه الاموال زمن الحرب وذلك لتقييد الاستيراد من انجلترا بسبب عدم كفاية الانتاج المحلي وصعوبة النقل . كذلك فإنه لم يكن من الممكن استخدام هذه الاموال في الشراء من الاسواق الاخرى مثل السوق الامريكي مثلا وذلك بسبب عدم قابلية لاسترليني للتحويل الى

(١) د. عبد الرحمن الجليلي ، ص ١١١ .

العملات الصعبة الاخرى ، او بمعنى آخر عدم وجود دولارات كافية لدى انجلترا .

ولما انتهت الحرب طالبت الدول الدائنة انجلترا بتسوية ديونها الا أن الامر لم يكن سهلا . فبالنسبة للعراق دخلت الحكومة العراقية مع الحكومة البريطانية في مفاوضات طويلة لحل مشكلة الارصدة الاسترلينية وقد وقع الاتفاق الاول سنة ١٩٤٧ لمدة خمس سنوات . وكان أهم ما جاء بهذا الاتفاق هو تحديد مبلغ الدين بمقدار ٥٨ مليون جنيه استرليني . قسم هذا الرقم الى جزئين يوضع أحدهما في حساب رقم ١ والاخر في حساب رقم ٢ . الحساب الاول يسكن استخدامه بحرية في الشراء من انجلترا أما الحساب الآخر فانه مجمد وتتحول الاموال من الحساب الثاني الى الاول كلما تم الاتفاق على ذلك . وكانت هذه التحويلات ضئيلة بصفة عامة بحيث لا يسكن استخدامها في شراء سلع انتاجية هامة تعوض ما فقده العراق في زمن الحرب . وقد صفت هذه المشكلة تساما سنة ١٩٥٢ .

د - التطورات النقدية التالية للحرب : وفي الفترة التالية للحرب العالمية الثانية حدثت عدة تطورات نقدية هامة بالاضافة الى مشكلة الارصدة الاسترلينية التي سبق الكلام عليها . وسوف نعدد هذه التطورات فيما يلي : -

١ - انضمام العراق الى صندوق النقد الدولي : لقد انضمت العراق الى صندوق النقد الدولي فور انشائه في سنة ١٩٤٦ . وكان من الطبيعي أن تحدد قيمة الدينار بالنسبة للذهب بموجب اتفاقيات برتن وودز . وقد حددت قيمة الدينار على أساس ٣ر٥٨١٣٤ جرام من الذهب الخالص وهي نفس قيمة الجنيه الاسترليني وقد سبق أن بينا أن الدينار

يرتكز على الجنيه الاسترليني وأن العراق عضو في الكتلة الاسترلينية منذ انشائها سنة ١٩٣١ •

٢ - انشاء مصرف مركزي عراقي : لقد دار البحث حول انشاء مصرف مركزي للعراق منذ سنة ١٩٢٢ ولكن الفكرة تأجلت وتم انشاء مجلس للنقد يقوم مقام البنك المركزي على أن يكون ذلك اجراء مؤقتا وتنتهي مهمة اللجنة أو مجلس النقد عند تأسيس مصرف مركزي عراقي •

وقد صدر القانون الخاص بانشاء هذا المصرف في ٢٠-٧-١٩٤٧ ويقوم هذا المصرف بمهمة اصدار العملة وادارتها والاشراف على المصارف الاخرى وباختصار يقوم بكل واجبات البنوك المركزية • وقد بدأ هذا المصرف يباشر نشاطه فعلا في ١-٧-١٩٤٩ • وقد بلغ رأسمال البنك عند التأسيس ٥ مليون دينار والمدفوع هو ٢٥ مليون دينار فقط • وفي سنة ١٩٥٦ تمت زيادة رأس المال الى ١٥ مليون دينار وأصبح رأس المال المدفوع يساوي ٧ ١/٢ مليون دينار في سنة ١٩٦٠ وزيد الى ٩ مليون سنة ١٩٦١ والى ١٤ مليون دينار في سنة ١٩٦٤ (١) •

٣ - تخفيض سعر الدينار : كان سعر الدينار قبل سنة ١٩٤٩ يساوي ٤٠٤ دولار أمريكي وهي نفس قيمة الجنيه الاسترليني • وفي سنة ١٩٤٩ تدهورت الحالة الاقتصادية لبريطانيا وقررت تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بنسبة ٤٠٪/ وقد تبع ذلك تخفيض قيمة الدينار الخارجية بنفس النسبة وأصبح يساوي ٢٨ دولار • أي أن التدهور الذي كان

• (١) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية - التطور الاقتصادي في البلاد العربية عن الفترة ٥٠ - ١٩٦٥ - مطبعة البيان ببيروت ، مارس ١٩٦٧ ، ص ١٩٣ •

يصيب الجنيه الاسترليني كان لابد أن يصيب العملات الأخرى المرتبطة به ، وقد ظل الحال على ذلك حتى خرجت العراق من الكتلة الاسترلينية سنة ١٩٥٩ . وفي الوقت الحاضر نجد أن سعر السوق للدينار يقل قليلا عن السعر الرسمي له (٢٨ دولار) اذ يتراوح بين ٢٥٥ الى ٢٥٧ دولار وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة العربية .

هـ - الرقابة على النقد : لقد صدر قانون الرقابة على النقد في سنة ١٩٤١ ثم صدرت عدة تعديلات له فيما بعد . وينظم هذا القانون كل ما يتعلق بأمور تصدير واستيراد العملة الوطنية والأجنبية خارج نطاق الكتلة الاسترلينية .

ويحرم هذا القانون على المواطنين العراقيين التعامل في العملات الأجنبية فيسا عدا الريال السعودي والريال الإيراني . كذلك لا يمكن لهم أن يفتحوا حسابات في الخارج أو يحوزوا سندات أجنبية في الداخل الا بعد موافقة البنك المركزي . كذلك فان استيراد العملات العراقية محرم وكذلك تصديرها الا في حدود ٥ دینارات للفرد . كذلك فان ما يحصل عليه العراقيون نتيجة عمليات التصدير يجب أن يسلم الى البنك المركزي . كذلك فان تصدير واستيراد الذهب يعتبر أمرا محرما . على أنه يمكن للأجانب المقيمين في العراق ويزاولون عملا أن يحولوا شهوريا الى خارج العراق مبلغ ٥٠ دينار بشرط ألا يتجاوز هذا الرقم نصف الدخل الشهري للشخص وذلك بهدف تشجيع الأجانب ذوي الخبرة على العمل في العراق (١) .

Pick's Currency Yearbook, Pick Publishing Corporation, (١)
ion, New York, 1967, p. 450.

رابعاً : النظام النقدي في الاردن

كانت الاردن وفلسطين تسييران على نظام نقدي واحد في ظل الانتداب البريطاني . وكانت وحدة النقد المستخدمة في البلدين هي الجنيه الفلسطيني والذي كان يصدره مجلس النقد الفلسطيني Palesti - ne Currency Board. وقد ظل الجنيه الفلسطيني عملة الاردن الرسمية حتى سنة ١٩٥٠ . وفي خلال سنة ١٩٤٩ اتخذت الخطوات اللازمة لاصدار عملة جديدة خاصة بالاردن وهي الدينار الاردني . ويقوم باصدار هذه العملة والاشراف عليها مجلس النقد الاردني . ويتألف هذا المجلس من رئيس وأربعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء الاردني ويشلون الحكومة الاردنية وبنك انجلترا والبنك العثماني والبنك العربي . وقد اتخذ المجلس من مدينة لندن مقراً رئيسياً له وكان له ممثلون في الاردن (١) .

وخلال الفترة من يوليو (تموز) الى سبتمبر (أيلول) ١٩٥٠ قام مجلس النقد الاردني بسحب الجنيهات الفلسطينية من التداول واحلال الدينارات الجديدة محلها وكان أساس الاستبدال جنيه فلسطيني مقابل دينار أردني . وقد حدد سعر الدينار على أساس الجنيه الاسترليني أي على أساس ٢ر٨ دولار امريكي . وقد أصبحت الاردن عضوا في الكتلة الاسترلينية في سنة ١٩٥٠ وأصبح غطاء النقد يتكون من ١٠٠٪ جنيهات استرلينية وسندات على الحكومة البريطانية. أي أن النظام النقدي الاردني أصبح

I. B. R. D., The Economic Development of Jordan, Jo- (١)
hn Hopkins press, 1961, p. 363 .

هو الآخر يرتكز على الجنيه الاسترليني • ونظرا لهذه الرابطة القوية بين الدينار والجنيه الاسترليني أصبحت كمية النقد المتداول في الاردن لا تتوقف على حاجة الاقتصاد الاردني بل على كمية الجنيهات الاسترلينية التي تضاف أو تسحب من حساب مجلس النقد الاردني في لندن •

ولوضع حد لذلك فقد وافق البرلمان الاردني في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩ على انشاء بنك مركزي أردني يتولى عملية الاصدار والاشراف على السياسة النقدية في الاردن ويجمع تحت يديه الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية •

ويلاحظ أن القيمة السوقية للدينار كانت عرضة للتقلب باستمرار بالمقارنة بالقيمة الرسمية (٢٫٨ دولار) • ويرجع ذلك الى الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة والى أسباب خاصة بالجنيه الاسترليني ذاته •

فخلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦ انخفض سعر الدينار في السوق الحرة في بيروت الى أدنى مستوى له (٢٫٢ دولار) ، وكذلك الحال في سنة ١٩٥٧ وذلك بسبب المضاربة على الجنيه الاسترليني • ولكن مركز الدينار أخذ يتحسن بالتدريج منذ سنة ١٩٦٠ وأصبح السعر السوقي قريبا من السعر الرسمي • ويرجع السبب في ذلك الى التحسن الكبير في الاقتصاد الاردني وتزايد الاحتياطيات من النقد الاجنبي والذهب وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات •

ففي سنة ١٩٦٥ ارتفع الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية بنسبة ٨٥٪ وقد وصل الى مستوى قياسي وهو ١٦٥ مليون دولار في نهاية سنة ١٩٦٦ والى ١٨٥ مليون دولار في بداية سنة ١٩٦٧ • وقد

وصل غطاء النقد الى ١٩٤٪ أي أن الغطاء من النقد الاجنبي والذهب أصبح يساوي ضعف كمية النقد المتداول ، وهذا يفسر لنا السر في قوة مركز الجنيه الاردني •

ويلاحظ أن النقد الاردني خاضع لقوانين الرقابة على النقد • ولا يجوز للأفراد حيازة العملات الصعبة (أو القابلة للتحويل) بل عليهم تسليمها الى البنك المركزي بالسعر الرسمي • أما العملات غير القابلة للتحويل (أو السهلة) فيجوز للأفراد حيازتها • أما بالنسبة للذهب فيجوز للأفراد تملكه كما يمكنهم التعامل فيه بالتصدير والاستيراد^(١) •

خامساً : النظام النقدي في الكويت

كانت الكويت في ظل الاحتلال العثماني تستخدم خليطاً من العملات الاجنبية • فكان يوجد في التداول الجنيه العثماني الذهبي ، الجنيه الانجليزي الذهبي ، وريال ماريا تريزا ، الروبية الهندية وغيرها من العملات • وقد كانت هناك نسب ثابتة للتبادل بين هذه العملات وكانت كلها متساوية في الاهمية تقريبا • وعلى أثر هزيمة تركيا في الحرب العالمية الاولى وتقلص النفوذ العثماني أصبح التجار الكويتيين يفضلون التعامل بالروبية الهندية وحدها وذلك نظرا للروابط التجارية الوثيقة بين الهند والكويت ودول الخليج العربي • وقد بقيت الروبية الهندية في التداول

Pick's, Currency Yearbook, 1967, p. 300 :

(١)

في الكويت حتى اوائل سنة ١٩٥٩ حين قامت الهند (لاسباب خاصة بها)
باصدار الروبيات الخاصة بمنطقة الخليج (١) .

وفي اول ابريل سنة ١٩٦١ (بعد استقلال الكويت) قامت الكويت
باصدار نقدها الخاص بها . وقد اختير الدينار الكويتي وحدة للنقد
ويتكون من ١٠٠٠ فلس ، وسعر التعادل يساوي ٢٤٨٨٢٨ جرام من
الذهب الخالص أي يساوي ٢٨ دولار امريكي وهو نفس سعر التعادل
للجنيه الاسترليني (قبل تخفيضه في نوفمبر سنة ١٩٦٧) . ويقوم باصدار
العملة والاشراف على الشؤون النقدية في البلاد مجلس النقد ، وهو
مؤسسة عامة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ومقرها الكويت . ويتألف
مجلس النقد من وزير المالية والصناعة رئيسا ومن ستة اعضاء آخرين .

والكويت عضوة في الكتلة الاسترلينية كذلك فانها انضمت الى
عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سبتمبر سنة ١٩٦٢ .
ويتكون غطاء العملة من ٥٠٪ ذهباً اما الباقي فهو سندات اجنبية .
ويعتبر الدينار الكويتي عملة قوية وذلك بسبب الاحتياطي الضخم الذي
تحتفظ به الكويت بسبب الصادرات الضخمة من البترول . والدينار عملة
قابلة للتحويل الى العملات الاجنبية بحرية تامة ، كذلك فان حرية التعامل
في العملات الاجنبية مكفولة للأفراد ونفس الشيء بالنسبة للذهب الذي
يعتبر تصديره واستيراده مباحا . وتسمح قوانين النقد للأفراد بحمل ٢٥٠
دينار معهم الى الخارج في الرحلة الواحدة (١) .

(١) الاتحاد العام لغرف التجارة العربية - التطور الاقتصادي في
البلاد العربية ١٩٥٠ - ١٩٦٥ ، ص ٤١٤ .

Pick's Currency Yearbook.

(٢)

ملحق ١
تطور الجنيه الاسترليني
(١٩٦٧ - ١٩١٤)

مقدمة :

انطلاقاً من مركز السيطرة الاقتصادية التي مارستها بريطانيا على العالم منذ النصف الاخير من القرن الماضي ، شق الاسترليني مسيرته خلال المسالك النقدية الدولية باعتباره العنصر الاساسي بين مكونات الاحتياطي النقدي العالمي الى جانب دوره كعملة قائدة في مجال تسوية المدفوعات الخارجية •

ولقد مر الاسترليني عبر تاريخه كأحد دعائم الجهاز النقدي الدولي بظروف شهد في بعضها أقصى درجات الازدهار وفي البعض الاخر تعثر دوره الى درجة اضطرت السلطات النقدية البريطانية ازاءها الى تخفيض قيمته التبادلية بالنسبة للذهب والدولار ثلاث مرات في دورة شبه منتظمة تبلغ مدتها ثمانية عشر عاماً في السنوات ١٩٣١ و ١٩٤٩ و ١٩٦٧ •

والواقع ان القوى والعوامل التي خطت للاسترليني نطاق دوره النقدي على المستوى العالمي متعددة ومتشابكة وتمتد اصولها من ناحية الى طبيعة الظروف الداخلية في بريطانيا فيما يتعلق ببنائها الانتاجي وابعاد الطلب الكلي المحلي على السلع والخدمات والمستويات السعرية السائدة ، ومن ناحية أخرى على الوضع الخارجي للعلاقات البريطانية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية •

ووصولاً الى تجسيم صورة مبسطة لتطور قيمة ودور الجنيه الاسترليني في المعاملات النقدية الدولية خلال النصف الاول من القرن الحالي نقسم هذه الفترة الى ثلاثة مراحل تتميز كل منها بلامح خاصة أثرت بعمق في اهمية الاسترليني •

اولا - الاسترليني في مرحله ما قبل الحرب العالمية الاولى :

كانت انجلترا تتبع خلال هذه المرحلة قاعدة الذهب وكان الجنيه الاسترليني الذهبي اهم العملات الذهبية في العالم وكان هو والاسترليني الورقي يمول حوالي ٩٠٪ من المبادلات العالمية ولم يكن هناك فارفا بين الاسترليني الورقي والذهبي وذلك لسببين : -

أ - تعاظم مركز بريطانيا كأكبر دولة تجارية في العالم بعد أن فضجت اجهزتها الانتاجية كثرة للثورة الصناعية ولهذا فقد تهافتت الدول الاخرى على طلب المصنوعات البريطانية كما نشطت بريطانيا في استيراد مستلزمات الانتاج من المواد الاولية وكذا المواد الغذائية • وتشير التقديرات الى أن السوق البريطاني يستوعب نحو ٣٠٪ من اجمالي صادرات دول العالم في عام ١٨٦٠ وقد بلغت هذه النسبة نحو ٢٠٪ في عام ١٨٩٠ بعد ان وصلت الاقتصاديات الالمانية والفرنسية مرحلة الانطلاق والقدرة على المنافسة في السوق العالمية • وكان مما يدعم تجارة بريطانيا الدولية التوسع الكبير في الصادرات غير المنظورة • وفي خلال هذه الفترة كان هناك تدفق ملحوظ لرأس المال البريطاني الى بقية دول العالم وغالبا الى مجالات تنمية مصادر المواد الخام والمواد الغذائية التي تحتاجها السوق البريطاني • وتقدر بعض الدراسات ان حجم استثمارات بريطانيا في الخارج قد بلغ نحو ٤٠٠٠ مليون دولار عام ١٩١٣ • (١) وبالرغم من تناقص الاهمية النسبية لصادرات بريطانيا خلال تلك الفترة (نقصت صادراتها النسبية من ٣٠٪ من اجمالي صادرات العالم في ١٨٦٠ الى ٢٠٪ في عام ١٨٩٠) الا ان صادراتها القيمة زادت وسيطرت بصورة اكبر على اكثر السلع أهمية • (٢)

فزادت صادراتها من ٦٧٪ الى ٨٠٪ من المنتجات القطنية •

ومن ٩٪ الى ٣٢٪ من الفحم •
ومن ٤٠٪ الى ٥٠٪ من اتاجها من الحديد والصلب •

ب - اقبال غالبية الدول على اتخاذ الاسترليني كأصل من اصولها الاحتياطية النقدية فاصبحت الارصدة الاسترلينية تقوم مقام الارصدة الذهبية التي كانت تثل اهم بنود الاحتياطيات النقدية الدولية • وكان احتفاظ الدول باحتياطياتها في صورة ارصدة استرلينية بدلا من الذهب يوفر لها مزايا افضل ، من اهمها امكان استثمار تلك الارصدة في سوق لندن والحصول على عائد مناسب حيث احتلت لندن اهم مركز مصرفي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الاولى • وحتى بعد فقدان «لندن» لمركزها الدولي كأهم سوق نقدية ومالية في العالم بعد ١٩١٤ بقيت للاسترليني اهمية دولية لا سيما وان المؤسسات النقدية في دول الامبراطورية البريطانية كانت ترتبط به • (٢)

ثانيا - الاسترليني في فترة ما بين الحربين :

كان لظروف الحرب العالمية الاولى أثرها الواضح على النظام النقدي الدولي بصفة عامة وعلى الاسترليني بصفة خاصة • فقد انتهى عصر الذهب وتأثر الصرف الخارجي بحالة الحرب واصبحت الاسواق الخارجية تسجل ذبذبات واسعة وتدخلت بريطانيا في سوق الصرف وثبتت قيمة الاسترليني بالنسبة للدولار على أساس ٤.٧٦ للجنيه • ولأجل ذلك اتفقت مع بنك «مورجان» في نيويورك على شراء اية كمية من الاسترليني تعرض عليه بذلك السعر الثابت وعقدت القروض اللازمة في نيويورك لتمويل أي طلب على الدولارات حتى لا يتدهور الاسترليني • والواقع ان الحرب العالمية الاولى قد تمخضت عن استهلاك الاحتياطيات

البريطانية في الخارج • ولذلك فان بريطانيا توقفت عن ممارسة وسائل تدعيم الاسترليني عند مستوى فترة ما قبل الحرب وسمحت بتقلباته بالنسبة للذهب وقد تبعت بريطانيا حينئذ غالبية دول العالم ولم يبق سوى الولايات المتحدة الامريكية التي حافظت على قابلية الدولار للتحويل الى الذهب عند سعر ثابت خلال فترة العشرينات • وبصفة عامة فان الحرب قد قضت على مركز السيطرة المطلقة للاسترليني وفرضت بدلا منه الدولار الامريكي واحتلت نيويورك مكانة لندن •

وفي عام ١٩٢١ بدأت انجلترا في فرض الرسوم الحامية لصناعاتها الرئيسية الا ان نظام الصرف غير الثابت ادى الى تعثر الانتاج وتوقف الانتعاش الاقتصادي بفعل الضغوط التضخمية • فحاولت بريطانيا مرة اخرى الرجوع الى نظام الذهب ومهدت له بمؤتمر جنوة سنة ١٩٢٢ الذي اعلن ان الذهب هو القاعدة المشتركة التي يمكن لبلاد أوزبا تطبيقها •

وفي عام ١٩٢٥ عادت بريطانيا الى قاعدة الذهب • اذ رأى المستر تشرشل الذي كان وزير الخزانة حينذاك ، ان كرامة بريطانيا وقيادتها وزعامتها تقتضي العودة الى نظام الذهب الا ان الخطأ الكبير الذي وقع فيه هو العودة الى الذهب على أساس سعر الاسترليني القديم والذي كان سائدا قبل الحرب • واختلف النظام الجديد عن القديم في ان النظام الذهبي الجديد كان في صورة نظام السبائك الذهبية (وليس نظام المسكوكات الذهبية) وفي ظل هذا النظام لا توجد المسكوكات الذهبية ولكن توجد سبائك ذهبية من وزن معين وعيار معين ويجري التعامل في السوق بواسطة اوراق البنكنوت الا انها قابلة للتحويل الى تلك السبائك في حالات معينة • وعلى ذلك فان النظام الجديد اقتصد في استخدام الذهب

حيث قصر استخدامه على عمليات التبادل الخارجي وما شاكلها كما في حالات مقابلة الديون والالتزامات الخارجية .

ولقد انتقد كينز - الاقتصادي البريطاني الكبير - سياسة المستر تشرشل في ١٩٢٥ والتي بمقتضاها عادت انكلترا الى نظام الذهب وعلى أساس اسعار ما قبل الحرب . ووصف كينز هذه السياسة - وهي التي تتضمن رفعا لقيمة الجنيه عن حقيقته - انها محاولة يائسة لاستعادة مركز الاسترليني القديم وفرضه على العالم كوسيط رئيسي للتسويات الدولية . واقترح - عوضا عن ذلك - ان تقوم انكلترا بتخفيض القيمة الخارجية للاسترليني بمعدل ١٠٪/ واصاف انه سيترتب على ذلك نقص في الواردات وزيادة في الصادرات . أما السياسة التي اتبعت فستقتضي اتباع سياسة انكماشية يترتب عليها نقص في الأجور وانخفاض في العملة كل هذا يوجه الى اقتصاد جريح تأثر بوصوح بنقص في قطاعات الانتاج المختلفة .

وعلى عكس ذلك قام الرئيس Poincaré في فرنسا في عام ١٩٢٦ بتثبيت الفرنك الفرنسي الى الذهب وعلى أساس مستوى يقل ٢٠٪/ عن مستوى ما قبل الحرب . ولما كانت فرنسا لا تعتمد بنفس الدرجة والشدة على الواردات الخارجية من المواد الاولية والغذائية فانها حققت مزايا واضحة في صورة زيادة صادراتها وبالتالي تدفق الذهب اليها وزيادة احتياطياتها منه .

اما في بريطانيا فان العودة الى الذهب - على الصورة الموضحة - لم يحقق الهدف منه الا وهو تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها بل على العكس زاد العجز ولعل ذلك يرجع - كما سبق ووضحنا - الى ان الاسترليني كان مقوما باكثر من قيمته الحقيقية التي تحددها قوته الشرائية .

هذا بالإضافة الى ان النمو الملحوظ في قوة الفرنك الفرنسي منذ اواخر العشرينيات قد ادخل باريس كمركز جاذبية اضافي في جهاز المدفوعات الدولية بعد ان اعيد ربط الفرنك الفرنسي بقاعدة الذهب مرة اخرى عام ١٩٣٦ باقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فقد احتل مركز تنافسي ضد الاسترليني . هذا بالإضافة الى ان السياسة الفرنسية الجديدة عمدت الى العمل ضد الاسترليني بواسطة الاحتياطي الذهبي الفرنسي الكبير وتحويل الارصدة الاسترلينية الفرنسية الى ذهب ، الامر الذي ادى الى التأثير في مركز الاسترليني في الوقت الذي يعاني فيه الاسترليني الضعف والتدهور لاسباب اخرى .

وعندما فاجأ الكساد العالمي الاقتصاد البريطاني تعقدت مشاكل ميزان المدفوعات بصورة تراكمية منذ عام ١٩٢٩ وقامت انجلترا في مواجهة الازمة الاقتصادية والتي كانت في الحقيقة ازمة مدفوعات دولية بالخروج على قاعدة الذهب نهائيا في سبتمبر ١٩٣١ وخفضت الاسترليني، واعلنت مولد ما يسمى بالكتلة الاسترلينية من مجموعة البلاد التي فضلت ان تتبع الاسترليني بدلا من الذهب وهي دول الكومنولث (باستثناء كندا) واغلب الدول الاسكندنافية دول البلطيق بالإضافة الى الكثير من دول الشرق الاوسط . وبعبارة اخرى شملت كتلة الاسترليني جميع الدول التي استمرت تعتبر بريطانيا مركزها التجاري والمصرفي والنقدي وتعتبر الاسترليني عملتها الدولية للدفع . وجدير بالاشارة في هذا المجال الى ان بريطانيا قبل قيامها بتخفيض الاسترليني حاولت ، عن طريق المعاملة بالمثل ومنح المزايا المتبادلة والرسوم التمييزية ، ان تنشئ مجموعة من البلدان اطلق عليها عندئذ اسم «نادي التعريف المنخفضة» وهي مجموعة يسود فيها نوع من حرية التبادل الا انها لم تنجح .

وكانت انجلترا قد بذلت مجهودات اخرى لمكافحة الكساد ومواجهة مشكلة عجز ميزان المدفوعات كان من بينها معاهدات تجارية مع دول الامبراطورية بهدف توسيع نطاق السوق الاجنبية للسلع البريطانية وكان أهمها جميعا اتفاقية «اوتاوا» عام ١٩٣٢ والتي نصت على التفضيل الامبراطوري والذي يعني تمتع السلع البريطانية بمعاملة تفضيلية في أسواق الكومنولث والمستعمرات بالمقارنة الى سلع الدول الأجنبية الأخرى . بالرغم من كل هذه الاجراءات وما ترتب عليها من زيادة في صادرات بريطانيا - بالرغم من كل هذا فان هناك دلائل واضحة على تأثير الاقتصاد البريطاني وبالتبعية تأثير الاسترليني : -

أولا - هبطت الاستثمارات البريطانية في العالم الخارجي من أكثر من ٤٠٠٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٢٩ الى ٣٥٠٠ مليون في عام ١٩٣٩ .

ثانيا - تشير الاحصاءات ابتداء من عام ١٩٣١ على ان ثلاثة اخماس ذهب العالم اتجهت الى كل من الولايات المتحدة وفرنسا ، حدث ذلك لأن تلك الدولتين قد رفضتا اعادة استثمار فائض ميزانهما الحسابي في الدول المدينة كما كان يحدث قبل ذلك . وقد بلغ مقدار ما تمتلكه الولايات المتحدة من الذهب في عام ١٩٣٩ - أي عشية الحرب العالمية الثانية - ٥٧٪ من احتياطي الذهب في العالم في حين أن نصيب بريطانيا كان ١٠٪ .

ثالثا - لم تختف البطالة من بريطانيا بل كان هناك أكثر من مليون عامل متعطل في عام ١٩٣٧ .

رابعا - كانت عائدات الخدمات والاستثمارات البريطانية في

الخارج تغطي جزءا مهما من قيمة وارداتها • ففي السنوات الأربع (١٩٣٥ - ١٩٣٨) مثلا ، غطي صافي الدخل من الخدمات والاستثمارات ٣٣٦٪ من مجموع واردات بريطانيا • اما بعد الحرب وبعد انقضاء فترة التقشف التي فرضتها الحكومة على الشعب البريطاني لتحسين وضع البلاد المالي، اصبح صافي الدخل المشار اليه لا يغطي اكثر من ١٥٪ من مجموع الواردات لعام ١٩٦٠ مثلا • (٤)

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ فرضت الحكومة البريطانية قيودا صارمة على جميع المعاملات المالية الاجنبية وثبتت سعر الجنيه الاسترليني على أساس ٣ر٤ دولارات للجنيه وبقي العمل بهذا السعر لفترة عشر سنوات •

كذلك انشأت بريطانيا عقب اعلان الحرب منطقة الاسترليني على قواعد الكتلة الاسترلينية والفرق بين الكتلة والمنطقة هو أن الكتلة تنظيم تقدي تعبيرا عن الارتباط بالاسترليني اما المنطقة فهي تنظيم مالي معد لمعونة بريطانيا في حل مشكلة مدفوعاتها • وكانت المنطقة الاسترلينية تنظيما لتسوية مدفوعات بريطانيا دوليا فهي تمكنها من الدفع داخل المنطقة كلها بالاسترليني وحده وهي ثانيا تمكنها من الحصول على حصيلة العملات الاجنبية والذهب التي تكتسبها الدول الاعضاء فيها بعد ان فرضت الرقابة على صرف الاسترليني وعمت هذه الرقابة في كل البلاد ذات الصلة الوثيقة به • وقد استمرت المنطقة قائمة بعد الحرب غير ان بريطانيا غيرت اسمها في عام ١٩٤٧ تحت ضغط امريكا الى اسم «البلاد المدونة في القائمة» • (٥)

ثالثا - الاسترليني بعد الحرب العالمية الثانية :

خاضت بريطانيا الحرب العالمية الثانية وخرجت منها مثقلة بالديون

ولقد تراكت التزاماتها قبل العالم الخارجي من ٨٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٤٠ الى حوالي ١٤٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٤٥ وتدهور رصيدها من الذهب من ٢٨٠٠ مليون دولار الى ١٦٠٠ مليون دولار بين هاتين السنتين .^(١)

ونتيجة لتدمير جزء كبير من الطاقة الانتاجية في بريطانيا خلال فترة الحرب وتحطيم اسطولها التجاري انخفضت حصيلتها من التجارة الخارجية وايراداتها غير المنظورة ولاسيما انها قد فقدت كثيرا من مستعمراتها بما فيها من استثمارات لحقها التأمين .

فخلال الحرب ، اضطرت بريطانيا الى اقتراض حوالي ٣٧٠٠ مليون جنيه استرليني ، ولكي تستطيع ان تفي بالتزاماتها ، لجأت الى تصفية قسم كبير وهام من استثمارات الخارجية مما ادى الى نقص واضح في دخلها من تلك الاستثمارات . ففي حين كان هذا الدخل وحده يؤمن لبريطانيا ما يوازي ٢٧٪ من مجموع وارداتها عام ١٩٣٨ ، اصبح لايعطي سوى ٥٨٪ من وارداتها في عام ١٩٦٠ .

وبلغت خسائر بريطانيا في الحرب العالمية الثانية والاعباء التي فرضت على الاقتصاد البريطاني بعد الحرب نسبة لم تماثلها نسبة الخسائر والاعباء التي تكبدتها اية دولة اخرى اشركت في الحرب الثانية . وبعد الحرب وجدت بريطانيا ان التزاماتها الخارجية تفرض عليها زيادة صادراتها اكثر من وارداتها بنسبة ٦٥٧٪ . ولكي تصفي بريطانيا ديون الحرب كان عليها ان تحافظ على هذه النسبة من زيادة صادراتها حتى عام ١٩٦٣^(٤) . هذا بالاضافة الى قيام انطلاقة صناعية في كثير من دول العالم استجابة لظروف الحرب الامر الذي أدى الى تضائل اعتماد هذه الدول

على المنتجات الصناعية من انجلترا ، وهذه كلها عوامل أدت الى اختلالات متراكمة في ميزان المدفوعات البريطاني رغم المحاولات المضنية التي قامت بها السلطات النقدية هناك لموازنة ميزان المدفوعات . فأوقفت قابلية الجنيه الاسترليني للتحويل كما فرضت الرقابة على الصرف لعدة سنوات الا انها لم تفلح في موازنة مدفوعاتها الخارجية واضطرت في نهاية الامر الى تخفيض قيمة الاسترليني في عام ١٩٤٩ للمرة الثانية الى ٢٨٨ دولار أي بمعدل ٣٠٥٪/ وذلك بعد ثمانية عشر عاما من تخفيضها الاول للاسترليني .

وفرضت الحكومات المتعاقبة على بريطانيا سياسات تقشفية ادت الى منع زيادة الواردات وشجعت حركة التصدير . ففي عام ١٩٥٥ استعادت الواردات البريطانية قيمتها التي كانت عليها قبل الحرب بينما ازدادت الصادرات عما كانت عليه عام ١٩٣٨ بنسبة ٧٤٧٪/ وهذه النتيجة تحققت على حساب المستهلك البريطاني ، الذي تقبل سياسات التقنين والتزم بعادات استهلاكية تقشفية لم يلتزم بها أي شعب صناعي آخر في الفترة ذاتها . (٤)

وفي أواخر الخمسينيات ، بدأت الحكومة البريطانية تخفف من قيود الاستيراد والاستهلاك ، مما أدى الى تأخر في تسديد ديون الحرب وانهى عام ١٩٦٢ وبريطانيا ملزمة بزيادة صادراتها بقيمة ٢٥٠ مليون جنيه على وارداتها لتسدد التزاماتها الباقية . وكان عليها تسديد هذا المبلغ من فائض ميزان المدفوعات ، لكن السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين — باستثناء عام ١٩٦٣ التي حققت فائضا محدودا — اظهرت عجزا سنة بعد سنة كما يتضح من البيان التالي :

عجز ميزان المدفوعات البريطاني (٤)

١٩٦٣ - ١٩٦٨

السنة	الفائض او العجز بملايين الجنيهات
١٩٦٣	١٠
١٩٦٤	٧٣٢ -
١٩٦٥	١٥٠ -
١٩٦٦	١٣٥ -
١٩٦٧	٢٠٥ - تقدير
١٩٦٨	١٩٠ -

وتظهر الارقام السالفة ان اكبر عجز حدث عام ١٩٦٤ ، عندما تسببت المضاربات في اضعاف مركز الجنيه • وقد ترتب على عجز عام ١٩٦٤ فرض قيود على التسليف ، وبلغت استدانة بريطانيا اكثر من الف مليون جنيه من المصارف المركزية للدول العشر •

بالرغم من هذا فقد ظل الاقتصاد البريطاني يعاني من ضغوط في الداخل انعكست على ميزان المدفوعات الذي تواترت الاختلالات فيه حتى انتهت بالازمة المستعصية في عام ١٩٦٧ التي لم تستطع السلطات النقدية ازاؤها الا تخفيض قيمة الاسترليني للمرة الثالثة في شهر نوفمبر ليصبح ٢٫٤ دولار للجنيه رغم المحاولات المضنية التي قامت بها الحكومة البريطانية وفي وجود العون الكبير من جانب صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الامريكية وباقي اعضاء نادي الدول العشر •

ويوجز المهتمون بالشئون النقدية والمالية الدولية الصعوبات التي أدت الى تدهور قيمة الاسترليني في نقاط ثلاثة هي : —

أولاً - العجز المزمّن في الميزان التجاري البريطاني :

The widening trade gap.

فقد عانت الصناعة البريطانية من عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية ومن ثم فقد تدهور نصيب بريطانيا من التجارة الدولية بالإضافة إلى انخفاض معدلات الأرباح في القطاع التصديري (٧) .

ويبين الجدول التالي اتجاهات العجز في الميزان التجاري للمملكة المتحدة منذ عام ١٩٥٧ : -

« بملايين الجنيهات الاسترلينية » (٨)

السنة	الواردات	الصادرات	العجز
١٩٥٧	٤١٣٩	٢٥٠٤	٦٣٥ -
١٩٥٨	٣٨٣٤	٣٣٩١	٤٤٣ -
١٩٥٩	٤٠٨٧	٣٥٥٣	٥٣٤ -
١٩٦٠	٤٦٥٥	٣٧٩٠	٨٦٥ -
١٩٦١	٤٥٤٦	٣٩٥٤	٥٩٢ -
١٩٦٢	٤٦٢٧	٤٠٦٢	٥٦٥ -
١٩٦٣	٤٩٨٤	٤٣٦٤	٦٢٠ -
١٩٦٤	٥٦٩٦	٤٥٦٦	١١٣٠ -
١٩٦٥	٥٧٦٣	٤٨٩٧	٨٦٦ -
١٩٦٦	٥٩٥٤	٥٢٣٦	٧١٨ -

ويتضح من الأرقام السابقة أن العجز كان مستمرا في الميزان التجاري وبلغ اجماليا خلال العشر سنوات ١٩٦٦/٥٧ ، ٦٩٦٨ مليون جنيه استرليني بمتوسط سنوي قدره ٦٩٧ مليون جنيه وقد بلغ العجز اقصاه

عام ١٩٦٤ حين ارتفع الى ١١٣٠ مليون جنيه مما حمل الحكومة البريطانية على تطبيق عدة اجراءات الهدف منها ضغط الواردات وتشجيع الصادرات فتناقص العجز تدريجيا حتى بلغ ٧١٨ مليون جنيه في سنة ١٩٦٦ •

ويمكن النظر الى صورة الاختلال المزمّن في الميزان التجاري من خلال اضمحلال النصيب النسبي للتجارة البريطانية الى اجمالي المعاملات التجارية الدولية من نحو ٣٠٪ في أواخر القرن الماضي الى نحو ٢٤٪ بعد الحرب العالمية الأولى الى حوالي ١٢٪ فقط خلال فترة الستينيات • ويعزي ذلك التدهور السريع الى التطور الغير عادي الذي سجلته البيانات الاقتصادية في كل من المانيا واليابان ثم في الدول النامية اقتصاديا •

ثانيا - تضخم ارقام الانفاق الحكومي في الخارج :

من المتفق عليه الان بين رجال الاقتصاد والمال في بريطانيا أن عبء الانفاق الحكومي في الخارج أصبح يمثل احد بُود العجز الرئيسية في ميزان المدفوعات البريطاني وهو يشمل نفقات التسليح والمعونات الخارجية وفقا للحلاف البريطانية مع العالم الخارجي بالاضافة الى الانفاق على قوات ضخمة وقواعد عسكرية في عدة مناطق من العالم وقد تزايدت قيمة المنفق تحت هذا البند بصورة تراكمية منذ عام ١٩٥٤ على ما يتضح من البيان التالي «بملايين الجنيهات الاسترلينية» (٩) •

السنة اجمالي الانفاق الحكومي في الخارج		السنة اجمالي الانفاق الحكومي في الخارج	
٢٨٣	١٩٦٠	٦٦	١٩٥٣
٣٣٣	١٩٦١	١٣١	١٩٥٤

٣٦١	١٩٦٢	١٣٨	١٩٥٥
٣٨٣	١٩٦٣	١٧٥	١٩٥٦
٤٣٣	١٩٦٤	١٤٤	١٩٥٧
٤٤٦	١٩٦٥	٢١٩	١٩٥٨
٤٥٧	١٩٦٦	٢٢٧	١٩٥٩

ويتضح من الارقام السابقة حقيقة صارخة مفادها ان نفقات الحكومة البريطانية في الخارج قد اصبحت في عام ١٩٦٦ ستة امثالها في عام ١٩٣٥ في حين انه ليست ثمة حاجة فعلية تستدعي هذه الانفاقات الضخمة .

ثالثا - تدهور الثقة في الاسترليني بعد الحرب الاخيرة :

من الامور التي عقدت من مشكلة الاسترليني على المستوى الدولي انهيار الثقة في قدرته على المحافظة على قيمته التبادلية بالنسبة للذهب والدولار وانعكس ذلك على مركزه في الاسواق النقدية ، بحيث تعرضت تلك العملة لازمات متواترة في عدة مناسبات نذكر منها أزمة حرب السويس عام ١٩٥٦ ، حين انخفض سعر صرفه على نحو ملحوظ ولجأت الحكومة البريطانية وقتئذ الى رفع سعر الخصم الى ٧٪ في بداية ١٩٥٧ وذلك بغرض اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية ووقف خروج رأس المال قصير الأجل من بريطانيا .

واصيب الاسترليني ايضا بأزمة حادة في سنة ١٩٦١ عقب اعادة تقييم سعر صرف المارك الألماني . اذ قامت السلطات الالمانية حينذاك برفع القيمة الخارجية للمارك بمعدل ٥٪ واضطرت بريطانيا علاجاً لذلك الموقف الى السحب من صندوق النقد الدولي كما اعادت سعر الخصم الى ٧٪ بعد ان كانت قد خفضته بعد عام ١٩٥٧ .

وقد توالى الازمات على الاسترليني فكانت أزمة ١٩٦٤ من اعنف الازمات التي تعرض لها اذ بلغ العجز في ميزان المدفوعات في ذلك العام ٧٦٩ مليون دولار . وعقدت بريطانيا اتفاقا مع صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيل قدره ١٠٠٠ مليون جنيه كما وضعت عدة اجراءات لتحسين مركز الميزان التجاري . واثار ذلك نشاط المضاربين الذين احسوا بضعف مركز الاسترليني فضاربوا عليه بالهبوط واضطرت الحكومة الى رفع سعر الخصم من ٥٪ الى ٧٪ لوقف خروج رأس المال قصير الاجل من بريطانيا . الا ان ذلك الاجراء لم يكن ذا أثر يذكر لا سيما بعد ان سارعت كل من الولايات المتحدة وكندا الى رفع سعر الخصم ايضا . فظل بنك انجلترا يشتري الاسترليني مقابل العملات الاجنبية التي في حيازته ليحافظ على سعر الجنيه حتى هبطت احتياطاته من الصرف الاجنبي بشكل ملحوظ اذ بلغت ٢٣١٦ مليون دولار في نهاية ١٩٦٤ مقابل ٣١٤٧ مليون دولار في نهاية ١٩٦٣ . واناذا للسوق اتفق بنك انجلترا تليفونيا مع محافظي البنوك في الدول الغريبة على وضع اعتمادات جديدة تحت تصرف بنك انجلترا قيمتها ٣٠٠٠ مليون دولار وقد اسهمت بنوك الولايات المتحدة وحدها بألف مليون دولار . وقد نجحت تلك المحاولة في انقاذ الاسترليني من تخفيض محقق عام ١٩٦٤ .

وفي يوليو ١٩٦٦ حدثت أزمة اخرى عندما اعلن عمال البحر الاضراب في ظروف سادها ارتفاع نفقات المعيشة وتدفق رؤوس الأموال القصيرة الاجل الى خارج بريطانيا فبدأت موجة المضاربات على الاسترليني تنشط من جديد حتى انخفض سعره الى اقل مستوى بلغه منذ أزمة نوفمبر ١٩٦٤ فنشط بنك انجلترا من جديد لدعم الجنيه . الا أن الاقتصاد الداخلي ظل يعاني من الكساد وتعدي عدد العاطلين ٥٥٥٠٠٠ أي بنسبة

٢٤٪ من اجمالي القوة العاملة وهو اعلى مستوى وصلته البطالة منذ عام ١٩٤٠ كما تناقص حجم الانتاج الصناعي واستمرت الاحتياطات الرسمية في التدهور .

وخلال نوفمبر ١٩٦٧ انتشرت الشائعات عن قرب تخفيض الاسترليني فاصبحت سوق لندن مصابة بذعر مالي وتدفقت الاموال لشراء الاسهم والسلع التي لا تتأثر بتخفيض الاسترليني ونشطت المضاربة عليه بشكل حاد . وقد حاولت الحكومة البريطانية انقاذ الموقف بالحصول على قرض اطول مدى من اعضاء «نادي باريس» وهم الدول الصناعية اعشر الكبرى (المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، المانيا الغربية ، بلجيكا ، السويد ، هولندا ، ايطاليا ، اليابان ، كندا ، كما تشترلسويسرا فيه وان كانت ليست عضوا) . ولذا تقدمت بطلب قرض فوري بمبلغ ٣٥٠٠ مليون دولار الا ان فرنسا وبعض دول السوق وسويسرا اشترطت الحصول من بريطانيا على ضمانات مشددة لاستخدام القرض في احداث الاثر المرغوب فيه وعدم انفاقه لمجرد مقابلة العجز في ميزان المدفوعات . وقد رأت الحكومة البريطانية في فرض تلك الشروط تدخلا في شئون الشعب البريطاني وحياته في رسم السياسة الداخلية ومن ثم فضلت حكومة العمال اتخاذ قرار تخفيض الاسترليني بنسبة ١٤٣٪ في ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ .

وللتدليل على تدهور الثقة في الجنيه الاسترليني منذ الخمسينيات نورد فيما يلي بيان العجز في العمليات الرأسمالية الخاصة والعامة في ميزان المدفوعات خلال العشر سنوات السابقة على التخفيض (١٠) :

تطور رصيد العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات البريطاني خلال الفترة ١٩٦٦/٥٧ .

«بملايين الجنيهات الاسترلينية»

السنة	العبز أو الفائض في اجمالي العمليات الراسمالية العامة والخاصة
١٩٥٧	١٠٦ —
١٩٥٨	٢٥١ —
١٩٦٠	١٨٥ —
١٩٦١	٧٧ —
١٩٦٢	٩٣ —
١٩٦٣	١٦٢ —
١٩٦٤	٣٦٣ —
١٩٦٥	٢١٨ —
١٩٦٦	١١٦ —

وتكشف هذه الارقام عن مدى ضخامة رؤوس الاموال التي انسابت خارج بريطانيا بالرغم من تدفق رؤوس اموال كثيرة من الولايات المتحدة الامريكية وكندا على بريطانيا خلال السنوات ١٩٥٧/١٩٦٦ في صورة قروض وتسهيلات ومساعدات •

الحواشي

- (١) I. M. F. September 1967, pp. 206-217
- (٢) J. E. Lander, *International Economic History*,
Macdonal and Evans Ltd., London 1961, p. 26
- (٣) التقرير الاقتصادي لبنك الاسكندرية - ديسمبر ١٩٦٧ ، ص ١٣٦/١١٨ .
- (٤) ملف النهار ، الذهب - الاسترليني - الدولار ، العدد ١١ ، ص ١٠ نيسان ١٩٦٨ .
- (٥) دكتور فؤاد مرسى والاستاذ محمود صدقي مراد ، ميزانية النقد الاجنبي والتمويل الخارجي للتنمية ١٩٦٧ ، ص ٥١/٤٩ .
- (٦) التقرير الاقتصادي لبنك الاسكندرية - ديسمبر ١٩٦٧ ، ص ١٢٠ .
- (٧) *The Banker*, December 1967, P. 10, 20 .
- (٨) التقرير الاقتصادي لبنك الاسكندرية - ديسمبر ١٩٦٧ ، ص ١٢٣ .
- (٩) *The Banker*, op. cit. P., 1021 .
- (١٠) التقرير الاقتصادي لبنك الاسكندرية - ديسمبر ١٩٦٧ ، ص ١٢٨ .
- (١١) دكتور محمد محروس اسماعيل « ازمة الاسترليني » ، مجلة كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٨ .

ملحق ٢

١ التطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي

في الفترة بين الحربين

اولا - في المجال الزراعي :

لقد كان من اهم نتائج الثورة البلشفية القضاء على الاقطاع وتفتيت الملكيات الكبيرة . الا انه منذ العقد الثالث من نفس القرن تغيرت السياسة الزراعية تغيرا كبيرا وأصبحت تهدف الى تجميع الوحدات الصغيرة في شكل مزارع جماعية مترامية الاطراف . ويتفق هذا ومبادئ الاشتراكية الحقيقية التي تهدف الى تخفيض النفقات عن طريق اقامة المشروعات الكبيرة والافادة من وفورات الانتاج الكبير . ولم يتحقق ذلك في الزراعة في الاتحاد السوفييتي الا في خريف ١٩٢٨ عندما خضعت الزراعة لاشراف كامل من قبل الهيئات الحكومية .

وتتصف الزراعة في الاتحاد السوفييتي في الوقت الحاضر - شأنها شأن ضروب النشاط الاقتصادي الاخرى - بأن الحكومة تشرف عليها اشرفا كاملا وفعليا عن طريق الانظمة الرئيسية الآتية :

١ - تشترك مع المزارعين في الانتاج عن طريق تملكها وادارتها للمزارع الحكومية Sovhozy

٢ - تؤثر في الانتاج نوعا وكما وذلك بسيطرتها وتوجيهها للمزارع الجماعية Holkhozy

٣ - تملكها لعوامل الانتاج ووسائل النقل واحتكارها للتوزيع في الداخل وكذلك للتصدير .

ثانيا - في المجال الصناعي :

سبق أن ذكرنا أن روسيا شهدت تقدما ملحوظا في الانتاج الصناعي

في الفترة من ١٨٨٥ - ١٩١٣ . كما سبق لنا مناقشة اسباب هذا التقدم ومظاهره . وعلى ذلك سنناقش في الصفحات التالية مراحل التقدم الصناعي التالية :

١ - المرحلة الثانية للتقدم الصناعي (١٩١٧ - ١٩٢٨) :

تتميز هذه المرحلة بمحاولة تدخل الدولة - وذلك بعد أن تولى الحزب البلشفي مقاليد الامور في نوفمبر ١٩١٧ - في كافة نواحي الاقتصاد وذلك تنفيذا لما نص عليه في المنافستو الشيوعي في عام ١٨٤٨ من الغاء للملكية الفردية والحق في الميراث ومن تأميم للودائع والبنوك وشركات النقل وغيرها .

ففي عام ١٩١٧ تقرر انشاء مجلس اعلى قومي مهمته تنظيم النواحي الاقتصادية ووضع السياسة المالية واعداد المشروعات المطلوبة وتوجيه الاقتصاد توجيهها مركزيا .

وكذلك صدر قانون بتأليف لجان الرقابة العمالية والتي تتألف من العمال وتتلخص مهمتها في الاشراف على فروع الانتاج المختلفة وبذلك يصبح النشاط الاقتصادي خاضعا لرقابة مجلس الاقتصاد القومي من ناحية رسم السياسة واعداد الخطة ولجان العمال من ناحية تنفيذ تلك السياسة .

وكذلك قامت الحكومة على مراحل متعاقبة ومتقاربة ، باحتكار عمليات البنوك وتأميم الاراضي و باحتكار كل من التجارة الخارجية والداخلية . اما في الميدان الصناعي فقامت الحكومة بتأميم الصناعات الرئيسية Key Industries والصناعات التي يحتمل ان يقوم اصحابها بتدميرها وتخريبها ، واخيرا صدر قانون بتأميم الصناعات الصغيرة في

ديسمبر ١٩٢٠ • الا ان تحقيق السياسة السابقة اي احتكار الدولة للصناعة والتجارة والتي اطلق عليها سياسة « الحرب الشيوعية » في الفترة من ١٩١٨ - ١٩٢١ لم يكن بالامر الهين اليسير ويرجع ذلك الى عوامل عديدة نذكر أهمها :

١ - لم يكن تنظيم الصناعة في الاتحاد السوفيتي حتى قيام الثورة البلشفية في شكل نقابات محتكرة للإنتاج او شكل الترس كما كان الامر في المانيا والولايات المتحدة الامريكية ، بل كانت نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية والتجارية مؤسسات فردية صغيرة مما ادى الى وجود عدد كبير منها وهذا ادى بدوره الى صعوبة كبيرة في تحقيق عملية التأمين والاشراف الكامل على المشروعات الصغيرة في الصناعة والتجارة • وعلى العكس من ذلك كانت الصناعات الثقيلة والاستخراجية مركزة في عدد قليل من الهيئات مما ادى الى سهولة تأمينها والاشراف عليها •

٢ - سبق ان رأينا ان رؤوس الاموال الاجنبية كانت تساهم بنسبة كبيرة في صناعات التعدين وبعض صناعات التصدير وهي من الصناعات الكبيرة التي يسهل تأمينها الا ان الحكومة السوفيتية ترددت في تأمينها لان الدول صاحبة رؤوس الاموال احتجت وهددت بقطع علاقاتها التجارية والدبلوماسية بالنظام السوفيتي الجديد مما ادى الى تعثر وارتباك في الاقتصاد الروسي ومما ادى الى وقف قدوم الاموال الاجنبية ومحاولة تهريب الموجود منها •

٣ - لم تحسن لجاني الرقابة العمالية التصرف فتعددت اختصاصاتها وهي الرقابة والاشراف على المصانع لضمان قيامها بعملها ، فاعتبرت المصانع مملوكة لهم وطردت ارباب الاعمال - أصحاب المشروعات - وقامت هي بهمة الادارة والتنظيم • ونظرا لعدم خبرتها وجهلها بأمور الادارة

ومشاكل التمويل والرقابة فان العديد من المصانع توقف عن العمل كما
اختلف الانتاج في البعض الآخر •

٤ - لاقت الصناعة صعوبات متعددة بصدد التمويل فبقيام الثورة
الشيوعية أحجمت البنوك كما أمتنع الممولون عن مدها بالاموال اللازمة
لعمليات الانتاج وفي نفس الوقت توقف انسياب رؤوس الاموال الاجنبية
نظرا لعدم ثقتها في النظام السياسي •

٥ - كذلك لاقت الصناعة صعوبات جمة بصدد حصولها على حاجتها
من المواد الاولية ومواد الوقود كما ان خدمات النقل لم تكن منتظمة
هذا بالاضافة الى ان عمليات التسويق ارتبكت نتيجة لعدم استقرار
الامور وجملة القول ان الاضطرابات والثورات المحلية ادت الى عدم
انتظام الانتاج والى ارتباك وتوقف عدد كبير من الصناعات •

وبالاضافة الى الاسباب السابقة فان عدم وجود سياسة اقتصادية
تهدف الى ايجاد التعاون والتفاهم بين المزارعين وكانوا يكونون اسود
الاعظم من العمال - وبين عمال الصناعة الذين قامت على اكتافهم الثورة،
ادى الى هبوط كبير في معدلات الانتاج والى مشاكل عديدة في الصناعة
والزراعة ولقد حاولت الحكومة اصلاح الحال عن طريق تنظيم الصناعة
فكانت الخطوط العريضة لسياستها هي :

١- تلك الحكومة للصناعات الرئيسية والهامة في الاقتصاد القومي
واعطاء المجلس الاقتصادي الاعلى والهيئات التابعة له حق ادارتها
وتوجيهها • فكانت الحكومة تضع ميزانيات لهذه المشروعات بعد دراسة
مستفيضة وعلى ان لا يبدأ الانتاج الا بعد التأكد من ان سبل النجاح
للمشروع متوفرة وان المواد الخام وفيرة •

٢ - قامت الحكومة بتأجير المشروعات الأخرى - أي التي لا تدخل تحت البند السابق - إلى الجمعيات التعاونية أو إلى الأفراد .

٣ - أوقف العمل في بعض المصانع لأنها أضحت غير ملائمة ، على أن يبدأ العمل فيها عندما تدخل عليها التحسينات اللازمة .

فكان المشروعات الكبرى بقيت تحت إشراف وإدارة الدولة أما المشروعات الأخرى فيقوم بإدارتها جمعيات تعاونية أو منظمين آخرين .

وكان عدد المصانع المملوكة للحكومة لا يمثل إلا ٨٥ بالمائة من مجموع المصانع إلا أنها كانت توظف ٨٤١ بالمائة من جملة العمال أي أن الدولة كانت تسيطر على معظم الإنتاج . أما المشروعات التعاونية والفردية فكان نصيبها محدودا . وبالجملة فإن الاقتصاد أصبح مختلطا فالمشروع الحكومي يعمل إلى جانب المشروع الفردي وكانت الحكومة تشجع الصناعة بوسائل متعددة منها منح إعانات وقروض وفرض تعريفات جمركية ملائمة وإعطاء الامتيازات وتقديم التسهيلات الائتمانية .

ب - السياسة الاقتصادية الجديدة : NEP—New Economic Policy

لم تؤد الجهود السابقة إلى انهاض الصناعة انهاضا كافيا . لذلك رأت الحكومة ضرورة تغيير سياستها فوضعت سياسة جديدة عرفت باسم (السياسة الاقتصادية الجديدة) بدء في تنفيذها عام ١٩٢٣ وتحوي في طياتها عود إلى الرأسمالية . فسمح للمشروع الحر بمباشرة نشاطه في بعض النواحي الاقتصادية ومنح رأس المال الأجنبي بعض الامتيازات واستوردت الآلات والمعدات من الدول الأجنبية ، فتمكنت روسيا من اجتنب المخاطر والصعوبات الناجمة عن نقص الإنتاج وخروج بعض المشروعات من السوق وعدم إقبال المستثمرين الأجانب في فترة التحول .

ولقد حققت السياسة الاقتصادية الجديدة نجاحا كبيرا والدليل على ذلك زيادة معدلات الانتاج وانخفاض نفقاته • وكان النظام الجديد يقوم على الاسس الآتية :

أ - فرضت الحكومة على المزارعين ضريبة عينية وسمح لهم بالتصرف في المتبقي من المحصول في السوق الحرة وبالاسعار التي يحددها جهاز الثمن •

ب - ابقت الحكومة على ملكيتها وادارتها للصناعات الرئيسية اما الباقي فترك للجمعيات التعاونية او الافراد •

ج - سمح بحرية التجارة في عدد كبير من السلع فشلا في الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٢٣ كانت ٥٧ بالمئة من تجارة التجزئة حرة بينما كان نصيب كل من الحكومة والجمعيات التعاونية ١٥ بالمئة و ١٠ بالمئة على التوالي •

د - سح لرأس المال الاجنبي بالمساهمة في بعض ضروب الاقتصاد •

فكان النظام الجديد زاد من اشتراك الاموال الوطنية والاجنبية فزاد نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد المختلط • وكانت الحكومة تحتكر العمليات الرئيسية والتي تشل الصناعات الرئيسية والائتمان وعمليات البنوك والنقل والتجارة الخارجية • اما في ميدان الزراعة فكان هناك ملايين المزارع الصغرى يديرها افراد مستقلون • ولقد اطلق لينين على هذا النظام اسم الرأسمالية الحكومية الا انها من نوع خاص حيث يسيطر على الدولة طبقة العمال او الطبقات الكادحة • ولقد اعترف بخطورة هذا النظام ورأى ضرورة وضع حدود له وهذا دعا الحكومة الروسية الى تدعيم اشرافها على الاعمال المختلفة تدريجيا فرفعت من معدلات الضرائب

على الارباح وحدث من السلع المباعة من الهيئات الحكومية الى التجار والافراد وبذلك زاد نفوذ القطاع الحكومي زيادة كبيرة .

ج - ازمة المص :

حدث في النصف الاول من عام ١٩٢٢ ان كان معدل الاستبدال الدولي - شروط التجارة - ^(١) في صالح الانتاج الزراعي وذلك لان انصاعة كانت في اوج عظمتها وقوتها في دول غرب اوربا وكانت تقوم باغراق سلعها في الاسواق المختلفة الا انه ابتداء من النصف الثاني لنفس العام وفي عام ١٩٢٣ مال معدل الاستبدال الدولي الى صالح الانتاج الصناعي اي أضحت شروط التجارة غير موافقة بالنسبة الى المنتجات الزراعية . ولقد كان من نتيجة ذلك انخفاض المقدرة الشرائية للمزارعين فنقص طلبهم على المنتجات الصناعية فتراكت كميات كبيرة منها ومع ذلك لم تهبط اسعارها بالدرجة المتوقعة نظرا لاتباع الصناع لسياسات تحديد العرض ^(٢) .

هذه الظاهرة - انخفاض اثمان المنتجات الصناعية أولا ثم ارتفاعها من ناحية وارتفاع اثمان المنتجات الزراعية ثم انخفاضها بعد ذلك من

(١) يمكن ان نتعرف على نسبة الاستبدال الدولي او شروط التجارة Terms of Trade بمقارنة متوسط اسعار واردات الدولة بمتوسط اسعار صادراتها فاذا فاق متوسط اسعار الصادرات فان معامل الاستبدال يكون في غير مصلحتها والعكس صحيح . وفي اوقات الكساد نجد ان نسبة الاستبدال تميل الى صالح الدول الصناعية وذلك لان اسعار صادراتها تنخفض ولكن اسعار وارداتها تنخفض بنسبة اكبر - راجع مذكرات في اقتصاديات التجارة الدولية للمؤلف ص ٢٢ .

(٢) عرض المنتجات الصناعية مرن بعكس الحال في الزراعة فلا تحدث التقلبات في اسعار منتجاتها ارتفاعا او هبوطا الى تغيير يذكر في عرض منتجاتها - الموارد الاقتصادية للمؤلف .

الناحية الاخرى - عرفت في التاريخ الاقتصادي باسم ازمة المقص •

ولقد ادى انخفاض اسعار المنتجات الزراعية الى قلة اقبال المزارعين على زراعتها فانخفض الانتاج واصبح انتاج روسيا من الحبوب عام ٢٦- ١٩٢٧ لا يؤلف الا ١٣ر٣ بالمئة من الانتاج بينما كانت نسبته ٢٦ بالمئة قبل الحرب العالمية الاولى مباشرة (٢) مما اوقع الدولة في مشاكل اقتصادية. فبعد ان كانت روسيا تصدر كميات كبيرة من الحبوب وتعتمد على حصيلتها في دفع اثمان معظم وارداتها وعلى الاخص من السلع الانتاجية اصبحت مضطرة الى استيرادها من الخارج فاختل ميزانها التجاري والحسابي ، أدى هذا الوضع الى تدخل الحكومة في الاشراف على الزراعة والى اقامتها مزارع حكومية لانتاج الحبوب كانت بمثابة النواة للمزارع الحكومية كما سبق ورأينا •

وفي عام ١٩٢٥ حدث خلاف على الاوضاع السياسية والاقتصادية بين الزعماء السوفييت فانقسموا الى معسكرين الاول تحت زعامة تروتسكي واخرين والثاني تحت زعامة ستالين وأعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي • وكان رأي المعسكر الاول ان تقوم روسيا بتصدير الحبوب والمواد الاولية المتوفرة في الاتحاد السوفييتي على نطاق واسع وتستورد السلع الاستهلاكية من دول اوربا • وبذلك تتوفر السلع الاستهلاكية في الاسواق المحلية فلا يشعر الشعب بندرتها او بارتفاع اثمانها او يحرم منها • أما المعسكر الاخر فكان يرى ضرورة اقامة صناعات وطنية تنتج السلع الثقيلة كالاسلحة والآلات الثقيلة • وطالما أن رؤوس الاموال الاجنبية غير كافية فانه يجب على الشعب أن يتنازل عن جزء من منتجاته وكذلك يجب عليه أن يقلل من وارداته من السلع الاستهلاكية • وبالجمله

(٢) المرجع السابق ص ١١١ •

فسياسة ستالين وأعوانه تعتمد على الاموال الوطنية في تمويل مشروعاتها الحربية والانتاجية عن طريق التوسع في وارداتها الانتاجية من عدد وآلات ومواد أولية • فهي تقوم على أساس التضحية والحرمان لاقامة صناعات رأسمالية تنتج الاسلحة والمعدات الحربية الضرورية للمحافظة على النظام الجديد من أعدائه في الداخل والخارج وكذلك تنتج الآلات والماكينات والجرارات التي ستكون نواة للتوسع الزراعي والصناعي بعد فترة من الزمن - أي أن عمليات التنمية الاقتصادية واقامة الصناعات الحربية اعتمدت في تدبير الاموال على الادخار الاجباري •

انتهى هذا النزاع عام ١٩٢٨ باتتصار الرأي الثاني ونفي تروتسكي وتنظيم الاقتصاد السوفييتي الموجه الذي يتصف بالصفات الرئيسية التالية :

١ - تدخل الدولة كلية في القطاع الاقتصادي فالدولة تملك كل الارض والموارد الطبيعية والصناعية ووسائل المواصلات والنقل ، وهي كذلك تملك البنوك والمؤسسات ويوت التوزيع بالجملة والتجزئة والمساكن والمنافع العامة وهكذا •

٢ - يوجد الى جانب الدولة الهيئات التعاونية الزراعية وجميعيات الانتاج الصناعي التعاوني • والاولى هامة في القطاع الزراعي والثانية في القطاع الصناعي • كذلك توجد جميعيات المستهلكين التعاونية التي تقوم بعمليات التسويق بالجملة والتجزئة • وكل الهيئات السابقة تعمل في ظل سياسة حكومية وتحت اشرافها •

٣ - لا تتكون الملكية الفردية الا من الممتلكات الشخصية كالملابس والادوات المنزلية وبعض العدد والادوات والحيوانات • ويسمح بملكية بعض المنازل الصغيرة لشاغليها بشروط معينة •

٤ - يرسم النشاط الاقتصادي في الدولة عن طريق المشروعات الحكومية المعروفة باسم مشروعات السنوات الخمس Platiletka

٥ - جميع الافراد القادرين على العمل يتحتم عليهم الاشتراك في العمليات الانتاجية ولا يستطيع فرد من هؤلاء ان يعيش على دخل غير مكتسب Unearned income

د - سياسة التوجيه الاقتصادي Économic Planning

في ظل هذه السياسة تتدخل الدولة في كل عمليات الانتاج وفي كل الضروب الاقتصادية عن طريق وضع سلسلة من مشروعات السنوات الخمس Platiletka ترسم فيها السياسة الاقتصادية للدولة خلال السنوات الخمس التالية وتوضع في كل مشروع أهداف الانتاج على أساس الموارد الاقتصادية المختلفة طبيعية وبشرية . وتهدف هذه المشروعات الى تحقيق هدفين على درجة بالغة من الاهمية :

أولهما - اقامة جهاز صناعي ضخم يمد الدولة بحاجتها من السلع الرأسمالية لاقامة المشروعات الصناعية والزراعية والاجتماعية المختلفة وكذلك يمد القوات المسلحة بما تحتاج اليه من معدات وعتاد باستخدام الامكانيات الاقتصادية المتوفرة في الاتحاد السوفيتي .

ثانيهما - لما كانت الصناعة في روسيا قبل مرحلة التوجيه الاقتصادي مركزة في ٥٠ بالمئة من مساحة الاتحاد السوفيتي أي أن كل الصناعات كانت توجد في روسيا الاوربية مما أدى الى استحالة استخدام المواد الاولى والامكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة في المناطق المأهولة بالسكان في جبال الاورال او سيبيريا او القوقاز من ناحية ومما عرض الصناعة لخطر تدميرها في حالة غزو الدول الاوربية لروسيا ، لذلك قامت سياسة

التوجيه على أساس سلوك سبيل اللامركزية في توطن الصناعة والعمل على اقامة العديد من الصناعات الثقيلة في جنوب الاورال وفي سيبيريا والجنوب عامة وبذلك تستفيد الصناعة من المواد الاولية ولا تصبح عرضة للفناء والتدمير .

ولقد ادى التوسع في الانتاج الصناعي الى زيادة كبيرة في حجم التجارة ، واصبح دور الدولة والجمعيات التعاونية فيها على جانب كبير من الاهمية وذلك على حساب الدور الذي كان يقوم به الافراد كما يتضح من الاحصائية التالية :

التوزيع في تجارة التجزئة في الاتحاد السوفيتي بـلايين الروبل (١) ، (٢) .

١٩٤٧	١٩٤٠	١٩٣٨	١٩٣٥	١٩٣١	٢٩/٢٨	٢٧/٢٦	٢٣/٢٢	
٢١٥,٦	١٢٨,٥	٩٩,٩	٦٣,١	١٤,٥	٣	٢,٤	٥	الحكومة
٧٣,٠	٤٦,٦	٤٠,١	١٨,٦	٢٥,٨	١١٠,٨	٧	٤	جمعيات تعاونية
-	-	-	-	٥,٨	٢,٧	٥,٧	٣,٧	الافراد
×	٤١,٢	٢٤,٤	١٤,٥	-	×	×	×	سوق القرية

(١) Shwartz op. cit., p. 453,

× الارقام غير موجودة .

(٢) يتضح من الاحصائية السابقة ان التجارة الداخلية زادت بنسبة ملموسة وذلك نتيجة الهجرة الى المدن والتصنيع وانتشار سياسة التخصيص ومن الصعب معرفة درجة الزيادة وذلك لان عددا من المنتجات كانت تقوم الاسرة بانتاجها واستهلاكها في السنوات الاولى من هذه المرحلة .

مشروعات السنوات الخمس :

يصدر الاتحاد السوفيتي كل خمس سنوات برنامجا اقتصاديا يحدد فيه النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة ومشروعات عامة ونقل ومواصلات الخ وتوضح فيه الاهداف التي يجب ان تتحقق في نهاية هذه الفترة • والغرض من تلك السياسات هو تنمية عوامل الانتاج السوفيتية والاعتماد على مصادر الثروة الداخلية في اقامة صناعات وطنية تؤدي الى زيادة الدخل القومي والى تدعيم اركان النظام الجديد وبذلك يستطيع الدفاع عن الدولة وعن أنظمتها •

وكان أول هذه المشروعات من ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٢ ويهدف الى تنمية الاقتصاد عموما والى بناء المصانع ووسائل المواصلات والى استغلال المناجم والمحاجر والتوسع في اراضي الزراعة وأراضي الري وفي نهايته زاد انتاج الادوات الكهربائية والآلات • الا أن أهداف الانتاج للحبوب وسلع الاستهلاك لم تتحقق (١) •

أما مشروع السنوات الخمس الثاني (١٩٣٣ - ١٩٣٧) فنجح في زيادة انتاج الصناعات الحربية وصناعة الحديد والصلب •

أما المشروع الثالث فقد توقف نتيجة لهجوم الالمان على روسيا في يونيو ١٩٤١ وحل محله مشروع خاص Mobilization Économic plan واستمرت مشروعات الانتاج الحربي War Economic plan حتى نهاية

(١) يرجع عدم تحقيق اهداف الانتاج في حالة الحبوب الى عدم ملائمة الظروف الطبيعية لمحصول عامي ١٩٣٠ - ١٩٣١ راجع الاتحاد السوفيتي واثره على السياسة العالمية ص ٥٦ وكذلك Shwartz op cit., p 121.

الحرب العالمية الثانية أي حتى عام ١٩٤٥ وكانت كلها تهدف الى التوسع في الصناعات الحربية والسى نقل الصناعة من الغرب الى الشرق والسى التوسع في انتاج الحبوب حتى لا تتعرض الدولة للمجاعات •

أما المشروع الرابع (١٩٤٦ - ١٩٥٠) فاهتم بشئون التعمير والانشاء التي نجمت عن الحرب • ولقد حقق هذا المشروع زيادة كبيرة في انتاج سلع الانتاج ومواد الوقود الا أنه لم يحقق زيادة تذكر في انتاج سلع الاستهلاك •

أما المشروع الخامس والذي انتهى عام ١٩٥٥ فلقد تأثر بدوره بالحرب الكورية فأدى الى التوسع في الانتاج الحربي كذلك حقق زيادة في انتاج الحديد والصلب والفحم والبتروال والحبوب •

وجملة القول أن مشروعات السنوات الخمس عالجت ضروب النشاط الاقتصادي والاجتماعي المتعددة وحقت قيام مشروعات ضخمة واصلاحات واسعة • ومن الصعب قياس درجة التقدم التي تحققت وذلك لان الاحصاءات التفصيلية غير موجودة وكل ما يمكن الاعتماد عليه لاثبات مظاهر ذلك التقدم هو النسب المئوية التي تظهر في مشروعات السنوات الخمس والتي تصدرها الحكومة السوفيتية بين الحين والآخر •

الفهرس

الصفحة

الموضوع

تقديم

٥

الكتاب الاول

التطور الاقتصادي في اوربا

الباب الاول

١١ اقتصاديات اوربا في الفترة السابقة للثورة الفرنسية

١٣

الفصل الاول : الزراعة في عهد الاقطاع

٢٩

الفصل الثاني : الصناعة في الفترة السابقة للثورة الصناعية

٥٥

الفصل الثالث : الثورة الصناعية

الفصل الرابع : الزراعة الاوربية وتطورها حتى

الباب الثاني

١١١ اقتصاديات اوربا في عصر الرأسمالية الناضجة

١١١

الفصل الخامس : الثورة الصناعية الثانية في الفترة

من ١٨٧٠ - ١٩١٤

الباب الثالث

التطورات في مجالات التجارة والمال

١٣١

الفصل السادس : تطور التجارة

١٦٣

الفصل السابع : النقود والبنوك

الباب الرابع

التقلبات الاقتصادية والنقدية في الفترة بين الحربين

- ١٨٤ الفصل الثامن : مشكلتي التعويضات الألمانية والتضخم النقدي
٢٠٨ الفصل التاسع : مشكلة الكساد الكبير
٢٣٨ الفصل العاشر : التطور الاقتصادي في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية

الكتاب الثاني

التطور الاقتصادي في الوطن العربي

- ٢٧٣ الفصل الأول : تطور الزراعة والملكية الزراعية في سوريا ولبنان
٢٩٣ الفصل الثاني : الصناعة وتطورها في مصر
٣٢٧ الفصل الثالث : تطور النظم النقدية
٣٦١ ملحق ١ : تطور الجنيه الاسترليني (١٩١٤ - ١٩٦٧)
٣٨١ ملحق ٢ : التطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي في الفترة بين الحربين